د. صلاح الدين منلا علي

سورية



١٩١٨ ـ ١٩٣٩

دراسة منهجية

لقضايا سياسية واقتصادية - اجتماعية

د. صلاح الدين منلا علي

سورية

١٩١٨ ـ ١٩٣٩

دراسة منهجية

لقضايا سياسية واقتصادية - اجتماعية

الإهـــــداء

إلى روح والدي الشيخ علي وحورية الفاضلين اللذين ضحيا بالكثير من أجل تربيتي وتعليمي ، رغم ضنك الحياة وشظف العيش .

إلى كل من ساهم ولو بقسط صغير في تعليمي وإرشادي ومعونتي .

أقدم هذا الكتاب كجزء من العرفان بالجميل .

صلاح الدين منلا علي

مقــدمة

تتميز دراسة تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي في فترة مابين الحربين العالميتين بأهمية علمية وعملية كبيرة . ففي هذه الفترة القصيرة جرت أحداث وتطورات هامة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تركت بصماتها على التطور اللاحق لهذا البلد .

يتطرق هذا العمل بشكل موجز إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في البلاد. ويحاول أن يلقي الضوء على الكيفية التي سيطرت بها فرنسا على سورية وعلى طبيعة نظام الانتداب و الإدارة الانتدابية والسياسات و التكتيكات التي اتبعتها • وكذلك على نتائج الهيمنة الاستعمارية على البلاد . كما يولي هذا البحث نضال الشعب السوري ضد الاحتلال الأجنبي ، والأساليب التي لجأ إليها من أجل تحقيق التحرر الوطني والظفر بالاستقلال أهمية خاصة .

لقد كانت حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار في سورية في فترة مابين الحربين العالميتين ، أحدى أكثر الحركات التحررية قوة واتساعا. وفي هذا السياق ترتدي أهمية كبرى دراسة دور ومواقف الطبقات والفئات الاجتماعية ، وكذلك دور الأحزاب وأنشطتها السياسية في هذا النضال التحرري .

خلال هذا البحث أستعين بعدد من المراجع العربية والأجنبية و إلى وثائق حديثة النشر، وكذلك المذكرات والمخطوطات والدوريات . وكان الهدف من وراء ذلك التعرف على مختلف الآراء والمدارس والتيارات ، وموقفها من المشاكل التي واجهت سورية في هذه الفترة .

إن الغرض من هذا البحث هو دراسة تاريخ هذا البلد وفق منهجية علمية ، على أساس من الموضوعية التاريخية . وحاولنا أن نلجأ إلى أسلوب وعرض بعيدين قدر الإمكان عن الأسلوب الأكاديمي التخصصي ، بغية تمكين دائرة واسعة من القراء غير المتخصصين من الاطلاع على هذا العمل والاستفادة منه .

آمل أن أكون قد وفقت في ذلك ، وقد ساهمت عبر هذه المحاولة المتواضعة ، في سد بعض الثغرات في دراسة هذه المرحلة من تاريخ بلادنا.

الفصل الأول

الأرض والسكان

" سورية " أسم يطلق في كثير من الأوقات، على المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط غربا ، و ضفاف الفرات والبادية الشامية شرقا ومن خليج الاسكندرون وجبال الأمانوس شمالا، إلىمشارف البحر الأحمر جنوبا . ودرجت العادة أن تسمى هذه المنطقة في الأدبيات العربية والإسلامية ببلاد الشام . بينما درج الغرب عموما وفرنسا على وجه الخصوص ، على تسمية هذه المنطقة بأسماء أخرى مثل المشرق levant أو" الشرق الأدنى" .إضافة إلىذلك أطلقت أسماء أخرى على هذه المنطقة مثل " سورية الطبيعية " و" سورية الكبرى " أو الكاملة .

في كثير من الأحيان تنطوي هذه التسميات أو هذه الأسماء على مضامين و دلالات متباينة . ناهيك عن أن هذه التسمية أو تلك ، كثيرا ما تستخدم انطلاقامن خلفيات سياسية أو إيديولوجية معينة . ولهذا نجد من يرى بأن الحدود الشمالية لسورية تبدأ من جبال طوروس متضمنة كليكيا لتصل إلى العقبة وشواطئ البحر الأحمر جنوبا . بينما هناك من يقف ضد إدخال فلسطين أو لبنان ضمن أية سورية كانت . و هناك من يعتبر الفرات حدا شرقيا لسورية بينما يذهب آخرون إلى اعتبار أجزاء من شمال العراق الحالي بما فيها منطقة الموصل أرضا سورية. كل ذلك

يأتي كتوطنة أو قاعدة لنظريات ومقولات سياسية متضاربة في كثير من الأحول ، فالفرنسيون وأنصار الانتداب كانوا يحاولون قدر جهدهم زيادة مساحة سورية ولبنان على حساب تقليص رقعة المطامع الاستعمارية الإنكليزية في المنطقة ، في الوقت الذي كانت فيه الدوائر الاستعمارية الإنكليزية ترى العكس ٠ من ناحية أخرى أعتبر الأتراك الكماليون في فترة من الزمن أن الكثير من المناطق السورية الشمالية بما في ذلك حلب والأسكندرون جزءاً من تركيا ٠ بينما أصر القوميون العرب على أن حدود سوريا الشمالية أو الوطن العربي تمتد من سفوح سلسلة جبال طوروس ، معتبرين أجزاء من أراضي تركيا الحالية مثل كليكيا وأورفة ومرعش وغيرها مناطق سورية .

أما القوميون السوريون ، فكانوا يعتبرون أجزاء واسعة من العراق وشرقي الأردن ولبنان وفلسطين ،بل وحتى الكويت أجزاء من الوطن السوري الكبير، أو الهلال الخصيب ٠هذا في وقف العديد من اللبنانيين و الفلسطينيين ضد إدخال لبنان أو فلسطين ضمن أي إطار سوري .

إن المضمون الجغراسي لـ " سورية " ، قد لقي الكثير من المد والجزر عبر العصور و الفترات التاريخية ٠ فمثلا نجد الادريسي يقول: " ومن السويدية إلى جبل رأس الخنزير عشرون ميلا وعلى هذا الجبل دير كبير وهو أول بلاد الأرمن وأخر بلاد الشام ، فما كان من جهة الشام حتى ضفة الفرات فهو شام ، وما كان عل الضفة الأخرى من الشرق فهو عراق٠٠٠ كما أن أيلة هي آخر الحجاز وأول الشام ، فالعريش أو رفح أو الزعفة هي حد الشام الجنوبي الغربي ، ومعان نصفها للشام ونصفها للحجاز ، فيقال معان الشامية ومعان الحجازية "٠ أما محمد كرد على فقد كتب في مؤلفه الشهير " خطط الشام " ما يلي : " حد الشام ينتهي بسفوح جبال طوروس المعروفة بالدروب عند العرب اخذا إلى ما وراء خليج الأسكندرونة لجهة أرض الروم ٠ وكان جبل السياح (بفتح السين وتشديد

الياء) حدا بين الشام والروم٠ ولا نعرف هذا الجبل بهذا الاسم اليوم " (١ ، ص٩- ١٠) ٠

كان الكثير من العرب في بداية العشرينات من القرن الماضي يشاطرون الشريف حسين بن علي الرأي ، في حدود سورية ، والتي وردت في إحدى رسائله ، المؤرخة في٤/تموز/ ١٩١٥ والموجهة إلىالإنكليز مطالبا إياهم بالاعتراف " باستقلال البلاد التي يحدها شمالا مرسين و أدنة حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض الذي يمر على بيره جك وماردين حتى حدود العجم٠٠٠" (٢، ص ١٧٦)٠

أما قرار المؤتمر السوري الموجه إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية " لجنة كينغ – كراين " فقد نص على : " إننا نطالب بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوبا (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقا نهر الفرات فالخابور و الخط الممتد شرقي (ابي كمال) إلى شرقي (الجوف) وغربا البحر المتوسط٠" (٢، ص ٤٢)٠ بينما نجد في مكان أخر أن المؤتمر السوري هذا ، و في قراره حول إعلان الاستقلال ، المؤرخ في ٧ /اذار/ ١٩٢٠ اعتبر فلسطين جزء من سورية ، حينما طالب بـ " استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالا تاما" (٢ ، ص٩٥) ٠

من ناحية أخرى ، يعتبر الكاتب السوري جورج سمنة في كتابه " سورية " ولاية الموصل جزءاً من الأراضي السورية . منطلقا من أن سكان الموصل " الآشوريون " هم بمثابة الانموذج الأقوامي الذي يمثل الأصالة السورية ، وطليعة القومية السورية بين العناصر الكردية في الشمال وعرب بلاد ما بين النهرين " (٣، ص ١١١)٠

أما الأب جوسن Jaussn الذي كان يعمل في مصلحة استعلامات القيادة البحرية الفرنسية ، فقد كتب في سياق دراسة عن سكان سورية بأن سورية أسم " يطلق عادة على الشريط من الأرض الممتد من أقصى خليج اسكندرونة في الشمال ، حتى حدود مصر في الجنوب ، بطول ما يقرب من ٧٠٠ كم وعرض حوالي ١٥٠ كم ، بين البحر الأبيض المتوسط في الغرب والصحراء في الشرق " (١٠،ص٥) ٠

اختلفت وتباينت حدود سورية من عصر إلىعصر ، ومن مرحلة إلىأخرى٠ فسورية الفينيقية تختلف عن سورية الآرامية وسورية في العصر اليوناني أو الروماني ، ليست كتلك التي كانت في العصر الأموي أو العباسي ٠ لقد " عبّر اسم سورية في التاريخ القديم والحديث عن مناطق متباينة ، وهو لم يكن يوما لقبا لدولة مستقلة واحدة تشمل الأرض " السورية " الصرف دون سواها من الأرض كوحدة جغرافية " (٥، ص ٧)٠ ومرد ذلك الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي كانت تعصف بالمنطقة كلها ٠ فمنذ القديم كانت سورية أو تتاخم أمبراطوريات عظيمة كالفرعونية والحثية ، والآشورية والفارسية واليونانية و تتوسط صراعاتها وحروبها ٠ لذا كانت عرضة لكثير من التعديلات والتقسيمات والتغييرات وصولا إلى عصر الامبراطورية العثمانية .

كانت سورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تتألف من : ولاية دمشق وحلب وبيروت ٠ وضمت ولاية دمشق أقضية حوران وجبل الدروز والأردن والبقاع وحماه وحمص أما ولاية حلب فكانت تضم شمال سورية الحالية بالإضافةإلى لواء الاسكندرونة وقضائي أورفة و عينتاب ٠ بينما ضمت ولاية بيروت منطقة اللاذقية وقسم من شمال فلسطين٠ إلى جانب ذلك ، كان هناك لواء جبل لبنان المستقل إداريا الذي شمل المناطق الجبلية الداخلية من لبنان الحالي ٠ و كان هناك لواء القدس

الذي أمتد حتى المناطق الجنوبية من فلسطين ٠ أما المنطقة الشمالية الشرقية من سورية (قضاءي دير الزور والجزيرة) فكانتا ملحقتين بولاية الموصل (٦، ص ٢٤ـ ٢٥)٠

بعد الحرب العالمية الأولى رسمت حدود سورية ، وأضحت المنطقة التي خضعت للا نتداب الفرنسي، وفقا لأتفاقيات سايكس - بيكو وماجرى عليها من تعديلات تشكل أطر جغراسية الدولة السورية الحديثة ٠

نتيجة لما سلف تبدو الأسباب واضحة لمدى تعذر دراسة الأوضاع السورية في فترة ما بين الحربين العالميتين انطلاقا من حدود سورية الطبيعية أو حتى سورية قبل الانتداب ٠ لذا وجدنا من المفيد الاقتصار على سورية ضمن الحدود التي خضعت فيها للانتداب الفرنسي ٠

تمتاز سورية بموقعها الجغرافي والاستراتيجي ، وتعتبر بحق بوابة آسيا الغربية ، ونقطة تلاقي الطرق المؤدية إلى القارات الثلاث القديمة وخاصة التجارية منها٠ وتتميز سورية بأقاليمها المتنوعة واعتدال مناخها الأمر الذي أدى إلى تنوع كبير في المزروعات والحرف والأنشطة الاقتصادية ٠ لذا جذبت سورية هذه أنظار التجار والرحالة والمهاجرين وكذلك المغامرين والغزاة والفاتحين ٠ وأضحت مزاياها مصدر نعمة ونقمة في آن واحد٠ وقد ساعدت هذه العوامل في جعل سورية منذ اقدم العصور مركزا هاما من مراكز نشوء وتطور الحضارة الإنسانية المادية منها والروحية ، ساهمت بقسط وفير في تطورها وازدهارها ، ولم يتوقف دور سورية الحضاري هذا ، وان تدنى وبشكل كبير مستوى أدائها وركودها في بعض الفترات التاريخية ، لأسباب خارجة عن ارادتها، إلا انها ظلت مع ذلك ، الأكثر إشراقا وتفاعلا وحيوية مقارنة بجيرانها على الأقل ٠

من ناحية أخرى تركت هذه العوامل مجتمعة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى - مثل نشوء الأديان وخاصة السماوية منها وما رافق ذلك من هجرات وغزوات وفتوحات - بصماتها على سكان سورية . وبهذا الصدد يقول ستيفن هامسلي لونغرينغ : " لم يكن أهالي سورية في مطلع القرن العشرين ليختلفوا كثيراً ، لجهة الخليط العنصري ، عنهم قبل عدة قرون . وقد تشكلوا عندئذ وكما هم الآن من خليط اشتملت عناصره المكونة على إسهامات من معظم سلالات آسيا الغربية اجتذبتها في فترة ما إلى الفتح أو التسلل أرض بمثل هذه الميزات وسهولة الوصول . و إلى العرق المتوسطي أو الالبيني الذي امتلكها للمرة الأولى أضيف غزاة من كل الاتجاهات عبر العصور ، في عمليةٍ بدأت قبل وقت طويل من بزوغ فجر التاريخ ثم استمرت تحت أنواره الأولى و المتأخرة بوصول العموريين و الآراميين ، من السهوب ، والحثيين و الأكراد من الأناضول ، واليونان و الرومان والصليبيين من الغرب والمغول والأتراك من الشرق ، و كذلك على نحو مثابر للغاية في الألفي سنة الماضيتين ،القبائل العربية من الأراضي القاحلة الواقعة في الجنوب والشرق . وقد ساعد في عملية هضم هذه العناصر الدخيلة وسواها - مع أن الأمر لا يخلوا من الجيوب غير مستوعبة تماماً - مرور عدة قرون من الزمن و التداخل الوثيق ، والتشابه في ظروف العيش . وعبر هذه العوامل فأن البلاد خلقت شعباً سورياً يتميز باللهجة وطريقة النظر إلى الأمور وبعدد من الخصوصيات الصغيرة عن جيرانه العرب ، وذلك رغم الأديان والايمان المشتركين والتشابه في ظروف العيش والتراث . وقد كانت سوريا في ١٩١٤ ، على غرار البلدان الشقيقة المجاورة ، وفي نظر تسعة أعشار سكانها على الأقل ، بلداً يعتبر نفسه عربياً منذ ألف عام ، بفضل الغزو العربي - الإسلامي والتعاظم الملاحق للأهالي العرب عبر القرون وبسبب الهيمنة غير المنازعة التي أحرزتها الثقافة والتراث العربيان . ولكن سوريا احتفظت ، ضمن عالم الثقافة العربية الذي يمتد من العراق إلى عدن والمغرب بطابعهما الخاص و شخصيتهما المميزة ".

قبل التوغل في دراسة الأوضاع في سورية في عهد الانتداب الفرنسي، لابد من وقفة ولو قصيرة لإلقاء بعض الضوء على التركيبة السكانية من الناحية الأثنية والاجتماعية • وذلك لأن سياسة الانتداب ارتكزت إلى المبدأ الاستعماري المعروف " فرق تسد" • وأضحت مسألة إذكاء مشاعر التعصب والفرقة الدينية ، بل وحتى الطائفية والمذهبية منها، ومن ثم الأثنية والقومية بدرجات أدنى نسبيا ، إحدى أولويات الإدارة الفرنسية في البلاد •

إن دراسة الأوضاع الديموغرافية في سورية لهذه الفترة تصطدم بصعوبات ، من أهمها مسألة انعدام الإحصائيات في ذلك الوقت • فأول إحصاء جرى في البلاد تم في عام ١٩٢٥ في ظل الانتداب الفرنسي ورغم ما تضمن هذا الإحصاء من مآخذ وسلبيات ، يبقى عملا ينطوي على قيمة علمية وعملية كبيرتين بالمقارنة مع الإحصائيات العثمانية ، التي لم تكن تعتمد أو تقوم على مناهج أو معطيات علمية ، بل كانت تقوم في كثير من الحالات على التقديرات والتصورات الشخصية ، وحتى التشويه والمغالطة • ذلك لأن هذه الإحصائيات وجدت أساسا لفرض مزيد من الضرائب ، الأمر الذي كان يتجنبه السكان و يعرضون عن المشاركة أو التعاون مع القائمين بعمليات الإحصاء • ومع كل ذلك يصعب الاعتماد على هذه الإحصائيات لسبب آخر ، وهو أن الخارطة السياسية لسورية بعد الحرب العالمية الأولى ، لا تشبه خارطة التقسيمات الإدارية العثمانية • ولهذا نجد أن معظم الأرقام التي تتداول ، والتي تعود إلى الربع الأول للقرن العشرين هي مستقاة إما من مصادر إحصائية تركية ، وإما من دراسات وتقديرات قام بها بعض الرحالة أو السواح أو البعثات التبشيرية أو عن السفارات والقنصليات الأوربية المتواجدة في اسطنبول ، أو المدن الرئيسة في المشرق العربي .

لأخذ فكرة عن عدد سكان سورية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين نجد أن شكري غانم يقدر عدد السكان بـ (٣، ٣) مليون نسمة على أساس مساحة تناهز ٣٢٤ ألف كيلو متر مربع (٤، ص ٢٣) . أما جورج سمنة فيذكر في كتابه " سورية " الصادر في باريس عام ١٩٢٠ بأن عدد سكان " سورية الطبيعية " والتي تشمل جزأ من ولاية أضنة ، بالإضافة إلى سنجق ديار بكر وسنجق الموصل و ولاية حلب و ولاية بيروت و متصرفية لبنان وسنجق دير الزور والقدس بـ (٤،٣٧٠،٥٧٣) نسمة ضمن مساحة تشكل (٣٩٥،٧٨٧) كم٢ (٣ ،ص ١١) . ويصنف السكان حسب الانتماء الديني و الطائفي و الإثني إلى عدة مجموعات ، يأتي في مقدمتها المسلمون الذين يقدر عددهم بحوالي (٣،٦١٠) ألف نسمة ينتمون إلى مذهبين : السني ويصل عددهم (٢،٣٤٤،٠٠٠) والشيعي وعددهم (١٢٠،٠٠٠) ، و يتبع هذين المذهبين بالإضافة إلى العرب ، أربعة مجموعات أثنية هي الجراكسة (٤٠) ألفاً و التركمان (٤٠) ألف ، والأكراد (٤٠) ، والفرس (٦) آلاف٠ ويقدر عدد المنتمين إلى المذاهب الإسلامية " الباطنية " بـ (٣٨٠) ألفا موزعين بين دروز (١٧٥) ألف ونصيرية (١٧٠) ألف ، و أسماعيلية (٢١) ألف ، و يزيدية (١٠) آلاف وبهائية (٥٠٠) ألف . أما عدد السكان المنتمين إلى الديانة المسيحية فنجد عددهم وفق المصدر السابق حوالي (١،٤٠٠) ألفاً موزعون على مذهبين الكاثوليكي (٨٢٠) ألف ، وغير كاثوليكي (٥٨٠) ألف . و يوزع المنتمون إلى المذهب الكاثوليكي على الآتي : الموارنة (٤٥٠) ألف ، الروم الكاثوليك (٢٠٠) ألف الأرمن الكاثوليك (٢٥) ألفوالسريان الكاثوليك (٣٥) ألف ، والكلدان الكاثوليك (٨٠) ألف واللاتين (٣٠) ألف . أما الفرق غير الكاثوليكية فموزعة حسب الآتي : روم أرثوذكس (٢٨٠) ألف أرمن أرثوذكس (٧٥) ألف ، سريان أرثوذكس (٧٠) ألف ، كلدان أرثوذكس (١٢٠) ألف ، وبروتستانت (٤٥) ألف .

من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن هذه الأرقام التي يعتمدها جورج سمنه تحوي على كثير من المغالطات ، والأخطاء فهناك مبالغة في بعض الأرقام وخاصة عندما يتطرق إلىالسكان المنتمين إلى المذهب الكاثوليكي . وهناك أرقام تقديرية جزافية بعيدة عن المنطق . فمثلا نجد أن عدد الأكراد و التركمان والجراكسة متساو تماما وهو (٤٠) ألفا لكل فئة من هذه الفئات ، على الرغم من التفاوت الصارخ ، في أعداد كل من هذه الأقوام . أضف إلى ذلك كله بأن الأرقام الفرعية لا تتطابق أبداً مع الأرقام الكلية أو حتى مع المجموع العام . فمثلا يقول بأن عدد المسلمين (السنة و الشيعة) هم (٠٠٠ر٦١٠ر٣) نسمة وعندما يتطرق إلى ذكر المنتمين إلىهذين المذهبين نجد أن العدد هو (٠٠٠ر٢٥٩٠) نسمة ولا يتطابق هذا العدد مع عدد المسلمين الكلي ولو أضفنا إليه المذاهب الإسلامية الأخرى التي يوردها في مكان آخر وهو الرقم (٠٠٠ر٣٨٠) . من ناحية أخرى نجد سكان سورية هم حوالي (٥٧٣ر٣٧٠ر٤) وعندها يتم جمع السكان حسب الانتماء الديني والقومي نجد أن مجموعهم قد وصل إلى (٠٠٠ر٠٩٢ر٥) نسمة هذا نهيك عن عدم الدقة في رسم الخارطة المذهبية أو الطائفية. ويعود ذلك إلى الخلفية السياسية لجورج سمنه ، الذي كان يعتبرمن الموالين لمسألة الانتداب الفرنسي على سورية .

تقترب الأرقام التي يقدمها Huvelin الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة ليون من تقديرات جورج سمنة إذ يرى هوفلين أن عدد سكان سورية الطبيعية هو ٣ر٤ مليون نسمة ، وعدد السكان في سورية التي خضعت للانتداب الفرنسي بلغ ٨ر٣ مليون نسمة (٧، ص١٦ - ١٧) ٠

من الضرورة بمكان ، الإشارة إلى أن الأرقام الإحصائية التي يوردها O'zoux في كتابه " دويلات الشرق تحت الانتداب الفرنسي ". هي الأقرب للواقع بالمقارنة مع ماسبق ، وذلك نتيجة إعتمادها على الإحصاءات الفرنسية الرسمية ، التي جرت في عهد الانتداب ودققت في

عام ١٩٢٥ ، والتي انحصرت ضمن الرقعة الجغرافية الخاضعة للانتداب . ورغم عيوب و نواقص هذه الإحصاءات، التي لم تشمل جميع أنحاء البلاد وكافة فئات السكان و اعتمدت في كثير من الأحوال على المعلومات المقدمة من المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية ، التي حاولت بهذا الشكل أو ذاك المبالغة في بعض الأرقام سلبا أو إيجابا لمآرب ذاتية تبين هذه الإحصاءات أن عدد سكان سورية قد بلغ (١٠٤ر٤٤٩ر١) نسمة. (لم تشمل هذه الإحصائيات البدو والذين تتراوح أعدادهم بين ٣٠٠ـ ٤٠٠ألف) وإذا ، ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار ، نجد أن عدد سكان سورية قد بلغ في تلك الفترة حوالي (٠٠٠ر٧٥٠ر١) نسمة تقريبا.

نلاحظ في الإحصاءات التي يوردها O'zoux تصنيف السكان على أسس طائفية ، إذ نجد في كثير من الأمكنة من مؤلفه عبارات مثل " المسلمون السنيون " و " المسلمون غير السنة " و " المسيحيون الكاثوليك " و " المسيحيون غير الكاثوليك" ، بينما لا نجد لديه تصنيفات أثنية أو عرقية ، والأهم من ذلك بكثير إننا لا نجد تصنيفات اجتماعية أو اقتصادية ، يمكن الاستفادة منها في التعرف على مشاكل البلاد ووضع حلول مناسبة لها. ان التوزيع السكاني وفق الانتماءات الطائفية ، كانت لها أهميتها ومبرراتها الخاصة للحسابات السياسية الفرنسية في سورية ، الأمر الذي سنتوقف عنده في مكان آخر لاحقا.

مما سبق نجد تضاربا وتناقضا كبيرا في الأرقام ، ومن الصعب الوصول إلى عدد كلي دقيق لسكان سورية ، ضمن الحدود المشمولة بالانتداب ناهيك عن عدد سكان طائفة معينة أو مجموعة عرقية أو قومية محددة . وبهذا الصدد نجد أن الأرقام التي أوردها المفوض السامي الفرنسي ويغان في تقرير له أمام لجنة " فرنسا – أميركا " وأمام مجمع العلوم الاستعمارية " اقرب إلى الصحة إذ يذكر بأن " الانتداب الفرنسي يزاول في أراض سورية تبلغ مساحتها /١٥٠/ ألف كم مربع وهي

مأهولة بمليونين ونصف من أهل الحضر وثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف من الرحل ونحو مائة ألف من المسيحيين اللاجئين إليها من تركيا " (٨، ج١،ص١٧) .

لقد درج الكثير من الكتاب والمؤرخين على تشبيه التركيبة السكانية في سورية بالموزاييك أو الفسيفساء ، وهذا التشبيه لا يجافي الحقيقة ، اذا ما علمنا أن سكان سورية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين البالغ عددهم مليوني نسمة تقريبا ، قد توزعوا على أكثر من عشرين طائفة ومذهب ، يتبعون الأديان التوحيدية الكبرى الإسلام والمسيحية واليهودية ، وصولا إلى بعض الأديان الأخرى كاليزيدية. ويشكل المسلمون الغالبية العظمى من السكان .

أما من الناحية الاثنية ، فالسوريون موزعون على عدة أصول أقوامية يشكل العرب القسم الأكبر من السكان ، يليهم الأكراد و الأرمن والتركمان و الشركس . بالإضافة إلى أقوام تنتمي بأصولها إلى الآشوريين و السريان و الكلدان و غيرهم . و خارطة توزع هذه الطوائف و الأقوام جغرافياً أمر في غاية التعقيد ، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل تاريخية وسياسية ودينية . فعلى الرغم من الغالبية العربية المنتمية إلى المذهب السني ، ثمة مناطق خارجة عن هذا الطابع تسكنها فئات أخرى وهي أشبه بجيوب تميزت بطابعها الجغرافي الوعر، أحتمت بها أقليات و طوائف انطلاقا من غريزة الدفاع عن النفس في وجه بطش السلطات المركزية على مدى العصور . هكذا الحال بالنسبة لجبال الساحل السوري الذي استوطنوه العلويون ، والمعروفة بجبال العلويين أو النصيرية.

عدد سكان " دولة سورية " تبعا للمحافظات والطوائف عام ١٩٢٥

	مسلمون سنة	مسلمون غير سنة	كاثوليك	مسيحيون غير كاثوليك	يهود	طوائف أخرى
حلب	٣٤٤٥٥٠	٧٩٦٦	١٩٧٤١	١٠٠١٦	٦٥٢٤	٢٠٣٨
دير الزور	١٩٩٧٢		١٠٢١	١١٣٢	٢٠	٢٨
اسكندرون	٧٠٣٠٥	٣٩٢٧٧	٣٣٠١	٢٦٤٤٤	٣٢٣	
دمشق	٢٨٩٣٩٢	٣٩٢٠	١٤٨٩٠	٢٤١١٠	٦٢٩١	٤٦٠٣
حوران	٥٩٠٠٠	٤١	٣٦٩٩	٢٢١٣	٣	١٢٧
حمص	٧٠٥٩٥	٧٠٣٣	٣٨٣٩		١٦٤٥١	
حماة	٥٠٨٢٥	١٦٧٤٧	١٤٢	٨٤٥٦		٤٥
المجموع	٩٠٤٨٤٤	٧٤٩٦٤	٤٦٦٣٣	٨٨٨٢٢	١٣١٦٥	٦٩٢٢

(٩ ص ، ٧٤)

عدد سكـــان " دولة جبل الدروز "
عام ١٩٢٢

الــــــــــــــدروز	٤٣٦٨٦
كاثــــــوليـــــك	٢١١٢
مسيحيون غير كاثوليك	٤٨٥٦
باقـــي الطـــوائـــف	٦٧٤
المــــجمـــوع	٥١٣٢٨

(٩، ص٢١)

عدد سكان " دولة العلويين "
عام ١٩٢٢

مســــــلمون سنة	٥٢٧٧٨	
مسلمون غير سنة	١٨٠٧٤٨	منهم ١٧٦٢٨٥ علويا
كاثـــــــوليك	٦٦٠٠	
مسيحيون غير كاثوليك	٣٧٨١٥	
يـــــهـــــود	٧	
المــــجموع	٢٧٧٩٤٨	

(٩، ص ١٠٣)

(٩، ص ١٠٣)

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأكراد الذين سكنوا "جبال كرداغ" أو جبل الأكراد ، أو اليزيديين الذين احتموا بجبال سنجار ٠ والأمر ذاته ينطبق على الدروز الذين هاجروا من لبنان واستوطنوا جبل العرب الذي سمي بجبل الدروز . في هذه المناطق تجد الغالبية الساحقة هم من أبناء الطائفة ذاتها التي حافظت على استمراريتها و ابتعادها عن التمييز الممزوج بالظلم الذي مارسته السلطات العثمانية ٠

هذه الصورة تبين نصف الحقيقة ، أما النصيف الآخر، فيتجلى في مناطق أخرى ، كلواء الاسكندرون و منطقة الجزيرة السورية ، حيث تتقاسم أرجاءهاا العديد من الطوائف والأقوام ، تتوزع على قرى وأرياف وأحياناً تجد القرية الواحدة تضم أبناء عدة طوائف أو مذاهب . وتنطبق هذه الصورة على كثير من المدن السورية ٠ إذ تجد طوائف عديدة تسكن هذه المدن ضمن أحياء خاصة بها ، و لكل منها عالمها الروحي الخاص وتقاليدها الذاتية . غير أن الفروقات في المدن لا يلمسها الغريب في كثير من الأحيان ، وذلك لأن العيش التاريخي المشترك ، والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إلى جانب التعامل اليومي قد أضفى على السكان الكثير من الملامح والسمات التي طبعتهم بطابع مشترك . فيقول الدكتور ذوقان قرقوط أن هذه الطوائف " تظهر من الإيمان بينهما وطرق العبادة ما يكاد يكون أحياناً غير واضح وكثيراً ما يكون عميقاً جداً حتى التناقض ، يفصل بينها الدين أكثر مما يفرقها الجنس " (١٠ ، ص٩)٠

مرد هذا التناقض يعود إلى جملة من الأسباب من أهمها : سياسة الحكم العثماني التي كانت تنظر إلى الطوائف غير السنية نظرة دونية وإلى المسيحيين كمواطنين من الدرجة الثانية٠ زد على ذلك سياستها

في تشجيع الروح الطائفية وتكريسها ، بهدف تسهيل مهمة التحكم والسيطرة على الشعوب والبلدان الرازحة تحت هيمنتها . هذه الشعوب والبلدان التي كانت بالأصل تعيش حياة في ظل التجزئة الاقطاعية و رواسب الإنتاج الطبيعي .

من ناحية أخرى كان التخلف الاقتصادي ، وتفشي الجهل والأمية وصعوبة الاتصال والتواصل و فقدان الأمن وانعدام الخدمات الحكومية الضرورية وغير ذلك ، عوامل هامة ساهمت في تكريس الحياة والروح الطبيعية ، بحيث أضحت الطائفة ضمن المنظومة الإقطاعية أشبه بنوع من الاستقلال الذاتي ، تسير أمورها الدينية والاجتماعية والإدارية والقضائية وغير ذلك . ومما زاد الطين بلة دخول المدارس التبشيرية وتدخل الغرب الاستعماري بوسائل عديدة على هذا الخط ، حيث أظهرت وكأنها حامية السكان المسيحيين من الظلم الذي يتعرضون له . لقد كانت سياسة الدول الغربية وعلى رأسها (إنكلترا وفرنسا) سياسة متناقضة في هذا المجال فعلى الرغم من الطابع العلماني لهاتين الدولتين ، و سياستها الرامية إلى تشجيع الروح والأفكار القومية العربية المناوئة للهيمنة التركية . لم تكن لتتوانى عن سياسة تفريق سكان البلد الواحد على أسس دينية وعرقية ومذهبية .

. ظهر نوع من التململ من العلاقات الطائفية ، نتيجة خيبة الأمل والاحباط الذي أصاب السوريين ، وإحساسهم بالغبن نتيجة ما افرزته الحرب العالمية الأولى من نتائج كارثية ، حيث أضحى الاستقلال المنشود في مهب الريح ، و بقي الواقع السياسي على ماهو عليه دون تغيير . بعد أن احتلت سورية من قبل الفرنسيين . وبدأ يحل محلها شيئا فشيئا ، علاقات وطنية وقومية تمثلت في ظهور قيادات متقدمة كان شعارها " الدين لله والوطن للجميع ." خرجت من إطار الدين والطائفة إلى ميدان أرحب ،

الفصل الثاني

سورية والحرب العالمية الأولى

نشبت الحرب العالمية الأولى إثر عجز الدوائر الاستعمارية الغربية عن "التفاهم والاتفاق" ، حول إعادة تقسيم المستعمرات فيما بينها. إذ سعت دول "الأنتانت" أو" الحلفاء" كما تسمى في الأدبيات العربية ، و المتمثلة في إنكلترا وفرنسا و روسيا إلى" سلب " ألمانيا ما تبقى من مستعمراتها وتقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية ، وخاصة المشرق العربي فيما بينها . بينما سعى التحالف الآخر بزعامة ألمانيا، إلى تعويض خسارتها المتمثلة في فقدانها لمستعمراتها ، عن طريق الاستيلاء على البلدان الصغيرة المجاورة لها كبلجيكا وصربيا ورومانيا ومن ثم إحكام السيطرة على تركيا والبلدان الخاضعة لها بعد أن عززت نفوذها الاقتصادي و العسكري في تركيا في فترة سابقة ، بتشييدها للخط الحديدي الذي يربط برلين ببغداد . أو ما سمي " بخط حديد بغداد " ، الذي اعتبر بحق مظهراً ورمزاً قويا لتغلغل الرساميل الألمانية في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط برمتها .

لم تكن لسورية أو لأي بلد عربي آخر الرغبة أو المصلحة ، ناهيك عن الاستعداد والامكانات ، لدخول حرب إمبريالية لصوصية كهذه . كان قدر سورية المشاركة في هذه الحرب ، نظراً لخضوعها التام للإمبراطورية العثمانية ، التي دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا . لم تكن

للشعب السوري ناقة أو جمل في هذه الحرب . كانت هذه الحرب تعني أول ما تعنيه بالنسبة للشعب السوري ، هو تغيير " السادة " المتحكمين بمصيره والقائمين على استغلال خيراته لا أكثر . أما مسألة الخلاص من السيطرة التركية والفوز بالحرية ونيل الاستقلال ، فقد كان ضربا من الأحلام . نظرا للظروف وموازين القوى على الساحة العالمية من ناحية ، و الظروف والعوامل الذاتية بما في ذلك عدم نضوج الوعي القومي بما فيه الكفاية . لقد كانت حركة التحرر الوطني في البلاد حديثة العهد واتسمت في كثير من جوانبها بتدني الوعي والخبرة السياسة .

لقد انعكس هذا الواقع في النقاشات والمواقف ، التي تبنتها النخب السياسية والمثقفة السورية حول هذه الحرب . كانت هناك تباينات وخلافات حول الموقف منها وعواقبها بالنسبة للبلاد . وخاصة تأثيرها على الانفصال عن تركيا والظفر بالاستقلال . ثمة فئات كانت تروج وتدعو للوقوف إلى جانب "الحلفاء" ، إذ كانت ترى في هزيمة تركيا وانتصار إنكلترا وفرنسا فرصة لتلبية وتحقيق الأماني القومية . على هذا الأساس ، كانت تفضل الوقوف إلى جانب الحلفاء والعمل على إلحاق الهزيمة بتركية ، مما يعجل بتحقيق الحرية والاستقلال . لقد دفعت السيطرة التركية على مدى قرون وما رافقها من ظلم وقهر وتخلف وفساد بكثير من المثقفين والسياسيين للوقف إلى جانب الغرب . و مما ساعد في توسيع معسكر الموالين للغرب ، الدعاية الغربية المروجة للوعود والعهود الفرنسية والإنكليزية السخية ، بخصوص رسالتها في تحرير وتخليص الشعوب الرازحة تحت النير العثماني .

ثمة فئات أخرى ، رغم صغر حجمها وقلة أنصارها مقارنة بالموالين للغرب ، كانت تتمتع بنفوذ وسط الجماهير الشعبية (مثل الشيخ رشيد رضا ، محمد كرد علي ، أسعد الشقيري .... إلى ألخ) انطلقت في تحليلاتها من السياسات الاستعمارية الغربية وخاصة سياسة فرنسا

وإنكلترا على الصعيدين العربي والعالمي. وكانت أكثر ما تخشاه أن تقع البلدان العربية فريسة في شرك المخططات الاستعمارية ، لقد كانت هذه الرؤية السياسية الصحيحة ، تنطلق في بعض من جوانبها من الموروث الديني والثقافي . لذلك فضلت هذه الفئة الوقوف إلى جانب تركيا ودعت للتعاون معها ، شريطة أن تتعهد تركيا بتحقيق حكم ذاتي " أوتونوميا " واسع الصلاحيات ضمن إطار أفكار " الوحدة الإسلامية " التي كانت رائجة في ذلك الوقت٠ لقد عبر عن ذلك الشيخ رشيد رضا عندما أكد بأن إنكلترا وفرنسا قويتان في جميع المجالات العلمية والمالية والسياسية والعسكرية . وإذا ما أحكموا سيطرتهم علينا ، فلا خلاص لنا . (١١، عدد٤، ١٩٧٤، ص١٠٢)

غير أن آمال أنصار التعاون مع تركيا خابت قبل أن تخيب آمال أنصار التحالف الفرنسي الإنكليزي ٠ ففي عام ١٩١٥ ونتيجة للسياسة الشوفينية التي انتهجها القادة الأتراك ، وتحت ضغط الأمزجة المعادية للحرب ، بدا التململ يدب في صفوف الداعين إلى التعاون مع الأتراك ٠ وأدى استمرار النهج التركي المتعصب ، و حملات البطش والتنكيل التي قامت بها السلطات التركية ضد الوطنيين والقوميين العرب ٠ وكذلك الإجراءات الاستثنائية ، كحملات التجنيد الإجباري والسخرة والمصادرات والغرامات ، كل ذلك أدى إلى انفضاض هؤلاء عن تركيا ٠ ولم تفلح تركيا رغم ما قامت به من حملات ترهيب وترغيب ومن استخدام الدين، ونشر الفتاوى ، وإعلان الجهاد على الكفار، في استمالة النخب والشارع السوري إلى جانبها .

مع بداية الحرب وانخراط تركيا فيها ، أضحت الأراضي السورية جزءاً من مسرح العمليات العسكرية. ففي تشرين الثاني عام ١٩١٤بدأ تمركز الجيش الرابع التركي في سورية ، بقيادة وزير الحربية أحمد جمال باشا أحد الحكام الثلاثة في تركيا ، وقد بلغ تعداده العشرين

ألفا . وأنيط به مهمة الاستيلاء على قناة السويس ، ومهاجمة القوات الإنكليزية المتواجدة في مصر. ومن الجدير بالذكر، أن جمال باشا كان يشغل إلى جانب قيادة هذا الجيش منصب الحاكم العام لسورية . أي أنه أضحى من الناحية العملية الحاكم العسكري والمدني في سورية ٠ لقد كان جمال باشا الآمر والناهي ، الحاكم الفرد المستبد ، الذي يجمع في يديه صلاحيات مطلقة بالنسبة لسورية ولبنان وفلسطين ٠

لقد وضع كامل ثقل المتطلبات العسكرية على كاهل سكان المنطقة. إذ قامت السلطات التركية و منذ الأيام الأولى للحرب وبذريعة إمداد الجيش بالمؤن ، بمصادرة كميات كبيرة من السلع والبضائع من السكان ٠ إذ صادرت القسم الأعظم من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية والماشية من الأرياف بدون إي مقابل أو تعويض . ففي عام ١٩١٥ وبقرار من جمال باشا تمت مصادرة تسعة أعشار محاصيل الحبوب بالإضافة إلى جميع الجمال في سورية ٠(١٢، ص٣٢٥)

وأمتد تأثير الحرب إلى الغابات والبساتين ، إذ لم تسلم هي أيضا فقد بدأت عمليات التحطيب وقطع الأشجار، بهدف استخدامها كوقود لصالح الجيش إذ " قل الفحم الحجري جداً فأخذ الأتراك يسيرون القطارات بالحطب يقطعون الزيتون والكينا في فلسطين ، و الجوز و المشمش والحور في الغوطة والزان والصنوبر في لبنان والزيتون والفستق في حلب " (١ ،ج٣، ص ١٤٢-١٤٣) . كان لهذا الأمر بالغ الأثر في انحسار مساحة الغابات والبساتين ، وفي تردي أحوال الفلاحين عموماً ، زد على ذلك عمليات النهب والسلب الذي كان يتعرض له السكان، سواءً كان ذلك من قبل عناصر الجيش التركي ، أومن قبل عصابات امتهنت أعمال النهب والسلب ، بحيث أضحت ظاهرة عمت معظم أرجاء البلاد. من ناحية أخرى ، أدى إصدار كميات كبيرة من الأوراق النقدية إلى انخفاض قيمة العملة وزيادة وتائر التضخم بشكل غير معهود .

لقد أدت الحرب إلى خراب كبير في كافة أوجه الحياة الاقتصادية في البلاد ، نظرا لقلة المواد الخام ، وسياسة المصادرة وقلة وسائل المواصلات (بعد أن صودرت الجمال كلها) ، وتقلص التجارة الداخلية ، وتوقف الخارجية منها بشكل تام ، وأدت الحرب إلى إفلاس قسم كبير من الورشات بسبب انكماش الأسواق الداخلية ، وتقلص الطلب على المواد غير الضرورية . لقد كتب المؤرخ م . س . لازريف في مؤلفه " انهيار السيطرة التركية على المشرق العربي " ما يلي : " حتى آذار عام ١٩١٦توفي ٤٠ % من سكان القرى السورية نتيجة الجوع والمرض . ففي منطقة جبل الدروز عام ١٩١٦ لم يتبق على قيد الحياة سوى ١٠٠-١٥٠شخص من سكان قرى كان يتراوح سكانها بين ٤-٥آلاف نسمة" (١٣، ص ٧٣) . ويروي محمد كرد علي بهذا الصدد بأن أربعة أعوام من الحرب العالمية الأولى قد أزهقت أرواح ٣٠٠ ألف سوري. (١، ج٣، ص١٣٥)

لقد أدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها البلاد إلى تفاقم بؤس ومعاناة فئات واسعة من الشعب السوري . غير أن هناك من كانت الحرب بالنسبة له فرصة ذهبية لا تفوت من أجل تكديس ثروات خيالية . لقد كانت الحرب بالنسبة لهؤلاء " ضارة نافعة " ، نفعت فئات اجتماعية محدودة من المجتمع السوري ، من تجار وصناعيين وإقطاعيين ، وزادت في غناهم وضاعفت ثرواتهم ، نتيجة استغلالهم لظروف الحرب ، وخاصة مسألة توقف التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد ، وزيادة الطلب على المواد والسلع الداخلية البديلة ، من أجل تموين الجيش وتلبية حاجاته الضرورية . كل ذلك أدى إلى توفر الشروط المثالية لعمليات التهريب و المضاربة والتحكم بالأسعار الأمر الذي امتهنته هذه الفئات لمضاعفة ثرواتها في فترة قصيرة جدا.

مع نشوب الحرب أوقف جمال باشا ما كان موجودا من مظاهر الحكم الذاتي التي كانت تعرفه البلاد ، وانتهج سياسة تتسم بالإرهاب والقمع. إذ قامت الشرطة وأجهزة الاستخبارات بتعقب وملاحقة النخب السياسية والمثقفة الوطنية وخاصة من الضباط العرب العاملين في الجيش التركي . وأصدر قرارات تم بموجبها إغلاق العديد من الصحف المحلية التي كانت تتذمر بهذا الشكل أو ذاك من الحرب الدائرة . وقامت السلطات التركية خلال أربعة أعوام (١٩١٤-١٩١٨) باعتقال ونفي ٣٠٠٠ سوري تقريباً ، بعد أن وجهت إليهم تهم سياسية مختلفة . وأصدرت المحاكم العسكرية قرارات وجاهية وغيابية تقضي بإعدام المئات من الزعماء السياسيين والاجتماعيين. من ضمنهم عبد الكريم خليل ورضا الصلح وعبد الحميد الزهراوي وشفيق المؤيد وعبد الغني العريسي وسليم الجزائري وغيرهم . ممن أعدموا شنقاً في ساحات بيروت ودمشق ، و قد بلغ عدد الذين تم إعدامهم حتى أواسط عام ١٩١٦ أكثر من ٨٠٠ شخص من خيرة أبناء الحركة الوطنية التحررية .(١٢، ص٣٢٧)

لقد تمكنت السلطات التركية عن طريق انتهاج سياسات قمعية كهذه من إضعاف حركة التحرر الوطني في البلاد وبث الذعر والخوف من نفوس الناس إلا أنها لم تكن قادرة ، على إيقاف المزاج المعادي للحرب والنفور والسخط الشديدين لدى مختلف الفئات الشعبية ، إزاء أعمال العنف والقمع والإرهاب المتبعة من قبل السلطات التركية . لقد أدت هذه الأعمال إلى مردود عكسي ، إذ ساهمت في ازدياد الوعي الوطني والشعور القومي وإلى موجة من الاحتجاجات العفوية . ففي شهري حزيران وتموز عام ١٩١٥ جرت مظاهرات معادية للأتراك في كل من حلب ودمشق . طالب فيها المتظاهرون بالخبز والسلام ، وفي عام ١٩١٦ نشبت في حوران وجبل الدروز انتفاضة مسلحة بسبب لجوء السلطات إلى مصادرة الأسلحة والماشية عنوة من السكان . واستمرت هذه الانتفاضة عدة شهور إلى أن أخمدت بالقوة من قبل الجيش التركي . كانت الحرب تجذب باستمرار

قطاعات واسعة من الناس وخاصة الضباط والمثقفين إلى خضم السياسة والعمل السياسي ، وأجبرتهم على التفكير مليا بما يمكن أن تتمخض عنها من نتائج وعواقب . و بهذا الخصوص كان كثير من الساسة ورجالات الحركة الوطنية على درجة كبيرة من التفاؤل حول ما ستتمخض عنها الحرب من نتائج إيجابية ، من شأنها تقريب ساعة الخلاص و الانعتاق من السيطرة التركية ٠ لقد كانت مسألة الظفر بالحرية والاستقلال بالنسبة إليهم مسألة وقت لا أكثر ، وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر نهاية الحرب. هكذا كان الأمر على الأقل بالنسبة لأعضاء جمعيتي " العربية الفتاة " و" العهد" المتمركزتين في دمشق . لقد كانت قيادتا هاتين الجمعيتين على علم بالعلاقات الوطيدة التي تربط الشريف حسين وحاشيته بالإنكليز . لذا وجهتا رسالة إلى الشريف حسين في كانون الثاني عام١٩١٥ ،عرضتا فيها مسألة الشروع بالانتفاضة ضد الأتراك . إثر ذلك قام الأمير فيصل نجل الشريف حسين بزيارة سرية إلى دمشق ٠ أجرى خلالها العديد من اللقاءات والمحادثات نيابة عن أبيه مع رجالات الحركة الوطنية ، بمن فيهم قيادة الجمعيات السياسية المناهضة للأتراك . في أيار من العام ذاته قام الأمير بزيارة ثانية إلى دمشق ، وخلال هذه الزيارة تم التوصل إلى اتفاق بين الأمير فيصل وممثلي الحركة الوطنية سمي بـ "ميثاق دمشق " الذي دعا القطعات العسكرية العربية العاملة في الجيش التركي وكذلك القبائل العربية في المؤخرة إلى القيام بانتفاضة ضد الأتراك. وأشار الميثاق إلى الضمانات التي قدمتها إنكلترا حول الاعتراف باستقلال العرب وضرورة عقد حلف عسكري بين إنكلترا والبلدان العربية ومعاملة إنكلترا على أساس مميز وفق صيغة الدولة المشمولة بالرعاية٠ (١٤، ص١٤٥)

في حزيران ١٩١٥ جدد الشريف حسين مفاوضاته مع الإنكليز ٠ وقد جرى ذلك على شكل مراسلات بين الحسين والمندوب السامي البريطاني في مصر مكماهون ٠ سميت فيما بعد " بمراسلات حسين - مكماهون " . ففي ١٤ حزيران أرسل الحسين برسالة احتوت على بنود

" ميثاق دمشق" وعرض على الإنكليز التعاون وفق هذا الميثاق ٠ ونتيجة للمراسلات العديدة التي دارت بين الطرفين ، والتي استمرت حتى كانون الثاني ١٩١٦ ٠ وافقت إنكلترا (رسالة مكماهون المؤرخة ٢٤تشرين الأول ١٩١٥) على الأسس التي طرحها الشريف حسين ، بعد إضافة بعض التعديلات الخاصة مثل : استثناء المناطق السورية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط من حدود الدولة العربية المرتقبة .

لم تكن لدى السلطات الإنكليزية أية نية في تحقيق ما وعدت به ، بل بالعكس ، سعت إلى خداع العرب واستغلال أمزجتهم المناوئة للأتراك ، بغية تحقيق مآربها الاستعمارية ٠ ففي الوقت الذي كانت إنكلترا تقطع الوعود للأسرة الهاشمية ، وتتظاهر بمساندتها إنشاء الدولة العربية في أعقاب الحرب . كانت تجري وبشكل مواز مفاوضات سرية مع كل من فرنسا وروسيا القيصرية من أجل تقسيم المشرق العربي " تركة الرجل المريض" إلى مستعمرات فيما بينها ٠

كانت هذه المفاوضات قد بدأت مع مطلع عام ١٩١٥ وذلك على شكل تبادل مذكرات بين س٠د٠سازانوف وزير خارجية روسيا آنذاك وكل من السفيرين البريطاني والفرنسي في بطرسبورغ حول مسألة المضائق ، وتقسيم بلدان المشرق العربي بين فرنسا وإنكلترا٠ في آذار١٩١٦ وبهدف استكمال المفاوضات وصل إلى بطرسبورغ الممثلان الرسميان لكل من فرنسا وإنكلترا (فرانسوا جورج بيكو ومارك سايكس). وفي ١٦ أيار١٩١٦وفي أعقاب مفاوضات شاقة ومطولة بين الطرفين تم التوصل إلى اتفاقية سميت بـ " اتفاقية سايكس – بيكو "٠ وصيغت هذه الاتفاقية بشكل نهائي على شكل مذكرتين تبودلتا بين وزير الخارجية الإنكليزي ادوارد غراي وممثل فرنسا الرسمي في لندن بول كامبون٠

بموجب هذه الاتفاقية ، حصلت إنكلترا على المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، بالإضافة إلى ميناني حيفا وعكا في فلسطين وسميت هذه المنطقة بالمنطقة الحمراء ، بينما تحولت المناطق الداخلية للعراق وشرق الأردن " المنطقة B " إلى منطقة نفوذ لإنكلترا.

أما فرنسا فقد استولت حسب الاتفاق المذكور على الشريط الساحلي لكل من سورية ولبنان بالإضافة إلى كيليكيا ، وسميت هذه المنطقة بالمنطقة الزرقاء . عدا ذلك أضحت سورية الداخلية " المنطقة A " منطقة نفوذ فرنسي . (١٥ . ص ٥٧٩-٥٨٢)

لقد كانت هذه الاتفاقية السيئة الصيت ثمرة صراع سياسي و دبلوماسي شديد بين فرنسا وانجلترا . وتم التوصل إليها في وقت كانت فيه دول " الانتانت " بأمس الحاجة إلى لجم الخلافات الداخلية قدر المستطاع ورص الصفوف أمام الخطر المحدق بها والمتمثل في عدوتها ألمانيا . لم تراع هذه الاتفاقية لاالمصالح القومية ولا الاقتصادية لشعوب المنطقة . و لا حتى العوامل الجغرافية أو التاريخية في رسم الحدود . حيث أوجدت من ناحية ، حدودا سياسية بين الشعوب العربية التي أضحت وبالا عليها من الناحية الاقتصادية ، من ناحية أخرى ، قسمت شعوب أخرى مثل الأكراد بين عدة دول دون أي مسوغ تاريخي أو قومي أو اقتصادي أو سياسي .

من الجدير بالذكر بأن هذه الاتفاقية ظلت طي الكتمان الشديد وذلك لغاية انتصار ثورة أكتوبر في روسيا ، حيث قامت حكومة البلاشفة بنشرها في سياق نشر كافة المعاهدات والاتفاقيات السرية الموقعة بين روسيا القيصرية والدول الغربية ساعية بذلك إلى فضح السياسات الغربية الاستعمارية و دور روسيا القيصرية في ذلك .

في ٥ تموز ١٩١٦ نشبت الانتفاضة العربية المنتظرة ضد الأتراك . ضمت الانتفاضة في بدايتها القبائل الحجازية ، لكن سرعان ما جذبت إلى صفوفها أعدادا كبيرة من أبناء سورية والعراق وفلسطين. وكانت قيادة الانتفاضة التي تسمى بالثورة العربية في كثير من الأدبيات العربية في أيدي أبناء الشريف حسين بن علي (علي ، عبد الله ، فيصل ، زيد) الذين اعتمدوا في كثير من الأمور العسكرية والسياسية على مجموعة من الضباط الإنكليز الذين عملوا في قيادة الانتفاضة بصفة خبراء ومستشارين وضباط ارتباط ، وكان أبرزهم الليتنانت لورنس الذي لقب بلورنس العرب ، والذي كان عمليا يقود المجموعة الشمالية لقوات الانتفاضة . وتبين فيما بعد بأنه كان ضابط استخبارات بريطاني. خاضت القوات العربية وبدعم مباشر من الإنكليز معارك ناجحة ضد الأتراك ، ولعبت دورا هاما في هزيمة القوات التركية على مسرح العمليات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. أمام التقدم التي الذي كانت تحرزه القوات العربية ، لم تجد السلطات التركية أمامها سوى انتهاز فرصة نشر المعاهدات السرية من قبل البلاشفة بهدف إبعاد العرب عن الحلفاء ، وتقويض تحالفهما. وبهذا الصدد ، قام جمال باشا بإرسال نسخة من نص الاتفاقية إلى الأمير فيصل ، ونسخة أخرى إلى جعفر باشا العسكري وطرح عليهما مشروع صلح منفرد مع العرب ، بدوره اطلع فيصل والده على رسالة جمال باشا . كان وقع الرسالة محبطا للهمم ومخيبا للآمال بالنسبة للعرب على كافة المستويات. الأمر الذي دفع بالشريف حسين إلى إرسال نص الاتفاقية المذكورة إلى المفوض السامي البريطاني في القاهرة الذي رد على ذلك ببرقية أعرب فيها عن" عظيم ارتياح" الحكومة البريطانية " للدوافع المخلصة " التي دفعت بالملك حسين إلى هذه الثقة. وأضافت : " أنه من غير الضروري أن نلفت نظركم إلى أن هدف الأتراك بذر بذور الشك والريبة بين الحلفاء وبين أولئك العرب الذين يكافحون تحت لوائكم وبزعامتكم لنيل حريتهم .. إن حكومة جلالته وحلفاءها تقف بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى

تحرير الشعوب المظلومة وهي مصممة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحل فيه القانون محل المظالم العثمانية ٠٠إن حكومة جلالته تؤكد مرة أخرى تمسكها بتعهدها المتعلق بتحرير الشعوب العربية " ٠(٢٠ص ١٥)

لقد أنتاب العرب نتيجة كشف النقاب عن اتفاقية سايكس - بيكو حالة من الريبة والذعر زعزعت حتى ثقة الأوساط العربية المقربة بالإنكليز ٠ ولرأب الصدع ، تتالت التصريحات والمذكرات والعهود من شتى الجهات الرسمية الإنكليزية، بغية امتصاص نقمة العرب وتهدئة الخواطر وتطييبها ، والاستمرار في تضليلهم وخداعهم ٠ وفي هذا السياق جاءت تصريحات وزير الخارجية بلفور أمام مجلس العموم البريطاني عندما صرح بأنه :" ما كان ينبغي نشر هذه الوثائق التي نحن بصددها "٠٠ " لاشك في أن عددا من هذه الوثائق ليس له أية علاقة بهذه البلاد ، إنما يتعلق بشؤون حكومات حلفائنا" (٢،ص١٥) . إثر تنامي الريبة لدى العرب ، قام سبعة من السوريين كانوا في مصر (عبد الرحمن الشهبندر وفوزي البكري وخالد الحكيم ومختار الصلح والشيخ كامل قصاب وحسن حمادة) بتوجيه كتاب إلىالحكومة البريطانية يستفسرون عما إذا كان هدف الإنجليز هو مساندة العرب في "الاستقلال التام والناجز " و " اقامة حكومة عربية لامركزية ، وما إذا كان لسورية أن تقيم لنفسها إدارة حكومية مستقلة ضمن مملكة عربية مستقلة " ٠ في ١٦ حزيران ١٩١٨جاء الرد البريطاني ، وسلمه والروند walrond والكومندان هوغارت في ٢٣ حزيران إلى عبد الرحمن الشهبندر وقد تضمن جواب الحكومة البريطانية على استفسارات السبعة المذكورين ،على أن حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم العربية منقذة من السلطة التركية وأن تعيش وفق رغباتها وأن تختار الحكومات التي ترتئيها ، و تعترف باستقلال البلاد العربية ٠٠ وغيرها من البلدان التي ستحصل على أستقلالها حتى نهاية الحرب (٢،ص ١٦) ٠

وفي سياق حملة التضليل هذه جاء " تصريح ٨ تشرين الأول ١٩١٨" الذي نص زورا وبهتانا بأن إنكلترا وفرنسا قد خاضتا الحرب في الشرق بغية " تحرير الشعوب التي رزحت أجيالا طوالا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهانيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنية لها اختيارا حرا ٠ ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن يؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق ٠٠ وليس من غرض لفرنسا وانجلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق إلى الحكم الذي تريدانه ، ولكن همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات و الإدارات التي يختارها الاهلون من ذات أنفسهم ٠ وأن تضمنا لهم عدلا منزها يساوي بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد بأحياء مواهب الأهالي الوطنية وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية - تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الأقطار المحررة " (٢، ص١٥) ٠ لقد طبع من هذا التصريح أعدادا ضخمة وزعت بشكل واسع حيث " علقت على الشوارع في جميع المدن وفي عدد كبير من القرى في الأقاليم العربية (١٥،ص٥٨٩)٠

في الفصول الأخيرة من الحرب أضحت أحوال الأتراك كارثية فالجيش كان بحاجة ماسة للأسلحة والذخائر والمؤن٠ وتفشت المجاعة والأوبئة في صفوف الجيش ، وانتشرت ظاهرة الفرار بين العساكر ، وخاصة بين العرب الذين كانوا يلتحقون بصفوف الثوار ، يهاجمون مؤخرة القوات التركية وخطوط امداداتها٠ عشية احتلال القوات الإنكليزية لجنوب سورية ، نشبت في منطقة "جبل الدروز " لهيب انتفاضة استمرت ستة اشهر ، وكان قادة الانتفاضة على اتصال وثيق بالأمير فيصل بن الحسين ، وقد أستغل الإنكليز هذه الانتفاضة للاستعجال باحتلال سورية ٠ حيث دخلت قوات الانتفاضة بقيادة الأمير

فيصل والضابط العراقي نوري السعيد مدينة دمشق في ١ تشرين الأول ١٩١٨ ، أعقبتها القوات الإنكليزية بيوم واحد٠وقد استحسنت أن تتبع قوات الأمير ، لا العكس ، وذلك بغية أغراض نفسية ودعائية ، وكذلك بغية عدم إثارة الشكوك والريبة لدى السوريين لدى مشاهدتهم قوات أجنبية تدخل مدنهم وتجوب شوارعهم٠ وفي ١٦ تشرين الأول تم تحرير حلب ، المدينة الثانية من حيث الأهمية من يد الأتراك٠ وفي نهاية الشهر ذاته تمت عملية تحرير سورية بشكل تام من القوات التركية .

أستقبل السوريون عموما القوات العربية أحسن استقبال ، وعمت مظاهر الفرحة والابتهاج جميع أرجاء البلاد ، وارتفعت الأعلام والرايات العربية لترتفع معها المعنويات الوطنية ، غير أن مظاهر الفرحة هذه لم تدم طويلا ذلك لأن البلاد سرعان ما أخضعت لسلطة القوات الإنكليزية بقيادة الفيلد مارشال أدموند اللينبي ، و استولت القوات الفرنسية على الشريط الساحلي للبلاد٠ وتلاشت الوعود السخية التي قطعها "الحلفاء " حول دعمهم ومساندتهم لإنشاء دولة عربية مستقلة تقودها حكومة منبثقة من رغبة شعوبها٠ لقد أضحت سورية وغيرها من بلدان المشرق العربي وفق منطق الحلفاء " أراضي العدو المحتلة " وليست المحررة ، وتشكلت إدارة ترأسها اللينبي أخضعت لها مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عمليا ٠ وكانت من أولى إجراءات اللينبي تقسيم " أراضي العدو المحتلة " وفق ما تم الاتفاق عليه بين كل من وزيري الخارجية لكل من إنكلترا وفرنسا بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٨ إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يضم فلسطين وتوضع تحت إدارة إنكليزية (حسب اتفاقية سايكس- بيكو) التي كانت فلسطين بموجبها منطقة نفوذ بريطاني ٠ ٠

القسم الثاني : يضم الشريط الساحلي لسورية ولبنان تبدأ من صور وحتى خليج أسكندرونة ، توضع تحت تصرف إدارة فرنسية بقيادة المفوض السامي الفرنسي جورج بيكو و بمعونة القائد العسكري الكولونيل دوبياباب ٠

القسم الثالث : تضم المناطق الداخلية لسورية وما وراء الأردن وتكون تحت إدارة الأمير فيصل ٠ وبغية ذر الرماد في العيون لجأ اللينبي إلى تشكيل إدارة مدنية شكلية بقيادة الأمير فيصل وعدد من حاشيته ، ترأسها رضا باشا الركابي بمعونة مستشارين احدهم إنكليزي والأخر فرنسي مسؤولة أمام اللينبي و إدارته٠ وكان من المقرر أن يبقى هذا الوضع لغاية عقد مؤتمر الصلح ، الذي كان من المنتظر أن يبت بشكل نهائي في مصير الأراضي المحتلة ٠

في ٣٠ تشرين الأول وفي جزيرة مودرس وعلى متن السفينة الحربية " اغاميمنون " جرى التوقيع على اتفاقية الهدنة التي استسلمت بموجبها تركيا بشكل تام أمام ممثل الحلفاء الأدميرال كالثروب ٠ وبهذا الإجراء وضعت نقطة في نهاية أربعة قرون من السيطرة التركية على المشرق العربي ٠ وإثر هذه الاتفاقية توقفت العمليات العسكرية بين الأطراف المتحاربة ٠ وأضحت إدارة الجنرال أدموند اللينبي قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط بمثابة المرجع والقيادة العليا في المنطقة ٠

على هذا النحو انتهت الحرب العالمية الأولى في المشرق العربي وبانتهائها أسدل الستار على السيطرة التركية على هذه المنطقة قرونا عديدة ٠ وانتهت مرحلة من مراحل تاريخ سوريا الطويل ، ولتبدأ مرحلة أخرى جديدة وتظهر معها بوادر مهام جديدة أمام شعوب المنطقة ، تكمن في الاستمرار في النضال من اجل التحرر الوطني ولكن هذه المرة يكون

هذا النضال موجها ضد السيطرة الاستعمارية الغربية على المنطقة ومن أجل الاستقلال الوطني الناجز .

الفصل الثالث

سورية عشية الانتداب الفرنسي

في ٢ تشرين الأول ١٩١٨ أعلن الأمير فيصل باسم والده عن تأسيس الدولة العربية في سورية ، وجاء في إعلان الاستقلال هذا ، أنه " شكلت حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالا مطلقا لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية " وبموجب الإعلان عهدت القيادة العامة للحكومة إلى رضا باشا الركابي ، و أنشئت إدارة عرفية ، وأكد الإعلان على أن الحكومة " قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة ، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم و أديانهم نظرة واحدة " ٠ (٢، ص١٧)

كان الأمير فيصل يدرك قبل غيره أن هذا الإعلان في الحقيقة لا يساوي الورق الذي كتب عليه ، فالاستقلال المطلق الذي لا تشوبه شائبة كان في ظل احتلال الجيوش الأجنبية للبلاد وسيطرتها التامة على مقاليد السلطات . و الحكومة التي شكلها الأمير فيصل كانت تخضع عمليا لإدارة الجنرال اللينبي . لقد سعى محررو هذا الإعلان إلى نشر جو من الراحة والاطمئنان ، وامتصاص مشاعر الخيبة والنقمة لدى السوريين ، بعد أن غدت البلاد في قبضة القوات الأجنبية

قرر فيصل التوجه إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس وذلك لنقل أماني وطموحات العرب في الاستقلال إلى الدول المنتصرة، والمشاركة في المفاوضات حول تقرير مصير المناطق المحتلة، التي كانت من ضمنها سورية. وكان من المزمع أن يبت المؤتمر بشكل نهائي في الخارطة الجغراسية، والاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ والأراضي المحتلة بين الدول المنتصرة، وكذلك وضع اللبنات الأساسية للبنى السياسية بعد الحرب.

ترأس فيصل وفدا ضم نوري السعيد و فايز الغصيني و رستم حيدر وتحسين قدري واحمد قدري وتوجه في نهاية تشرين الثاني ١٩١٨ إلى باريس حيث أستقبل بفتور ملفت للنظر، أظهر انزعاج باريس من حضور فيصل والوفد المرافق له (لم يعترف الغرب بشرعية تمثيل الوفد للعرب بل أعتبره وفدا ناطقا باسم الحجاز فقط)، ذلك لأن باريس كانت على علم بالروابط والعلاقات القائمة بين الإنكليز وأسرة الشريف حسين. وكان من شأن هذه المشاركة أن تزيد من متاعب فرنسا بخصوص بسط نفوذها و سيطرتها على سورية ولبنان، هذا في وقت تفاقمت فيه التناقضات السياسية والدبلوماسية بين فرنسا وإنكلترا حول هذا الموضوع.

شارك فيصل في المؤتمر بصفة مراقب عن الحجاز، لا كطرف فاعل يتمتع بكامل الحقوق. قدم الأمير فيصل مذكرة للمشاركين في المؤتمر نصت على مطالب العرب في إنشاء دولة عربية واحدة في بلاد الشام، وجاء في المذكرة " أن المناطق العربية المختلفة في آسيا- سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن – تختلف اقتصاديا واجتماعيا اختلافا كبيرا مما يجعل ضمها كلها في إطار حكومة واحدة أمرا صعبا لا يمكن تحقيقه. نحن نؤمن أن سورية، وهي بلد زراعي صناعي كثيف السكان وسكانه من الحضر متقدمة سياسيا بحيث نستطيع أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها. كما اننا نشعر أن أية مشورة تقنية أجنبية تقدم الينا تشكل

عنصرا ذا قيمة عظيمة للتنمية الوطنية ٠ ونحن على استعداد أن ندفع ثمن هذه المشورة نقدا إذ أنه لا يمكننا أن نضحي في سبيلها بشيء من الحرية التي ظفرنا بها نحن أنفسنا بقوة السلاح"٠٠ أما الجزيرة والعراق " فإننا نعتقد أن نظام الحكم القائم هناك يجب أن تدعمه مساعدة مالية و أن تأخذ بيده جماعة من الموظفين التابعين إلى دولة أجنبية من الدول الكبرى " ويجب أن تتكب الحكومة التي ستكون " في المبدأ أو في الروح عربية " على مسائل التربية " التي من شأنها أن تدفع القبائل إلى السير في ركاب الحضارة "٠ أما بالنسبة للحجاز فقد فضل الأمير فيصل أن يبقى الوضع هناك كما كان " حكومة تتلاءم مع النظام القبلي والأحوال المعيشية القائمة هناك٠٠ ولذا نقترح بأن نحتفظ باستقلالنا التام الناجز هناك " ٠٠ " وليس من المحتمل أن ترفع اليمن ونجد قضيتهما إلى مؤتمر الصلح٠ أنهما بلدان سيهتمان بأمورهما وسوف ينظمان علاقاتهما الخاصة مع الحجاز ومع سواها من البلدان"٠٠"أما في فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب ، واليهود ٠٠ يرغبون في فرض وصاية فعالة يتولاها وصي من الدول الكبرى " (٢،ص ٢١-٢٢) ٠ ملخص القول أن الأمير فيصل لم "يغالي" في مطالبه التي نصت على إنشاء دولة مستقلة في بلاد الشام و بالوصاية على فلسطين والانتداب على العراق والجزيرة السورية ، وإبقاء الأجزاء الجنوبية من اليمن تحت الاحتلال الإنكليزي ٠ ومع ذلك لم يجد آذانا صاغية في باريس أو لندن ، فقد كانتا منهمكتين في حل تناقضاتهما وخلافاتهما حول تقسيم المشرق العربي ، هذه الخلافات التي استفحلت بعد انتهاء الحرب ، وبهدف التخفيف من التوتر جرت محادثات في شهر كانون الأول ١٩١٨ بين كليمنصو و لويد جورج تمخضت عن تعهد إنكلترا الكامل بشرعية اتفاقية سايكس – بيكو في مسألة حقوق فرنسا في سورية ولبنان وكيليكيا مقابل تنازل فرنسا عن حقها في الموصل ٠ كانت خشية فرنسا تنبع من أن تتنكر إنكلترا لمعاهدة سايكس- بيكو ، وأن تستغل في هذا السياق علاقاتها مع الأسرة الهاشمية ، ووجود جيشها في سورية بهدف توسيع مناطق نفوذها وهيمنتها في هذه المنطقة على حساب فرنسا٠ وردا

على محاولات إنكلترا من استغلال مواقف الأمير فيصل والوفد الذي ترأسه للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس ، قامت فرنسا من ناحيتها بتنشيط اللجنة السورية المركزية الموالية للفرنسيين والتي كان يتزعمها شكري غانم الذي كان يقيم بفرنسا حوالي خمسة وثلاثين سنة ، وكانت اللجنة المذكورة قد تأسست عام١٩١٧ بغية تنسيق نشاطات اللجان السورية المنتشرة في بلاد الاغتراب . وقد كانت تتألف على الغالب من أعضاء كاثوليك ، وكانت هذه اللجان وثيقة الصلة بالكي دورسيه(٥ ص، ٧٤)٠ تسعى نحو دولة سورية مستقلة تحت الانتداب الفرنسي ، إلى جانب ذلك استعانت فرنسا بالمقربين لها من الأوساط العربية المسيحية ، إذا استقبلت العديد من الوفود من جبل لبنان ، ومن أوساط الموارنة برئاسة البطريرك ايليا بطرس حويك ، الذي نقل على متن سفينة حربية إلىفرنسا(٥، ص ١١٥) . كل ذلك لتبرهان على أن السوريين واللبنانيين يفضلون التعامل مع فرنسا في حال مسألة توزيع الانتدابات على المنطقة٠من ناحية أخرى انهالت على مؤتمر الصلح الرسائل والمذكرات والعرائض التي عبرت عن أراء متباينة حول مسألة توزيع الامتيازات والنفوذ ٠ ألا أنها تمحورت حول المطالبة بالاستقلال. و كانت هذه المسألة تشكل القاسم المشترك بين كل الاتجاهات٠ ومن الجدير بالذكر أن حزب الاستقلال العربي في سورية الذي كان مقربا من الأمير فيصل قد وجه رسالة إلىرئيس مؤتمر الصلح احتجاجا " على غبطة بطريرك الطائفة المارونية الذاهب إلىباريس " ، ولما قد يقوله هناك . وجاء في الرسالة التي زعمت بأنها تمثل مطالب الشعب السوري التي تنحصر في الاستقلال السياسي التام ضمن حدودها الجغرافية الطبيعية و" رفض مساعدة فرنسا رفضا باتا " و " منع الهجرة الصهيونية إلىسورية الجنوبية " فلسطين " و " عدم فصل أي جزء من سورية عن الوحدة السياسية التي نطلبها لسورية كلها " ، كما احتجت الرسالة " على المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم القائلة بلزوم الانتداب على سوريا ، وطلب مساعدة أميركا الفنية والاقتصادية بشرط أن لا تمس بالاستقلال السياسي السوري وأن لا تكون لها صبغة

سياسية أبدا وفي حال رفضت أمريكا إعطاء سوريا هذه المساعدة فهم سيطلبونها من إنكلترا ". مما تقدم يتبين جليا أن ثمة فئات كانت مرتبطة من حيث المصالح الاقتصادية على الأقل مع هذه الدولة أو تلك ، لكن لم تكن هذه الصورة على كل حال تعبر أو تعكس مصالح الشعب أو المجتمع السوري برمته. فإلىجانب الأصوات التي كانت تفضل وصاية أو انتداب فرنسا أو بريطانية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت هناك أصوات واعية ومخلصة تعبر بحق عن السواد الأعظم في مطالبتها بـ " الاستقلال التام الخالي من كل حماية أو وصاية أو انتداب أو ما يحوم حوله... إن بين أظهرنا كثير من الدساسين الذين باعوا وجدانهم بدراهم الأجنبي فهم يذهبون إلى طلب دولة من الدول المستعمرة ! ".. " لسنا بأيتام كي يوضع علينا وصيا ، ولا بعجز كي ينصب علينا حاميا . ولم يذهب إلى وضع الحماية والوصاية علينا إلا المستعمرون والمارقون من الوطنية ". هذه مقتطفات من نشرة وزعت آنذاك بتوقيع) وطني عربي). (٢،ص٢٢-٢٣)

كان الشعب السوري يرفض أية سيطرة أجنبية كانت على بلاده ، بعد أن ذاق الأمرين أثناء السيطرة العثمانية . وقد عبرت عريضة مقدمة إلى مؤتمر الصلح مزيلة بتواقيع وأختام أعيان الأحياء في مختلف أنحاء دمشق عن هذا الشعور عندما أكدت " إن الأمة العربية السورية ذات التاريخ المجيد لم تنهض لمناوأة الترك العداء ولم تعمل لإخراجهم من هذه البلاد إلا لتعيش حرة في حياتها السياسية "..." ولم يكن ليستهان بقوة السوريين المادية والمعنوية أبان الحرب العامة لأن القوة التي حشدت في جانب الحلفاء بكل إخلاص حينما سمعت دعواهم بقداسة الغاية من هذه الحرب التي يقصد منها تحرير الشعوب المستضعفة "..." غير أننا بدأنا نشعر أخيرا .. أن هناك أيدي عاملة لتقسيم هذه البلاد المنكودة تحت أسماء وأشكال مختلفة.فضلا عن تصديق مزاعم الصهيونيين التي يقصد بها مزاحمتنا في بلادنا بصورة لم يسبق لها مثيل " ..." أما نحن السوريين

فإننا نحتج بكل قوانا على كل حكومة تحدث نفسها بحماية أو وصاية على سورية أو على قسم منها أو تجزئتها ولا نريد إلا استقلالا تاما ناجزا".(٢ ، ص ٤٠-٤١)

باءت جميع محاولات الأمير فيصل ووفده بالفشل ، إذ لم يستطع أن ينجز شيئا من المهمة التي ذهب من أجلها إلى باريس . والمتمثلة في كسب دعم الحلفاء بخصوص إنشاء دولة عربية موحدة في سورية ٠ لذا حاول الأمير فيصل أن يتودد إلى الحركة الصهيونية المؤثرة ، والاستفادة من نفوذها في المؤتمر ٠ في هذا السياق التقى الأمير فيصل وعدد من أعضاء وفده في بداية اذار ١٩١٩ مع فيلكس فرانكفورتر ممثل الحركة الصهيونية في أمريكا الذي كان يحضر مؤتمر الصلح بباريس . وحضر هذا اللقاء لورانس بصفته مترجما . تبادل الأمير فيصلا الرسائل مع فرنكفورتر ، و كتب فيصل في رسالته : " نحن نعتبر العرب واليهود وهم أبناء عمومة من حيث العرق ٠ عانوا من نفس الاضطهاد على أيدي دول أشد بأسا منهم ، وبصدفة سعيدة استطاعوا أن يقوموا بأولى خطواتهم معا نحو إنجاز مثلهم العليا القومية ٠ فنحن العرب وعلى الأخص أولئك الذين تلقوا شيئا من التثقيف يتابعون بأعمق التعاطف الحركة الصهيونية " ٠٠ " وأن وفدنا هنا في باريس هو على أتم الاطلاع على الاقتراح الذي قدمته أمس المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلم ونعتبره معتدلا وملائما ٠ وسوف نرحب ترحيبا حارا في ديارنا باليهود مع زعماء حركتهم وعلى الأخص مع الدكتور وايزمن الذي كانت لنا معه ونتمنى أن تكون لنا معه ، أكثر العلاقات ودا ٠ فقد كان سندا عظيما لقضيتنا وآمل أن يكون العرب قريبا في مستوى من القوة ليردوا لليهود جزءا من طيبتهم ٠ فنعمل معا من أجل شرق أدنى متجدد ومستيقظ وتكمل حركتنا إحداهما الأخرى ٠ فالحركة اليهودية هي حركة قومية وليست امبريالية ٠ وهناك في سورية مكان لنا نحن الاثنين ٠ وأعتقد أن أيا منا لا يستطيع النجاح حقيقة من دون الأخر " (٢،ص ٤٩-٥٠) ٠ لقد جاء كل هذا ، في وقت كانت تتعالى فيه الأصوات في

سورية وفلسطين وغيرها من أقطار المشرق العربي مستنكرة وعد بلفور ومشروع توطين اليهود في فلسطين ٠ مني فيصل بالفشل في هذه المرة أيضا ، إذا لم يجد في الحركة الصهيونية من يقف إلىجانبه .

رغم التنازلات التي قدمها الأمير فيصل للغرب الاستعماري وللحركة الصهيونية ٠ لم يجد في مؤتمر الصلح من يقف إلى جانبه، أو حتى من يصغي إليه ، لقد كان الأمير بنظر كل من إنكلترا وفرنسا بمثابة الضيف الثقيل المقبل في وقت غير مناسب ٠ هكذا باءت مهمة الوفد بالفشل الذريع وعاد إلى الوطن بخفي حنين .

اشتدت حدة الخلافات بين الدول أثناء مؤتمر باريس ، وحاولت كل دولة من الدول المنتصرة أن تستفرد بأكبر نصيب من الكعكة ٠ تفاقمت مشاعر القلق والريبة لدى فرنسا التي كانت تطمح وفق اتفاقية سايكس – بيكو للاستيلاء على سورية ولبنان ، اللتين كانتا تحت الاحتلال الإنكليزي عمليا . وقد زاد من قلق فرنسا تطور الشعور المناوئ للاستعمار ، وكل أشكال الحماية والوصاية في المنطقة ٠ من ناحية أخرى لم تدخر إنكلترا جهدا في سبيل تصعيد المشاعر الشعبية المناوئة للفرنسيين ، واستغلال ذلك لمصالحها ومخططاتها الاستعمارية ٠ أما الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تدخل الحرب عمليا ، إذ أعلنت في البداية عن حيادها ، وحافظت على هذا الحياد مدة ثلاث سنوات (دخلت الحرب في ٦ نيسان ١٩١٧) وخلال هذه الفترة استغلت تحارب الطرفين لصالحها سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا. وبالفعل فقد شهد الاقتصاد الأمريكي طفرة كبرى ، وخاصة في مجال التصنيع العسكري ٠

لقد تبين بعد نشوب الحرب بفترة قصيرة بأن المخزون الهائل من الأسلحة والذخائر والمستلزمات العسكرية الأخرى ، المكدسة لدى الأطراف المتحاربة قد استنزفت بسرعة غير متوقعة ، فاقت تصورات

وبرهنت بوادر عسكرية لدى الطرفين المتحاربين ، الأمر الذي كانت تتوقعه الولايات المتحدة وتعد له العدة منذ بداية الحرب ، فقد وظفت ميزانية ضخمة من أجل تهيئة احتياجاتها من الأسلحة والذخائر وغيرها من المواد الضرورية واستغرقت فترة ثلاثة أعوام لتجهيز نفسها اقتصاديا وعسكريا من أجل الدخول في هذه الحرب في الوقت الذي تختاره ، بحيث تفرض نفسها كقوة عسكرية لا يستهان بها على الأطراف المتحاربة المنهكة القوى . وذلك بغية دخول الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى ساحة الأحداث الدولية وفرض شروطها التي تراها مناسبة ، ففي خلال أربع سنوات من الحرب تحولت الولايات المتحدة من دولة مديونة إلى دولة دائنة ، وازدادت استثماراتها في الخارج من ٥ر٣ مليار إلى ٥ر٦ مليار دولار، وبلغ مجموع ما أقرضته لدول الأنتانت عشرة مليارات دولار ، ناهيك بأن انشغال الدول الأوربية بالحرب قد وفرت لها فرصة غزو الأسواق ومصادر المواد الخام العالمية وخاصة في النصف الغربي من الكرة الأرضية (١٦،ج٢،ص٥١٧).

أما روسيا فقد كانت منهمكة في أعقاب انتصار الثورة البلشفية في ترتيب أوضاعها الداخلية . وكانت أولى خطواتها على صعيد السياسة الخارجية إعلانها وقف مشاركتها في الحرب الدائرة ، وخروجها منها إذ اعتبرتها حربا لصوصية إمبريالية ترمي إلى إعادة تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية الكبرى ودعت شعوب الدول المتحاربة لتحويل هذه الحرب إلى حرب أهلية يقف كل شعب ضد برجوازية بلده. وقد انطوت الإجراءات الأولى للسياسة الخارجية للحكومة الجديدة على كشف القناع عن السياسة الاستعمارية التي يمارسها الغرب بحق الشعوب والبلدان المستضعفة ، وفي هذا السياق جاء نشر المعاهدات السرية من قبل البلاشفة (ومن بينها اتفاقية سايكس - بيكو) التي وقعت بين الدول الاستعمارية . ففي النداء الذي وجهته السلطة السوفيتية " إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق " جاء فيه " إن استعبادكم لا يأتي

من روسيا وحكومتها الثورية ، بل يأتي من وحوش الإمبريالية الأوربية ، من أولئك الذين حولوا وطنكم إلى" مستعمرة " منهوبة ومسلوبة ٠٠ يجب أن تكونوا أصحاب بلدانكم ، نظموا حياتكم كما تروق لكم و تناسبكم ، فلكم الحق في ذلك لأن مصيركم في أياديكم " (١٧ ، مجلد ١ ص ٣٥)٠ ومن الجدير بالذكر أن هذا النداء قد ترجم إلى العربية ، وكان ينظر إليه من قبل العديد من الزعماء والوطنيين العرب بأن هذا النداء يشملهم أيضا (١٨ ، عدد ١ ،عام١٩٧٧ ص ٣٢) . وقد أبدت الحكومة الروسية الجديدة عن دعمها وتأييدها اللامحدود للشعوب التي تناضل من أجل الانعتاق من السيطرة الاستعمارية والظفر بحريتها واستقلالها وأكدت هذه الحكومة على لسان زعيمها لينين " يجب على الاشتراكيين ودون أي تردد دعم أكثر عناصر الديمقراطيين – البرجوازيين ثورية في حركات التحرر الوطني في هذه البلدان ومساعدتهم على الوقوف – وفي حال حربهم الثورية – ضد الدول الإمبريالية المضطهدة " (١٩ ، مجلد ٢٧ ص ٢٦١).

في ظل هذه الأوضاع الدولية الجديدة وجدت الدول الاستعمارية أن إتباع الأساليب والسبل القديمة التي أضحت مكشوفة و مفضوحة إلى درجة كبيرة غير مجدية و لا تنطلي على الشعوب في آسيا و أفريقيا التي بدأت هي الأخرى تفيق من ثباتها الطويل ، وتحاول أن تتولى تقرير مصائرها ، لذا كان لابد من البحث عن أساليب وطرق جديدة ، واللجوء إلى تكتيكات من شأنها أن تتميز ببعض المرونة بهدف تمويه المآرب والأهداف الاستعمارية المبيتة٠ في هذا السياق جاء " نظام الانتداب " الذي ابتدعته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء مؤتمر الصلح بباريس ولقي استحسانا من إنكلترا وفرنسا بينما وقفت روسيا منددة ورافضة لهذا النظام الذي اعتبرته نظاما استعماريا يهدف إلى " توزيع الانتدابات للسلب والنهب ، و اعطاء أقلية ضئيلة من سكان الأرض حق استغلال أكثرية سكان الكرة الأرضية" (٢٠، ص ٣٦٢)٠ لقد أعربت الحكومة السوفيتية عن معارضتها وعدم اعترافها بنظام الانتداب و في مذكرة

قدمتها في أيار ١٩٢٣ إلى كل من حكومة فرنسا و إنكلترا صرحت " أن فلسطين وسورية في الوقت الحاضر هما في ما يسمى حالة الانتداب ، إن حكومة روسيا لا تعترف بهذا الشكل الجديد في الوضع الدولي " (٢١، عدد١٣٧، ٢٢/ حزيران ١٩٢٣) ٠ و عندما دخل الاتحاد السوفييتي إلى عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٤ أكد من جديد بأنه يعارض المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتعلقة بنظام الانتداب وانطلاقا من ذلك رفض المشاركة في أعمال "اللجنة الدائمة للانتدابات " التابعة لعصبة الأمم ٠

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الخلافات بين الدول المنتصرة وخاصة بين إنكلترا وفرنسا، وانحسار دور روسيا على الساحة الدولية نتيجة الأحداث الثورية فيها وهزيمة ألمانيا والنمسا - المجر، و تنامي الشعور المعادي للاستعمار في سورية و البلدان العربية المجاورة بغية الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط تحت صيغ استعمارية جديدة ، وسخرت لهدفها هذا حملة دعائية وسياسية حاولت إظهار مواقف متباينة بالمقارنة مع الإنكليز والفرنسيين حيال مجمل المسائل السياسية والاقتصادية العالقة التي أفرزتها الحرب ٠ لقد جاءت طروحات الرئيس ويلسون و مبادئه الأربعة عشر ، والمشروع الذي طرحته الولايات المتحدة في مؤتمر باريس حول إرسال لجنة تحقيق و تقصي آراء شعوب المنطقة وتقديم تقريرها و توصياتها إلى المؤتمر ، وذلك للأخذ بها أثناء عملية توزيع الانتدابات ٠ غير أن هذه اللعبة لم تنطلي على فرنسا وإنكلترا اللتين رفضتا المشاركة في هذه اللجنة ، ومع ذلك أصرت الولايات المتحدة بمفردها على تشكيل لجنة تحقيق تتألف فقط من الأمريكيين وبرئاسة أثنين من مواطنيها أيضا هما هـ٠ س٠ كينغ و تشارلز كراين٠

في ١٠ حزيران ١٩١٩ وصلت هذه اللجنة إلى المنطقة وبقيت فيها حوالي أربعين يوما ، زارت خلالها جميع المدن الكبيرة والتقت بالمئات من الزعماء والشخصيات من مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية

والدينية • وكان من المنتظر أن تجري اللجنة المذكورة استفتاء وسط السكان ، لذا سميت بلجنة الاستفتاء الأمريكية أو لجنة كينغ ـ كراين ، غير أنها لم تقم في الحقيقة بأي استفتاء ، بل اكتفت باستلام العرائض والتصاريح والمذكرات التي كانت ترسل إليهم من شتى الفعاليات والفئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وحتى العرقية • وبلغت عدد هذه العرائض (١٨٣٦) عريضة ذيلت بإحدى وتسعين ألف توقيع من سورية ولبنان وفلسطين • ورغم أن ذلك لم يكن ولا يمكن اعتباره تمثيلا لإرادة شعوب هذه البلدان بشكل ديمقراطي وواقعي• كانت النتائج غير متوقعة بالنسبة للجنة المذكورة ومن وقف وراءها . فلقد طالب بالاستقلال الناجز بدون أي انتداب ثلاثة أرباع العرائض والمذكرات • أما الذين طالبو بالانتداب الفرنسي فقد بلغت نسبتهم ٧ر١٤ %، وكانت نسبة المطالبين بالانتداب الإنكليزي ٥ر١% ، ومثلهم من طالب بالانتداب الأمريكي • (٢٢ ج ٢ص٥٧-٥) ومع ذلك فقد أوصت اللجنة بناء على الاستقصاء الذي قامت به بأن شعوب المنطقة تفضل الانتداب الأمريكي على سواه ! غير أن تقرير اللجنة قوبل بتجاهل تام من قبل فرنسا وإنكلترا وغيرهم من المشاركين في صنع القرار في مؤتمر باريس وظل التقرير منسيا إلى أن نشر لأول مرة في عام ١٩٢٢ •

لم تفلح جهود الأمير فيصل وحاشيته إثر الفشل الذريع الذي مني به في باريس ، في تهدئة الخواطر ومحاولة إيهام الناس بأنه قد فعل ما بوسعه لإقناع الحلفاء بعدالة وواقعية المطالب التي رفعها إلى مؤتمر الصلح بباريس . وأن مساعيه قد ساهمت في دفع مؤتمر الصلح لتشكيل لجنة لتقصي آراء ورغبات السكان ، هذه اللجنة التي يناط بها دور كبير في تحديد مستقبل ومصير شعوب المنطقة.

وصلت لجنة كينغ -كراين إلى سورية في وقت تعاظم فيه سخط السوريين على سياسات الغرب الاستعمارية ، وتصاعد فيه النشاط السياسي

والجماهيري في البلاد . فقد أضحت دمشق مسرحا لكثير من المظاهرات العامة الداعية إلى الاستقلال ورفض أشكال الهيمنة الاستعمارية على البلاد . و اتخذ العديد من الزعماء الوطنيين و الشخصيات السياسية لمواقف وتصريحات مناوئة لسياسة الحلفاء إزاء المنطقة . الأمر الذي كان له بالغ الأثر في عملية تحريض الشارع ضد الحلفاء. وترافق ذلك كله مع عمليات مقاومة مستمرة للقوات الفرنسية في الساحل السوري و مناطق أخرى في البلاد ٠ لقد اقلق هذا النهوض الجماهيري مضاجع الساسة في لندن وباريس . إذا قام الكولونيل مايتس هارجن البريطاني برفقة لافوركاد الناطق باسم المفوضية العليا الفرنسية بتحذير الأمير فيصل " من أن بريطانيا سوف تشعر أنها ملزمة بقمع " الاضطراب " إذا ما تجاوز السياسيون أو الغوغاء الحدود ومع ذلك فان مثل هذه التحذيرات لم تجد كثيرا في وقف تسارع الأحداث أو التوتر المتزايد في هذه الحقبة " ٠ (٥ . ص١١٩-١٢٠)

شهدت الساحة السياسية السورية في هذه الفترة ، ظهور تنظيمات سياسية جديدة ، وتجلى ذلك في ترميم و إعادة هيكلة الأحزاب والجمعيات السياسية القديمة بحيث تتلاءم والظروف المستجدة على كافة الصعد ٠ هكذا كان الأمر بالنسبة لجمعية "العربية الفتاة " التي قررت في ٥ شباط ١٩١٩ العزوف عن العمل السري ، وبدء الممارسة العلنية لنشاطاتها السياسية تحت أسم " حزب الاستقلال العربي" الذي ظل يعمل من أجل استقلال العرب ووحدتهم ، الهدف الذي كانت تتبناه " العربية الفتاة " . و فتح هذا الحزب فروعا في المدن السورية وكذلك في بعض الأقطار المجاورة مثل العراق وفلسطين . واتسعت صفوف الحزب بشكل ملحوظ ، وتجلت نشاطات الحزب في " النادي العربي " الذي كانت له فروع في العديد من المدن السورية (٢٢ ج٢ ص٣٦-٣٧) ٠وكان هذا الحزب من حيث سياسته العامة مقربا من الأمير فيصل وحاشيته ، وكان شديد العداء لفرنسا والموالين لها ٠ وسعى الحزب من أجل عقد مؤتمر تأسيسي أو

مجلس وطني كخطوة في طريق بناء مؤسسات الدولة العربية الفتية من ناحية ، وكطرف مؤسساتي يمكنه أن يمثل السوريين أمام الجهات الخارجية (٢٢ ، ج٢،ص ٢٤-٢٥) . وكان من أبرز أعضائه نبيه العظمة ، عادل ارسلان ،عزة دروزة، خير الدين الزركلي، الشيخ كامل القصاب، حسن الحكيم ، أحمد مريود ، رشيد طليع. (٢٣، ج٢ ، ص ٢٩)

من ناحية أخرى ، وعلى قاعدة جمعية " اللامركزية " ظهر حزب " الاتحاد السوري " الذي كان على خلاف مع حزب الاستقلال ومع الأمير فيصل وحاشيته . وكان هذا الحزب من أنصار رفض التعاون مع السلطات الفرنسية قبل وبعد الانتداب.

وبناء على توجيهات حزب الاستقلال وبتشجيع من الأمير فيصل بوشر بالعمل من أجل إنشاء مؤسسة تشريعية وطنية ، حيث جرت انتخابات شملت سورية و فلسطين . ولم تكن هذه الانتخابات شاملة وعامة بل اقتصرت على مجالس الوجهاء والأعيان ، وتمت في معظم الأحوال وفق الأساليب التركية العثمانية . وبناء على ذلك تم أختيار ٨٥ مندوبا إلى المؤتمر الذي سمي بـ "المؤتمر السوري العام" . ومن المفيد الإشارة إلى أن احد الأسباب الرئيسية الداعية للإسراع في إنشاء هذه المؤسسة كان ، الزيارة المرتقبة للجنة كينغ – كراين إلى المنطقة ، حيث كان من الضروري وجود مؤسسة تدعي تمثيل السوريين وتبين للعالم الخارجي بأنها مؤسسة شرعية و تمثيلية تعبر عن طموحات و أماني الشعب السوري . التأمت أولى جلسات المؤتمر في دمشق بتاريخ ٢ تموز ١٩١٩ ، بحضور ٦٩ مندوبا ، ذلك لأن السلطات الفرنسية التي كانت تحتل الشريط الساحلي السوري قد منعت مندوبي تلك المنطقة من المشاركة في أعمال المؤتمر(١٠، ص ٣٢) . وكما كان متوقعا اتخذ المؤتمر قرارا موجها إلىلجنة الاستفتاء الأمريكية جاء فيه :" إننا نطلب بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية " و " نطلب بأن تكون حكومة هذه البلاد

السورية ملكية ، مدنية ، نيابية ، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة " و " أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل " كما احتج المؤتمر على المادة ٢٢من ميثاق عصبة الأمم التي اعتبرت سورية بحاجة إلى دولة منتدبة • كما رفض المؤتمر ما تدعيه فرنسا من حقوق في سورية و كذلك المساعدة الفرنسية وإذا ما دعت الضرورة طلب مساعدة اقتصادية أو فنية ، فإن المؤتمر افضلية اللجؤ اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم بريطانيا على أن لا يمس ذلك استقلال البلاد السياسي وأن لا يزيد أمدها على العشرين عاما • كما رفض المؤتمر مطالب الصهيونية في فلسطين ، وطالب بعدم فصل لبنان وفلسطين عن سورية ودعى إلى استقلالالعراق • و إلغاء المعاهدات السرية التي قسمت البلاد بموجبها •(٢ ، ص ٤١-٤٣)

في هذه الفترة تشكلت في دمشق لجنة الدفاع الوطني الأهلية التي رأت ضرورة تنظيم الجماهير للدفاع عن البلاد أمام الأخطار الاستعمارية التي تهدد استقلال البلاد ووحدتها ، تألفت هذه اللجنة من أعضاء منتخبين في اجتماعات شعبية ، حيث كان لكل حي من أحياء دمشق الأثني عشر أربعة مندوبين ، هذا بالإضافة إلى مندوبين عن بعض المدن السورية الأخرى• وكان كامل القصاب يترأس اللجنة التي كانت تضم إلى جانب المندوبين المنتخبين زعماء وقادة أحزاب وأعضاء في المؤتمر السوري • وبلغ عدد أعضاء اللجنة في نهاية ١٩١٩ حوالي ٢٥٠ عضوا (٢٢ ، ج٢،ص١٠١-١٠٢)• وكانت اللجنة تقيم اجتماعات شعبية حاشدة في مختلف أحياء دمشق ، يلقي فيها الزعماء الوطنيون والشخصيات السياسية الخطب والكلمات ، التي تضع الجماهير في صورة الأوضاع السياسية الداخلية والدولية ، ولا تخلو من تحريض الشارع وحس الجماهير للدفاع عن الوطن • و قامت اللجنة بتشكيل فصائل من المتطوعين لمقاومة القوات الفرنسية في مناطق البقاع ومرجعيون وغيرها من المناطق . وقد

بلغ عدد المقاتلين المتطوعين حوالي الألف مقاتل . كما جمعت الأموال والأسلحة بهدف دعم المقاتلين (٦ ، ص٨٩).

دعت الحكومة الإنكليزية في آب ١٩١٩ الأمير فيصل لزيارة لندن بهدف وضعه في صورة المستجدات السياسية ، وخاصة ما كانت تعتزمه بريطانيا من سحب لقواتها الموجودة في سورية ولبنان لصالح القوات الفرنسية . وكذلك إبلاغ الأمير قلق الحكومات الغربية من تطور الأحداث السياسية المناهضة للغرب عموما وفرنسا على وجه الخصوص في سورية .

في ١٩ ايلول وصل الأمير فيصل إلى لندن حيث أطلع على الاتفاق العسكري بين فرنسا وإنكلترا المؤرخ في ١٥ أيلول ١٩١٩، والذي كان بمثابة المرحلة الأخيرة من وضع اتفاقية سايكس- بيكوموضع التطبيق ٠ تفاجأ الأمير فيصل بموقف أصدقائه الإنكليز الذين تخلوا عنه بهذه السهولة وتناسوا ما قدمه العرب عموما والأسرة الهاشمية على وجه الخصوص من خدمات للإنكليز في المنطقة العربية ٠ولم تثمر احتجاجات ومذكرات الأمير العديدة لكل من رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج والفرنسي كليمنصو وإلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في فرساي٠ وقد كتب فيصل في مذكرة جوابية إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ، إن الاتفاق الأخير بين إنكلترا وفرنسا " مجحف تماما بحقوق العرب ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين الجليلتين خاصة ومن العالم المتمدن عامة بعد الذي قاموا به من مقاتلة الخلافة وجعل البلاد المقدسة ميدانا للحرب " ٠٠ " يأبى العرب أن يعترفوا بأمر لا علم لهم به وباجتماع لم يشهده أحد منهم و بقرار لم يشتركوا فيه " ، كما ذكره بالوعود والعهود التي قطعتها الدولتان أثناء الحرب بخصوص دعمهما لحرية واستقلال العرب (٢، ص ٦١) . وألح الأمير فيصل على بحث المسألة السورية بشكل نهائي وضمن المواثيق والعهود التي قطعتها هذه الدول للعرب ، وفي المذكرة التي رفعها

إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في فرساي أكد الأمير " أن ثورة العواطف الشاملة الآن الولايات العربية وجميع الولايات الاسلامية في تركية الآسيوية التي أعظم أسبابها المداخلة الأجنبية بلا ترو لم تعد خافية على أحد وكل من له أقل إلمام بما هو جار في المقاطعة السورية لهو في أشد الاقتناع أنه لابد من وقوع المشاكل و في أماكن متعددة إذا تغيرت الحالة الراهنة في الإدارة الحاضرة " (٢ ، ص٨٦) . لم تلق جميع دعاوى الأمير آذانا صاغية ، و قوبلت طلباته بالرفض التام وأشعرته لندن بأن الأمر قد خرج من يدها ونصحته بأن يتوجه إلى باريس حتى يتوصل هناك إلى تفاهم مع الفرنسيين . وجاء في مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية إلى الأمير فيصل " فيما يتعلق باحتلال فرنسة لبقية سورية فهي [حكومة جلالة الملك ،- المؤلف] تسأل سموكم أن تذكروا أن العرب مديونون بنيل حريتهم بدرجة عظمى للضحايا العظمى التي تكبدتها الأمة الفرنساوية في هذه الحرب " .. و" إن حكومة جلالة الملك لا تشك من أن احسن الطرق للشعب العربي هو أن يقبل التدبير المؤقت المقترح ، وأن يدخل في تدابير ودية عملية لأجل انفاذها مع حليفتيه بريطانيا العظمى وفرنسة " (٢ص٧١) . إثر ذلك ، وبعد أن قطع الأمير أمله في استمالة بريطانيا و كسب عطفها ، عمل بنصيحتها فتوجه إلى باريس ، حيث قام بالعديد من الاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين وأجرى العديد من المفاوضات والمباحثات . تمخضت في النهاية عن مشروع اتفاق بائس بين الأمير فيصل وكليمنصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ جاء فيه : "تؤكد حكومة الجمهورية الافرنسية اعترافها للأهلين الناطقين باللغة العربية والقاطنين في أرض سورية من كافة المذاهب أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة . يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر – نظرا لاختلال النظام الاجتماعي الناشئ عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة أثناء الحرب – أن يحققوا وحدتهم وينظموا إدارة الأمة دون مشورة ومعاونة ... وبأسم الشعب السوري يطلب هذه المهمة من فرنسا" . وبموجب

هذه الاتفاقية التي كانت عمليا الاعتراف بانتداب فرنسي على سورية حتى قبل أن يقر نظام الانتدابات من قبل عصبة الأمم . كانت فرنسا مخولة حسب الاتفاق بأن تقدم جميع الموظفين والمستشارين والفنيين والعسكريين للحكومة السورية ، وتقوم بإبداء المعونة في تنظيم الجيش والشرطة والدرك وإعداد الميزانية والتفتيش المالي ٠إلى جانب مهمة تمثيل المصالح السورية بما فيها الدبلوماسية في الخارج ٠ واعترف الأمير فيصل بالوصاية الفرنسية على لبنان ، و تنظيم دروز حوران ضمن منطقة حكم ذاتي ، وأتفق الطرفان على عرض هذا الاتفاق على مؤتمر السلم وعلى توقيعه فور أول زيارة يقوم بها الأمير فيصل إلى فرنسا ٠ (٢،ص ٨٠-٨٣)

لقد اصطدم هذا الأتفاق باستنكار وسخط شعبي عام ، وأسرع المؤتمر السوري لعقد دورة أستثنائية للمؤتمر السوري لبحث الأوضاع المستجدة ، في ٢٢تشرين الثاني ١٩١٩ وفي جلسة سرية أطلع رضا باشا الركابي الحاكم العسكري أعضاء المؤتمر على أخر ما توصل إليه الأمير فيصل في أوروبا . وكذلك تطرق للاتفاقية العسكرية الخاصة باستبدال القوات الإنكليزية بقوات فرنسية ، التي اعتبرها بمثابة " تطبيق معاهدة سايكس بيكو السرية المجحفة بحقوق بلادنا والمنافية لمبدأ الحلفاء وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقا لرغائبها " ٠ كان رضا باشا الركابي يقود سياسة مساومة مع الإنكليز والفرنسيين ، الأمر الذي أدى إلىنشر القوات الفرنسية في منطقة البقاع . وأصطدمت هذه السياسة بموجة سخط واستياء لدى الأوساط الشعبية المختلفة ، انعكس على أجواء المؤتمر السوري الذي عمل باتجاه إزاحة رضا باشا من منصبه ٠ وبالفعل نجحت ضغوط المؤتمر لإرغامه على الاستقالة التي بررها وفسرها على أنها جاءت احتجاجا على الإتفاقية العسكرية الإنكليزية - الفرنسية ٠ و قد شكل المؤتمر حكومة ضمت العناصر الوطنية الداعية إلىاللجوء إلى تنظيم العمل والنضال ضد

الخطط الاستعمارية في المنطقة (٦ص ٨٩) ٠ وتشكلت لجنة برئاسة هاشم الأتاسي صاغت جواب المؤتمر السوري الذي اتخذ بالإجماع ، والذي جاء فيه " إن حلفاء العرب إبان شدتهم يوم كان طالع الحرب باسما لهم قد نكثوا عهودهم مع العرب اليوم فعلا وأخلوا بالقواعد والأساسات التي أعلنوها للملأ أجمع من أنهم يقاتلون القوة لينصروا الحق ويؤيدون حقوق الأمم بتقرير مصيرها حسب رغباتها وأمانيها ٠٠ و بدؤوا بتقسيم الشعوب وتهيئة أسباب استعمارها حسبما تقتضيه مصالحهم الاستعمارية معتمدين على قوة السيف والمدفع وحق الفتح" ٠و رفض المؤتمر الاتفاقية العسكرية و طلب من الأمير فيصل العمل على إعلان الاستقلال التام بحدودها التي كان قد عينها المؤتمر سابقا ، وتحديد شكل نظام الحكم السياسي في البلاد على أساس ملكي دستوري برلماني ، حتى تلقى الحكومة الثقة والدعم من قبل الأمة التي سيتشارك الاثنان في اتخاذ وسائط الدفاع عن الوطن المهدد بالاستعمار (٢٠ص ٩٢) ٠

عاد الأمير فيصل في أواسط كانون الثاني ١٩٢٠ إلى البلاد ، وعاد تأزم الأوضاع في سورية من جديد ، لكن بصورة أكبر. إذ أستقبل السوريون ببالغ الغضب اتفاق فيصل - كليمنصو ، عبر عنه بمظاهرات شعبية كبيرة اجتاحت شوارع المدن السورية الكبرى ، وارتفعت أصوات تتهم الأمير فيصل بالخيانة .

أدت هذه الاتفاقية إلىخلاف وأنقسام في الوسط السياسي حيث قامت جمعية " العربية الفتاة " بدعوة الأمير فيصل لتفسير وتوضيح موقفه . حاول الأمير فيصل تهدئة المشاعر ومناشدة الناس بالتحلي بالواقعية والصبر والتروي " لكنه لم يكن قادرا على إقناعهم بأن اتفاقه مع كليمنصو ليس انتقاصا من استقلال البلاد الذي كانوا ملتزمين به التزاما وافيا " (٥ ،ص ١٢٤) ٠ ونتيجة الصراع الذي نشب في " العربية الفتاة " انقسمت هذه الجمعية ، وظهر حزب جديد تحت اسم" الحزب الوطني

السوري " بدعم من الأمير فيصل ، ضمت الموالين لسياسته من أمثال عبد الرحمن اليوسف الذي كان يرأس مجلس الشورى وعلاء الدروبي والي الشام ، و بديع المؤيد المعروف بموالاته لفرنسا ومحمد كرد علي . وأضحى هذا الحزب بمثابة الحزب الحاكم . رغم أنه لم يتمتع بأية شعبية (١٠، ص ٣٣)٠

حاول الأمير فيصل في البداية اللجوء إلى جملة من التدابير الموجهة نحو إضعاف التيار المتشدد المعادي لنهجه السياسي ، لهذا حل الحكومة التي اختارها المؤتمر السوري أثناء وجوده في أوروبا ، وشكل حكومة أخرى برئاسة شقيقه الأمير زيد ، وأعاد رضا باشا الركابي إلى الواجهة بصفته نائبا لرئيس الحكومة و علق نشاط المؤتمر السوري ، وحل لجنة الدفاع الوطني الأهلية ، وأستدعى قادة الفصائل التي كانت تقاوم القوات الفرنسية في المناطق الغربية من سورية ، لإقناعهم بوقف أعمال المقاومة ضد الفرنسيين ٠ لقد كانت أعمال الأمير فيصل حسب ما وصفته صحفية فرنسية تستهدف إلى" تهدئة بوادر الانتفاضة العامة وبداية النهوض العام للنضال من أجل الاستقلال العربي " وكان ينعت الوطنيين السوريين المناوئين لنهجه بـ " مبعوثي البلاشفة " (٢٤، ص ١٠٩).

لقد وقع الأمير فيصل بين حجري الرحى ، فمن جهة كان يواجه الضغوط الغربية وخاصة الفرنسية ، ومن جهة أخرى كان يصطدم بضغط الشارع السياسي السوري ٠ إذ كانت تنهال على الأمير فيصل وفود شعبية وقادة أحزاب وزعماء سياسيون ، معبرين عن تذمرهم من الاتفاق المذكور ، مطالبين إياه بتصليب مواقفه وعدم التفريط بمستقبل البلاد . كان الأمير فيصل على قناعة تامة بأن الاستهانة بما يجري في البلاد ، وتجاهل مزاج الشارع ، يعني خسارة ما تبقى من ثقة وولاء الجمهور ٠ لذا اضطر الأمير فيصل تماشيا مع نبض الشارع ، إلى ارتداء عباءة الوطنية ثانية و الحديث عن الاستقلال ، وإصراره على عدم التوقيع على أي اتفاق أو وثيقة

من شأنها الإضرار بالقضية العربية والمسألة الوطنية ٠ ولإزالة الشك في وطنيته واخلاصه ، فرض التجنيد الإلزامي على الرجال ممن يتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين ، واتخذ إجراءات بخصوص دفع المعاشات للكتائب غير النظامية٠

في السادس من آذار ١٩٢٠ ، أفتتح الأمير فيصل دورة المؤتمر السوري بخطاب طالب فيه المؤتمر بتحديد النظام السياسي الذي يجب أن يتجسد في الدستور ٠ وبهذا الصدد دعا الشيخ كامل القصاب في كلمة باسم لجنة الدفاع الوطني إلى إقامة نظام برلماني ملكي دستوري ، وإلى اختيار الأمير فيصل ملكا على البلاد ٠ أستمرت أعمال المؤتمر عدة أيام بحث خلاها المؤتمرون مجمل الأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد . وخرجوا بقرار في ٧ آذار حول إعلان الاستقلال ، تضمن " استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ٠ ومنها فلسطين استقلالا تاما لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي ، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود " ٠ وأعلن المؤتمر بأن نظام الحكم في سورية هو نظام ملكي دستوري ، وأختار الأمير فيصل " ملكا دستوريا على سورية ، بلقب صاحب الجلالة الملك الأمير فيصل الأول " وطالب المؤتمر بإنهاء " الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق السورية واللبنانية على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة أمام هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي ، على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية ، وعلى أن تراعى أماني اللبنانين الوطنيين في كيفية إدارة مقاطعتهم ، (لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة ، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي) " ، كما طالب باستقلال العراق (٢ص٩٣-٩٦)٠ وبتشكيل حكومة وطنية ، و في ٨ آذار وفي اجتماع حماسي تم مبايعة وتنصيب الأمير فيصل ملكا على سورية ، حيث كان من بين من قدم له الولاء رؤساء جميع الطوائف

المسيحية السورية ٠ وفي أعقاب انتهاء المؤتمر تم تشكيل حكومة برئاسة علي رضا الركابي ضمت علاء الدين الدروبي بصفته رئيسا لمجلس الدولة ورضا الصلح وزيرا للداخلية ، وسعيد الحسيني وزيرا للشؤون الخارجية و عبد الحميد القلطجي وزيرا للحربية ، ويوسف الحكيم وزيرا للزراعة والتجارة وجلال الدين زهدي وزيرا للعدل ، وفارس الخوري وزير للمالية وساطع الحصري وزيرا للمعارف ٠ و أصدرت الحكومة بيانا وزاريا اتسم بالاعتدال إزاء الدول الكبرى ، حيث تضمن إلى جانب العمل من أجل الدفاع عن الاستقلال والمساواة أمام القانون و حفظ النظام ، فقرات تدعو لحماية المصالح الأجنبية وطلب العون إذا ما اقتضت الضرورة من الحلفاء من أجل التنمية الاقتصادية ، أو لحفظ النظام في المنطقة ٠ شكلت إلى جانب هذه الوزارة لجنة لإعداد دستور في البلاد قدمت بعد عشرة أسابيع دستورا على غرار الدساتير الديمقراطية الغربية٠ قوبلت قرارات المؤتمر السوري هذه ، وتتويج الملك الأمير فيصل بالرفض والانزعاج من قبل إنكلترا وفرنسا ٠

في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ انعقد المجلس الأعلى للحلفاء في مدينة سان ريمو ، وقرر منح فرنسا حق الانتداب على سورية ولبنان ٠ بينما وضعت فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني ٠ وكانت هذه القرارات بمثابة الغطاء القانوني و الضوء الأخضر لكل من هاتين الدولتين ، للاستيلاء على دول المنطقة والسيطرة عليها٠

استقبلت هذه القرارات بالرفض المطلق من قبل جميع الأوساط السياسية السورية بما في ذلك الحكومة والمؤتمر السوري ، الذي أسرع في ٣ أيار إلى تشكيل حكومة " الدفاع الوطني" برئاسة هاشم الأتاسي ٠ غير أن هذه الحكومة لم تستطع أن تحقق شيئا في سبيل الدفاع عن الوطن نظرا للضعف الشديد في الإمكانيات المادية وضيق الفترة الزمنية ، هذا ناهيك عن العناصر المترددة و الداعية إلى التفاهم و المساومة ٠ وكل ما تمكنت

الحكومة من فعله حتى عشية احتلال دمشق هو تجهيز جيش من ثمانية آلاف جندي مجهز بخمسين مدفعا ، بالإضافة إلى سبعة آلاف بندقية كانت مخزونة في المستودعات ٠ (٢٢، ج٢، ص ١٧٨- ١٨٠)

في ٣٠ أيار ١٩٢٠ وقعت فرنسا مع الحكومة التركية على هدنة في الأناضول مكنتها من ترتيب أمورها وإعداد نفسها للسيطرة على سورية ٠ ولم تمض فترة طويلة حتى قام الجنرال غورو قائد القوات الفرنسية في الشرق بتوجيه إنذار إلى الحكومة العربية في دمشق ، وذلك على شكل مذكرة طالب فيها :

١. " جعل خط السكة الحديدية من رياق إلى حلب تحت السيطرة الفرنسية ٠"
٢. " يجب تسريح الجيش العربي وإبقائه كما كان في شهر كانون الأول من العام الماضي وإلغاء التجنيد إلغاء باتا ٠"
٣. " يجب قبول الانتداب الفرنسي ٠"
٤. " يجب قبول العملة السورية واتخاذها نقودا وطنية ٠٠ و إزالة الموانع التي من شأنها الضرر بمصلحة بنك سورية في هذه المنطقة ٠"
٥. " يجب إنزال العقاب الشديد بالمسيئين إلى فرنسا والقصاص من الذين يشتبه بعدائهم لها ٠ " (٢،ص ١٢٣)

في ١٧تموز تم دعوة المؤتمر السوري للانعقاد وتلي بيان وزير الحربية باسم الحكومة حول الأزمة مع غورو ٠ حاولت الحكومة إخفاء مطالب غورو عن أعضاء المؤتمر ، واقتصرت على بيان حشود القوات الفرنسية على الحدود وعبرت عن استعدادها للتفاوض ورغبتها في عدم الإخلال بالعلاقات مع الحلفاء ٠ كما عبرت عن تصميمها على الدفاع عن

استقلال الوطن ٠أصطدم موقف الحكومة هذا بالرفض من قبل المؤتمر الذي لم يتوان عن وصف الحكومة والملك بالتردد والجبن ٠ واتخذ المؤتمر قرارا وقع عليه خمسة وأربعون عضوا أكدوا فيه بأن المؤتمر بصفته ممثلا للأمة السورية ، لا يعترف بأية معاهدة أو اتفاق أو بروتوكول ، يتعلق بمصير البلاد ما لم يحز على موافقة المؤتمر(١٤، ص ١٠٤-١٠٥) ٠ إثر ذلك شهدت شوارع دمشق وغيرها من المدن السورية مظاهرات جماهيرية استمرت أربعة أيام من ١٧ إلى ٢٠تموز، نددت بموقف الحكومة وطالبت بإجراءات سريعة للدفاع عن البلاد والتصدي للتهديدات الفرنسية ٠ من ناحية أخرى توجه العديد من أعضاء المؤتمر السوري إلى مدنهم لتحريض الجماهير ، وتنظيم العمل السياسي وقيادته ٠ في ليلة ١٢تموز هاجم سكان دمشق مستودعات الأسلحة فتصدت لهم قوات من الجيش وفتحت نيران أسلحتها على المهاجمين ، حيث قتل وجرح العشرات من الدمشقيين ٠ من ناحية أخرى توجهت جموع غاضبة نحو السجن وتمكنت من إطلاق سراح العديد من المعتقلين (٢٥ ص ٦٧) و جرت مسيرات نحو القصر الملكي اصطدمت بقوات الشرطة التي منعتها من المتابعة وفرقتها بالقوة ٠ خلال هذه المواجهات لقي أكثر من مئة شخص حتفه برصاص قوات الجيش والشرطة (١٥،ص ٤٢٣)٠ وقد كتب الأمير فيصل فيما بعد " أدى تسريح الجيوش العربية ، إلى قيام حركة في دمشق ضد الحكومة ٠ وكان يؤثر أن يحارب على أن يوافق على مثل هذه الشروط٠ ولم تنته الحركة إلا بعد سقوط مئة وعشرين من القتلى وثلاثمائة جريح ٠" (٢، ص١٨٩)

لقد أدى هذا الوضع المتأزم إلى انقسام "حكومة الدفاع الوطني " حيث نادى قسم ومعه الأمير فيصل بقبول مطالب غورو ٠ بينما دعا القسم الأخر وكانت تشكل أقلية تضم معظم أعضاء المؤتمر السوري ، الذي أقدم الأمير فيصل على حله ، على رفض مطالب غورو والدفاع عن الوطن بالإمكانيات المتاحة والمتوفرة ٠

في الوقت الذي كان الأمير فيصل وحاشيته يقدمون التنازلات الواحدة تلو الأخرى ، ويفاوضون غورو ، و يرضخون لإنذاره ، ويقبلون به في أخر المطاف ، قامت مجموعة من الوطنيين بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة ، بتنظيم فصائل من المتطوعين بلغ عددهم حوالي ٣٠٠٠ مقاتل ، مسلحين تسليحا بدائيا بالمقارنة مع القوات الفرنسية ، كان قسم كبير منهم من المدنيين الذين لم يلقوا أي تدريب أو إعداد قتالي. وفي صبيحة يوم الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٠ وفي الساعة العاشرة وعلى روابي ميسلون وقف هؤلاء لعدة ساعات أمام ٩ آلاف من الجنود الفرنسيين ، المدججين بشتى أنواع الأسلحة بما فيها المدرعات والمدافع والطائرات ، التي كانت في الحقيقة تمثل جبروت الآلة العسكرية الفرنسية حيث قاتلوا بكل شرف وشجاعة ، رغم معرفتهم المسبقة باستحالة كسب المعركة ودحر المعتدين ، لكنهم عملوا بما تقتضيه الوطنية والشرف والكرامة مفضلين الموت دفاعا عن الوطن ، على الحياة ذلا وخنوعا للاستعمار الأجنبي.

الفصل الرابع

الحياة السياسية

بعد احتلال القوات الفرنسية لدمشق ، وبسط سيطرتها على باقي أجزاء سوريا ، قامت بسن قانون يحظر نشاط الأحزاب السياسية في البلاد بغية شل الحياة السياسية ، وإعاقة تطور حركة التحرر الوطني للشعب السوري • غير أنها فشلت في كبح جماح رغبة السوريين في التحرر وإقامة وطن مستقل ينعم بالسيادة والحرية • وخير دليل على ذلك تلك الانتفاضات العفوية التي شملت مناطق عدة من البلاد ، حيث إرغمت المستعمرين الفرنسيين على تغيير نهجهم بعض الشيء ، والبحث عن طرق وأساليب أخرى للتعامل مع الأوضاع والأحداث في سورية • وتجلى ذلك عندما وصلت حكومة " كتلة اليسار " بفرنسا إلىالحكم ، عندما سارعت باستبدال المفوض السامي ويغان بالجنرال ساراي ، الذي عرف بالحنكة السياسية و المرونة مقارنة مع أسلافه ، وانعكس توجهه هذا ، في محاولاته لفتح قنوات اتصال مع بعض الفئات الأرستقراطية السورية وإقامة علاقات معها بهدف استمالتها و كسب ودها ، ومن ثم تحويلها إلى ركيزة سياسية واجتماعية يمكن الاعتماد عليها ، بغية تحقيق مآربها . كانت أولى خطوات ساراي في هذا الطريق ، قيامه بإلغاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإبطال قانون حظر نشاط الأحزاب السياسية • وأعلانه عن استعداده لبحث مطالب السكان و التفاوض معهم •

في هذه الأجواء حاولت فئات من ممثلي البرجوازية المحلية الاستفادة من نهج المفوض السامي ومن هذا الهامش الديمقراطي ، فقامت بإنشاء حزب سياسي ،أطلقت عليه أسم "حزب الشعب" ، لم يكن هذا الحزب متجانسا من حيث تركيبته الاجتماعية • إذ ضم ممثلي مختلف الفئات البرجوازية ، بالإضافة إلى بعض الفئات الإقطاعية . الأمر الذي أنعكس على العديد من مواقفه ازاء المستعمرين الفرنسيين • لقد تزعم هذا الحزب الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، الذي غدا لاحقا أحد أبرز الزعماء السياسيين في سورية ولعب دورا كبيرا في النضال التحرري للشعب السوري •

في شباط ١٩٢٥ تم إقرار برنامج الحزب ، الذي نص على السيادة الوطنية ووحدة سورية بحدودها الطبيعية ، وضمان جميع الحريات الشخصية وتحضير البلاد لسياسة اجتماعية ديمقراطية ، وحماية الصناعة الوطنية وتطوير المداخيل الاقتصادية ، وإيجاد نظام موحد للتعليم والتدريس في البلاد ، وتطبيق إلزامية التعليم الابتدائي • وأكد البرنامج أن الحزب يسعى لتحقيق هذه المبادئ بالطرق المشروعة (٢٦، ص ٤٥)• لم يتطرق البرنامج إلى موقف الحزب من السلطات الاستعمارية التي تسيطر على كافة المقاليد السياسية والاقتصادية في سورية ، كما لم يتطرق إلىمشروعية النضال ضد الاستعمار في سبيل التحرر والاستقلال • وكان يرى بأن السيادة الوطنية يمكن تحقيقها في ظل الانتداب ، و ذلك بالسبل القانونية والمشروعة • كان برنامج الحزب يعكس مصالح و طبيعة الفئات الاجتماعية المنضوية تحت راية الحزب ، ومدى نضوجها و شجاعتها • غير أن هذا البرنامج سرعان ما أصطدم بالواقع ، الذي برهن على عدم صحة الكثير من المواقف والمقولات السياسية التي تبناها في مجال التعامل مع قوى الانتداب • ومع ذلك لعب هذا البرنامج في بعض جوانبه السياسية دورا كبيرا في التطور السياسي اللاحق ، وأضحى بعد زمن قصير برنامج الحد الأدنى للمطالب التي كانت تصدر عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-

١٩٢٧ ٠ البرنامج وقاعدة مطالب البرجوازية الوطنية أثناء قيادتها النضال التحرري للشعب السوري من أجل الاستقلال ٠

غير أن هذا البرنامج ، وخاصة الجانب الداعي إلى الألتزام بالوسائل المشروعة في تنفيذ ما يسعى إليه ، لم يصمد أمام الواقع طويلا إذ سرعان ما تخلى الحزب عن " الوسائل المشروعة " هذه ، تحت ضغط وتأثير الثورة التي انطلقت من جبل الدروز ، ليتبنى البرنامج الذي طرحه قائد الثورة سلطان باشا الأطرش تحت عنوان " إلى السلاح ٠٠ إلى السلاح " ٠

كانت حياة حزب الشعب قصيرة جدا ، إذ سرعان ما تعرض للمنع على يد سلطات الانتداب ، نتيجة التحاق العديد من قيادته بصفوف الثورة السورية في الجبل ٠ وقامت بملاحقة كوادره واعتقال العديد منهم ، من بينهم أربعة من مؤسسي الحزب ، نفتهم إلى جزيرة أرواد (فوزي الغزي ، فارس الخوري ، إحسان الشريف ، عبد المجيد الطباخ) ، أما عبد الرحمن الشهبندر فقد حكم عليه غيابيا بالإعدام (٢٣ ،ج٢، ص٣٣) ٠ كما نفي توفيق شامية وعثمان الشراباتي وعمر الطيبي إلى الحسكة ، وصدرت أحكام باعتقال قيادات الحزب ، من أمثال حسن الحكيم وجميل مردم ونزيه المؤيد وغيرهم (٢٥ ج٣ص٣٠٩-٣١٠) ٠ لم يتمكن الحزب نتيجة حملة الملاحقة والقمع هذه من متابعة نشاطه ، الأمر الذي أدى عمليا إلى اندثاره ٠

نشوء الحزب الشيوعي السوري

مع بداية العشرينات قام بعض المثقفين اللبنانيين والسوريين بالترويج للأفكار والمبادئ الاشتراكية . وقد استخدموا العديد من الوسائل في ذلك ، ولجأ العديد من المثقفين إلى نشر الكتب والمقالات التي توضح بعض الجوانب من الفكر الاشتراكي . وكانت صحيفة " الصحفي التائه" التي أسست في عام ١٩٢٣ ، بمثابة المنبر الذي ألتف حوله لفيف من المثقفين والمتأثرين بالفكر التنويري والاشتراكي . لم تخف جريدة " الصحفي التائه " توجهها ، بل جهرت بأنها جريدة " العمال والبؤساء " ، والمدافعة عن المبادئ الاشتراكية المعتدلة (٢٧، ص٥٣)

كانت الأعمال والمؤلفات التي تتطرق للمذهب الاشتراكي باللغة العربية نادرة للغاية في ذلك الوقت. باستثناء قلة من الأعمال التي كانت تتعرض لأكثر القضايا الاشتراكية شيوعا. مثل مؤلف نقولا حداد المعنون تحت أسم " الاشتراكية " ، الذي صدر في عام ١٩٢٠ (٢٨، ص ٨٤) . لقد كان نقولا حداد على معرفة با لماركسية ، وكان على علاقات مع يوجين دبس – أحد قادة الحركة النقابية في أميركا ، والذي وصفه لينين على أنه " واحد من أكثر زعماء البروليتاريا الأمريكية المحبوبين " .

إلى جانب المثقفين السوريين واللبنانيين (١)، لعب العامل والنقابي فؤاد الشمالي دورا كبيرا في نشر وترويج الفكر الاشتراكي والعمل على تنظيم صفوف العمال ، وتأسيس النقابات العمالية

الثورية ، وكذلك كان له الفضل إلى جانب لفيف من ذوي التوجهات الاشتراكية في لبنان وفلسطين وسورية في تشكيل الحزب الشيوعي في سورية ولبنان • لقد كان فؤاد الشمالي أحد نشطاء الحزب الشيوعي المصري والاتحاد العام للعمال الذي أسس في الأسكندرية عام ١٩٢١ . ومنذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، و أثناء تواجده في مصر حاول جاهدا تشكيل تنظيم شيوعي وسط المهاجرين السوريين واللبنانيين في مصر. وعندما تسربت الأخبار عن نشاط الشمالي للسلطات الإنكليزية في مصر ، أسرعت بطرده من مصر (٢٩،ص ١١٢)•

في ٢٢ آب ١٩٢٣وصل فؤاد الشمالي إلى وطنه لبنان ، حيث استقبله إبراهيم يوسف يزبك صاحب " الصحفي التائه " ، ومنذ ذلك الحين بدأا بمساع كبيرة من اجل إنشاء تنظيم سياسي (٢٧،ص ٦٨) . إلى جانب ذلك ، حاول فؤاد الشمالي إنشاء نقابات عمالية من طراز جديد . حيث كان يرى في مثل هذه النقابات " قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة •• وسلاحا في يد العمال ضد الرأسماليين "• ولم يمض وقت طويل حتى تكللت مساعيه بالنجاح ، حيث تمكن من إقناع عشرة عمال تبغ في بكفيا بإنشاء " نقابة عمال التبغ " • ورغم تواضع هذا الحدث إلا أنه قد شكل الخطوة الأولى في طريق إنشاء نقابات عمالية عصرية من طراز جديد في سورية ولبنان .

في تشرين الأول من عام ١٩٢٤ نشر إبراهيم يوسف يزبك على صفحات صحيفة " المعرض " البيروتية ، مقالة مكرسة لوفاة الكاتب

١- تجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي في سورية ولبنان كان حزبا واحدا ، وظل كذلك حتى بعد الاستقلال بفقرة طويلة • وأحداث نشوئه جرت في لبنان •

الفرنسي أناتول فرانس • تطرق فيها إلى حياة الفنان الأدبية وآرائه الشيوعية ، وفي سياق مقالته أظهر تعاطفه وإعجابه بالكاتب المذكور ، (٣٠ رقم ٣٤٤ بيروت تشرين الأول ١٩٢٤) • الأمر الذي لفت انتباه الشيوعيين الفلسطينيين ، الذين أرسلوا جوزيف بيرغر عضو لجنتهم المركزية إلى بيروت بهدف التعرف على كاتب المقالة ، وعلى من يشاطره هذه الأفكار ، و تقصي الأمور حول هذا الموضوع • (٢٩، ص ١١٦-١١٧)

ألتقى جوزيف بيرغر بابراهيم يزبك في بيروت . حيث أكد الأخير صراحة على ولائه للأفكار الاشتراكية ، و صلته بالعديد ممن يشاطرونه هذا الولاء والتوجه . وفي هذا السياق جرى التطرق إلى فؤاد الشمالي . وبعد لقاء تشاوري ضم الثلاثة ، تم الاتفاق على الدعوة لاجتماع بهدف التداول والبحث حول إمكانية إنشاء تنظيم سياسي • وبالفعل بعد ثلاثة اجتماعات متتالية كان أخرها في " الحدث " في ٢٤ تشرين الأول. ضمت حوالي عشرة أشخاص من بينهم فؤاد الشمالي ابراهيم يوسف يزبك، فريد طعمه ،الياس كشامي، نمر هبة ، الياس أبو نادر ، أنيس جبشان ، شفيق مظهر و جوزيف بيرغر (٢٨،ص ١٧). أتفق أربعة من الحضور: يزبك والشمالي وطعمه وكشامي على إنشاء تنظيم سياسي تحت أسم "حزب الشعب " ، وتم اختيار يزبك أمينا للحزب (٢٧،ص ٦٦) • لم تمر أشهر حتى اتسعت و بشكل ملحوظ صفوف الحزب و ظهرت حلقات حزبية في بكفيا وزحلة والشياح ، بالإضافة إلى بيروت وغيرها من المدن (٢٩،ص ١١٨) •

في ٢٥ نيسان ١٩٢٥ توجه الحزب بكتاب إلى سلطات الانتداب بهدف الترخيص له بمزاولة نشاطاته رسميا • وجاء في طلب الترخيص ان هدف الحزب يكمن في منع الكهنوت من استخدام نفوذه المناقض للمصالح الوطنية العامة ، وسيعمل الحزب على دعم المدارس الوطنية ، وإقرار منهاج تدريس علماني موحد ، وتوحيد العمال

والفلاحين في نقابات من أجل الدفاع عن مصالحهم ، وفرض ضرائب على الرساميل والإرث وإعلان الأوقاف ملكية وطنية خاضعة لمراقبة الدولة ، وتحرير المرأة (٢٩،ص ١١٩) ٠

كان مؤسسو الحزب على قناعة بأن سلطات الانتداب لن ترخص إنشاء حزب شيوعي في سورية ولبنان ، لذلك عمدوا إلى إنشاء حزب سموه حزب الشعب اللبناني ، استخدم كغطاء شرعي لأنشطة الشيوعيون ٠ عدا ذلك ، كان طلب الترخيص يهدف إلى استغلال ثغرة في القوانين والأنظمة النافذة آنذاك ، وهي مهلة الأسبوعين ، (المدة اللازمة قانونيا لإقرار الترخيص من عدمه)، وذلك لاستغلال هذه الفترة في القيام بحملة دعائية علنية تهدف إلى نشر أفكار الحزب ، و الاحتفال بعيد العمال الأول من أيار رسميا ٠

عشية الأول من أيار نشر الشيوعيون بيانا في الصحف ، جاء فيه أن هدف حزب الشعب اللبناني الذي أسسه العمال والفلاحون اللبنانيون يكمن في القضاء على استغلال الطبقة العاملة ، ولهذا فهو يدعو كل عمال الوطن وأعضاء الحزب للمساهمة في إضراب الأول من أيار العيد الرسمي والوحيد لعمال كل العالم ، وحث البيان العمال على إظهار أن هذا الإضراب ما هو إلا تعبير عن رفضهم لما يتعرضون له من ظلم على يد الرأسماليين وأصحاب الأموال (٢٧،ص٧٨) ٠

في الأول من أيار جرت مظاهرة في بيروت رفعت فيه الأعلام الحمراء وانتهت باجتماع في صالة " كريستال " حضره أكثر من ٥٠٠ شخص (٢٩،ص ١٢١) ٠ خطب فيهم فؤاد الشمالي وطالب بيوم عمل من ثماني ساعات، و تحديد الحد الأدنى من الأجور ، وإقرار قوانين لحماية مصالح العمال (٣١ ، رقم ١ بيروت ١٥ أيار ١٩٢٥) ٠

لقد كان احتفال الأول من أيار ، مناسبة لالتقاء حزب الشعب اللبناني بمنظمة ماركسية أخرى هي منظمة " شبيبة سبارتاكوس " الأرمنية التي كان يقودها ارتين مادويان ، وكانت لهذه المنظمة علاقات وثيقة بالحزب الشيوعي الأرمني بقيادة بيديك طوروسيان (٢٩،ص ١٣٣)٠ وكانت لها فروع في العديد من المدن السورية واللبنانية حيث يتواجد الأرمن ٠

في فترة لاحقة وبمبادرة من الياهو تيبر أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني ، الذي كلف بتوحيد المنظمات الماركسية المتواجدة في سوريا ولبنان ضمن تنظيم واحد ٠ تمت عملية التوحيد وانتخبت لجنة مركزية كان قوامها فؤاد الشمالي وإبراهيم يوسف يزبك وآرتين مادويان وهيكازون بويجيان وألياهو تيبر وترأس هذه اللجنة فؤاد الشمالي (٢٩،ص١٣٣-١٣٤) ٠

في ١٥ أيار ١٩٢٥ صدرت " الإنسانية" ، أول أدبية شيوعية على شكل جريدة يومية تحت إشراف إبراهيم يوسف يزبك، وبلغ عدد نسخها ألف نسخة، ثم ارتفعت حتى بلغت ١٥٠٠ نسخة ٠ كانت تنشر على صفحاتها مقالات تحريضية تهدف إلى إنشاء تنظيمات نقابية عمالية صرفة ، بمعزل عن تدخل أرباب العمل . وفضح الممارسات الاستعمارية لسلطات الانتداب الفرنسية في سورية ولبنان ٠(٣٢، ص١٠)٠ كانت هذه الصحيفة مصدر إزعاج ليس للمستعمرين الفرنسيين في سورية فحسب ، بل وللإنكليز في مصر أيضا ، حيث منعت الجريدة في مصر بذريعة أنها محشوة بالدعاية البلشفية ٠ وبعد صدور خمسة أعداد من الجريدة ، قام المفوض السامي الفرنسي باتخاذ قرار خاص ، تم بموجبه إغلاق الجريدة ومنعها من الإصدار (٣٢،ص ١٠).

على الرغم من حداثة الحزب وضآلة حجمه ، ومن ظروف النشاط السري ، والملاحقة والقمع اللذين كان يتعرض لهما من قبل سلطات الانتداب . ساهم الشيوعيون على قدر إمكانياتهم في الأحداث الوطنية الهامة ، وخاصة في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ ، وتمكن الشيوعيون السوريون بالتعاون مع نظرائهم الفرنسيين من توزيع منشورات على الجنود الفرنسيين دعوهم فيها إلى العصيان والكف عن إطلاق النار على الثوار، الأمر الذي أدى إلى انتقال العديد من أفراد القوات السورية واللبنانية التي شكلها الفرنسيون والتي كانت تحارب إلى جانبهم إلى صفوف الثورة (٣٢، ص ١٠).وبهدف تنظيم حملة تضامن مع الشعب السوري في فرنسا ، تم إيفاد أبو زيام سكرتير الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى باريس للاتصال بقيادة الحزب الشيوعي الفرنسي والتنسيق حول هذا الموضوع (٢٨، ص ٣٥٦-٣٥٧) . وقد حمل أبو زيام رسالة موجهة من الشيوعيين السوريين إلى نظرائهم الفرنسيين ، تليت في المؤتمر الوطني للشيوعيين الفرنسيين . جاء فيها " تشهد سورية ومنذ أكثر من ثلاثة أشهر معارك مستمرة وتصل إلى البلاد ، وفي كل يوم فرق عسكرية فرنسية(...) أيها الرفاق ، إن العمال والفلاحين السوريين وجميع الشعب العربي ينتظرون منكم الأعمال وليس الأقوال فحسب" (٣٣، ص٢٥٩).ومن باريس توجه أبو زيام إلى موسكو ، وإثر زيارته هذه أرسل الكومنترن مبعوثا له إلى فلسطين حيث عقد اجتماعا بالقرب من مدينة أريحا مع بعض قادة الثورة السورية ، ومن بينهم نسيب البكري ، وقد تعهد مبعوث الكومنترن بتقديم مساعدات للثوار السوريين (٣٣،ص٢٥٩) .

نجح الشيوعيون و بالتعاون مع الكومنترن في تنظيم حملة تضامن مع نضال الشعب السوري ضد الاستعمار الفرنسي وأثناء هذه الحملة وجه الحزب الشيوعي السوري والفلسطيني نداء في ٦آب ١٩٢٦ نشرته " المراسلات الصحفية الأممية" و جاء فيه : " يا بروليتاريا

أوروبا ، إن أيديكم تنتج القذائف والقنابل اليدوية والطائرات التي تزرع الموت والدمار بيننا ، وتحول حقولنا الخصبة وحدائقنا وقرانا ومدننا إلى مقابر ، إنكم بعملكم وعرقكم تعملون لتعيش هذه العصابة من الأشقياء والجلادين • إن مئات الآلاف من اليتامى والأرامل في سوريا ينادونكم : أوقفوا مذابح برجوازيتكم • إليكم يتوجه الفلاح السوري المستعبد والعامل المضطهد. وهم ينتظرون مساعدتكم الأخوية في النضال ضد مضطهديهم ومضطهديكم •

إن نداءنا يتوجه إليكم أيها البروليتاريون الشرفاء انتم الأصدقاء المخلصون لحريتنا : اعقدوا تحالفا نضاليا مع سورية الثورية ، نحن ملايين المضطهدين من شعوب المستعمرات وأنتم الأرقاء الأجراء الأوربيين • ليس لنا جميعا سوى عدو واحد ،وهو الإمبريالية الأوربية. ••أيها العمال • احتجوا ضد الإمبريالية الفرنسية ، و أقفوا فورة جنون السفاحين الدمويين ضد سوريا •" (٢٨،ص ٤٩٥-٤٩٧)

في ٩ كانون الأول ١٩٢٥ عقد الشيوعيون مؤتمرهم الأول وكانت قضية تطوير أشكال دعم الثورة السورية وزيادة مساهمة الشيوعيين فيها أحد أهم البنود المطروحة على جدول أعمال هذا المؤتمر • ولم يمض شهر على انتهاء المؤتمر ، حتى قامت السلطات الفرنسية باعتقال معظم قيادة الحزب ، من بينهم فؤاد الشمالي ويوسف إبراهيم يزبك وعلي ناصر الدين محرر " العهد الجديد" بالإضافة إلى أربعة قادة آخرين وذلك بتهمة تحريض الأهالي على الثورة المسلحة ، وتحريض القوات الفرنسية على عصيان أوامر قيادتها وكانت هذه التهمة تقضي بعقوبة الإعدام (٣٣، ص ٢٦١-٢٦٢) •

عدا المساهمة في الثورة السورية الكبرى ، بذل الشيوعيون جهودا كبيرة لتنظيم صفوف العمال السوريين ، وجعلهم قوة سياسية

واقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في حياة البلاد ، ونتيجة مساع كبيرة بذلها الشيوعيون ظهرت في سورية أول نقابة عمالية حديثة من حيث الشكل والمحتوى ،حيث تأسست في دمشق عام ١٩٢٥ " نقابة عمال منسوجات التريكو الوطنية " ، وفي عام ١٩٢٨ ظهرت " نقابة عمال المطابع" بدمشق (٣٤ ، ص ٣٣٠) ، كما لعب الشيوعيون دورا هاما في تنظيم وقيادة الاضرابات العمالية التي شهدتها البلاد منذ أيار ١٩٢٦ ومن أهمها إضراب عمال النسيج في دمشق وإضراب عمال السكك الحديدية والكهرباء في حلب (٣٤، ص ٣٣٨) .

في عام ١٩٢٦ منعت سلطات الانتداب الفرنسي جميع الأحزاب والجمعيات السياسية في البلاد، وقامت بحملات ملاحقة واعتقال شملت الشيوعيين أيضا ، حيث أعتقل العديد من القيادات الشيوعية من بينهم فؤاد الشمالي و أرتين مادويان و هيكازون بوياجيان وغيرهم بتهمة الترويج للدعاية الشيوعية ، و تم نفيهم إلى جزيرة أرواد ، حيث ظلوا رهن الاعتقال حتى عام ١٩٢٨، ومنعت السلطات الفرنسية تقديم أية مساعدة للإفراج عن المعتقلين ، إذ منعت المحامي الفرنسي جاك سادول المكلف من قبل الشيوعيين الفرنسيين بالدفاع عن قادة الحزب الشيوعي السوري . و تعرض سادول للتوقيف في ميناء بيروت ومنع من التوجه إلى سورية (٣٥ العدد٢ تاريخ ١٩٣٠/١٢/١).

على هذا النحو تم تأسيس أول حزبين سياسيين سوريين في عهد الانتداب الفرنسي . وعلى هذا النحو انخرطا منذ نشأتهما في خضم النضال السياسي والوطني التحرري . ويتميز هذا التنظيمان من حيث الجوهر والشكل عن الأحزاب والجمعيات التي سبقتها أو تزامنت معها . إذا تميزت بوضوح الرؤية السياسية إلى درجة كبيرة ، وعبرت بشكل صريح عن توجهاتها السياسية ، عبر برامجها، كما تميزت بتنظيمها وأسلوب عملها. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين النهجين

السياسيين والتنظيميين بين الحزبين المذكورين . بالإضافة إلى طبيعتهما الطبقية المختلفتين . إلا أنهما اشتركا في عكس بدايات الوعي الاجتماعي-السياسي من ناحية ، وانخرطا سريعا في النضال الوطني التحرري في سورية .

الفصل الخامس

انتفاضات الشعب السوري الكبرى

ثورة الشيخ صالح العلي

نشبت أول انتفاضة للشعب السوري ضد قوات الاحتلال الفرنسي في أواخر عام ١٩١٨ في منطقة جبال العلويين بزعامة الشيخ صالح العلي(١). بدأت هذه الانتفاضة في ظروف دولية وداخلية في غاية التعقيد ٠ فرغم انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت تدور رحى معارك في كيليكيا بين القوات الفرنسية والتركية ، وكان الصراع السياسي والديبلوماسي على أشده بين الحلفاء حول كيفية مسألة تقسيم" أرث " الامبراطورية العثمانية ٠ ولم تكن الظروف الداخلية أقل تعقيدا ، فالبلاد ظلت تعاني من النتائج المدمرة للحرب على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات والحكومة الوطنية التي أسسها الأميرفيصل ، كانت مؤسسة صورية صبورة تنتظر قرارات الحلفاء من أجل تقرير مصير المنطقة بدلا من شعوبها ٠ نشبت الأنتفاضة في وقت كان الخراب الاقتصادي يعم البلاد ، وفي ظروف طال الفقر المجاعة والأوبئة معظم فئات وشرائح المجتمع السوري. في ظل هذه الأوضاع لم يكن لدى الجماهير ما تفقده أو تخشى عليه في مقارعتها للقوات الأجنبية المحتلة ٠

١- ولد الشيخ صالح العلي في قرية المريقب التابعة لقضاء طرطوس في عام ١٨٨٣ وعندما بلغ العشرين من عمره توفي والده الشيخ علي سليمان ، له اربعة أشقاء محمدكامل وعباس ومحمود ٠ توفي الشيخ في١٣ نيسان ١٩٥٠ ودفن في مسقط رأسه٠

في ١٥ كانون الأول١٩١٨ دعا الشيخ صالح العلي (١) بعض وجهاء المنطقة لبحث أوضاع المنطقة في ظل الاحتلال الفرنسي للشريط الساحلي و محاربة هذه القوات ، ومنعها من التقدم وتوسيع رقعة الاحتلال وبعد مشاورات ونقاشات استمرت عدة أيام اتفق المجتمعون على البدء بمقاتلة القوات الفرنسية ٠

ويبدو أن أخبار هذه المداولات وما تمخض عنها قد تسربت بشكل أو بأخر إلى الاستخبارات الفرنسية ، التي سارعت في إلقاء القبض على بعض المشاركين في الاجتماع المذكور ٠ لكن لم يثن ذلك أو ينل من عزيمة الذين لم تطلهم يد القوات الفرنسية ٠ بدأت هذه الانتفاضة بعدة أشخاص لا يتعدون أصابع اليد الواحدة ، مسلحين ببنادق قديمة ، تغير على المخافر والدوريات والتجمعات الفرنسية ، وأضحت بعد وقت قصير مصدر إزعاج لقوات الاحتلال.

بغية القضاء على المقاومين جهزت قيادة القوات الفرنسية سرية مشاة مدعومة بفصيلة رشاش " هوتشكيس " محملة على البغال ووجهتها نحو قرية " الشيخ بدر " معقل الشيخ صالح العلي (٥٤ص٥٦) . وفي الطريق الوعر الذي سلكته هذه القوة ، كان الشيخ مع أربعة من رفاقه بانتظارهم قرب قرية " النيحا " الواقعةغرب وادي العيون ، وقد اختار الثوار موقعهم بدقة ، بغرض مفاجأة قوات العدو ، وكما كان متوقعا وقعت القوات الفرنسية في مصيدة الثوار ، ودار اشتباك قصير انتهى بسقوط أكثر من ٢٠ جنديا فرنسيا ، وعدد أخر من الجرحى لقوا العناية والاسعاف من قوات الشيخ صالح ثم أطلق سراحهم بعد أن عاهدوا

١- لبى الدعوة كل من : احمد محمد عدرة ، محمد إسماعيل الشيخ مهيوب، الشيخ معلى ، أحمد غانم ، الشيخ محسن حرفوش ، عبد الكريم الخير ، الشيخ علي عباس أسبر زغيبة ، علي زاهر ، إسماعيل حسان ، محي الدين عديا وغيرهم (ادهم الجندي ،تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب ، دمشق ،١٩٦٠ ص ٣١)

الشيخ بعدم محاربة الثوار ثانية ، وغنم الثوار كمية من الأسلحة والعتاد (٥٧، ص١٠٧-١٠٨) • كانت هزيمة السرية الفرنسية والنصر الذي حققه رجال المقاومة ، عاملا مشجعا لسكان القرى المجاورة للالتحاق بالثوار .

كانت الهزيمة مهينة إلى درجة أسرعت بعدها القوات الفرنسية للانتقام من الثوار . في الثاني من شباط ١٩١٩ جهزت قوة فرنسية ووجهت نحو قرية الشيخ بدر ، حيث جرت معركة استمرت طوال النهار . أنتهت بهزيمة ثانية للقوات الفرنسية ، حيث تكبدت عشرين قتيلا و ثلاثة أسرى • كانت الخشية من اتساع أعمال المقاومة ، وانتشار لهيب الانتفاضة ، سببا للجوء القيادة العسكرية الفرنسية إلى تكتيكات مخادعة، وذلك بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإنكليزي . إذ طلبت من الجنرال اللينبي استخدام نفوذه للتوسط لدى الشيخ صالح العلي ، كي لا يعترض مسار كتيبة فرنسية متوجهة من قلعة القدموس إلى طرطوس ، وذلك عن طريق قرية الشيخ بدر • تدخل اللينبي وأرسل بهذا الخصوص رسالة إلى الشيخ ، طلب فيها السماح بانتقال القوات الفرنسية ، والتوقف في قرية الشيخ بدر بهدف الاستراحة والتزود بالمياه • كان جواب الشيخ صالح العلي إيجابيا شريطة أن لا تمكث القوات الفرنسية في الشيخ بدر اكثر من ساعة (٥٧،ص١٠٩-١١١). يبدو أن الشيخ حاول أن يساير الجنرال اللينبي وأن يتحاشى أغضابه ، خاصة وأنه كان على علم بالعلاقات بين الجنرال والحكومة التي يتزعمها الأمير فيصل في دمشق ، ومهما يكن الأمر ، فإن موقف الشيخ لم يكن بتلك السذاجة ، بحيث يقع في شرك الفرنسيين على هذا النحو • والدليل على ذلك هو انسحاب الشيخ مع مقاتليه من الشيخ بدر ، والتمركز على هضاب تحيط بالقرية من الناحيتين الجنوبية والغربية والاستعداد لأي طارئ قد يحصل • وكما توقع المقاتلون ، توقفت القوات الفرنسية في الشيخ بدر وبدأت بقصف القرية من مختلف أسلحتها ، مما دفع بالثوار إلى الرد على الفرنسيين ، وأرغامهم على الانسحاب ، بعد تكبيدهم العديد من القتلى والجرحى بالاضافة إلى أسر

عدد من الجنود الفرنسيين • وقد سقط في هذه المعركة عدد من الثوار بين قتيل وجريح (٥٥،ص ٣٢)•

في ١٥حزيران ١٩١٩ جرت معركة " بيدر غنام " أو كما تسمى أحيانا بمعركة " وادي ورور" حيث جرى قتال استمر حتى ساعة متأخرة من الليل ، وانجلت المعركة عن المئات من القتلى والجرحىمن الطرفين بالإضافة إلىوقوع ١٦ عسكريا فرنسيا في في الأسر ، (٥٧ ص١١٥) • وبعد ثلاثة أيام أغارت قوات الثوار ليلا على تجمع للقوات الفرنسية بين قريتي الحمام والمراقب وألحقت بها خسائر كبيرة (٥٥،ص ٣٤) .

بعد هذه النجاحات التي حققها الثوار ، والهزائم والخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها القوات الفرنسية ، لم يجد الفرنسيون بدأ من اللجوء إلىالمفاوضات مع قادة الثوار، عسى أن يصلوا إلىاتفاق يمكنهم من وقف الانتفاضة • وبالفعل بدأ الفرنسيون بإجراء بعض الاتصالات مع الشيخ صالح العلي عبربعض الوسطاء . وخلال المفاوضات تقدم الشيخ بعدة شروط قبل وقف الانتفاضة تلخصت في : جلاء القوات الفرنسية عن الساحل السوري وضمه للحكومة الفيصلية ، وتبادل الأسرى بين الطرفين وتعويض الأضرار التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم •غير أن مطالب الثوار وخاصة فيما يتعلق بالجلاء عن الساحل السوري قوبلت بالرفض من الجانب الفرنسي• كانت فترة المفاوضات مناسبة استغلها الطرفان لالتقاط الأنفاس والإعداد للمعارك اللاحقة •

استخدمت القوات الفرنسية في حربها ضد الثوار كافة صنوف الأسلحة من الطائرات والمدافع والمصفحات ، وصولا إلىقوات الاسطول الفرنسي الذي كان على مرمى حجر من الشواطئ السورية . وقد اتبعت أساليب وحشية في محاولاتها لإخماد الانتفاضة. إذ لم تتوان عن قصف المدنيين وانتهاج أسلوب الأرض المحروقة ، فالقرى التي كانت تمر بها القوات

الفرنسية أثناء حملات " التأديب " كانت تحرق من قبل الجنود الفرنسيين و يعتقل معظم افرادها بهدف التحقيق ، كان الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو إرهاب المدنيين . هكذا كان الأمر بالنسبة لقرية كاف الجاع و المريقيب حيث أحرقت هذه الأخيرة مرتين ٠غير أن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل ، إذ كانت صفوف الانتفاضة في اتساع مضطرد ، و بلغ عدد الثوار حوالي خمسة آلاف تقريبا (١ ، ج٣ ص ١٧١) وأضحت مسألة الأحتفاظ بهذه القوة يتطلب دعما عسكريا وماديا كبيرين ٠ مما دفع بالشيخ صالح العلي إلىالقيام باتصالات مع الحكومة الفيصلية في دمشق والزعماء السياسين السوريين طلبا لمختلف أشكال الدعم والمعونة أستجابت الحكومة الفيصلية و أرسلت بعض الأسلحة للثوار (أربع رشاشات ثقيلة وثلاث خفيفة وخمسين صندوق ذخيرة) (نفس المصدر ص١٧١)٠ وكلفت الحكومة بعض الضباط النظاميين من عداد الجيش العربي بقيادة بعض فصائل المجاهدين، والقيام بالاشراف والتدريب وإبداء المشورة الفنية اللازمة . وقد شغل غالب الشعلان المكلف من قبل فيصل رئاسة اركان حرب الانتفاضة في بداية أذار ١٩٢٠.

كانت الانتصارات التي تحرزها قوات الانتفاضة ضد الفرنسيين سببا في دفعها نحو اللجوء إلى تكتيكات عسكرية بعيدة عن أساليب حرب الأنصار وأشبه بتلك التي تلجأ إليها القوات العسكرية النظامية ٠ ومن هذا القبيل كان قرار قيادة الانتفاضة ، الدخول في مواجهة عسكرية مكشوفة ، وذلك عندما عقدت العزم على مهاجمة حامية فرنسية كانت تتخذ من القدموس و قلعتها مركزا لها، وكانت هذه القاعدة ذات اهمية كبيرة ، نظرا لإشرافها على مدينة بانياس وقلعة المريقب ٠ بدأ هجوم الثوار في ٣أذار ١٩٢٠ حيث تمكنوا بمساعدة من سكان المنطقة من محاصرة القوات الفرنسية المتواجدة هناك لمدة ثلاثة أيام ، مما أرغم القوات الفرنسية المحاصرة على الاستسلام. وترافقت هذه العملية ببعض أعمال السلب والنهب ، قامت بها عناصر غير منضبطة من الانتفاضة بحق السكان

المتعاونين والموالين للفرنسيين • فما كان من قادة الانتفاضة وبالتحديد الشيخ صالح العلي ، إلا أن وضع حدا لمثل هذه الممارسات ، وأعاد المنهوبات إلى أصحابها، الذين قبلوا شروط الثوار بالجلاء عن المنطقة ، حيث نزحوا إلى مصياف •(٥٧ص ١٢٨-١٢٩)

اتخذت الانتفاضة مع مرور الوقت أشكالا تنظيمية متقدمة ، فقد قسمت قوات الانتفاضة إلى مجموعات، يترأس كل مجموعة شخص برتبة "عقيد" ، وكانت هذه أعلى رتبة في الانتفاضة • وكان يعاون العقيد عدة أشخاص برتب مختلفة • أما قيادة القوات فكانت من اختصاصات "هيئة أركان الانتفاضة " ، التي كان يعمل فيها بعض من الضباط ذوي الخبرة العسكرية . وكان من بينهم من أرسل من قبل الملك فيصل . وكان يرأس هذه الهيئة الشهيد غالب الشعلان ، الذي اتخذ من قرية الرستن مركزا له • وكان الشعلان الشخصية الثانية في سلم قيادة الانتفاضة بعد الشيخ صالح العلي • إلى جانب ذلك ، كان للشيخ صالح العلي كاتم سر ، وأنيط هذا المنصب بعبد الرزاق المحمود من آل عدرة . حيث كان الحلقة الوصل بين الشيخ ومختلف فئات السكان والمناصرين . وهو الذي يشرف على المراسلات والاتصالات • و شكلت قيادة الانتفاضة محكمة ميدانية برئاسة علي زاهر، وعضوية علي إسماعيل ومحمود صنوا لمحاكمة الخونة والجواسيس . وكذلك القيام بمهام التفتيش و البت في الأمور المالية و الإدارية وفض الخلافات. وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين قد تمكنوا بعد إخماد الانتفاضة من القبض على هؤلاء الثوار الثلاثة ، حيث اعدمتهم وأبقتهم ثلاثة أيام معلقين بحبال المشانق (٥٧ص ١٢٦)•

تمكنت انتفاضة الشيخ صالح العلي من إقامة علاقات كفاحية جيدة مع الانتفاضات السورية الأخرى• و كذلك مع ابرز الزعماء و الشخصيات الوطنية ، وقادة فصائل المقاومة الشعبية في المناطق السورية الأخرى . من أمثال يوسف العظمة و الزعيم ابراهيم هنانو الذي كان يقود انتفاضة

مماثلة في جبل الزاوية ، وعمر البيطار ورفاقه الذين كانوا يخضون حرب عصابات ضد الفرنسيين في صهيون · وعزيز هارون قائد قوات " فوج الملي" الذي كان يعمل في حماة ، ويضم في صفوفه ما يناهزعن الخمسمائة مقاتل · و كان للشيخ قنوات اتصال مع المسؤولين الأتراك الذين كانوا يقدمون بعض المعونة للانتفاضة ، ذلك لأن الأتراك كانوا حينذاك يخوضون هم أيضا حربا تحررية ضد القوات الفرنسية في كيليكيا · ومن الطبيعي أن تكون لهم مصلحة في دعم كل من يقف ضد فرنسا، ويقاومها ويستنزف طاقاتها ·وقد تلقى الشيخ بهذا الصدد عددا من الرسائل من القادة الأتراك وفي مقدمتهم مصطفى كمال الذي اعرب عن تأييده للإنتفاضة ماديا ومعنويا·

حاولت السلطات العسكرية الفرنسية توجيه ضربة كبيرة ومؤلمة للانتفاضة ، كتوطئة للقضاء عليها نهائيا· لذا جهزت في أواخر شهر أذار ١٩٢٠ قوات كبيرة· تساندها الدبابات والطائرات لتحقيق هذا الغرض · وقد خططت القيادة الفرنسية في المنطقة لهذه العملية بدقة وعناية كبيرتين · أما الثوار، ونتيجة للانتصارات المتتالية التي حققوها، فقد ظهر لديهم نوع من الاستخفاف بقوة العدو وقدراته ، وكان هذا سببا في لجوئهم إلى تكتيكات عسكرية خاطئة تمثلت في محاكاة الجيوش النظامية والدخول في المواجهات العسكرية المكشوفة والمباشرة . وخاصة بعدما تمكنوا من محاصرة وإرغام القوات الفرنسية المتواجدة في قلعة القدموس على الاستسلام· غير أن معركة تل السودة (شمال شرقي طرطوس بحوالي ١٥كم) ، قد جعلت الانتفاضة تدفع ثمنا غاليا لأخطائها هذه · عندما حاولت قيادتها عبثا ، أن تشن هجوما معاكسا ووقائيا ضد القوات الفرنسية المتأهبة للإنقضاض على الثوار، والتي ضمت فرقتين كاملتين مدعومتين بالدبابات والمدفعية الثقيلة ، والمتمركزة على التلال المحيطة بقرية السودة وقد حشد الثوار قوات كبيرة وزعت على ثلاث جبهات · و كانت كل فرقة يقودها ضابط كبير من قيادة الثورة كجميل ماميش وغالب الشعلان وسليم

صالح يترأسهم الشيخ بنفسه • ونتيجة الخطأ الاساسي الذي أرتكبه الثوار والمتمثل في الدخول وجه لوجه مع القوات الفرنسية في معركة عسكرية تقليدية ، وكذلك نتيجة لإختلال التنسيق بين قوات الانتفاضة ، تمكنت القوات الفرنسية من الإمساك بزمام المبادرة ومهاجمة الثوار وإلحاق هزيمة كبيرة بهم . كانت معركة تل السودة عبرة ودرسا قاسيا للانتفاضة والثوار. تقدمت على إثرها القوات الفرنسية في ٣ نيسان لتحتل قرى رأس الكتان و ظهر مطر والعنازة والعجمة والشيخ علي طرزو وغيرها • وتطلب استرجاع هذه القرى من سيطرة القوات الفرنسية خوض غمارمعارك عديدة و قتال طويل ، قدمت الانتفاضة خلالها الكثير من الشهداء و الضحايا.

في ١٢حزيران ١٩٢٠ تلقت قيادة القوات الفرنسية في الساحل السوري تعليمات من باريس ، تحثها على تعليق العمليات العسكرية في جبال العلويين، و تهدئة الأوضاع بالطريقة التي تراها مناسبة . وذلك بهدف إتاحة الفرصة للجيش الفرنسي وقيادته، لتركيز الجهود و ترتيب الأوضاع للهجوم على دمشق واحتلالها • (٥٤، ص ٧٨-٧٩) لهذا السبب عادت القوات الفرنسية لتعلن من جديد عن رغبتها في إبرام صلح مع الثوار يتضمن تنفيذ مطالبهم • قوبل الطلب الفرنسي بالرفض من قبل الشيخ صالح العلي لمعرفته المسبقة بعدم مصداقية السلطات الفرنسية. التي اعتادت على مثل هده الخطط والألاعيب، كلما اشتد بها الوضع وضيق عليها الخناق .

بعد فشل محاولة فرنسية أخرى في إخماد الانتفاضة، بقيادة الضابط بولنجي الذي قاد حملة كبيرة • اضطرت السلطات الفرنسية للمناورة ثانية في هذه المرة لجأ الفرنسيون إلى دعم و مساعدة الإنكليز، في التوسط لبدء مفاوضات مع قائد الانتفاضة الشيخ صالح العلي • وبالفعل جرت اتصالات ولقاءات بين الطرفين وبحضور وسطاء . غير أن الشيخ بقي مصرا على شروطه السابقة ، التي كانت تنحصر في جلاء القوات

الفرنسية عن الساحل السوري ، و تعويض المتضررين من أبناء المنطقة وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين بالإضافة إلى إعادة المنهوبات ومحاسبة الفرنسيين الذين ارتكبوا فظائع بحق السكان الآمنين . وبعد أخذ ورد ، توصل الطرفان إلى إعلان هدنة ، بذريعة اتاحة الفرصة للجنة من الفرنسيين والإنكليز من تقدير حجم الأضرار والتعويضات . كان الهدف الحقيقي من الهدنة بالنسبة للفرنسيين هو كسب الوقت لإعداد قواتهم وأستئناف القتال من جديد . وهذا ماحصل بالفعل حيث خرقت الهدنة عندما بدأ الجنرال غورو بشن حملة كبيرة في ٢٩تشرين الثاني ١٩٢٠ على مواقع الثوار من الجهة الشرقية عن طريق مصياف. حيث جرت معارك عديدة أضطرت فيها القوات الفرنسية طلب المزيد من الإمدادات حتى يتمكن من فك الحصار المفروض على بعض من قواته المتواجدة في منطقة عين قضيب . حاول الجنرال غورو من إعادة نشر جز من قواته ، وذلك بسحب بعض قواته وتوجيهها نحو مصياف ، بهدف دفع الثوار على اللحاق بها ، خاصة وأن مصياف كانت مبعثا للقلق والخطر في آن واحد .

في أواسط كانون الأول ١٩٢٠حاصر الثوار مدينة مصياف ودام الحصار أكثر من عشرة أيام ، أنتهت بقدوم امدادات فرنسية ، تمكنت من فك الحصار و تكبيد الثوار خسائر كبيرة . لقد كان الهدف من حملة غورو هو إستدراج الثوار إلى المناطق الشرقية وإشغالهم بمعارك تستنزفهم ، وتصرف اهتمامهم عما يجري ، من إعداد لهجوم فرنسي كبير من جهة الغرب . نجحت خطة غورو هذه ، حيث أستطاع أن يلهي الثوار بمعارك ثانوية ، ريثما تنتهي قواته من تجهيز نفسها لحملة كبرى ضد الانتفاضة . و بالفعل توجهت حملة فرنسية كبيرة تساندها الطائرات والدبابات والمدفعية لإحتلال الشيخ بدر. أمتدت جبهة هذه الحملة أكثر من عشرين كيلو مترا ، أتبعت القوات الفرنسية خلالها شتى أنواع الإرهاب والتنكيل بحق المدنيين ، حيث أعتقلت وأسرت الكثير من أقارب

المشاركين في الثورة واحتفظت بهم كرهائن للضغط على ذويهم ٠ وقد أتت هذه الأساليب ثمارها ، حيث استصعب البعض المتابعة في الثورة واستشرى التراخي والتململ لدى البعض الأخر ، وتمكنت القوات الفرنسية في نهاية المطاف من دخول معقل الثورة قرية الشيخ بدر واحتلالها ٠ وقد أدى ذلك إلى انهيار معنويات الكثير من الثوار ، وإلى ظهور جو من الإحباط العام ، وصل إلى درجة نصح فيها غالب الشعلان الشيخ بوقف الثورة والنزوح إلى الصحراء (٥٧ص ١٧٥)٠ غير أن الشيخ صالح وعددا لايتجاوز أصابع اليد الواحدة ، قرر الإنسحاب نحو الشمال نحو قرية بشراغي التابعة لقضاء جبلة ٠

بعد احتلال القوات الفرنسية لمواقع الثوار مارسوا البطش والتنكيل بزعماء الثورة الذين تمكنت من أعتقالهم أو أسرهم، ونفذت أحكام الإعدام بالكثيرين منهم ، وفرضت على الباقين عقوبات بالسجن ٠

في شباط ١٩٢١ تمكن الشيخ صالح العلي من إعادة الاتصال مع ابراهيم هنانو قائد الثورة في الشمال ، الذي أمده بعدد من ضباطه وكمية من المال والسلاح٠ وتمكن الزعيمان من إيجاد قاعدة جيدة للتنسيق والتعاون بين الانتفاضتين٠

عاود الشيخ دعوة سكان بشراغي والقرى المحيطة بها إلىمقاومة القوات الأجنبية ، ولقيت نداءات الشيخ آذانا صاغية لدى العديد من أهالي المنطقة ، الذين انخرطوا في صفوفه، واستمرت الأعمال العسكرية للثوار ضد القوات الفرنسية بين كر وفر ٠ وقد تمكن الثوار بعد أن أتسعت صفوفهم من جديد إحراز انتصارات جديدة على القوات الفرنسية ، في معارك عديدة من أهمها معركة " وادي جهنم " القريب من قرية أبي قبيس وجاءت تسمية هذه المعركة نتيجة العدد الكبير من القتلى والشهداء الذين سقطوا في هذه المعركة ٠

نتيجة عمل مضن وعنيد و نضال مستميت تمكن الثوار من العودة شيئا فشيئا إلى المناطق الجنوبية السابقة ، لكن قوة ونشاط الثوار لم يكن بذلك الزخم والإتساع والمقاييس السابقة. فقد استجدت ظروف سياسية وعسكرية على أرض الواقع لم تكن لصالح استمرار الانتفاضة ، فبعد إحتلال دمشق والقضاء على الحكومة الفيصلية ، بدأت تنضب مصادر التمويل والإمداد والدعم المعنوي والسياسي . وكان للخراب الذي اصاب المنطقة نتيجة العمليات العسكرية من ناحية ، وسلوك القوات الفرنسية التي أتبعت سياسة التنكيل والأرهاب وفرض الأتاوات والغرامات الحربية على السكان، أثر كبير في تقليص حجم الانتفاضة وتدهور أوضاعها .

بعد احتلال دمشق من قبل القوات الفرنسية و سيطرتها المباشرة على مقاليد السلطة في عموم المناطق السورية ، جهزت سلطات الانتداب حملة عسكرية بقيادة الجنرال نيجر ، لم يعهدها الثوار من قبل ، وتألفت هذه الحملة من عدة ألوية من الجيش الفرنسي ، بالإضافة إلى بعض كتائب المتطوعين ، سواء أكانوا من منطقة العلويين أو من مناطق سورية أخرى . ووضعت تحت تصرف الحملة جميع أمكانيات جيش الاحتلال الفرنسي في سورية ولبنان . وقسمت قوات الحملة إلىثلاثة أقسام تولى قيادتها كل من كليمان غرانكو و موران و مينيان .

بدأت الحملة في ١٧ أيار ١٩٢١ عندما شنت القوات الفرنسية هجوما شديدا و متشعبا ضد الثوار في أكثر من منطقة وعلى جبهة أمتدت لعشرات الكيلومترات ، لم يكن بمقدور الثوار الوقوف في وجه هذه القوات التي تفوقهم من حيث العدد والعتاد . لذا اضطروا إلىالإنسحاب من مواقعهم محاولين في الوقت ذاته وعبر مناوشات تكبيد العدو اكبر مايمكن من الخسائر(حتى أنهم تمكنوا من أسر بعض الجنود الذين أخلصوا فيما بعد للثوار وحاربوا إلى جانبهم وبعد أنتهاء الثورة ألتحقوا بقوات انتفاضة

ابراهيم هنانو)(٥٥، ص٥٢) ٠ وهكذا انسحبت قوات الثوار من منطقة الكرالي ومن ثم عين الكروم وقرية محمد جوفين والبشراغي ، التي أستولت عليها القوات الفرنسية ناشرة فيها النهب والسلب والتدمير ٠

في١٣حزيران أتخذ الجنرال نيجر من قرية محمد جوفين مركزا لقيادته ، وتابعت القوات الفرنسية زحفها بأتجاه القدموس ، حيث جرت في الطريق معارك دامية استشهد فيها الكثير من الثوار، بعد أن أبلوا بلاء حسنا في مقاتلة الفرنسيين٠ في ٢٩ حزيران وصلت قوات نيجر إلىالقدموس بعد أن خسرت ٨٠ جنديا بين قتيل وجريح .

في ٤ تموز بدأت قوات نيجر بهجوم جديد ، و كان هذا الهجوم بمثابة المرحلة الاخيرة من هذه الحملة . حيث توّجهت القوات الفرنسية نحو منطقة الشيخ بدر، معقل الثوار ومركز قائدهم الشيخ صالح العلي ، الأمر الذي أرغم الثوار على الانسحاب ، غير أن القوات الفرنسية تمكنت من قطع الإمدادات عنهم وتفريقهم إلىمجموعات صغيرة ، و الإجهاز عليهم .

لم يتمكن الفرنسيون من إلقاء القبض على قائد الثورة الشيخ صالح العلي ، لذا حكموا عليه بالإعدام غيابيا ، وقاموا بنشر هذا الحكم عبر إلقاء مناشير من الطائرات٠ في ٧ تموزأستبدل قرار الإعدام بقرار العفو . مما دفع بالشيخ صالح العلي بالتوجه إلىالجنرال بيلوت في اللاذقية ، حيث عرض عليه هذا الأخير بعض المناصب . إلا أن الشيخ آثر أن يعتزل النضال المسلح والعمل السياسي . وظل لفترة قيد الإقامة الجبرية مفضلا حياة العزلة على الظهور والاختلاط٠

كانت ثورة الشيخ صالح العلي صفحة ناصعة من تاريخ النضال الوطني التحرري للشعب السوري ضد الاحتلال الفرنسي أستمرت أكثر من ثلاث سنوات ونصف . منعت خلالها القوات الفرنسية من التقدم نحو

المناطق السورية الداخلية، وأبقتها ضمن شريط ساحلي ضيق ، بعد أن كبدتها الكثير من اللهزائم والخسائر رغم اختلال الموازين العسكرية والتسليح بين الطرفين بشكل كبير. وقد اعترف الفرنسيون بقوة هذه الانتفاضة وشجاعة الثوار ٠ فقد جاء في الكتاب الذهبي الفرنسي " أن قيام الثورة الطويلة قد اقلق قواتنا في الشرق ٠ وكبدها خسائر فادحة في الرجال والمعدات ٠ وقوّى عنصر المعارضة في البرلمان والصحف اليسارية ٠ ولكن الشعب لايعرف مناعة تلك الجبال ولاشراسة وهمجية العلويين الذين يقاتلون بوحشية سكان الغابات " .

انتفاضة إبراهيم هنانو

في عام ١٩١٩ نشبت انتفاضة في منطقة انطاكية تزامنت مع انتفاضة الشيخ صالح العلي • قاد هذه الانتفاضة أغوات هذه المنطقة برئاسة صبحي بركات ، واتسعت رقعة هذه الانتفاضة حتى شملت معظم المناطق الشمالية الغربية من سورية . ولعبت دورا هاما في عرقلة وإعاقة القوات الفرنسية من توجيه وتركيز جهودها لإخماد النضال التحرري في كيليكيا . في أواخر ١٩١٩ تمكنت الانتفاضة في مناطق انطاكية وبالتعاون مع القوات التي يقودها إبراهيم هنانو بالقيام بعمليات عسكرية جريئة وشن غارات على المواقع الفرنسية. وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩١٩ ونتيجة معركة دامية استمرت زهاء سبع ساعات تمكن الثوار من تحرير مدينة انطاكية والسيطرة عليها (١٤ ،ص١٨٦) • أدت نجاحات الثوار واتساع رقعة نشاطاتهم إلى إرغام القيادة العسكرية الفرنسية على إيجاد قنوات اتصال مع قيادة الانتفاضة ، ومن ثم بذل جهود حثيثة بغية استمالة البعض ، الأمر الذي نجحت فيه في نهاية المطاف . إذ تمكنت بعد مفاوضات طويلة من ثني صبحي بركات عن مواصلة قيادة الانتفاضة وجذبه، بالإضافة إلى بعض المقربين منه للتعاون معها (٥٦ ، ص١٦٨) • غير أن اقدام صبحي بركات وأعوانه على تغيير ولائهم ، لم يستطع أن ينال من إصرار المشاركين في الانتفاضة ، وكان عددهم يربو على ٤٠٠ شخص ويمنعهم من مواصلة مقاومة قوات الاحتلال ، ضمن صفوف القوات التي كان يقودها الزعيم الوطني ابراهيم هنانو (٢٥، ص ٧٣).
كان ابراهيم هنانو بناء على خبرته وتجربته مع الحكم الفيصلي على قناعة تامة بأن فيصل وحاشيته المسيطرين على الادارة العربية في دمشق ، غير

مؤهلين وغير قادرين على قيادة نضال الشعب السوري ضد القوات الاستعمارية ٠ لذا ترك هنانو العمل السياسي في إطار المؤتمر السوري وعاد إلى مسقط رأسه في كفر تخاريم احدى قرى جبل الزاوية ، ليعد العدة ، ويهيئ أنصاره من الوطنيين والغيورين على سيادة واستقلال البلاد ، لخوض مقاومة مسلحة ضد الفرنسيين . تميزت انتفاضة جبل الزاوية عن سواها من الانتفاضات ، التي زامنتها أو سبقتها ، بدرجة عالية من التنظيم ، الأمر الذي ساعد على استمراريتها لمدة أطول ٠

لقد شكلت للانتفاضة محاكم تابعة لها ، بالإضافة إلى قوات خاصة للمحافظة على الأمن والنظام . كما أنشأت لجان تخصصت في جمع الضرائب وتلبية حاجات الثوار . واستعانت الانتفاضة وقيادتها بمجالس استشارية عامة ، أضفت طابعا ديمقراطيا وشعبيا على الانتفاضة ٠

قبيل إشعال نار الانتفاضة ، قام إبراهيم هنانو مع لفيف ممن يشاطرونه أفكاره بزيارة العديد من القرى و البلدات والمدن . والتقوا هناك بزعمائها و وجهائها ، ونظموا الكثير من الاجتماعات ألقى فيها إبراهيم هنانو ورفاقه خطب حماسية تدعو لمناهضة الاستعمار والنضال في سبيل حرية البلاد واستقلالها ٠ كما وجه نداء رسميا إلى السكان ، دعاهم فيه إلى القتال من أجل تحرير تراب الوطن من الأجانب ، وتبيان موقف السوريين الرافض للانتداب أمام الشعوب والرأي العام ، وأختتم النداء بشعارات مثل ليسقط المستعمرون والانتداب والاحتلال ، وعاش وطننا العربي السوري مستقلا (١٤، ص ١٩٠) ٠ لقد كان وقع هذا النداء في النفوس كبيرا، و لمس النداء مشاعر السوريين الوطنية ودفعهم للانضمام إلى صفوف الثوار ٠

خاضت فصائل إبراهيم هنانو طوال عام ١٩٢٠ قتالا شرسا ومعارك ناجحة ، مكبدة القوات الفرنسية خسائر في العتاد والأرواح ٠ في ١٦ شباط

١٩٢٠ دخلت قوات الانتفاضة إلى بلدة جسر الشغور وحررتها من سيطرة الفرنسيين ، بعد أن أسرت العديد من الجنود الفرنسيين والسنغاليين وغنمت كمية من الاسلحة والذخائر ٠ كما قامت قوات الثوار بتحرير حصن صهيون وكفر تخاريم وغيرها من القرى والبلدات ٠ كما خاض الثوار مع فصائل الشيخ صالح العلي سوية معارك عديدة وناجحة (٥٧، ص١٨٧) ٠

في شباط ١٩٢١ توجه إبراهيم هنانو إلى تركيا بهدف تمتين العلاقات مع المسؤولين الأتراك ، والحصول على معونات ومساعدات لصالح الانتفاضة ٠ وتمخضت زيارته هذه عن تقديم الأتراك كمية من الأسلحة إلى جانب تكليف ٢٠٠ عسكري تركي بالعمل إلى جانب فصائل هنانو (١٤، ص ٢٠٣)٠ بعد عودته قام إبراهيم هنانو بتوسيع دائرة نشاط الانتفاضة فوضع مخططاً لتحرير حلب عاصمة الشمال السوري و ثاني أكبر مدينة في سورية من حيث حجمها الاقتصادي والسكاني ، بالإضافة إلىكونها مركزاً عسكرياً واستراتيجيا في غاية الأهمية ٠ وبغية تحقيق هذا الهدف جهز إبراهيم هنانو ٣٠٠٠ مقاتل ، واجرى اتصالات مع الزعامات الأرستقراطية الحلبية من أجل تنسيق الجهود والأعمال لتحرير المدينة ٠ غير أن تلكوء هذه الزعامات وعدم الأكتراث جديا بالموضوع من ناحية وتسرب المعلومات إلى السلطات الفرنسية عن خطط مهاجمة حلب و تحريرها من ناحية أخرى ٠ قد دفعت السلطات الفرنسية بالإسراع في ضرب قوات الانتفاضة ٠ حيث أرسلت الطائرات الحربية لتقصف مواقع تجمع فصائل الثوار . الأمر الذي باغتهم وألحق بصفوفهم خسائر كبيرة اضطرت نتيجتها قيادة الانتفاضة إلى تأجيل مهمة تحرير حلب إلى أجل غير مسمى ٠

لقد استمرت الانتفاضة حتى أواسط عام ١٩٢٢ حيث تمكن الفرنسيون من إخمادها فقط نتيجة الاتفاق الفرنسي التركي بوقف القتال في

كليكيا ، الأمر الذي سمح للقيادة العسكرية الفرنسية بتجميع قواتها وتوجيهها ضد الانتفاضة • من ناحية أخرى أدى الاتفاق إلى منع تركيا من تقديم أية معونة أو استشارة أو تأييد إلى الانتفاضة • وترجم هذا الاتفاق إلى الواقع بسحب تركيا عناصرها العسكرية المشاركة في الانتفاضة • كانت للضربات العسكرية الفرنسية ضد الثوار ، وحشد قوات ضخمة في مواجهتهم ، وانقطاع مصدر رئيسي من مصادر دعم الانتفاضة دور كبير في إضعاف الانتفاضة . كما أن سياسة السلطات الفرنسية والمتعاونين معها من السكان المحليين الهادفة إلى إشعال نار الأحقاد الدينية والطائفية والعرقية قد أثرت وبشكل مباشر في تمزيق عرى الانتفاضة وتشتيت قواها. الشيء الذي وجه ضربة في الصميم إلى الانتفاضة • حيث تمكن الفرنسيون من الإجهاز عليها وإخماد نارها •

رغم تمكن الفرنسيين من القضاء على انتفاضتي الشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو ، لم ينجحوا في إضعاف عزيمة السوريين في مقاومة الاحتلال الاستعماري الفرنسي • لقد انتشرت نار الانتفاضات المناوئة في جميع أرجاء سوريا . ففي مناطق حوران تمكنت الجماهير الغاضبة من تنفيذ هجوم على موكب رئيس الوزراء السوري علاء الدين الدروبي ، الذي كان معروفا بموالاته لسلطات الانتداب في منطقة خربة الغزالة ، وقتله وجرح العديد من مرافقيه. وذلك أثناء زيارة كان يقوم بها المذكور بهدف إقناع سكان حوران بدفع الغرامات الحربية التي فرضتها سلطات الانتداب على السكان •

في أواخر ١٩٢١ بدأت انتفاضة فلاحية ضد الفرنسيين في حوض نهر الفرات والمناطق الكردية المحاذية لخط سكة حديد بغداد حيث تمكن المنتفضون من السيطرة على خمس محطات لسكة الحديد ، وكذلك على الجسر الوحيد الذي يربط بين ضفتي الفرات . واستمرت الانتفاضة مدة طويلة ، لم تستطع السلطات الفرنسية القضاء عليها إلا بحشد قوات كبيرة

في منطقة الجزيرة و تنظيم حملة عسكرية مسلحة بمختلف صنوف الاسلحة ضد قوات الثوار ، حيث تمكنت في نهاية الأمر من تشتيت قوى الانتفاضة والقضاء عليها ، لقد دخلت هذه الانتفاضات تاريخ سورية الحديث كصفحات مشرقة في نضال الشعب السوري ضد الاحتلال و المشاريع الاستعمارية التي تصدى لها طوال القرن العشرين ،

الثورة السورية الكبرى

نشبت الثورة السورية الكبرى بعد عدة أعوام من السيطرة الاستعمارية على البلاد ، و جاءت كنتيجة ورد على سياسة الانتداب الفرنسية المتبعة ، و ما رافقت هذه السياسة من مظالم وقهر وتسلط ، تجلت في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ٠ هزت هذه الانتفاضة أركان النظام الانتدابي الاستعماري في سورية إلىدرجة ، اضحت فيها مهمة محاصرتها والقضاء عليها الشغل الشاغل لسلطات الانتداب الفرنسي طوال ثلاث سنوات ٠ وجاءت تسمية هذه الانتفاضة بالثورة السورية الكبرى نتيجة لقوة وحجم واستمرارية هذه الانتفاضة ، والقوى المختلفة المشاركة فيها ، وحجم التعاطف العربي والعالمي معها ، وكذلك النتائج التي تمخضت عنها على الصعيد الوطني ٠

اضافة إلىالسبب الرئيسي لنشوب هذه الانتفاضة ، والذي تجلى كما ذكرنا في احتلال البلاد ، والسياسة الاستعمارية التي اتبعت فيها كانت هناك أسباب أخرى خاصة بمنطقة جبل الدروز (المسماة حاليا بجبل العرب)، إذ اقتضت السياسة الفرنسية بعد الاستيلاء على سورية تقسيم البلاد إلىعدة دويلات بغية تسهيل السيطرة عليها تمشيا مع القاعدة الاستعمارية المعروفة والمجربة " فرق تسد "٠ وعلى هذا الأساس شكلت " دولة جبل الدروز " إلى جانب " دولة دمشق " و" دولة حلب " و" دولة جبال العلويين". واعتمدت السلطات الفرنسية بعد الاتفاق مع زعماء الدروز، تسليم السلطة في الجبل إلى حاكم من المنطقة ، يكون مقبولا من

قبل زعماء المنطقة الروحيين و الإقطاعيين • غير أن وفاة سليم الأطرش الحاكم الأول لهذه " الدولة " في عام ١٩٢٣ ، جاءت لتضع نهاية لما اتفق عليه حول هذا الموضوع • وبدلا من التشاور والاتفاق مع وجهاء المنطقة الدينيين والدنيويين، عينت السلطات الانتدابية و بشكل منفرد ضابطا فرنسيا هو الكابتين كاربييه Carbillet حاكما على منطقة جبل الدروز ، الأمر الذي قوبل باستهجان ورفض سكان المنطقة • و زاد سلوك كاربييه في احتدام وتفاقم الوضع ، نظرا لتميزه عن غيره من الضباط والمسؤولين الفرنسيين ، في مغالاته في التعسف والإرهاب والقمع ، ضاربا عرض الحائط تقاليد وأعراف ومعتقدات السكان المحليين • وذهبت سدى جميع محاولات وجهاء وزعماء المنطقة ، الذين وجهوا العديد من الرسائل ، وأرسلوا الوفود للقاء السلطات الفرنسية في دمشق. وبعثوا بممثلين عنهم إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي الفرنسي ساراي لشرح سوءإدارته و سلوكه إزاء سكان المنطقة • وكان عزاء سكان المنطقة ، أن ينصت المسؤولون الفرنسيون لصوت الحكمة والعقل ويستبدلوا كاربييه ومن لف لفه بمسؤولين آخرين يتمتعون بقدر معقول من اللباقة وحسن التصرف . غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل . بما فيها محاولة لقاء المفوض السامي الفرنسي سراي ، الذي رفض مطالب ممثلي المنطقة الذين أجتمع بهم في ٨ نيسان ١٩٢٥ ، مصرحا بأنه لايعترف بأي اتفاق بين سابقيه وزعماء الجبل ، حول وجوب تقليد منصب حاكمية الجبل إلىأبناء المنطقة . وأكد بأن ذلك هو "حبر على ورق ، لا يُعمل به ، ولا أعتبره ، ولا أتقيد بوثائق وقعها غيري " ، كما تذرع بأن الوفد لا يحوز على صفة تمثيلية تخوله التكلم باسم السكان • وأمهل ساراي أعضاء الوفد ساعتين حتى يتمكنوا من العودة إلىديارهم ، هذا بينما أعتقل أحد أعضاء الوفد ، الذي كان قد تخلف في دمشق ، حيث نفي إلىالصحراء السورية (٦ ،ص ١٦٤) • لم تكترث السلطات الفرنسية بمطالب السكان . وأصرت على إبقاء الكابتين كاربييه في منصبه ، مما دعا معظم فئات

السكان إلى رفض هذا الواقع المفروض عليهم ، والعمل على تغييره بشتى الوسائل، بما فيها اللجوء إلى القوة .

في ١٨حزيران ١٩٢٥ وبعد عودة وفد درزي منع من التوجه إلى بيروت ، لمقابلة الجنرال ساراي للغرض نفسه ، تشكلت في السويداء " الجمعية الوطنية العمومية " برئاسة سلطان الأطرش (١). التي طالبت بإقصاء كاربييه والتضحية في سبيل الاستقلال (٦ ،ص ١٦٥-١٦٦) ٠

بدأت الثورة السورية في ١٨تموز ١٩٢٥ ، عندما توجهت مجموعة من الفرسان من قرية " القرية" ، والمناطق المجاورة لها بقيادة سلطان باشا الأطرش(١) ، نحو قرية عرمان التي تبعد عن صلخد مسافة ٢ كم ، وذلك لمقاتلة القوات الفرنسية المنتشرة في المنطقة ، وعلى مداخل القرية المذكورة فوجئ الفرسان بطائرتين فرنسيتين ، كانتا تحاولان إرهابهم وتفريقهم وثنيهم عن متابعة مسيرتهم . لم يكن أمام الثوار غير مواجهة هذه الطائرات بنيران بنادقهم ، حيث تمكنوا من إصابة أحداها و إرغامهما على الهبوط الإضطراري في قرية مجاورة ٠ لم يثبط استخدام الطائرات من عزيمة الثوار الذين تابعوا مسيرتهم ، نحو بلدة صلخد حيث كانت تعتبر مركز ناحية. وتمكنوا من دخولها في ٢٠ تموز ، وأضرموا النار في المبنى الحكومي ، بعد أن فر منها الموظفون الفرنسيون٠ كانت المحطة التالية للثوار هي قرية الكفر ، التي توجهوا إليها بعد أن بلغ عددهم حوالي ١٠٠٠مقاتل ، حيث جرت أول معركة بين الثوار

١- ولد سلطان بن ذوقان بك الأطرش وكان يلقب بسلطان باشا الأطرش في ٦تموز ١٨٨١ في "القرية" تلقى في فتوته القراءة والكتابة وتمرس في الفروسية. خدم الجندية في الجيش التركي في دمشق وبيروت وسالونيك . وبعد إعدام والده على يد الأتراك ، فر من الجندية وعاد إلى موطنه. في أوائل ١٩١٦وبعد اتصالات مع نسيب البكري والأمير فيصل بن الحسين ، رفع راية الشريف واستولى على قلعة بصرى في ٢٥أيلول ١٩١٨ ٠ وكان على رأس قوات من الدروز حينما دخل دمشق مع القوات الشريفية في ٢٩أيلول ١٩١٨ ٠ رفض الإنتداب منذ البداية ورفع السلاح في وجهه وكان أبرز زعيم يقود الثورة السورية ١٩٢٥-١٩٢٧ (٥٨، ص ٢٤٥-٢٤٧).

والقوات الفرنسية المتواجدة هناك ، والمؤلفة من ١٦٦جنديا و٧ ضباط ٠ كانت المعركة دامية تكبد الطرفان خسائر بشرية كبيرة ، حيث استشهد ١٢٠ مقاتلا من الثوار ، مقابل ١٠٠ من الجنود الفرنسيين ، هذا ناهيك عن الجرحى والمصابين (٦، ص ١٧٤) ٠اما ما تبقى من القوات الفرنسية فقد لاذت بالفرار إلى مدينة السويداء ، و انسحبت مع القوات الفرنسية المتواجدة هناك إلى القلعه الواقعة خارج المدينة للاحتماء بها ٠

بعد هزيمة القوات الفرنسية في موقعة الكفر ارتفعت معنويات الثوار والسكان على حد سواء ، مما دفع بالكثيرين للانضمام إلى قوات سلطان باشا الأطرش ، و شجع الثوار على المضي في مقاتلة القوات الفرنسية واللحاق بها إلى السويداء٠ وبالفعل فقد تمكن الثوار من دخول المدينة في ٢٨ تموز، وحاصروا قلعتها حيث كان يتحصن فيها ، إلى جانب الجنود والضباط عدد من الموظفين الفرنسيين مع أفراد عائلاتهم٠ أعلمت القيادة الفرنسية في بيروت بالأحداث في جبل الدروز ومحاصرة الثوارللقلعة ٠ وعلى عجل جهزت السلطات الفرنسية حملة بقيادة الجنرال ميشو قوامها أربعة آلاف جندي تقريبا ، مدعومة بالمدرعات والطائرات . توجهت هذه القوة نحو السويداء ووصلت إلى نبع المزرعة في ٢ آب في ساعة متأخرة من الليل (٥٨، ص ٢٩١) ٠ حيث كان الثوار الذين ينوف عددهم عن /١٢٠٠/ مقاتل بأنتظارها . وفي غضون تلك الليلة أغار الثوار على هذه الحملة من عدة أطراف ، ففاجئوا واربكوا القوات الفرنسية وأوقعوا فيها خسائر فادحة . وأسفرت هذه المعركة التي أمتدت حتى صباح اليوم التالي عن فوز ساحق للثوار، وهزيمة منكرة للقوات الفرنسية ، التي تكبدت ٨٣١ قتيلا وفق المعطيات الفرنسية الرسمية بينما تدل معلومات أخرى على أن هذه الخسائر قد تراوحت بين ١٢٠٠-١٤٠٠ قتيل (٦، ص ١٧٧) ٠هذا في وقت بلغت خسائر الثوار ٢٥٠ شهيدا ، كان من بينهم حمد البربور الذي كان يقود هذه المعركة مباشرة (٥٨، ص ٢٩١-٢٩٢) ٠ وغنم الثوار ١٠ مدافع ، و٤٠ مدفعا رشاشا ، و٢٠٠٠ بندقية ، و٥

مـدرعات ، و ٢٥٠٠٠ قذيفـة ، ومليـون طلقـة بالإضــافة إلىمائــة جمـل (٦،ص١٧٧) ٠

انتشـر نبـأ انتصـار الثـوار بسـرعة كبيـرة ، لـيس فـي أنحـاء الجبـل و المنطقة الجنوبيـة فحسـب ، بل و سـائر أرجـاء البـلاد ٠ ممـا شـجع الكثيـرين علـى الانخـراط فـي صـفوف الثـورة ، وخاصــة سـكان الجبـل وحـوران وأطـراف دمشـق . حتـى بلـغ عدد المقـاتلين المقـاتلين فـي ١٢ آب ، أي بعد عشرة أيام من معركة المزرعة عشرين ألفاً ٠ (٥٨، ص ٢٩٣)

تواصلت الأعمـال القتاليـة بعد معركـة المزرعـة ، و اسـتمرت معهـا هجمـات الطـائرات الفرنسـية علـى قـرى الجبـل و مواقـع الثـوار . إذ قصـفت ٨٠ قرية من أصـل ١٢٠ قريـة تابعـة لمنطقـة جبـل الـدروز . وتمكـن الثـوار وبأسلحتهم البدائية من إسقاط ست طائرات فرنسية (٦، ص ٧٩) ٠إلـى جانـب هـذا القصـف حاولـت القيـادة الفرنسـية وبشـكل مـواز ، محاصـرة وإضـعاف تـأثير النجاحـات التـي حققهـا الثـوار علـى بـاقي منـاطق سـورية ، وإلهـاء الثواربمفاوضـات بغـرض كسـب الوقـت لترتيـب أوضـاعها العسـكرية ٠ لـذلك لجأت إلى توجيه عبد الله بـك النجـار و بعـض الإقطـاعيين الـدروز اللبنـانيين الأخرين إلى قيادة الثورة كوسطاء ، بغيـة فـتح بـاب المفاوضـات ، والسـعي لإيجـاد تفـاهم و صـلح بـين الطـرفين٠ حمـل الوسـيط المـذكور إلىسـاراي مطالب الثوار التي تمحورت حول:

- **إعلان العفو العام٠**
- **وقف الغارات والقصف الجوي ٠**
- **إطلاق المعتقلين الدروز**

وافق ساراي على مطالـب الثـوار الأوليـة ، والتـي كانـت تعتبرشـرطا للدخول في مفاوضـات ، وطـالب من جانبه الثوار بـتنفيذ البنود التـالية :

- **إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين ٠**
- **السماح بدفن قتلى معركتي الكفر والمزرعة ٠**
- **الكف عن الحركات العدائية ، مثل إطلاق النار على الطائرات وغير ذلك ٠**
- **إخراج المدنيين ممن حوصروا في قلعة السويداء من نساء الضباط و الغرباء (٥٩، ص ٤١٦) ٠**

في أعقاب هذه الإتصالات ، قام الجنرال ساراي باطلاق سراح ٥٣ شابا و زعيما درزيا ، و أستبدل كاربييه بمسؤول أخر هو رينو. بينما قام الثوار من جانبهم بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، وكذلك المدنيين المحاصرين في قلعة السويداء٠ غير أن المفاوضات سرعان ما اصطدمت بعراقيل وضعها الفرنسيون ، تجلت بالمطالب التي حملها الكابتن ريمون إلىالثوار و تلخصت في :

- **تعويض تجار السويداء عما لحقهم من نهب وسلب قامت به بعض العصابات ٠**
- **إعادة ما أغتنمه الثوار من سلاح ٠**

رفض الثوار مطالب الجنرال ساراي رفضا تاما . وصرح سلطان باشا الأطرش بهذا الصدد " إننا لا نعيد السلاح باختيارنا ، السلاح الذي غنمناه من الفرنسويين ، فقد اشتريناه بدمنا وسنحتفظ به٠٠٠إن سورية كلها ستهب إلىنصرة الدروز ، إذا استمر الفرنسيون في قتالهم " (٥٨ ص ٢٩٥)٠

في ١٥ آب ١٩٢٥قدمت قيادة الانتفاضة مطالبها الرئيسية عبرالكابتن ريمون والتي تمثلت في :

- **العفو العام مصدقا عليه من رئيس الجمهورية الفرنسية .**
- **عدم إرسال أية قوة مهما كانت حجمها إلى الجبل ٠**
- **إطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب الثورة ٠**
- **ينتخب الشعب الدرزي حاكما وطنيا ، ومجلس أعيان ولجنة لتشكل حكومة للجبل ٠**
- **عدم ممانعة الحكومة الفرنسية إذا اختار الدروز الإنضمام إلى الوحدة السورية ٠**
- **عدم نزع السلاح من الدروز ٠**

رغم الموافقة الظاهرية للجنرال ساراي على العديد من شروط الثوار، غير أنه لم يحرك ساكنا من أجل تنفيذها ، بل حاول المراوغة والمماطلة كسبا للوقت و بغية الإعداد لحملة جديدة ضد الثوار ٠

من جهته وجه قائد الثورة سلطان باشا الأطرش رسالة إلى نسيب البكري ، طلب فيها نجدة ومعونة الدمشقيين ٠على إثرها إجتمع لفيف من الزعماء الوطنيين ، بالإضافة إلى بعض الشخصيات السياسية من قادة حزب الشعب ٠ وقد حضر هذا الإجتماع كل من عبد الرحمن الشهبندر و نسيب وفوزي البكري وحسن الحكيم وسعيد حيدر ويحيى حياتي و عبد المجيد الطباخ وسعد الدين المؤيد وجميل مردم وتوفيق الحلبي و عثمان الشراباتي و نبيه العظمة ، الذي مالبث أن أنسحب من الإجتماع٠ وبعد مداولات ونقاشات توصل المجتمعون إلى قرار بالإجماع نص على :

- **نزع الفوارق الحزبية ، والتوحد تحت لواء " الثورة الوطنية السورية العامة " ، وجلاء الفرنسيين عن جميع الأراضي السورية ..**
- **الاشتراك فعليا بالثورة والألتحاق بجبل الدروز ..**
- **التنبيه العام ، وارسال وفد مستعجل إلىجبل الدروز لتبليغ قيادة الثورة هذا القرار. و إيقاف المفاوضات الجارية ، والعمل على أن تجرى المفاوضات باسم سوريا عموما**
- **تكليف فوزي البكري وعثمان الشراباتي بالتمهيد للثورة في داخل دمشق .**

كانت نتائج هذا الإجتماع مناقضة وإلى درجة كبيرة ، لبعض المفاهيم والأفكار التي كانت تراود عقول بعض قادة حزب الشعب الذين أتخذوا موقف مترددة و لامبالية حيال الانتفاضة في جبل الدروز . فقد صرح زعيم الحزب عبد الرحمن الشهبندر عشية الاجتماع المذكور " أن حزب الشعب السوري ، قد قرر منذ يومين عدم الاشتراك بهذه الثورة ، وبأي ثورة حربية ، غير الثورة الفكرية السلمية ." ويعزى سبب التغير السريع في المواقف لدى بعض قيادات حزب الشعب ،إلى ذلك الضغط الذي مارسته النخب السياسية والوطنية الدمشقية (وخاصة من آل البكري) ، والحماس والتعاطف المنقطع النظير الذي أبدته الجماهير الشعبية مع الانتفاضة (٥٩. ص ٤٠٨-٤١٠) . الأمر الذي دفع بالشهبندر ومن شاطره أفكاره في الثورة الفكرية السلمية أن يعدلوا عن توجههم هذا ، وأن يلتفتوا إلى حاجات الثوار ومطالبهم . وقد انعكس ذلك في الألتحاق السريع لمعظم زعماء حزب الشعب بالثورة .

ما أن وصلت نتائج هذا الإجتماع إلى مسامع السلطات الفرنسية حتى بادرت على الفور بحظر حزب الشعب ونشاطاته، وباشرت بملاحقة كوادره ، حيث ألقي القبض على فوزي الغزي وفارس الخوري وإحسان الشريف وعبد المجيد الطباخ وتم نفيهم إلىجزيرة أرواد . بينما تم نفي توفيق شامية وعمر الطيبي وعثمان الشراباتي إلىالحسكة (٦، ص ١٩٧)، لقد شكل قرار الحزب و التحاق قادته بالثورة خطوة هامة في طريق التحول الكبير الذي طرأ على شكل ومضمون وبرنامج الانتفاضة ٠ لقد تطورت الانتفاضة وانطلقت ، تاركة خلفها النطاق المحلي والطائفي الضيق ملتمسة أفاق أوسع وارحب ، لتصبح انتفاضة تشمل فئات واسعة من الشعب السوري على اختلاف انتماءاته الدينية والمذهبية ٠ وقد أنعكس ذلك في منشور وزع بتوقيع " قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام سلطان باشا الأطرش ". وقد نشرته الصحف المصرية بتاريخ ٢٣آب ١٩٢٥ ٠ فبدلا من التحدث باسم منطقة واحدة هي جبل الدروزحاولت الثورة التعبيرعن طموحات مختلف فئات و شرائح المجتمع السوري على أرضية وطنية واحدة٠ وأضحى هذا المنشور دستور الثورة وبرنامجها، وقد جاء فيه " يا أحفاد العرب الأمجاد ، هذا يوم ينفع المجاهدين جهادهم والعاملين في سبيل الحرية والاستقلال عملهم ٠ هذا يوم انتباه الأمم والشعوب ٠ فلننهض من رقادنا ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي،عن سماء بلادنا ٠٠٠٠أيها السوريون٠٠٠٠ لقد نهب المستعمرون أموالنا ، و استأثروا بمنافع بلادنا ، وأقاموا الحواجز الضارة ، بين وطننا الواحد وقسمونا إلىشعوب وطوائف و دويلات ، وأحالوا بيننا وبين حرية الدين ، والفكر ، والضمير وحرية التجارة والسفر حتى في بلادنا ، واقليمنا٠٠٠ إلى السلاح ايها الوطنيون ، إلى السلاح تحقيقا لأماني البلاد المقدسة ، إلى السلاح تأييدا لسيادة الشعب وحرية الأمة ، إلى السلاح بعد أن سلب الأجنبي حقوقكم ، واستعبد بلادكم ، ونقض عهودكم ، ولم يحافظ على شرف الوعود الرسمية ٠٠٠٠ لقد وصلنا إلى الظلم ، إلى أن نهان في عقر دارنا ، فنطلب استبدال حاكم أجنبي، محروم من المزايا الإنسانية ، بآخر من بني جلدته

الغاصبين ، فلا نجاب إلى طلبنا، بل يطرد وفدنا كما تطرد النعاج ••••". وقد اختتم المنشور بلائحة من المطالب هي :

" أولاً- وحدة البلاد السورية ، ساحلها وداخلها ، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة ، مستقلة استقلالا تاما •••
" ثانيا - قيام حكومة شعبية ، تجمع المجلس التأسيسي، لوضع قانون أساسي ، على مبدأ سيادة الأمة ، سيادة مطلقة
" ثالثا - جلاء القوات المحتلة ، من البلاد السورية ، وتأليف جيش ملي لصيانة الأمن •
" رابعا - تأييد مبدأ الثورة الافرنسية ، و" حقوق الإنسان " في الحرية ، والمساواة ، والإخاء •••" (٥٨، ص ٢٩٦-٢٩٧)

لقد كان هذا المنشور بمثابة قفزة نوعية من كافة النواحي ، فبدلا من التوجه إلى الدروز لوحدهم ومخاطبتهم ، تم التوجه إلى العرب والسوريين والوطنيين ، وبدلا من المطالبة بأمور غير ذات قيمة كاستبدال حاكم بأخر ، أضحت المطالبة بالاستقلال التام لسورية ، وبدلا من وضع دستور لجبل الدروز ، تمت المطالبة بوحدة البلاد السوري . لقد استقبل هذا المنشور بالارتياح والترحيب من قبل كافة أبناء الشعب السوري • بينما لقي الغضب من قبل السلطات الفرنسية ، التي سعت للحد من تأثير التوجه الجديد للثورة ، ومنع أتساعها وتعاظم قوتها • ولهذا فقد قامت بحملة دعائية مضادة حيث ألقت الطائرات الفرنسية بكمية من المنشورات على قرى منطقة جبل الدروز تقول فيها أن " سلطان باشا في عصيانه على فرنسا، إنما هو يمهد للخراب النهائي لبلادكم من غير ان يشعر ••ولقد لحق به بعض المهووسين ، الذين لم يحسبوا حسابا ، لما قد يجره عملهم هذا من الإضرار برقي البلاد وازدهارها ! ان إنزال العقاب سيكون قريبا وسيكون قاسيا وشديدا•••• إحذروا أن تربطوا مقدرات قضيتكم بقضية سلطان الخاسرة " (٥٨ ، ص ٢٩٨)•

بعد التحاق قادة حزب الشعب بالثورة تم الاتفاق على خطة تهدف إلى الهجوم على مدينة دمشق . ومما شجع ذلك ، انضمام مجموعات من الثوار المستقلين إلى الانتفاضة ، كمجموعة فوزي القاوقجي التي نظمها في حي الشاغور . و مجموعة حسن الخراط التي كانت تعمل في قرى غوطة دمشق في ٢٣آب١٩٢٥ ٠ أما سامي البكري و بالاشتراك مع الزعماء الأكراد الدمشقيين وفي مقدمتهم علي أغا زلفو فقد أتخذو من حي الأكراد مقرا للحركة الوطنية بدمشق ٠
كانت قيادة الانتفاضة تفكر ، بأن الهجوم على دمشق من شأنه أن يشعل فيها نيران انتفاضة شعبية عفوية ٠ لهذا السبب تم إعداد عدد كبير من الثوار بقيادة نسيب البكري لمهاجمة دمشق (٥٩، ص٤٢١- ٤٢٣) ٠ في ٢٤ آب ١٩٢٥ بدأ ١٥٠٠ مقاتل بالاقتراب من دمشق والوقوف على أبوابها ٠ غير أن أخبار الحملة هذه قد تسربت إلى الفرنسيين ، الأمر الذي لم يحرم الثوار من إيجابيات عنصر المباغتة فحسب ، بل ومنحت الفرنسيين إمكانية كبيرة للتصدي لهذا الهجوم وإفشاله . وبالفعل تمكنت القوات الفرنسية من مفاجأة الثوار عند قرية العدلية بالقرب من دمشق ومهاجمتهم مستخدمة الطيران والمدفعية الفرنسية ٠ بالاضافة إلى القوات البرية والكتائب السباهية المحلية ٠ وأستطاعت من إلحاق خسائر كبيرة بالثوار وارغامهم على التراجع ٠

في أوائل أيلول التحق رمضان باشا شلاش من شرقي الاردن بالثورة ٠ وقد كلفه سلطان باشا الاطرش بقيادة حملة الثوار لمهاجمة القوات الفرنسية المتمركزة في الضواحي الشرقية من دمشق ٠ كما كلف بقيادة قوة كبيرة إلى تدمر ، حيث تمكن من طرد الفرنسيين وتحرير المدينة ٠

تزامن ألتحاق الشلاش بالثورة ، مع تعين الجنرال غاملان قائدا للقوات الفرنسية في الشرق ، ومعاونا للمندوب السامي في سورية بدلا من

الجنرال تولان • وعهد إلى غاملان قيادة حملة ضد الثوار، فجهز لهذا الغرض قوة عسكرية بقيادة الكابتن ناكيه، حيث اشتبكت في ١٧ أيلول مع الثوار في معركة دامية بالقرب من المسيفرة، أسفرت عن مقتل ٣٠٠ عسكري فرنسي، واستشهاد ٢٠٠ مقاتل من الثوار • لم يحل دون فشل القوات الفرنسية في هذه المعركة من استمرار غاملان في تنفيذ خطته الرامية إلى إخماد نار الانتفاضة •ففي ٢٤ أيلول ١٩٢٥ توجه بنفسه على رأس حملة عسكرية إلىمدينة السويداء ودخلها من دون مقاومة تذكر • غير أنه بحلول الظلام قطع الثوار الماء عن المدينة، وأشعلوا فيها النيران ثم قاموا باطلاق الرصاص من كافة الاتجاهات، الأمر الذي اربك قوات غاملان، وأرغمتها على الانسحاب من المدينة والعودة إلىالمسيفرة، بعد أن تركت خلفها الكثير من القتلى•

عملت قيادة الانتفاضة من أجل توسيع رقعة الانتفاضة لتشمل مناطق حوران وجبال القلمون والغوطة • بهدف إشراك مناطق جديدة، وتشتيت القوات العسكرية الفرنسية وأستنزفها، و تخفيف الضغط العسكري عن مناطق السويداء والجبل • وقد أشرف على هذه العملية نسيب البكري بصفته رئيس للمجلس الوطني العسكري • ومن الجدير بالذكر أن المجلس العسكري هذا كان يضم قادة وزعماء فصائل الانتفاضة، وكذلك مندوبي اللجان المالية والعسكرية والادارية • وكان يتبع هذا المجلس ايضا مركز قيادة الأعمال الحربية، الذي كان يرأسه الضابط السابق في الجيش التركي آلاي مصطفى وصفي• وكان هذا المركز بمثابة قيادة أركان الانتفاضة ينسق ويخطط للعمليات التي تقوم بها فصائل الثوار التي كانت تنقسم إلىعدة مجموعات، يقودها زعماء من أمثال جمعة سوسق وحسن الخراط ورمضان شلاش والشيخ محمد الأشمر والشيخ محمود الخنشور وسعيد العاص وغيرهم • وكانت هذه الفصائل تقوم بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية ومواقعها على تخوم دمشق وضواحيها، هذا ناهيك عن الهجمات التي كانت تنفذها ضد مواقع فرنسية داخل دمشق ذاتها • وكثيرا

ما كان الثوار يدخلون معارك مباشرة ومكشوفة مع القوات الفرنسية ، حيث يلتحمون معها في قتال يصل إلى مرحلة استخدام السلاح الأبيض ٠ كما حصل في معركة " يلدا - بيلا " في ٥ كانون الأول ١٩٢٥ ، ومعركة المليحة ، ومعركة جوبر في ١٤ كانون الأول التي أبلى فيها الثوار بلاء حسنا ، وألحقوا هزيمة كبيرة بالقوات الفرنسية التي لاحقوها حتى أبواب دمشق . في أعقاب هذه المعركة قامت القيادة الفرنسية بتوجيه حملة قوامها ١٥٠٠جندي مجهزة بالدبابات والمصفحات والطائرات ضد الثوار ٠ حيث اشتبكت معهم في معركة حمورة (قرية تبعد ٦كم عن دمشق) وقد تمكن الفرنسيون والكتائب السورية المتطوعة من السباهية وغيرها من إلحاق خسائر كبيرة بالثوار ٠ وارتكبوا فظائع ضد المدنيين العزل ، حيث جرت أعمال سلب ونهب ، بالإضافة إلى حرق محاصيل القنب وحرق وتدمير بيوت الفلاحين في قرى حمورة وحرستا والقابون ، بالإضافة إلىهذه المعارك، حدثت مجابهات ومعارك عديدة على طريق دمشق- دوما ، وحتى في دوما نفسها بقيادة الثائر محمد كيوان ٠

في خريف ١٩٢٥قررقادة الثورة توسيع إطار الانتفاضة ومدها بإتجاه الشمال ، نحو المناطق الوسطى ، وكلف فوزي القاوقجي الذي كان ضابطا برتبة كابتن في الجيش السوري الذي أنشأه الفرنسيون ، ويشغل منصب مساعد المستشار الإداري الفرنسي لمنطقة حماه (٦ ،ص ١٢٤) بمهمة التخطيط للانتفاضة ومن ثم قيادتها في مدينة حماه ٠ في سياق الإعداد لهذه المهمة ، قام القاوقجي وعلى مدى خمسة أيام بلقاء عدد من ممثلي الارستقراطية الحموية ، لكنه لم يفلح في إقناعهم بالمشاركة في مقاتلة القوات الفرنسية المتواجدة في منطقة حماة ٠ بل وقف البعض منهم موقفا عدائيا ٠ ووصل الأمر بأحدهم ممن " كان يعول عليهم، وعليه أكبر واجب" - كمايروي فوزي القاوقجي- بالذهاب "إلىالمستشار الفرنسي وأخباره عن الإجتماع الذي حصل والمقررات التي أتخذت والترتيبات المصممة والخطة الحربية ، وهذا الرجل يعد أكبر زعيم بحماه " ٠

كان من المفروض أن يعيد القاوقجي وزعماء الثورة النظر في موضوع الانتفاضة في حماة ٠أو على الأقل التوجه إلىالشخصيات الوطنية والفئات الشعبية في المدينة ، و التمهيد والإعدادالمتأني والدقيق لهذا الأمر ٠ إلا أن شيئا من ذلك لم يحصل بل على العكس ٠ قام القاوقجي وعلى عجل وتحت تأثير خيبته من موقف أثرياء وزعماء حماه التقليديين من الانتفاضة ، اللجوء إلى مشايخ عشائر البدو والاتفاق معهم على مهاجمة حماه الأمر الذي كان ينطوي على العديد من السلبيات والعواقب غير الحميدة ٠

في مساء ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ هاجم فوزي القاوقجي على رأس قوات بدوية مدينة حماه ، وأستولى على عدة مخافر حيث أرغم رجال الدرك السوريين على تسليم أسلحتهم، وأنضم قسم منهم بالإضافة إلىالمئات من الحمويين إلىقوات القاوقجي ، وتوجهوا نحو السراي حيث كانت تتمركزفيها قوات فرنسية ٠ وهناك جرى قتال مع القوات الفرنسية أستمر أكثر من ساعتين ، استشهد خلاله العديد من المنتفضين واضرم الثوار النار بالسراي ، مما اجبر الجنود والموظفين الفرنسيين في إخلاء السراي والانسحاب منها إلى ثكنات قريبة للجيش الفرنسي٠ وفي منطقة الثكنات جرى إطلاق ناركثيف بين الطرفين ، وظل الوضع على حاله إلى أن تمكنت إمدادات فرنسية من الوصول في اليوم التالي ، ليبدأ معه الهجوم الفرنسي المعاكس الذي سبقه قصف جوي ومدفعي كثيف أوقع حولي ثلاثمائة قتيل وعدد كبير من الجرحى وسط المدنيين ، كما تم تدمير الكثير من المساكن والممتلكات ، وأصييت المدينة بخسائر مادية جسيمة٠ هذا بالإضافة إلى استشهاد عدد من الثوار تراوح بين ٣٠-٣٥ شهيدا ٠ أستمر القتال مدة يومين أضطرت بعدها قوات القاوقجي إلى الإنسحاب من المدينة نحو معرة النعمان ، بعد أن كبدوا الفرنسيين عددا من القتلى بالإضافة إلى إسقاط طائرتين فرنسيتين (٦، ص ٢٢٦) ٠

بعد إنسحاب قوات الثوار من حماه ، قام القائد العسكري الفرنسي في حماه بفرض غرامة حربية على سكان المدينة تجلت في تقديم ١٠٠ بندقية ، لم يتمكن السكان إلا من جمع ٩٦ بندقية • وبغية إكمال العدد المطلوب ، طلب السكان إمهالهم بعض الوقت ، غير أن الرد الفرنسي جاء ليطالب السكان بمضاعفة عدد البنادق ، وعندما عجز سكان المدينة عن تلبية ذلك ، قصفت المدينة بالطيران والمدفعية• وأزهقت أرواح العشرات من المدنيين الآمنين من ضمنهم النساء والأطفال والشيوخ (٥٩، ص ٤٨٥) •

لم يكتب النجاح لخطط الثورة ، في توسيع رقعة الانتقاضة لتشمل حماة• بسبب جملة من العوامل من أهمها:

- **التسرع و عدم التحضير الجيد للإنتفاضة في حماة .**
- **التوجه أثناء الإعداد للإنتفاضة نحو الارستقراطية التقليدية ، التي وقف الجزء الأكبر منها موقفا سلبيا •**
- **إهمال الشرائح والفئات الشعبية ، التي هي بمثابة وقود الانتفاضة وقوتها المحركة •**
- **الإكتفاء بالسكان البدو •الذين لم يعدوا و بشكل مسبق و كاف لتنفيذا مهمات كهذه •**

استمر فوزي القاوقجي في الإغارة ولفترة طويلة على القوات الفرنسية المنتشرة بموازاة سكة الحديد بين حماه وحلب ، مستخدما أساليب حرب العصابات من كر وفر ضد هذه القوات (٥٩، ص ٤٨٠) •

في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٥ هاجم حسن الخراط على رأس قوة من الثوار بلغت ١٥٠٠ مقاتل حي الشاغور ، بينما تولت مجموعة أخرى حي

الميدان في دمشق ، وقام الثوار بعد أن أنضم اليهم الآلاف من سكان دمشق وخاصة من الاحياء الشعبية بمهاجمة المخافر ومواقع القوات الفرنسية وقصر العظم الذي كان مقرا للمفوض السامي الفرنسي في دمشق بالإضافة إلى مكاتب كبار الموظفين والمسؤولين الفرنسيين ٠ لم تتمكن حامية دمشق التي كانت تتراوح بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جندي ، يعاونهم بعض من كتائب المتطوعين السوريين المتواجدة في دمشق (٦، ص ٢٣٨)٠ من الصمود أمام الثوار واضطرت للإنسحاب إلى مواقع حصينة أو إلى مواقع خارج دمشق ٠ وبمساعدة الأهلين تمكن الثوار من الإستيلاء على أجزاء عديدة من المدينة ، ونشروا الذعر في قلوب السلطات الفرنسية التي أسرعت إلى توجيه طائراتها ودباباتها ومدفعيتها المرابضة في قلعة المزة والروابي المرتفعة المحيطة بالمدينة لقصف أحياء دمشق لمدة يومين كاملين . لقد حاولت السلطات الفرنسية من وراء هذا القصف الوحشي لأحياء المدينة ، ترويع السكان وأبعادهم عن المشاركة في الثورة٠ وقد اعترف الجنرال غاملان بذلك ، عندما أقر في تقرير رسمي أن الفرنسيين سعوا إلى" حصر الثورة في نطاق ضيق ،٠٠٠ وأتخاذ كل التدابير التي نستطيعها لقمع الحركة ، والحيلولة دون امتدادها وانقلابها إلى ثورة عامة " (٥٩، ص٤٨٨)٠ لقد أدى القصف إلى تدمير وأحراق أحياء عديدة من دمشق كان في مقدمتها حي الشاغور والميدان ، وكتب مراسل صحيفة التايمز اللندنية واصفا الخراب الذي أصاب دمشق من جراء حملة القصف العشوائي هذه ما يلي : " جميع المناطق الواقعة بين سوق الحميدية ، والشارع المستقيم ، المسمى " سوق مدحت باشا " أصبحت خرابا ، وجميع مافي السوقين من المخازن ، قد دمرته نيران االدبابات ، أو قذائف المدافع مخزنا بعد مخزن وأصيب حي الشاغور بأضرار عظيمة ، وكاد سوق الخراطين يصبح كله كومة رماد٠ وترى المنازل منزلا بعد اخر ، على وشك الدمار ٠٠ جامع السنانية الجميل ، أصابت إحدى القنابل قبته ، ففتحت فيه فتحة عظيمة ٠٠٠ أما الخسارة التي لاتعوض ، فهي قصر آل العظم، فلم يبق فيه شيء ما من كنوزه ، فقد نهب بعضها ، وأتلف البعض

الأخر ، ولم تترك منه قذائف المدافع ، سوى جدران مكان الحريم ، وتحول إلى خراب واصيب سوق البزورية بأضرار عظيمة ودمرت منازل العائلات المشهورة كعائلات البكري والركابي والقوتلي ٠٠٠ ومن الصعب تقدير الخسائر التي وقعت من جراء تدمير الأبنية ، وكثيرون من الثقاة ، من كل نزعة ، يقولون أنها تتراوح بين مليون ومليونين من الجنيهات التركية الذهبية ٠٠٠ وإذا كانت الجاليات الأوربية قد أستطاعت النجاة ، فما ذلك بفضل الفرنسيين، وحسن تصرفهم ، بل بتوسط المسلمين وخدماتهم الطيبة فقد سلكوا سلوكا باهرا ، وجعلوا يبادرون بأنفسهم إلى توطيد النظام والسهر على الراحة في حي المسيحيين ، بعدما أنسحب منه الجنود وحموه من كل من حاول ان يدخل إليه ، بقصد النهب ٠٠٠ فجميع الأوربين ممتنون كل الامتنان ، من هذه المساعدة التي لقوها من المسلمين وفي حين أن الأوربيين في دمشق ، لايستطيعون أن يعبروا عن ما يخالج نفوسهم من الأمتنان للمسلمين ، تراهم يظهرون استياء عظيما من ضرب مدينة مفتوحة كدمشق " (٥٩، ص٤٩٤-٤٩٥) ٠

لم يتوقف قصف دمشق إلا بعد أن وافق وفد من أعيان دمشق يتقدمهم حقي العظم وسعيد الجزائري بجمع غرامة قدرها مئة ألف ليرة تركية ذهبية من سكان دمشق ، بالإضافة إلىتسليم ثلاثة آلاف بندقية ٠ ويقول غاملان في تقرير إلى وزارة الحربية الفرنسية " وقد عنيت القيادة العامة ، بأن لاتعمد إليها (الطائرات والمدافع والمصفحات- المؤلف) ، إلا عند الحاجة الماسة ٠٠٠ في حصر الحركة (الانتفاضة – المؤلف) بأقل النفقات والخسائر والحيلولة دون تحرك " الافاعي الدمشقية الحقيقية " (٥٩، ص ١٩٩)٠

أدى قصف دمشق إلى موجة من السخط والاستنكار ، و التنديد بأعمال الفرنسيين شملت بلدانا عديدة مثل مصر و العراق وفلسطين . ووجه الزعيم المصري سعد زغلول نداء إلى الشعب المصري جاء فيه " سوريا

التي تربطنا بها روابط وثيقة ، من تاريخ ولغة ، ودين ، وعادة ، وجوار نزلت بها هذه الأيام ، حوادث هائلة تقشعر من هولها الأبدان ٠٠٠منكرات ارتكبها حكومة الانتداب ضد محكوميهم الأمنين ، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة ٠٠٠"٠ وأنشئت في العديد من المدن العربية والاجنبية صناديق لإعانة المنكوبين٠ شملت اعمال الإدانة للقصف الوحشي لدمشق بلدانا أجنبية أيضا . إذ وجهت حكومة الصين مذكرة رسمية إلىالرئيس الفرنسي جاء فيها : " نشارك الرأي العام العالمي استنكاره للمجزرة الوحشية التي ارتكبتها القوات الفرنسية ضد الآلاف من النساء والأطفال البرياء في دمشق ٠٠٠ إن الأعمال الفظيعة التي اقترفها الجنرالات الفرنسيون في سوريا ليست سوى تكملة لما يجري في الصين أي محاولة لإغراق الوعي الناهض لشعوب الشرق الفلاحية بالدماء ؛ إن على كل مواطن شريف أن يدين هذا العمل بوصفه جريمة فظيعة أمام التاريخ والإنسانية " (٦٠، عدد١٢ت٢، ١٩٢٥)٠

أما الصحف الفرنسية والعديد من الصحف الغربية اليمينية فقد تبنت رواية المفوض السامي الفرنسي ساراي حول هذا الموضوع ، الذي صور الأمر على أنه إجراءات اعتيادية موجهة ضد قيام " عصابات في ضواحي دمشق بتعديات على الأملاك والأشخاص " و " تجرأ بعض الأشقياء على إحداث الأضطرابات " في مدينة دمشق ٠ أو في أحسن الأمور اتهمت ساراي وإداراته بسوء التصرف ، ونفت أن يكون قصف دمشق ، يمت بصلة إلىالسياسة الفرنسية الرسمية أزاء سورية ، بل اعتبرتها تصرفات فردية شاذة من قبل بعض الموظفين والمسؤولين من أمثال كاربييه . أوألقت باللائمة على ساراي ، الذي لم يعالج الأوضاع منذ بدايتها ولم يتصرف بحكمة بهدف أحتواء الموقف . إلى ما هنالك من تفسيرات ومعالجات من هذا القبيل . لقد كان النشاز في هذه الجوقة صحيفة " اللومانيتيه " التي طالبت " فرنسا العسكريين والامبرياليين أن ترحل عن سورية ، تاركة للشعب حق تقرير مصيره ، والعيش بسلام تحت

سلطة حكومية منتخبة بحرية تعبر عن إرادة السوريين الحقيقية " (٦١،عدد ١٤تشرين الثاني١٩٢٥) ٠

كان قصف دمشق بمثابة دافع ومحفز للآلاف من الدمشقيين للانضمام إلى صفوف الثوار . وأمتشق آلاف الفلاحين من حوران والجولان والغوطة والقلمون وغيرها من مناطق سورية الجنوبية والوسطى السلاح ، مشكلين بذلك روافد جديدة للثورة ٠ ويعود أحد اسباب توسع صفوف الثورة ، إلى أن الفرنسيين بأعمال القمع والتنكيل وتدمير بيوت الفلاحين ، واحراق القرى والمحاصيل . قد أذكوا وصعدوا دون قصد أو دراية النقمة لدى العديد من الفئات والشرائح و الأوساط التي حاولت أن تكون بمنأى عن الأحداث ، ودفعتهم بشكل غير مباشر للإنخراط في صفوف الثوار ٠ لقد كتبت صحيفة التايمز الإنكليزية : " يزداد من يوم إلى اخر عدد رجال العصابات ، وهذا ناجم عن أن الفرنسيين يحرقون كل قرية يشتبه بأنها تأوي رجال العصابات ، أو تقدم الطعام لهم ٠ إن إحراق هذه القرى مع مصادرة كل مافيها يضاعف بالطبع عدد الناس المحرومين من المأوى ووسائل المعيشة ، ويحول هؤلاء الفلاحين إلى رجال عصابات " (٦، ص ٢٥٧)٠ بينما كتبت صحيفة اللومينيته عن الانتفاضة وتوسع صفوفها مايلي: " لقد أصبحت الانتفاضة في الأونة الأخيرة أنتفاضة شعبية ، انتفاضة جماهيرية حقيقية ، وكان رد السلطات الفرنسية بسيطا : أعمال قصف جديدة وغرامات جديدة ، وبالطبع ، فإن هذه التدابير البشعة قد أدت إلى تصاعد نقمة الفلاحين عوضا عن تهدئتهم إن فصائل المزارعين المشردين تعمل في كل مكان ولم تبق منطقة في سوريا إلا وشملتها الانتفاضة " (٦، ص ٢٥٨)٠

لم يحل قصف دمشق دون متابعة الثوار لهجماتهم ضد المواقع الفرنسية في دمشق وخارجها ، ولم تجد محاولات الفرنسيين إحاطة دمشق بطريق لتسهيل عمليات دوريات المراقبة ، كما لم تجدي مد الاسلاك

الشانكة وإنشاء المتاريس وغيرها من التحصينات والأجراءات العسكرية في جعل المدينة بمنأى عن هجمات الثوار ٠

في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ دخلت قوات من الثوار بلغت حوالي ١٦٠٠مقاتل دمشق في منطقة الباب الشرقي ، وأشتبكت هناك مع القوات الفرنسية في قتال دام ، ألحقت بالقوات الفرنسية الكثير من الخسائر، ثم أنسحبت إلى مواقعها في الغوطة ٠ تكاثرت غارات الثوار ، إلى درجة بات واضحا بأن السلطات والقوات الفرنسية أضحت عاجزة بأساليبها المستخدمة هذه عن القضاء على الثوار ، أو وقف هجماتهم . لذا قررت إستدعاء ثلاثة أفواج من الفرسان الفرنسيين ، من ذوي الخبرة والمراس في حرب العصابات. و كان قسم من هؤلاء قد أكتسب خبرة كبيرة في محاربة ثوار الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي في المراكش ٠ في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ قامت هذه القوات بقيادة غاملان ودوبور بحملة ضد الثوار في منطقة القلمون غير أن الثوار قد تصدوا لهذه الحملة ، و اشتبكوا مع قواتها في معركة قرب النبك وتمكنوا من ردها على اعقابها ٠

في أوائل تشرين الثاني١٩٢٥ دخل ١٥٠٠ فارس بقيادة زيد الأطرش (شقيق سلطان الأطرش) منطقة البلان في منطقة جبل الشيخ ٠ وتمكن زيد و رجاله من كسب ود وتعاطف السكان المحليين ، لما أبدوه من حس وطني، ومن تسامح ديني رفيع المستوى ٠ حيث أتخذوا من شعار الثورة " الدين لله والوطن للجميع " قاعدة للتعامل بين أبناء الوطن ٠ أنضم العديد من أبناء منطقة البلان إلىالثوار ٠ الذين بلغ عددهم في ٢٠تشرين الثاني ، أي في غضون عشرين يوما الألفي مقاتل ٠

حاولت هذه القوات أن تستولي على قلعة راشيا ، ذات الموقع الأستراتيجي ، وذلك لأستخدامها كقاعدة للانطلاق نحو سهل البقاع ، ومن ثم السيطرة على رياق وقطع خط الاتصال بين دمشق وبيروت (١٠)

ص٦٩)٠ ونظرا لخطورة الموقف ، وما ينطوي عليه من عواقب ونتائج وخيمة . قامت القوات الفرنسية بتكثيف جهودها والأستعانة بقوات إضافية للحؤول دون سيطرة الثوار على الخط الحيديدي ٠ فقط في أواسط نيسان ١٩٢٦ وبعد جهد كبير تمكنت القوات الفرنسية من إعادة بسط سيطرتها بشكل تام على السفوح الشرقية لجبل الشيخ والاستيلاء على القنيطرة والقرى المحيطة بها ٠

عجزت السلطات الفرنسيية عن إيقاف مد وتطور نضال الشعب السوري ، الذي أمتد ليشمل جميع المناطق الجنوبية في سورية بأستثاء مدينة دمشق ٠ وقد أدى هذا الوضع بالقيادة الفرنسية إلى تغيير تكتيكاتها المعتمدة على العنف والقوة في حل معضلاتها في سورية٠ وإلى ضرورة اللجؤ إلىالمهادنة المؤقتة واتباع بعض الأساليب السياسية إلىجانب الوسائل العسكرية ، بعد أن عجزت الأخيرة لوحدها عن إخماد الثورة والقضاء عليها ٠ ضمن هذا السياق وفي ٣ تشرين الثاني، تم استبدال الجنرال ساري بهنري دوجوفينيل مفوضا ساميا على سورية ولبنان ٠ كان المفوض الجديد يتسم بخبرة وحنكة سياسية اكتسبها خلال عمله في عصبة الأمم ٠ و كان يجيد استغلال المشاعر والاحاسيس الطائفية ولم يخف ذلك بل صرح علنا : " تعرفون برنامجي ، على المفوض السامي أن يعمل كحكم بين شعوب مختلفة الأعراق والديانات " (٦ ، ص٣٢١) ٠ قبل أن يتوجه دوجوفينيل إلى بيروت لإستلام منصبه ، ألتقى بالعديد من ممثلي اللجنة السورية – الفلسطينية سواء في أوروبا أو في القاهرة وكان من جملة من أجتمع بهم : جورج لطف الله وشكيب ارسلان ، ومن ثم ميشيل لطف الله رئيس اللجنة المذكورة في القاهرة تعرف بواسطتهم على اقترحات ومطالب قادة اللجنة السورية – الفلسطينية والتي تلخصت فيما يلي :

- **تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسوي ٠وأما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه في الأنضمام إلىهذه الدولة ، أو الانفصال عنها استفتاء حرا مباشرا ٠**
- **تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة ، تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية ٠**
- **تدعى جمعية تأسيسية للإجتماع مؤلفة باللإنتخاب العام المباشر ، وهذه الجمعية تقر نظام البلاد الأساسي على مبدأ السيادة في الداخل والخارج ٠**
- **يلغى الانتداب ، وتحدد العلاقات بين فرنسا وسوريا بإتفاق إلىمدة معينة ، يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية ٠ ولا يعد مبرما إلا بعد موافقة البرلمان السوري ٠**
- **يسحب جيش الإحتلال من أراضي الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية المؤقتة ٠ يسجل الاتفاق لدى عصبة الأمم ، ودخول سورية في عداد هذه العصبة "** (٢٢، ج ٣، ص٣٧٥)

غير أن هذه الاقتراحات لم تجد آذانا صاغية لا من قبل دوجوفينيل ، ولا من قبل غيره من المسؤولين الفرنسيين ٠ ولم يعثر دوجوفينيل بين أولئك الذين ألتقى بهم ، على من أبدى إستعدادا لمد يد العون إليه، وتسهيل مهمته في لجم الانتفاضة واخمادها . لذا فضل التوجه إلى لندن ، لإجراء بعض المباحثات مع المسؤولين البريطانيين حول هذا الموضوع ، والسعي من أجل ايجاد تفاهم بين الدولتين الفرنسية والبريطانية حول هذه المسألة . في لندن أجرى دوجوفينيل العديد من اللقاءات مع كل من وزير الخارجية ووزير المستعمرات ، تمكن خلالها من

الوصول إلى تفاهم يقضي بوقف أي تعاطف من طرف إنكلترا مع الثوار ٠ وبالفعل فقد صدرت في أعقاب هذه المفاوضات توجيهات من لندن إلى الموظفين الإنكليز تقضي بوقف أية مساعدة كانت لإعداء فرنسا (٦، ص٣١٩) ٠

عندما وصل دوجوفينيل إلى المنطقة ، بدأ مهامه تحت شعار " الحرب لمن يريد الحرب والسلم لمن يريد السلم "٠ وبغية إنجاح مهمة دوجوفينيل ، قام الجنرال اندريا الحاكم العسكري بدمشق بتنظيم وفد من أعيان دمشق لمقابلة دوجوفينيل وتبليغه بما يرتأيه من مطالب ٠ في ٢٢كانون الأول توجه الوفد (١) إلى بيروت حاملا معه المطالب التالية :

- **استقلال سوريا ووحدتها ٠**
- **تشكيل حكومة وطنية مؤقتة ٠**
- **إنتخاب مجلس تأسيسي**
- **وحدة سوريا في حدودها الطبيعية ٠ وحل مسألة مناطق لبنان المتنازع عليها عن طريق أستفتاء عام ٠**
- **إعلان العفو العام ٠**
- **تحديد العلاقات بين سورية وفرنسا وفقا لمعاهدة بين الطرفين وإحالة جميع القضايا المتنازع بشأنها إلى عصبة الأمم (٦٢،عدد ٢٣كانون الأول١٩٢٥) ٠**

---

١ ـ شارك في هذا الوفد كل من فارس الخوري ، محمد كرد علي ، سعيد الجزائري ، فوزي الغزي ، رشدي الصفدي ، احمد اللحام ، لطفي الحفار ، أحمد الحسيني ، اكليل المؤيد، شاكر الحنبلي، ابو الخير الموقع ، عبد القادر الخطيب، يوسف لينادو ، عبد المحسن الاسطواني ، شكري الشربجي ، عطا الأيوبي ، حسني العمري ، زكي المهايني ، معروف الأرناؤوط ، عارف القوتلي(٥٨، ص ٣١٩)٠

لم تتطرق مطالب تجار دمشق وأعيانها إلى مسألة الاستقلال أو انسحاب القوات الفرنسية المحتلة من سورية ، بل اعتمدت حل هذا الموضوع على اساس معاهدة بين الطرفين . وبالفعل فقد أصدر المفوض السامي عدة مراسيم ، لكنها كانت دون مستوى المطالب التي حملها الوفد إلى المندوب السامي. فقد جاء العفو مشروطا بتسليم السلاح للفرنسيين وإعلان الولاء لسلطة الانتداب واقتصرت الدعوة لإنتخابات المجلس التأسيسي المزمع أن يقر دستور للبلاد ، على المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية .

إثر هذه الإتصالات التي قامت بها بعض الفئات السورية مع المفوض السامي الفرنسي ، أصدر قائد الثورة سلطان باشا الأطرش في ٢٠تشرين الثاني ١٩٢٥بيانا نشرته الصحف ، سحب فيه البساط من تحت أقدام أولئك الذين يفاوضون المفوض السامي ، دون أي تخويل من قبل الثورة أو قائدها ، ويتحدثون بأسم الثوار أو بأسم البلاد وأعتبر أن كل ما يتمخض عن هذه المفاوضات غير معترف به من قبل الثوار (٦٣، عدد ٢٠ تشرين الثاني١٩٢٥) .

وجد دوجوفينيل بأنه من المفيد أن يتوجه إلى قيادة الانتفاضة ليجس نبضها ، ويتعرف على مطالبها وتوجهاتها ، ومن ثم إستدراج من يمكن أستدراجه من قادة الانتفاضة ، وبالتالي شق صفوف الثواركخطوة في طريق اضعافها ومن ثم الإجهاز عليها . لم يجد دوجوفينيل أفضل من أعضاء الوفد الدمشقي الذي قابله ، للقيام بمهمة التوسط بين الطرفين . لذلك كلف عددا من تلك الشخصيات للتوجه إلى الجبل والإلتقاء بسلطان باشا الأطرش . بعد اللقاء بقيادة الثورة حمل الوسطاء إلى دوجوفنيل مطالب الثوار التالية:

- **إعلان العفو العام بلا قيد ولا شرط ٠**
- **تأليف حكومة مؤقتة تحظى برضى الثوار ٠**
- **عقد معاهدة متكافئة بين سورية وفرنسا ٠**
- **تعويض الاضرار التي سببتها القوات الفرنسية ٠**

لقيت هذه المطالب الرفض التام من قبل دو جوفينيل . وعادت السلطات الفرنسية إلى سياسة التهديد والوعيد من جديد٠ خاصة بعد أن تمكنت من إخماد ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي٠ حيث استطاعت فرنسا من تركيز جهودها وتوجيه قوات كبيرة لمحاربة الثوار في سورية ٠

بدأت السلطات الفرنسية في ربيع ١٩٢٦ بتجهيز حملة تحت أمرة الجنرال اندريا ضد الثوار قوامها عشرة آلاف جندي مدعومة بالطائرات والدبابات . كانت خطة الجنرال اندريا تقوم على مهاجمة عاصمة الجبل مدينة السويداء والاستيلاء عليها ، وجعلها نقطة انطلاق لمهاجمة مواقع الثوار المنتشرة في أرجاء الجبل.

بدأت قوات الجنرال اندريا الهجوم بقصف مدفعي وجوي مكثف لمواقع الثوار. وبعد ثلاثة أيام من الزحف نحو السويداء أضحت القوات الفرنسية على مشارف المدينة ٠ من ناحية اخرى ، قرر الثوار الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات الفرنسية ، وبالفعل جرت معركة دامية وغير متكافئة بين الطرفين أستمرت حتى المساء من يوم الخامس والعشرين من نيسان. استطاعت فيها القوات الفرنسية بفضل التفوق العددي وتسليحها الجيد من تكبيد الثوار نتيجة تكتيكهم الخاطىء ، خسائر بشرية فادحة . إذ أستشهد وجرح عدد كبير من الثوار في المعركة. الأمر الذي أرغمهم على التراجع والإنسحاب . ومكن القوات الفرنسية من الإستيلاء على السويداء (٥٩، ص ٤٥٩)٠ وكما كان مخططا تتالت الحملات العسكرية

من السويداء ضد الثوار ، الذين بدأ نجمهم بالأفول نتيجة أستشهاد عدد كبير من الكوادر في معركة السويداء ، واضطرار عدد كبير من الفلاحين إلى ترك القتال مؤقتا نتيجة بدء الأعمال الزراعية الموسمية ، وتغيير عدد من الأقطاعيين الدروز موقفهم وولاءهم ، وأنتقلوا إلى صف الفرنسيين (٦، ص ٢٣١) ٠

أما في الغوطة فقد قامت القوات الفرنسية بحملا ت كبيرة ضد الثوار دمروا وأحرقوا خلالها العشرات من القرى ، وأجبروا بأعمالهم هذه الثوار على إعادة النظر في أساليبهم القتالية و تكتيكاتهم العسكرية ٠ ففي أواسط آب ١٩٢٦ وجد الثوار أن الدخول في مجابهات مباشرة مع القوات الفرنسية والألتحام معها في معارك حربية ، تلحق الكثير من الأضرار والخسائر بهم ٠ خاصة وأن الفوارق بين تسليح الطرفين كبيرة للغاية ، إذ من الصعب مجابهة الدبابات والطائرات ببنادق اغتنمها الثوار من الاتراك والفرنسيين وتوصل الثوار إلىضرورة تجنب الدخول في معارك مباشرة ومكشوفة ، واللجوء إلىحرب العصابات التي تعتمد تكتيك الكر والفر . الذي يفقد الفرنسيين امكانية الاستفادة من تفوقهم العسكري.

اتصف صيف ١٩٢٦ بإنحسار الثورة ، وأنتقال زمام المبادرة إلىالقوات الفرنسية ، التي أستمرت في ملاحقة الثوار في الغوطة والجبل وحوران . وتمكنت من إخماد العديد من بؤر الثورة ، وظلت بعض الاشتباكات المتفرقة والمناوشات حتى بداية نيسان ١٩٢٧ ، حيث تمكن الفرنسيون من إخمادها ٠وبذلك طويت أخر صفحة من هذه الثورة التي أستمرت أكثر من سنة ونصف ٠ كبدت الفرنسيين نحو ٩٠٠٠ جندي و ٢٥٠ ضابط ، و قدمت من جانبها حوالي ٧٢٠٠ شهيد ، بين مقاتل وكادر وقيادي ، في سبيل الحرية والاستقلال (٥، ٩، ص ٥٣٣) ٠

لقد كانت الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ من أكبر انتفاضات الشعب السوري ، ليس في التاريخ المعاصر فحسب، بل وفي تاريخه الحديث ، نشبت نتيجة ما أصاب الشعب السوري من احباط وخيبة أمل كبيرة تسببتها سياسة الدول الغربية الاستعمارية المخادعة بحق الشعب السوري . كانت الإنتفاضة ردا صريحا على تلك السياسة الاستعمارية الخرقاء التي اتبعتها فرنسا في سورية ، والتي تجاهلت مصالح وأماني الشعب السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولم تحسب لها أي حساب . لم تكن الانتفاضة نتيجة خلافات على حاكمية الجبل ، أو على موضوع أدهم خنجر ، أو تعسف كاربييه ، أو هرة موريل ، وإن زادت هذه الأسباب بمفردها أو بتضافرها الأحتقان الذي كان يعانيه سكان الجبل ولعبت دورا في تسريع لجؤ السكان إلى إمتشاق السلاح ومقاومة المحتل . لكنها لم تكن لتحجب السبب الرئيسي والأساسي لنشوب هذه الانتفاضة ألا وهو إحتلال البلاد من قبل قوة أجنبية إستعمارية ، سعت إلى السيطرة على البلاد واستغلال خيراتها ومواردها ، تحت شعارات براقة ، لم تنطل على الشعب السوري . لقد بدأت هذه الانتفاضة بقرية أو بعدد صغير من القرى لتتسع وتتطور وتشمل العديد من المناطق السورية ، بل وحتى اللبنانية ولتجد التعاطف والتأييد السوري العام والاقليمي والعربي والعالمي .

لقد امتازت هذه الانتفاضة ، عن تلك الانتفاضات التي نشبت ضد الاستعمار الفرنسي في بداية العشرينات ، كونها كانت من حيث المقاييس ثورة وطنية شعبية عامة ، أمتدت معاركها وشملت معظم ارجاء الوطن السوري ، وإن كانت شعلتها المتقدة في الجبل والغوطة . شارك فيها كل طبقات وفئات الشعب السوري ، على اختلاف مذاهبهم السياسية والدينية وأصولهم الأثنية ، وكان قوتها المحركة ووقودها الفلاحون والشرائح الدنيا من المجتمع من عمال وصغار كسبة . أما قيادتها فكانت تتمثل في فئات إقطاعية ذات توجهات ليبرالية متنورة وفئات من البرجوازية السورية

الوطنية الفتية ، هذه الفئات التي كانت ذات مصالح متناقضة مع مصالح السيطرة الأجنبية على البلاد.

لم تتمكن هذ الثورة من تحقيق الأهداف التي وضعتها نصب عينيها غير أنها قد أرغمت السلطات الفرنسية على إعادة حساباتها السياسية وعلى تقديم بعض التنازلات ، والتخفيف من وطأة الاحتلال . ويعود اخفاق هذه الانتفاضة في تحقيق برنامجها وإخمادها من قبل الفرنسيين لعدد من الأسباب من أهمها :

- **نجاح الدبلوماسية الفرنسية في الإتفاق مع إنكلترا على عزل الانتفاضة عن المحيط الخارجي ، لمنع اتساع رقعتها وأمتدادها إلى فلسطين والعراق . وقطع مصادر دعمها وتمويلها الخارجية ، الأمر الذي أنعكس سلبا على الانتفاضة وساعد في خنقها.**
- **تمكن فرنسا من حشد قواتها وأمكانياتها المختلفة وخاصة بعد إخماد ثورة عبد الكريم الخطابي في المراكش ، الأمر الذي عظم من عدم التكافؤ بين القوات الفرنسية وقوات الثوار في كافة المجالات ،**
- **ظهور الخلافات في قيادات الانتفاضة بين زعماء حزب الشعب وحزب الاستقلال وتبادل الاتهامات حول تبديد موارد الثورة للمصالح الشخصية ، مماأدى إلىظهور خلافات وأنقسامات و إضعاف عرى وأوصر الانتفاضة ،**
- **تشكيك بعض العناصر في قيادات الانتفاضة بجدوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة ، بدلا من استخدام الأسلوب السياسي في " المفاوضات والتفاهم السلمي" ، نتيجة التأثيرالسلبي للحرب على**

مصـالحهم الماديـة ، والقصـف المتكـرر للمـدن وخاصة دمشق . ونتيجة الحملة الديماغوجية التـي كانت تمارسها إدارة دو جوفينيل بين الحين والأخر بهدف شق صفوف الثورة . والخيانة السافرة لدى الـبعض الأخـر، الـذي أنتقـل مـن معسـكر الثـورة إلىمعسكر أعدائها .

- ظهـور روح المسـاومة لـدى بعـض الفئـات البرجوازيـة والإقطاعيـة ، التـي كانـت تحسـب علـى الثـورة ، حيـث انخفـض سـقف مطالبهـا ، فأضـحت تطالـب بحكومـة وطنيـة وبرلمـان ومعاهـدة بـدلا مـن السيادة والاستقلال وجلاء القوات الفرنسية .
- مبالغـة الثـوار فـي قـوتهم ، واللجـوء إلىتكتيكـات عسـكرية وقتاليـة لاتناسـبهم ، مثـل الـدخول مـع القـوات الفرنسـية فـي معـارك مباشـرة ومكشـوفة ، الشـيء الذي ألحق بالغ الضرر بالانتفاضة .

لقد كانـت الثـورة السـورية الكبـرى ملحمـة بطوليـة للشـعب السـوري لعبت دورا هاما ليس في تـاريخ سـورية المعاصـر ، فحسـب بـل وفـي تـاريخ المنطقة برمتها، ذلك لأنها اسرعت خطـى التقدم نحـو الحريـة والاسـتقلال . واغنت نضـال الشـعب السـوري بتجـارب وخبـرات كبيـرة فـي سـبيل التحـرر الوطني . كما أنها أضحت مع الثورات الأخرى التي نشبت في ذلك الوقـت كثورة ريـف المراكش والثـورة الصـينية علامـات بـارزة فـي تصـدع النظـام الاستعماري التقليدي .

الحركة المريدية في جبل الأكراد

تعودالبدايات الأولى للحركة المريدية في منطقة جبل الأكرادإلى بداية الثلاثينات • وترتبط هذه الحركة بشكل وثيق بأسم الشيخ ابراهيم خليل (١). الذي شارك في بداية العشرينات في حركة المقاومة الشعبية " المللي " المناهضة للقوات الفرنسية ، والتي خاضت نضالا مسلحا في مناطق كليكيا • وكانت حركة المقاومة هذه تحظى بدعم كبير من قبل الأتراك • برز الشيخ إبراهيم خليل كشخصية دينية ، وكداعية لإحياء التعاليم الإسلامية وسط السكان ، ونبذ بعض العادات و التقاليد ، سواء اكانت هذه العادات وافدة أو متجذرة في المجتمع •و دعىالناس إلى التمسك بالفرائض الدينية المعروفة ، ونشر بعض التقاليد الدينية القريبة من

١- ولد الشيخ ابراهيم خليل سوك أوغلو في عام ١٣١٧ في قرية برجا بالقرب من مدينة ازميت التركية • خدم في الجيش التركي اثناء الحرب العالمية الأولى وزار دمشق وغيرها من المدن السورية في أواسط العشرينات ، حيث تتلمذ على يد بعض شيوخ الفرنسيين والأتراك • توفي في عام ١٩٥٢اثر عملية أغتيال دبرت من قبل جهات سياسية تركية من أبرزها" حزب الشعب "التركي • الطرق الصوفية • عاش منذ بداية الثلاثينات في عدد من قرى منطقة عفرين ، تعرض للملاحقات والاعتقال والنفي من قبل الاحتلال. و من الاهمية بمكان الإشارة إلىأن الشيخ إبراهيم خليل ، كان شخصية متناقضة تتعارض التقيمات حولها ، فهناك من يرى فيه شيخا حاول عبر الموروث الديني أن يعالج مشاكل المجتمع . وهناك من يرى بأن الشيخ كان شخصية دنيوية أكثر مماهي دينية سعى إلىأستخدام الدين في معالجة المشاكل الاجتماعية المعاشة آنذاك . كما توجد فئة ترى في هذا الرجل الغريب عن المنطقة ، وذو الماضي الغامض بعض الشيء عميلا للاستخبارات التركية . وبغض النظر عن كل هذه الآراء وعن صحتها من عدمها ، فاننا لانتطرق إلىهذا الجانب من شخصيته ، لأن ذلك لايدخل - ضمن اهتمامنا ، وليس هذا المكان بصالح لتحليل شخصيته وماضيه ونواياه وأرتباطاته . إن مايهمنا هو التطرق إلىهذه الشخصية في سياق بحث الحركة المريدية ودورها وأهميتها في النضال الاجتماعي والوطني التحرري السوري•

بعض الطرق الصوفية . فيما بعد ، و في مرحلة لاحقة حاول الشيخ إلى جانب هذه الأفكار التي لاتخرج عن الأطر الدينية التقليدية ، طرح المشاكل الأجتماعية- الاقتصادية ، وخاصة الاستغلال و الظلم الذي يتعرض له الفلاحون ويعانون منه. جرى ذلك بعد أن ظهر نوع من الجفاء بينه وبين بعض الزعامات الإقطاعية ، و ذلك بغرض كسب ود وتعاطف وتأييد السواد الأعظم من السكان ، اقترب الشيخ شيئا فشيئا من هموم ومشاكل الشرائح الدنيا من المجتمع آنذاك ، وأضحى يطرح ويروج لمسألة إحلال العدالة والمساواة و نصرة المظلومين والمستضعفين ، ضمن أطر وصياغات دينية . كانت أفكاره هذه مركبة ، يتداخل فيها الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع الجانب الديني. لقد حاول الشيخ وبذكاء أستخدام الدين بمختلف جوانبه لبسط نفوذه وسط السكان ، وإنشاء حركة دينية المظهر ، سياسية الجوهر والأهداف.

لم يكن ذلك شيئا فريدا من نوعه ، ففي المجتمعات المتخلفة، كثيرا ما يلجأ إلى الدين لتمرير وتحقيق مشاريع وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية دنيوية ، وكثيرا ما يحول الدين إلى غطاء ، تنفذ من تحته مآرب قلما ترتبط بالدين . لقد كانت أفكار الشيخ ابراهيم في كثير من جوانبها أفكارا مرتجلة غير متبلورة ، جاءت كردة فعل على النهج العلماني الكمالي في تركيا من ناحية ، وتعرض بلدان المنطقة لغز القوات الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية من أخرى . وقد طرأ الكثير من التطورات والتغيرات على أفكار الشيخ وزعماء الحركة المريدية ، وذلك نتيجة الأوضاع والمشاكل التي كانت تعيشها المنطقة ، والتي كانت تتطلب رأيا أو موقفا أو حلا من الشيخ بوصفه الزعيم الروحي والسياسي للحركة المريدية . لقيت افكار الشيخ هذه رواجا لدى الشرائح الدنيا من المجتمع ، المتمثلة بالفلاحين الفقراء والمعدمين ، حيث وجد العديد منهم ضالته وخلاصه في تبني دعوات الشيخ والإنخراط في شيعته . ومع تعاظم

قوة وحجم حركته، تصاعد قلق وانزعاج الزعامات الإقطاعية المحلية التي كانت قد أستضافت بداية الأمر الشيخ إبراهيم خليل ، محاولة كسب وده ومن ثم أحتوانه والاستفادة منه وتسخيره لأهدافها ومصالحها الخاصة ٠ وعندما بدى أن ذلك صعب المنال ، خاصة وأن الشيخ بدأ يخرج عن المألوف في خطبه ومواعظه، وينحو نحو تشكيل قوة اجتماعية – سياسية ذات صبغة دينية ، قلبت لـه ظهر المجن ، ووقفت ضده وضد مريديه٠ غير أن ذلك لم يثن من عزيمة الشيخ في متابعة الترويج لإفكاره وتوسيع دائرة مريديه وقد أستفاد الشيخ " بكفاءة " عالية من التناقضات الاجتماعية ، " من حقد الفلاحين ضد الأغوات – كتب أحد معاصري تلك الفترة من الموظفين الفرنسيين -، فما أن تمت تعبئة الأتباع الأونل ، حتى نقلوا العمل الديني إلىالدرجة الثانية من الأهمية ، وأنقلبوا على الوجهاء الذين كانوا قد أيدوهم في البدء ، ثم أعتمدوا على العامّة ٠ وقد كان المزارعون المدينون أو المجردون من أراضيهم والمستأجرون (يقصد المحاصصون منهم – ألمؤلف) المشمئزون من الأستمرار في حياة البؤس هم الذين يشكلون الأغلبية في تشكيلاتهم " (٦٤، ص٥٨) وأتقنت قيادة الحركة فن اللعب على التناقضات والتنافس بين العائلات الإقطاعية في المنطقة وسخرت ذلك لإهدافها الخاصة ، كما وطدت علاقاتها مع تلك الأوساط الإقطاعية التي تميزت بمواقفها المناهضة لسلطات الانتداب الفرنسي٠ وتزايد عدد أنصار الشيخ ومريديه بصورة كبيرة ، خاصة بعد أن عاهد الفلاحين على رفع الغبن الذي لحق بهم ، و إستعادة حقوقهم المسلوبة ، وأسترداد أراضيهم المنتزعة من قبل الأغوات ، وإلغاء ديونهم ، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم (٦٤ ص٥٩) ٠

إلىجانب هذه الأفكار ، دعا الشيخ إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي ومحاربة قواته المتواجدة في المنطقة٠ وقد لفت هذا الجانب الوطني للحركة ، انتباه زعماء الحركة الوطنية في البلاد وعلىالأخص

زعماءالكتلة الوطنية بحلب من أمثال ابراهيم هنانو وسعدالله الجابري ونجيب عويد وغيرهم ممن حاولوا ايجاد قنوات إتصال مع قادة الحركة المريدية و تشجيعهم على توجهاتهم والتنسيق معهم . و وجدوا في هذه الحركة نواة لإنتفاضة شعبية ، قد تمتد إلى خارج منطقة جبل الأكراد . ومما ساهم في سرعة التفاهم بين الوطنيين والمريدين ، كون العديد منهم كان على معرفة سابقة ، تعود إلى بداية العشرينات ، عندما كانوا يقاتلون قوات الإحتلال الفرنسي في مناطق أنطاكية وحمام ضمن صفوف الانتفاضة التي تزعمها صبحي بركات ، ومن ثم في إنتفاضة جبل الزاوية بقيادة إبراهيم هنانو . وقد أظهر زعماء الكتلة الوطنية إستعدادهم لتزويد الحركة المريدية بما تحتاجه من دعم مادي وعسكري . ويقول ليسكو بهذا الصدد " كان في إعتقاد القادة الحلبيين ، أن مقاومة الأكراد ضد اللواء المرسل ضدهم سيشعل الانتفاضة في كل سورية الشمالية ، ويدل على ذلك مستودعات الاسلحة التي كانت قد نظمت لهذا القصد " (٦٤، ص ٦٢):

بدأ نشاط الشيخ إبراهيم خليل في نهاية عام ١٩٢٩، عندما توجه إلى قرية دير صوان ، مقر فائق أغا شيخ أسماعيل زاده ، أحد أبرز وجوه عائلة شيخ أسماعيل زاده الاقطاعية، وباشر من هناك بالدعوة لإفكاره . وأتخذ من مسجد قلعة النبي هوري مركزا لنشاطه. في هذه الفترة تعرف على فلاحين هما علي غالب و الشيخ حنيف عرب ، حيث اصبحا من أقرب مريديه وركنين أساسيين من أركان الزعامة المريدية (٦٥، ص٥٦). غير أن الشيخ سرعان ما أضطر إلى تغيير مكان إقامته ، نظرا للضغوط التي كان يلاقيها من الاقطاعيين ، فأنتقل إلى قرية بلاليكو ومن ثم إلى قرى ميدانليان ، البعيدة عن النفوذ والسطوة الاقطاعية نسبيا ، حيث بنى هناك مسجدا يؤمه الناس. ومارس التجوال والترحال بين قرى المنطقة يروج وينشر أفكاره ودعواته وسط السكان طالبا من الفلاحين الألتزام بأداء

الفرائض الدينية الأساسية كالصلاة والصوم وإرسال اللحى وأحياء حفلات الذكر الاسبوعية والابتعاد عن معاقرة الخمر والتدخين وتسهيل الزواج عن طريق تخفيض المهر ، كما دعا إلى نصرة المظلومين والمساواة بين الناس ، والدعوة إلى وضع حد للممارسات الاستغلالية الاقطاعية التي كانت تأخذ أشكالا فظة في التعامل مع الفلاحين . لقيت دعوات الشيخ هذه التعاطف والتأييد لدى فئات واسعة من الفلاحين وخاصة الفقيرة منها . وانخرط عدد كبير منهم في شيعته ، وتحولت دعوات الشيخ رويدا رويدا إلىحركة دينية ذات مضمون إجتماعي واضح .

أثارت أفكار الشيخ وتعاظم أنصاره حفيظة الإقطاعيين المحليين مما دفع بأحد زعمائهم وهو كور رشيد شيخ أسماعيل زاده ، إلى مطالبة سلطات الانتداب الفرنسي بالتدخل لوقف نشاط الشيخ وجماعته بذريعة أنهم أضحو مصدر لإثارة القلاقل والمشاكل و الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار وخاصة في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا (٦٥، ص ٥٨) . لم تتباطأ السلطات الفرنسية في تلبية الطلب ، إذ سرعان ما وجهت نحو مقر تواجد الشيخ قوة فرنسية ترأسها االكابتن لاريست ، حيث ألقت القبض على الشيخ ، واقتادته إلى أعزاز ، وبعد تحقيقات سريعة سلمته إلى السلطات التركية بذريعة أنه من الرعايا الأتراك بصرف النظر عن حيازته الهوية السورية الرسمية . أودع الشيخ السجن في سجن مدينة عينتاب لمدة سنتين ونصف ، ثم نفي بعد ذلك إلى بيره جك حيث عاش في منفاه حتى عام ١٩٣٨ (٦٥، ص ٥٨) .

لم تنته الحركة المريدية بإبعاد واعتقال زعيمها ، بل أستمرت بقيادة الشيخ حنيف عربو الذي أضحى زعيما روحيا للحركة في غياب معلمه ابراهيم خليل . وغدا علي غالب مسؤولا عن النشاط السياسي ، بينما أضحى رشيد أيبو ، بالإضافة إلىبكر فهمي مسؤولين عن النشاط العسكري للحركة (٦٥، ص ٥٩) . كان الجناح العسكري إذا صح التعبير

يتألف أساسا من بعض الملاحقين والمحكومين الفارين من وجه السلطات الفرنسية أو الحكومية المحلية أو الإقطاعيين. وقد أثر ذلك على سلوك الجماعات المسلحة للمريدين والحركة المريدية بشكل عام. ذلك لأن العديد من المسلحين قد تورطوا في أعمال بعيدة عن النهج المعلن للمريدية ، إذ قاموا بفرض الأتاوات والدخول في منازعات وخصومات عائلية أو عشائرية واللجوء إلى تصفيات جسدية ، أفقدت الحركة جزءا كبيرا من سمعتها ومصداقيتها ، وقد أعرض عدد غير قليل عن الاستمرار في الحركة. غير أن ذلك لم تكن سمة أساسية للحركة ، بل سلوكا عرضيا من قبل بعض الجماعات المسلحة ، أو بعض قادة المسلحين وقد وضعت قيادة الحركة حدا لهذه التصرفات المشينة وغير المقبولة.

تمكنت الحركة المريدية بحلول عام ١٩٣٥ من توسيع رقعة نفوذها في المنطقة وخاصة الجبلية منها ، وأضحت تشكل تهديدا جديا على المصالح الإقطاعية في المنطقة ، ولم يتوان المريدون عن الدخول في صراع مكشوف مع أغوات المنطقة. الأمر الذي دفع بالعديد من العائلات الإقطاعية إلى تأجيل تناقضاتها وصراعاتها الداخلية ، وتوحيد صفوفها في مواجهة الخطر الذي يهدد مصالحها بشكل جدي. على هذا الأساس جرى تحالف بين آل شيخ أسماعيل زادة و آل ديكو . حاولت السلطات الفرنسية من جانبها التدخل بهدف وقف أعمال العنف ضد الإقطاعيين وأرسلت لهذه الغاية أحد المستشارين برفقة مدير منطقة عفرين علي التركماني إلى رشيد إيبو قائد العصابات المسلحة المريدية ، لإقناعه بالكف عن ممارسة أعمال العنف وتسليم السلاح مقابل صدور عفو عنهم. غير أن هذا العرض الفرنسي قوبل بالرفض من قبل المريدين.

اثناء عودة الوفد السوري المفاوض من باريس عبر تركيا إلى سورية، قامت قوات من المريدين تقدر بـ /٢٠٠ إلى ٣٠٠/ فرد إلى جانب سكان القرى المجاورة بأستقبال الوفد السوري في محطة قطار ميدان

أكبس ونظمت احتفالا شعبيا ، عاهد فيه قادة المريدين على المضي قدما في الأستمرار بالنضال الوطني التحرري ٠ وقد واكبت قوة مسلحة من المريدين القطار الذي كان يحمل الوفد حتى أطراف منطقة عفرين ٠

غير أن هذه العلاقات الحميمية قد بدأت بالفتور في أوخر عام ١٩٣٧ ٠ بعد شهر العسل الذي أعقب الاتفاقية الفرنسية - السورية .إذ حرص قادة الكتلة وبعض من زعماء الحركة الوطنية على تهدئة الأوضاع السياسية ، ووجدوا في الأعمال التي يقوم بها المريدون ضد القوات الفرنسية ولإقطاعيين المحليين ، تشويشا على خطط الحكومة الكتلوية . وأظهر بعض ممثلي الحكومة الوطنية عدم أرتياحهم للأوضاع السائدة في قرى منطقة عفرين ، مما دفع بأحد رموزها وهو سعد الله الجابري للتدخلوإقناع المريدين وخاصة المسلحين منهم بعدم إحراج السلطات الوطنية وممثليها أمام الفرنسيين ٠ وقد نجح سعدالله الجابري في مهمته هذه ، حيث وافق العديد من قادة المجموعات المسلحة المطلوبين ، تسليم أنفسهم للسلطات الوطنية ٠ بالمقابل قامت هذه السلطات بإجراء تحقيقات صورية معهم ، ثم أفرجت عنهم شريطة أن يقيموا في مدينة دمشق وخصصت لهم رواتب طيلة مدة إقامتهم والتي أمتدت ستة أشهر (٦٥، ص٧٩) ٠

في شباط ١٩٣٨ عاد الشيخ إبراهيم خليل من منفاه في بيره جك إلىسورية ، وبوصوله إلى حلب ألقي القبض عليه ثانية ، إلا أن تدخل رجالات الكتلة الوطنية قد لعب دورا كبيرا في الإفراج السريع عنه٠ ومرة ثانية يعود الشيخ إلى قيادة أنصاره بشكل مباشر ويدخل في صراع دام مع الإقطاعيين المحليين وخاصة مع آل شيخ أسماعيل زادة ، وأحل لمريديه الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم ٠ وقام أتباعه من الفلاحين بالسيطرة على الاراضي الإقطاعية المتواجدة في قرى " ألجيا " و " ودراقلي " و

" عمر سمو" وغيرها · كما قام المسلحون منهم بقتل خصومهم من الوشاة والموالين للأغوات والاستخبارات الفرنسية .

في هذه الفترة لم يجد الشيخ وحركته التفهم و التشجيع السابقين من السلطات الوطنية. وتميزت العلاقات بين الطرفين بفتور واضح ذلك لأن الحكومة الوطنية لم ترق لها مايحدث في المنطقة من أحداث بين الفلاحين المناصرين للحركة المريدية واقطاعيي المنطقة · و كان جل أهتمام الحكومة ينصب على تأمين الأمن والأستقرار في عموم البلاد وتحاشي المشاكل التي كانت الاستخبارات الفرنسية تحاول تغذيتها وتصعيدها في مختلف أرجاء البلاد، وذلك بهدف إضعاف الحكومة الوطنية وإلهائها بالمشاكل الداخلية وشل قدرتها وحركتها على صعيد قيادة نضال الشعب السوري نحو الاستقلال التام والناجز · ترددت في هذه الفترة مزاعم تقول بأن ردة فعل الشيخ ابراهيم امام اللامبالاة التي قوبلت بها حركته ونشاطه من قبل القيادة الوطنية السورية أدت به إلى البحث عن قنوات إتصال مع السلطات الفرنسية بغية تحقيق مآرب شخصية ضيقة ، بمسوغات قومية يحقق للأكراد بعضا من الحقوق القومية غير أن ذلك يبقى مجرد تكهنات ومزاعم لدى البعض ولوكانت هذه المزاعم صحيحة ، لما تجاهلها روجيه ليسكو أحد الموظفين الفرنسيين المعاصرين لهذه الحركة والملمين بها ، ولما ترك هذا الأمر دون تحليل أو تعليق .

مع بداية عام ١٩٣٩ تقوم القوات المريدية بتصعيد أعمال العنف ضد معارضيها وخاصة ضد آل شيخ أسماعيل زادة وأنصارهم · ففي ١٣كانون الثاني جرت معركة بين الطرفين أستمرت ثلاثة أيام ، وقع خلالها العديد من القتلى والجرحى · مما دفع بالسلطات المحلية إلى إيفاد محافظ حلب لإقناع الطرفين بوضع حد لإعمال العنف والصراع المسلح وإحلال الهدوء والإستقرار في المنطقة · وتكررت مساعي الحكومة في دمشق لتهدئة الأوضاع ، غير أنها فشلت في إقناع المريدين .

أستمرت الصدامات المسلحة في المنطقة ، تدخلت على اثرها القوات الفرنسية ، وأرسلت بطائراتها نحو مراكز المريدين، حيث قصفت قرى " شيخ أورز" و" قورتان" و" قاشان " و " نازو أوشاغي " و " بلاليكو" وغيرها ٠ وتقدمت قوات من المشاة الفرنسيين بمهاجمة قرية " نازو أوشاغي " وتمكنت من تدميروإحراق العديد من بيوتها ، وخلال هذه العملية تمكنت من إلقاء القبض على الشيخ حنيف عرب وخمسين من المريدين ، زج بهم في سجن بيروت حيث قضوا خمس سنين من الحبس (٦٥، ص٨٨) ٠

في ٢٣ كانون الثاني قامت قوة كبيرة من المريدين تقدربحوالي /٥٠٠/ مقاتل بقيادة رشيد إيبو بالإنطلاق من جبل بارس المشرف على مدينة أعزاز ، التي تتمركز فيها حامية فرنسية، وتمكنت هذه القوة من الإغارة في جنح الظلام على مواقع القوات الفرنسية في المدينة ، ومهاجمة بيت المستشار الفرنسي٠ وشهدت المدينة قتالا عنيفا أستمر حتى ساعات الفجر أستخدمت فيه البنادق والقنابل اليدوية ، ليعود بعدها المقاتلون إلى مواقعهم في الجبال المحيطة بقرية بلبل٠ على الفور توجهت قوات عسكرية فرنسية من مدينة حلب ، بالإضافة إلى القوة المتمركزة في محطة قطار قاطمة ، مدعومة بالخيالة والمصفحات ، وبإسناد جوي بملاحقة قوات رشيد إيبو ٠ وبوصول هذه القوات جرت معركة غير متكافئة بين الطرفين أظهر خلالها الثوار شجاعة فائقة ، وتمكنوا من إسقاط طائرة فرنسية بالإضافة إلى قتل وجرح العديد من الجنود الفرنسيين ٠ أما خسائر الثوار فكانت استشهاد أحدهم وجرح خمسة عشر مقاتلا وأسر تسعة أخرين (٦٦، ص ٧٣) .

بعد أستقالة حكومة الكتلة الوطنية في ١٨ شباط ١٩٣٩، وحل المجلس النيابي وتعطيل الدستور وايقاف العمل بالمعاهدة السورية – الفرنسية ٠ حاول زعماء الكتلة الوطنية إحياء العلاقات القديمة مع الحركة

المريدية ، و وضع حد للفتور الذي ساد بين الطرفين . وتمخضت الإتصالات عن إجتماع عقد بين زعماء الكتلة الحلبيين حضره سعدالله الجابري وفاتح المرعشي ونجيب عويد ،اما من المريدين فقد حضره الشيخ إبراهيم خليل وعلي غالب ورشيد ايبو . وأتفق الجميع في نهاية الإجتماع على ضرورة القيام بتصعيد المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين في منطقة جبل الأكراد ، والعمل على توسيعها لتشمل مناطق أكبر. وكخطوة أولى في تحقيق هذا المشروع ، هربت كميات من الأسلحة والذخائر من حلب إلى المريدين . من ناحية أخرى أتفق المجتمعون على ضرورة تصفية كور رشيد (١) ، و شيخو شيخ إسماعيل زادة ، اللذين كانا يتزعمان الحركة المناوئة للمريدين ، ويتميزان بعلاقاتهما الوطيدة مع السلطات الفرنسية .إثر الإجتماع المذكور جاب الشيخ ومساعدوه الكثير من القرى في منطقة عفرين ، حث السكان على مقاومة الفرنسيين ، وقام بتوزيع السلاح والتحضير للمواجهات المسلحة مع القوات الفرنسية .

بغية التصدى لهذه الحركة ،و إثرمحاولة الأغتيال الفاشلة التي تعرض لها كور رشيد ، أنشأت العائلات الاقطاعية في المنطقة إئتلاف فيما بينها في المنطقة . وأقدم حسين عوني أحد الاقطاعيين المناصرين للمريدية و الذي فاز بعضوية المجلس النيابي السوري بدعم من هذه الحركة ، على قطع علاقاته مع الحركة المريدية ، بعدما فشل في اقناع الشيخ وأنصاره بالكف عن معاداة الإقطاعيين .

١- يعتبر كور رشيد من أبرز إقطاعي المنطقة ، لعب دورا هاما في التمهيد لدخول القوات الفرنسية إلىمناطق جبل الأكراد ، بعد أن فشلت في السيطرة على المنطقة نتيجة المقاومة التي كانت تبديهاعصابات "المللي" (الحركة الشعبية). انتخب نائبا عن جبل الأكراد إلىالمجلس التأسيي عام ١٩٢٨، أتهم بالضلوع في مؤامرة أغتيال أعضاء الوفد السوري المفاوض في باريس خلال عودته إلىسورية عن طريق ميدان أكبس .جرت محاولة فاشلة لإغتياله في عفرين . توفي في عام ١٩٤٢ في إحدى فنادق حلب في ظروف غامضة .

من ناحية أخرى جرت عمليات أغتيال وتصفية جسدية معاكسة إذ تم اغتيال بعض الأقطاعيين و والوجهاء ، الذين وقفوا إلى جانب الحركة المريدية و تميزوا بوطنيتهم ومساهمتهم في مقاومة القوات الفرنسية منذ العشرينات من أمثال أبراهيم عمر سفونة . لم يكن خافيا على السلطات الفرنسية نشاطات قادة الحركة المريدية وأتصالاتهم وكذلك تعاطف وتأييد قسم كبير من الفلاحين لحركتهم لذلك أسرعت إلى توجيه لواء عسكري تدعمه الطائرات الحربية ضد الحركة المريدية وأماكن تواجدها وتجمعاتها . ونتيجة لهذه الحملة و القصف الوحشي دمرت قرى بأكملها وأحرقت الممتلكات وقتل وجرح المئات . وأرغمت الآلاف من السكان وخاصة النساء والشيوخ والأطفال على النزوح نحو الحدود التركية طلبا للأمان . لم تستقبل تركيا هؤلاء اللاجئين إلا بعد ثلاثة أيام من الانتظار على الحدود في ظروف قاسية ، حيث نصبت لهم الخيام وقدمت لهم بعض المعونات الضرورية ٠وجردوا من السلاح ، وأنذروا بعدم ممارسة أي عمل مناوئ للقوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي التركية ٠

غير أن ذلك لم يكن نهاية للمقاومة ضد القوات الفرنسية في المنطقة . ففي ٦ نيسان ١٩٣٩ قامت مجموعة من المسلحين تناهز الستين مقاتلا ، بالتمركز في قرية بانيراكو ، وأتخاذها كقاعدة انطلاق نحو مهاجمة القوات الفرنسية المتواجدة في محطة قطار ميدان أكبس ٠ تسربت أنباء عن تهديد المريدين بالإغارة على محطة السك الحديدية وقطع الاتصال في هذا الشريان الحيوي إلى مسامع الاستخبارات الفرنسية ٠ التي أسرعت إلى توجيه قوة عسكرية مؤلفة من فوج من المشاة ، بالإضافة إلى قوة من الخيالة وعدد من المصفحات والطائرات. وشاركت في هذه العملية أيضا ، قوات إقطاعية مناوئة للمريدين .

مع بداية فجر اليوم التالي الموافق للسابع من نيسان نشبت معركة بين الطرفين ، تمكن الثوار خلالها من إسقاط طائرة فرنسية وقتل وجرح العديد من الجنود ، واغتنام كمية من الأسلحة والذخائر ، وإرغام الفرنسيين على التراجع والانسحاب .

حاولت السلطات الفرنسية إثر هذه المعركة فتح حوار مع قادة المريدين ، حيث عرضت عليهم إصدار عفو عن الشيخ ابراهيم خليل و مقاتليه وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم ، مقابل تسليمهم السلاح والكف عن مناهضة الفرنسيين ومقاتلة قواتهم . في المقابل طالب المريدون بأن يرافق ذلك جملة من الإجراءات تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان والاعتناء بأحوال المنطقة التي كانت تعاني قدرا كبيرا من الإهمال(٦٥، ص ١١٣-١١٥) ٠ غير أن هذه الاتصالات والمفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق ٠

في عام ١٩٤٠ تمكنت قوات من المريدين بعد قتال شديد من دخول قرية بلبل ، التي كانت تعتبر معقلا لعائلة شيخ إسماعيل زادة والسيطرة عليها لبعض الوقت ٠ وفي صيف العام ذاته جرت عدة اشتباكات وصدامات مع القوات الفرنسية في قرية ممانلي وميدان أكبس وغيرها . لكن بدا واضحا ، بأن نجم الحركة المريدية قد بدأ بالأفول . خاصة بعد أن بدأت مرحلة جديدة تضفي بظلالها على سورية وذلك بانحسار المد الشعبي السياسي لبعض الوقت ، نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية الدائرة في أوروبا التي أفرزت الكثير من التغييرات على الخارطة الأوربية ، وأضحت فرنسا نفسها محتلة من قبل القوات النازية ٠ وتشكلت في باريس حكومة فيشي العميلة لألمانيا ، والتي أوجدت لها

مناصرين كثرا وسط الموظفين والمستشارين العاملين في جهاز المفوضية الفرنسية في سورية ولبنان ·

كانت الحركة المريدية ، حركة فريدة في المجتمع السوري الواقع تحت الانتداب الفرنسي · إذ جمعت بشكل ناجح بين النضال ضد الاستعمار الفرنسي و قواته المحتلة للبلاد ، وبين النضال الاجتماعي دفاعا عن مصالح الفلاحين الفقراء والشرائح الدنيا من المجتمع ضد الاستغلال الإقطاعي . من ناحية أخرى ظهرت هذه الحركة وسط منطقة كردية ، أي بتعبير أخر كانت المريدية تتألف من السكان الأكراد حصرا ، هؤلاء الذين لم تتمكن كل أدوات الدعاية والترغيب وأدوات سياسية " فرق تسد " من فصل المواطنين الأكراد وعزلهم عن النضال الوطني التحرري الذي كان يخوضه الشعب السوري بمختلف أعراقه وطوائفه وفئاته· إن طبيعة هذه الانتفاضة الفريدة التي جمعت بين النضال الوطني التحرري والطبقي الاجتماعي تجعل من الضروري عدم تجاهل هذه الحركة ، وإنصافها ببعض الدراسة والتحليل اللذين تستحقها ، خاصة وأنها قد لقيت بدل من الدراسة والبحث ، التجاهل و الإهمال في كتب التاريخ ، أو في الأبحاث والأعمال ، التي تخص هذه المرحلة من ماضي سورية القريب.



لقد كانت هذه الانتفاضات انعكاسا لرغبة الشعب السوري في النزوع نحو التحرر و الاستقلال · وأتسمت كلها بهذا الشكل أوذاك ، وبنسب متفاوتة بالسمات التالية :

- جاءت مباشرة وكرد فعل على دخول قوات الاحتلال الفرنسي إلى الأراضي السورية ،
- اتسمت معظم هذه الانتفاضات بالعفوية وضعف التنظيم ،
- كان الفلاحون القوة المحركة ووقود هذه الانتفاضات ،
- كان للإقطاعيين الليبراليين ورجال الدين الذين امتازوا عن أقرانهم بالمسؤولية والشعور الوطني الدور الكبير في قيادة هذه الانتفاضات ،
- كانت معظم هذه الانتفاضات متزامنة مع الحرب الدائرة بين القوات الفرنسية الاستعمارية من ناحية ، والنضال الوطني التحرري للشعب التركي في كيليكيا، الأمر الذي أوجد نوعا من التعاون والتعاضد بين حركتي التحرر الوطنية للشعبين السوري والتركي .
- لم تستطع هذه الانتفاضات أن تتجاوز حدود مناطقها وأن تتحول إلى انتفاضة عامة شاملة لجماهير الشعب السوري في جميع أرجاء البلاد ،

الفصل السادس

الزراعة والريف السوري

تدل المكتشفات الأثرية الحديثة على أن سورية إلى جانب بقاع معدودة في العالم، كانت مهداً لنشوء وتطور الحضارات الزراعية القديمة . ولعبت الزراعة على مر العصور والأزمان وما تزال دوراً مهماً في حياة السوريين . ولا تشكل فترة ما بين الحربين العالميتين خروجاً عن هذه القاعدة .

ففي هذه الفترة شكلت الزراعة الفرع الإنتاجي الأول من حيث الأهمية الاقتصادية . إذ كان يعمل في الزراعة حوالي ٧٠% من السكان . وأحتل الإنتاج الزراعي الصدارة في عموم النشاط الاقتصادي و المنتوج الوطني ، وكان المصدر الأساس للعيش و استمراريته . رغم أهمية الزراعة في هذا البلد ، لم تحظ بالنصيب نفسه من الاهتمام و التطوير والاعتناء . لقد اتسمت الزراعة بتخلف ملفت للنظر في تطور وسائل الإنتاج وأدواته وأساليبه وطرق الزراعة ، التي كانت في كثير من الأحيان بدائية لم تطور على مر القرون . ولم تعرف الزراعة السورية إذا ما أستثنينا بعض الأماكن منجزات الحضارة الحديثة في مجال الزراعة ، بل ظلت تعتمد بالأساس على الجهد العضلي للفلاح وأسرته ٠ كل ذلك أدى

إلى انحطاط الزراعة وضعف مردودها ، مما أثر سلبا على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي . وبهذا الصدد يقول ستيفن همسلي لونغرينغ : " كان موقع سورية ومناخها المميزان وماضيها التاريخي ، يجعلان فقرها الواقعي أكثر ما يكون مدعاة للاستغراب لكن مستوى الحياة المادية بين جماهير البلاد كان منخفضا وفق كل المقاييس" (٥، ص٥٤) .

للاطلاع على الأوضاع الزراعية في سورية ودرستها ، لابد من الوقوف ولو قليلا أمام جملة من الأمور الاقتصادية و السياسية والاجتماعية ، من أهمها أشكال الملكية الزراعية وإشكالاتها ذلك لأن شكل الملكية ، يعتبر حجر الأساس والقاعدة التي تقوم عليها وتنطلق منها العلاقات الإنتاجية برمتها في المجتمع . وتطبع علاقات الملكية جوهر ومضمون مصالح الأفراد والفئات في المجتمع ، وتحدد مدى انسجام أو تنافر ، أو حتى تناقض هذه المصالح . كما وتحدد موقع الفرد أو الجماعة في مجمل عملية الإنتاج الاجتماعي .

لقد طرأت على الملكية العقارية تغيرات و تطورات كبيرة إثر الفتح العثماني واتساع رقعة الدولة العربية الإسلامية . ورغم أن قسما من العلاقات السابقة للإسلام ، قد ظلت على حالها، مع قليل من التعديلات التي طرأت عليها . إلا أن حيازة الأراضي قد أرتبط بكثير من الأحوال بأحكام الشريعة الإسلامية وبالقوانين الوضعية المرتبطة بها . إذ اعتبرت أراضي البلاد المفتوحة منذ فجر الخلافة الراشدية ، و حتى أيامنا هذه ملكا للدولة ، ممثلاً في شخص الخليفة أو السلطان أو الأمير . من هنا ظهر مفهوم " الأراضي الأميرية " التابعة لبيت مال المسلمين .

إن السمة الأساسية والمميزة للملكية الزراعية في سورية ، كما هو الحال بالنسبة لعموم المشرق العربي ، هي سيطرة الدولة على ملكية

الأراضي ، أو حق رقبتها وبهذا الصدد يقول الباحث اللبناني مسعود ضاهر:" إن السيطرة على ملكية الأراضي اتخذت أشكالا متنوعة ، ولكنها متقاربة في المضمون ، إذ عملت لصالح كبار المتنفذين على حساب القوى المنتجة في الأراضي في الدرجة الأولى وعلى حساب قوى المعارضة لمركزية الدولة ، أو المنتفضة ضدها أو الرافضة لتنفيذ قراراتها أو لتقديم الضرائب المتوجبة عليها للسلطة المركزية " (٣٦،ص٢١) .

إن سيطرة الدولة المركزية على الأرض لم تكن سمة ملازمة للدولة العربية الإسلامية فحسب ، بل ثمة دول أخرى عرفت هذا الشكل من الملكية ، فمثلا ، هناك العديد من الدول الأوربية في فترة العصر القروسطي ، عصر سيطرة وهيمنة العلاقات الإقطاعية ونشوء الدول المركزية ، بسطت الدولة سيطرتها على الأرض ، واعتبرتها ملكا لها وبهذا الصدد كتب ماركس :"الدولة هنا المالك الأعلى للأرض" ويقول أيضا:"السيادة هنا – ملكية الأرض الممركزة على الصعيد القومي ، أي أنه لا توجد أية ملكية خاصة للأرض على الرغم من شكل الحيازة أو الاستعمار للأرض سواء أكان ذلك خاصاً أم مشاعياً" (٣٧، مجلد ١٩ ،ج٢ ص٢٥٣) . إن هذا الشكل من الملكية للأرض كان مقبولاً، بل طبيعياً ضمن دائرة المفاهيم الحقوقية الإقطاعية . الأمر الذي يرى فيه الحق أو الشرائع الليبرالية أو البرجوازية شيئاً متناقضاً وغير معقولا .

لقد عرفت سورية عدة أشكال للملكية الزراعية نشير إلىأهم وأبرز أشكالها :

١ - **الأراضي المملوكة (الملك):** وهي تلك الأراضي التي يملكها أصحابها ملكا صحيحا تاما . لهم الحق في زراعتها واستثمارها أو تركها بوراً لمدة طويلة، و التصرف بها كيفما شاء ، عن طريق بيعها أو هبتها أو توريثها أو يوصيها بعد مماته. وللورثة الذكور حظ الأنثيين . ويكلف

أصحاب هذه الأراضي بضرائب معينة يدفعونها للدولة ، وتسمى أحيانا هذه الأراضي أحيانا بالأراضي العشرية أي تلك الأراضي التي استولي عليها أثناء الفتح الإسلامي ومن ثم جرى توزيعها. أو الخراجية " وهي الأراضي التي تقرر إبقاؤها في يد أصحابها من غير المسلمين ، وهي إما مقاسمة الأراضي بنسبة محصولات الأرض من العشر وحتى النصف حسب قابلية الأرض للزراعية وأما خراج موظف وهو مبلغ معين حدد بشكل مقطوع ". (٣٨،ص ٥٣) ونسبة هذه الأراضي محدودة من حيث المساحة العامة لمجموع الأراضي. ويقتصر هذا الشكل من الملكية على الحواكير والحدائق والبساتين القريبة من البيوت أو المتصلة بها ، أو تلك المحيطة بالمدن كالبساتين المحيطة بدمشق (١،ج٤،ص١٩٢) .

٢- الأراضي الأميرية : ويشكل هذا القسم الغالبية الساحقة من الأراضي الزراعية في البلاد . وهي أراض تعتبر من الناحية الحقوقية ملكاً للدولة يعود حق تملكها أو رقبتها لبيت مال المسلمين . ولا يعني ذلك أن كل إنسان له الحق في استثمار جزء من هذه الأراضي طالما أنها ملك لجميع المسلمين رعايا الدولة . إن حق منح الاستثمار أو التصرف بهذه الأراضي محصور بالدولة فقط ، وينظم ذلك وفق وثيقة تسمى بـ (سند التصرف) ، شريطة أن يدفع المتصرف بالأرض ضرائب لقاء ذلك . وهناك ضريبتان : الأولى هي العشر أي عشر محاصيل الأرض غير الصافية يضاف إليه ٥ر٢ % ضرائب لصالح المعارف والمصرف الزراعي . إلى جانب ضريبة أخرى قدرها ٤ بالألف من ثمن الأرض سنوياً . (١،ج٤،ص١٩٣) .

بمرور قرون عديدة على هذا الشكل من الملكية ، و ما رافق ذلك من صدور قوانين وأنظمة ، كان أخرها وأهمها قانون الأراضي العثماني في عام ١٨٥٨، الذي استهدف وضع أسس وضوابط لنظام الملكية .

أضحت الفروقات قليلة وغير جوهرية بين شكلي " الملك " و " التصرف " ، لأن المتصرف بالأراضي الأميرية أصبح مع مر الزمن مالكا للأرض في حقيقة الأمر ، طالما أن له الحق في استثمار الأرض على النحو الذي يوافقه ، والتنازل عنها وفق رغبته وتوريثها بعد مماته ، وللورثة حقوق متساوية بين الذكور والإناث على عكس أرض " الملك " . أما ما لا يستطيع المتصرف أن يفعله، فهو أن يوصي بالأرض بعد مماته ، أو أن يتنازل عنها للأوقاف دون إذن مسبق ، أو عدم زراعة الأرض ثلاث سنوات متتالية وتركها بوراً دون سبب . وفي هذه الحال يفقد المتصرف حقه في التصرف وتعتبر الأرض محلولة وعلى المتصرف عندئذ ، أن يدفع قيمة الأرض أو كما يسمى أحيانا يبدل المثل للدولة ، أو يفقد الأرض ، التي تطرح في المزاد العلني للبيع .

٣-**الأراضي الموقفة (الوقف الديني)**: وهي الأراضي التي يتم التنازل عنها لصالح الأوقاف، سواء أكانت إسلامية أم مسيحية . وذلك بقصد المساهمة في بناء أو توسيع دور العبادة ، أو تشييد المدارس و التكايا و المشافي ، أو ما شابه ذلك من المشاريع الخيرية والتنازل لصالح الأوقاف يعتبر أمرا نهائيا لا رجعة فيه ، ولا يمكن استرداد المتنازل عنه ، أو شراؤه ثانية . فممتلكات الأوقاف غير قابلة للتداول في الأسواق عن طريق البيع أو الشراء . يمكن فقط تبديلها عند الضرورة ، وذلك بأمر خاص من المرجع الديني ، أو إدارة الأوقاف . كما لا يمكن بأي وجه مصادرة أملاك الأوقاف من قبل أحد ، حتى ولو كانت الجهة المصادرة هي الدولة نفسها و لهذا السبب أضحت مؤسسة الأوقاف كما هو معلوم من أكثر الجهات حيازة للأرض والعقارات ، و أكثرها ثروة ونفوذا. ولم تكن مؤسسة الأوقاف رغم طابعها الديني والخيري مؤسسة مثالية ، بمنأى عن الفساد من سرقة واحتيال وتزوير وتجاوزات . بل أضحى " تبديد و اختلاس أملاك الأوقاف أمراً متعارفا عليه في ظل جميع الأنظمة لقد

كان صارخا للغاية اصطدام المصالح الدنيوية بالمصالح الدينية إذ أن توفر هذه الكمية الضخمة من الممتلكات وخاصة وإنها في نمو مستمر ، هذه الممتلكات التي لا حام لها سوى الله ، قد أسالت اللعاب لذلك يمكن فهم الازدهار الكبير لشتى أنواع المقالب الحقوقية التي الغرض منها تجاوز وتخطي القانون ، الأمر الذي جعل مسألة الأوقاف واحدة من أكثر المسائل إرباكاً في الشريعة الإسلامية " (٣٩،ص١١٦) .

من هنا جاءت مسألة تقسيم الأوقاف إلى مضبوط وملحق ومستثنى وذري وغير ذلك ، واضطرت الدولة العثمانية للتدخل في أواخر القرن التاسع عشر في الموضوع ، بغية تنظيم أمور هذه المؤسسة ، ومنع النهب والاختلاس و رغم ما بذلته من جهود ،إلا أنها عجزت عن إصلاحها ، ويعود ذلك معظم الأحوال إلى" عدم كفاءة ونزاهة جهاز الأوقاف لتفشي الفساد فيه ، إذ اتبعت وسائل خفية لاختلاس أموال الأوقاف " (٣٨، ص٥٤)

وانصرفت أنظار إدارة الأوقاف عن المهام الذي أنشئت من أجلها وهي إدارة الممتلكات ورعاية وتمويل المشاريع الدينية و الخيرية من مساجد و مدارس ،التي أضحت معظمها مغلقة أو مهجورة . إذ كان جل اهتمام الموظفين ونظار الأوقاف منصباً على كيفية الإيثار بأموال وممتلكات الأوقاف، وتحويلها إلى أملاك خاصة : الأمر الذي جعل العديد من أوقاف البلاد تتحول إلى ملكيات خاصة مسجلة رسمياً في دوائر الدولة وانتقلت فيما بعد إلى ورثتهم (١،ج٥،ص١٢٥-١٢٦) .

وفي هذا السياق لابد للإشارة إلى نوع خاص من الوقف يسمى بالوقف الذري أو(الأهلي) ، والوقف الذري هو أن يتنازل المالك عن أرضه أو عقاره أو ممتلكاته كلها أو جزء منها لصالح الأوقاف ، شريطة أن تنقطع ذريته أو فرع من فروعه حسب الاتفاق . وعند استيفاء هذا الشرط تصبح الأرض أو العقار ملكاً للأوقاف . لقد لجأ الكثير من الملاك إلى هذا النوع من السلوك ، كنوع من الحماية القانونية لممتلكاتهم في وجه المظالم التي يتعرضون لها سواء أكانت من الجهات الحكومية وممثليها

أومن قبل الإقطاع و المتنفذين والمرابين . ذلك لأن هذا النوع من الوقف لا تسرى عليه القوانين المدنية من مصادرة أو استلاب للأرض . وهناك كثير من الحالات التي لجأ فيها العديد من رجالات الدولة من باشاوات وولاة إلى هذا الأسلوب أيضاً ، لأن ممارسات هؤلاء غير النزيه في دوائر الدولة وانخراطهم في أعمال تتنافى مع الوظائف التي كانوا يشغلونها. كانت تنذر بعواقب وخيمة منها مصادرة أملاكهم . لذا عمدوا إلى تسجيل أملاكهم لصالح الأوقاف الذرية .

٤- **أراضي الدولة (أملاك الدولة) :** وهي تلك الأراضي ،التي تمتلكها وتديرها الدولة مباشرة ، وذلك عن طريق الإيجار أو المحاصصة أو غيرها من الأساليب المتطورة ، ولم يشكل هذا النوع من الأراضي نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في البلاد حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين . والسبب في ذلك أن السلطان عبد المجيد الثاني اتبع نظام الأراضي المحلولة ، أي تلك الأراضي الأميرية التي لا يتمكن أصحابها من زراعتها أكثر من ثلاث سنوات متتالية ، فوضع يده على مساحات شاسعة من الأراضي مقابل مبالغ زهيدة جداً ، حتى فقد بلغ سعر الدونم عشرة قروش (٣٨،ص٥٤). وعرفت هذه الأراضي بالجفتلك . فقد تملك حوالي مليون هكتار من الأرض شرقي مدينة حمص في منطقة السلمية شملت جبل بلعاس والشومرية وصولاً إلى مشارف تدمر ، وكانت الأراضي الزراعية تشكل حوالي منة وعشرين قرية ومزرعة تستثمر حوالي مئة ألف هكتار . كما تملك حوالي ٥٦٧ قرية في أنحاء حلب . يبلغ مساحتها ٥٠٠،٠٠٠ هكتار تقريباً ، وامتدت هذه الأراضي حتى منبج والباب وصولاً إلى ضفاف الغربية للفرات . هذا بالإضافة إلى سبع قرى في منطقة حوران . (١،ج٤،ص١٩٥)

بعد ثورة ١٩٠٨ في تركيا أصبحت هذه الأراضي ملكا للدولة وسميت بالأراضي " المدورة" أو " المتنقلة " ، وذلك لانتقالها إلى الدولة ، وأصبح فلاحو هذه الأراضي مستأجرين لدى الدولة وتنتقل هذه الأراضي بالإرث .

٥- الأراضي المتروكة : وهي تلك الأراضي التي تركت لصالح النفع العام مثل مواقع البيادر وأماكن الاحتطاب وضفاف الأنهار والأحراج والمراعي وغيرها . و تعود ملكية هذه الأراضي للدولة

٦- الأراضي الموات: وهي الأراضي البعيدة عن العمران ، لا يمكن زراعة واستثمار هذه الأراضي إلا بالحصول على رخص ومن: مسبقة من قبل الدولة .

٧- الأراضي المشاع: بالإضافة إلىالأشكال السابقة للملكية ، كان هناك شكل آخر للملكية العقارية المسماة بالأراضي المشاع أو التصرف المشاعي بالأراضي . وكان هذا النوع يعاني في تلك الفترة من التلاشي والإضمحلال . كانت الأراضي المشاع تقسم بين الأسر (أعضاء المشاعة) للتصرف بها ، وكانت مساحة الأراضي التي تتصرف بها الأسرة الواحدة تتناسب وعدد الأعضاء الذكور في الأسرة الواحدة . و لم تكن الأسرة حرة في التصرف بالأرض أو زراعتها وفق رغبتها ، بل كانت مرغمة على زراعة ذلك النوع الذي يجاورها . (٣٩، ص١٢٢) ومن الجدير بالذكر ، أن إعادة ة توزيع هذه الأراضي كانت تجري مع بداية كل سنة زراعية ، وبحضور أعضاء المشاعة، لذلك كانت قطع الأرض تتغير من سنة إلىأخرى ، سواء من حيث الموقع أو من حيث المساحة ،وكان التوزيع الجديد ينطلق من مسألة تزايد أو تقلص عدد أفراد الأسرة أو الأسر ، هذا النوع من استثمار الأرض جعلت الزراعة تعتمد على نوع واحد على الأغلب من المحاصيل (الحبوب أو الخضار) ، نظرا لإستحالة زراعة الأشجار المثمرة ، طالما كانت الأراضي تتغير كما وأستثمارا من أسرة إلىأخرى ،

ويعود استمرار المشاعة أو الملكية الجماعية للأرض (رغم التفاوت وانحسار العدالة مع مرور الزمن، وظهور الفلاحين الميسورين و الأغنياء

داخل المشاعة) إلى عدة أسباب ، من أهمها الدفاع عن النفس في وجه الكثير من الشرور والمظالم والاعتداءات، التي كان يتعرض لها الفلاحون٠

لم تفلح القوانين التي صدرت أثناء الحكم العثماني ، وخاصة قانون الأراضي " دفتر خانة " العثماني عام ١٨٥٨، الذي منع الملكية الجماعية أو المشاعية للأرض ، وأستوجب تسجيل الأراضي بأسماء الأفراد ٠ وكذلك القوانين التي صدرت في عهد الانتداب الفرنسي في إجراء تغيرات كبيرة على هذا الشكل من الملكية والاستثمار الزراعي .

توزع الملكيات الزراعية وأشكال الاستثمار

يبقى الحديث عن أشكال الملكية غير كاف، وتبقى الصورة ضبابية بل ومبهمة بعض الشيء ، إن لم تقارن مع واقع توزع المكيات الزراعية بين أفراد وفئات المجتمع ، وأشكال الاستثمار الزراعي المتبعة

إن دراسة مسألة توزع الملكيات الزراعية في البلاد ، تصطدم ببعض الصعوبات من ، أهمها : مسألة غياب الإحصائيات ، بالإضافة إلى ندرة الوثائق والدراسات حول هذا الموضوع ٠ وليس هناك ما يدعو للاستغراب ، طالما أن القسم الأعظم من الملاك الإقطاعيين لم يكونوا على علم أو دراية بالمساحات التي هي بحوزتهم على وجه الدقة والتحديد إذ كانت أملاك الإقطاعيين تحسب عادة بعدد القرى التي يملكونها ٠ ولم

يكن نظام تسجيل الأراضي متبعا في البلاد ، وحتى إذا وجد التسجيل في فترة من الفترات ، لما قد تستوجبها عمليات فرض الضرائب وتحصيلها ، كانت هذه السجلات بعيدة عن الواقع ، و عرضة للتلاعب والتزوير .

لقد كانت مسألة تسجيل الأراضي قضية شكلية لا تعكس واقع العلاقة بين المالك وملكه ، فعمليات البيع والشراء والاستيلاء وغيرها ، لم تكن تنظم وتحرر رسميا في السجلات العقارية ، بل حسب " سندات " و " عقود " خارج إطار المحاكم والدوائر الرسمية المختصة .

كما لعبت عادة تقسيم الأراضي الزراعية وخاصة الإقطاعية بين أفراد العائلة دورا مهما في مسألة توزع الملكيات ، فالأراضي الإقطاعية كانت تتبع عادة كبير أو زعيم العائلة الإقطاعية ، التي بدورها تتقسم إلى عدد من الأسر الإقطاعية . ولعبت مسألة وجود التملك المشاعي دورا أخرا في تعقيد صورة توزع المكيات الزراعية في البلاد . ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية ، وهي إن الأرقام الدالة على مساحة العقارات الزراعية ، كثيرا ما تكون مخادعة . ذلك لأن المساحة بحد ذاتها لا تعني ولا تدل على المردود الاقتصادي. إن إغفال أو إسقاط عوامل هامة من الحساب مثل خصوبة التربة ، ونظام الري – إذا كانت الأرض مروية - ، ومعدل كمية الأمطار ، وموقعها بالنسبة إلى المدن . فعلى سبيل المثال ، نجد أن هكتارين من الأرض على ضفاف العاصي أو غوطة دمشق ، قادرة عل تأمين مستوى متوسط من الحياة لأسرة فلاحية بينما نجد إن خمسين هكتارا من الأراضي الواقعة على أطراف البادية السورية تعجز عن إعالة أسرة فلاحية واحدة . بينما نجد في الطرف المقابل إن امتلاك /٢٥/ هكتارا من الأراضي المشجرة بالفواكه مثلا تعتبر ثروة لا تقدر بثمن. خلاصة القول يجب الانتباه إلى مثل هذه العوامل التي تطرقنا إليها أعلاه أثناء التطرق لمسألة توزع الملكيات الزراعية .

حتى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في ستينيات القرن العشرين ، بقيت سورية كغيرها من الدول المجاورة ، منطقة تسودها الملكيات العقارية الكبيرة • وكانت هذه الملكيات إقطاعية في اغلب الأحوال • وكان أصحاب هذه الملكيات لهم القول الفصل في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية• وكان هذا الشكل من الملكية والإنتاج عبأ ثقيلا على كاهل الفلاحين ، الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من الشعب السوري • وكان مصدرا مهما لتعاسة وبؤس الفلاح ، ناهيك عن كونه أحد العراقيل الأساسية في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

لقد أورد الباحث الفرنسي ج• سوريل في كتابه " الانتداب " و توسع سورية الاقتصادي " ، بعض التقديرات القائلة بأن الملكية الكبيرة تشكل (٦٠ %) من سائر الأراضي الزراعية السورية • بينما تشكل المتوسطة منها (١٥ %)• أما الصغيرة فتشكل (٢٥ %)هذا دون تبيان طبيعة هذه الأراضي ومستوى خصوبتها وجودتها (٤٠، ص١٢٦) •

من ناحية أخرى نجد أن دراسة قامت بها مجلة " آسيا الفرنسية " في عددها (٣٠٩) لشهر نيسان ١٩٣٣ ، قد أظهرت أن أربعة عائلات إقطاعية في منطقة حماه، قد امتلكت ما مجموعه /١٠٨/ قرى من أصل /١١٤/ قرية في منطقتي حماه والعلويين• وذلك على النحو التالي :

ال البرازي	٤٩ قرية
آل العظم	٢٥ قرية
آل الكيلاني	٢٤ قرية
آل طيفور	١٠ قرى
المجموع	١٠٨ قرى

في هذا السياق يقول محمد كرد علي في كتابه خطط الشام : " وفي أرجاء حمص ١٧٦ قرية منها ثمانون في المائة للوجهاء دون غيرهم ، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين ، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبين فلبثت للفلاحين وحدهم٠ وهكذا قل عن كثير من مناطق الشام كقرى معرة النعمان و غيرها في حلب " (١، ج٤ ، ص١٩٥) ٠

وتشير الإحصاءات التي تعود إلى نهاية الفترة الانتدابية عام ١٩٤٥ إلى توزع الملكيات العقارية في عموم سورية على النحو التالي :

نوع الملكية	مساحتها الإجمالية	نسبتها المئوية
الملكية العقارية الكبيرة (اكثر من ١٠٠ هكتار)	٢٣١٢٢٠٠	٢٩ %
الملكية العقارية المتوسطة (١٠-١٠٠ هكتار)	٢٦٢٦٧٠٠	٣٣ %
الملكية الصغيرة (دون ١٠ هكتارات)	١١٥٧٣٥٠	١٥ %
أملاك الدولة	١٨١٥١٠٠	
المجموع	٧٩١١٣٥٠	

(٤١، ص٢٢٦)

إن هذه الأرقام ستنطوي على دلالات أكثر وضوحا ، فيما إذا قورنت بأرقام أخرى وردت في تقرير المفوض السامي الفرنسي عام ١٩٢٢ (٤١، ص٢٢٧) ، والتي يتطرق فيها إلى الفلاحين المحرومين من

الأرض نهائيا . حيث نجد في هذا التقرير أن هناك/ ٤٢٧٠٠٠ / نسمة محروما من الأرض في " دولة سورية " المؤلفة من دمشق و حلب وفي منطقة " دولة العلويين " /١٥٥٠٠٠/ نسمة ، وفي سنجق الأسكندرون /٦٥٠٠٠/ نسمة ، ويكون المجموع ٦٤٧٠٠٠نسمة ، أي حوالي ثلث سكان الريف السوري كان محروما من الأرض يعمل لدى الإقطاعيين والمزارعين الأغنياء. إذا كان عدد سكان الأرياف في سورية في نهاية العهد الانتدابي يساوي /٢٠٧٦٠٠٠/ نسمة تقريبا (٤٢، ص٣١) . هذا في الوقت الذي يرى فيه بعض المختصين بأن الوحدة الزراعية السورية التي يمكن أن توفر لأسرة فلاح مؤلفة من ستة أشخاص حياة معقولة ، ينبغي أن لا تقل عن عشرة هكتارات.(٤١، ص٢٢٧).

لقد كان السواد الأعظم من الفلاحين يعمل لدى الإقطاعيين ، نظراً لعدم امتلاكه الأرض ، أو لصغر مساحتها ، أو لقلة مردوديتها ، ومعظم هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون وفق نظام المحاصصة المعروف . الذي يعتبر أحد أساليب الاستغلال الإقطاعي في سورية. ويقدر الباحث عدنان فرا ، أن عدد العائلات الفلاحية المحاصصة للإقطاعيين في عام ١٩٣٦ قد بلغ ٢٤٠ ألف عائلة ، وكان متوسط الدخل السنوي للواحدة منها ٢٠ ليرة ذهبية تركية ، وتشكل ٤٠% من السكان ونصيبها ١٢ر١٤ % من الدخل الوطني أما الفلاحون الملاك الذي يبلغ عددهم حوالي ٨٧ ألف عائلة أي ما يعادل ٥ر١٤% من سكان سورية، فكانت تحوز على دخل سنوي ٧ر٧% من الدخل الوطني ، أي ما مقداره ٣٠ ليرة ذهبية تركية للعائلة الواحدة . (٤٢، ص٥١) بتعبير آخر يمكن أن نقول بأن ٥ر٥٤ % من سكان سورية كانوا ينتجون أكثر من ثلاثة أرباع المنتوج الوطني . بينما كان دخلهم بالكاد يتجاوز خمس الدخل الوطني .

أن تاريخ تمركز الأرض بيد عائلات إقطاعية معدودة وبالتالي فقدان وحرمان القسم الأعظم من الفلاحين لأراضيهم ، أو حيازتهم لأرض

لا تسد رمقهم ، تاريخ طويل ، نشأ على مدى قرون عديدة وبطرق وأساليب شتى من أهمها :

١- الاستيلاء بالقوة على أراضي الفلاحين من قبل الإقطاع والدولة .
٢- عادة التنازل والتبرع بالأراضي لصالح الوقف الديني ، الأمر الذي أدى إلى تمركز مساحات شاسعة بيد الأوقاف .
٣- عادة عدم تقسيم الأراضي الإقطاعية بين العائلة الواحدة وبقاء الإرث بيد زعيم العائلة أو كبيرها .
٤- الاستغلال الربوي الفاحش للفلاحين من قبل الإقطاع والتجار والصيارفة .
٥- نظام "الحماية " الذي كان يتبعه المتنفذون والوجهاء ورجال السلطة وكبار التجار ، أي حماية هؤلاء للفلاحين في وجه الضغوط و الابتزاز والاعتداءات التي كان الفلاحون يتعرضون له ، وخاصة في المدينة لدى الدوائر والمسؤولين. شريطة أن يسجل الفلاح أرضه باسم الشخص الذي "يحميه " الأمر الذي كان يفقد الفلاح أرضه في نهاية المطاف .
٦- توجه أرستقراطية المدن إلى استثمار رساميلها في شراء الأرضي ، وذلك لعدم أو قلة وجود مشاريع استثمارية في البلاد قادرة على جذب رؤوس الأموال .

على هذا النحو وما شابهه، أستملك حفنة من الإقطاعيين والمرابيين والتجار ورجال السلطة ، مساحات واسعة من أفضل وأجود الأراضي الزراعية في البلاد ، وجرد مئات الآلاف من أراضيهم ، وأضحوا مع الزمن محاصصين أو إجراء أو في أحسن الأحوال فلاحين ملاك ،لا تختلف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية كثيرا عن إخوانهم المحرومين من الأرض . وأضحى المشهد على نحو بات فيه العاملون في الأرض لا يملكونها ، والمالكون للأرض لا يعملون فيها.

إن سيادة الملكيات الزراعية الكبيرة في سورية ، لم تعن بشكل من الأشكال هيمنة الاستثمار الزراعي الكبير وما يتمخض عنها من طرق وأساليب زراعية . بل بالعكس كان الاستثمار الصغير هو السائد في البلاد إذ كانت المساحات الزراعية الواسعة التابعة للإقطاع تقسم وتفتت إلى فدانات (أي المساحات التي يمكن فلاحتها بزوج من الثيران) توزع على الفلاحين لاستثمارها وفق شروط تتوقف على طبيعة الأرض و مردودها و كذلك على ما يقدمه كل من الطرفين المالك – الإقطاعي و المستثمر- الفلاح من مستلزمات لخدمة الأرض واستثمارها ، وكان المحصول في نهاية الموسم يوزع وفق الشروط المعتمدة بين الطرفين . هذا النوع من الاستثمار كان يدعى بالمحاصصة ، التي كانت لها أشكال عديدة سنتوقف عند أكثرها شيوعاً .

١- **المرابعة :** وتعني في جوهرها ، أن يقدم الإقطاعي الأرض للفلاح – المرابع إلى جانب الماشية الخاصة بخدمة الأرض وكذلك البذار ويتعهد بدفع الضرائب المترتبة للدولة " العشر الذي كان يساوي ٥ر١٢% " . أما الفلاح فكان ملزما بتقديم السماد و الحراثة و الزراعة والحصاد وكل ما يتطلب عملية الإنتاج . في هذه الحالة كان المحصول يقسم إلى أربعة أقسام ثلاثة أرباعه تذهب للإقطاعي والربع المتبقي يذهب للفلاح وأسرته . (٤٣، ص١٧٥)

٢- **الخمس :** وتقوم هذه الطريقة على أن يقدم الإقطاعي الأرض بالإضافة إلى السكن للفلاح، بينما يقدم الفلاح البذار والسماد والماشية. وعند جني المحصول تستوفى ضريبة العشر (٥ر١٢%) ثم يوزع المحصول بحيث يأخذ صاحب الأرض الخمس ، وما تبقى يذهب للفلاح .

٣-**المناصفة:** وتعني إلزام الإقطاعي بتقديم الأرض والسكن للفلاح ، أما بقية النفقات من ضريبة وبذار وماشية وغير ذلك فكانت تقسم بين الطرفين مناصفة . وكذلك الأمر بالنسبة إلى المحصول.

٤- **المغارسة :** حيث يقدم صاحب الأرض - قطعة من الأرض للفلاح الذي يقوم بغراسها بالأشجار المثمرة ، وعندما تبدأ الأشجار بالإثمار يتقاسم الفلاح وصاحب الأرض الأشجار والأرض مناصفة .

هذه الأشكال إلى جانب غيرها كانت عرضة للتحوير والاتفاق وفقا لمساحة الأرض وخصوبتها وطبيعة المنطقة وغير ذلك من الأمور . إذ كان لكل منطقة طرق وأساليب تختلف عن الأخرى اختلافاً شكليا طفيفاً بحيث تتناسب وظروف الإنتاج لهذه المنطقة .

لقد كان الريع العقاري الذي يذهب للإقطاعي كبيراً جداً في واقع الحال. خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن معظم الفلاحين المحاصصين ما كانوا يملكون مستلزمات الإنتاج ومعداته من بذار وسماد وحيوانات حراثة .إذ كان يحصلون عليها من مالك الأرض ، الأمر الذي كان يعني في واقع الحال زيادة نصيب الإقطاع من الإنتاج بحيث يفوق الثلاثة أرباع ليصل إلى أربعة أخماس أو خمسة أسداس (٦، ص٢٩) ٠ لقد كان الفلاح المحاصص مجبراً إلى جانب عمله في الأرض ،على القيام بكافة أعمال السخرة لصالح سيده الإقطاعي من عمل في أراضيه وبساتينه وبيته وتأمين المياه والحطب والمواد الغذائية والقيام بشتى الأعمال والخدمات المنزلية. لقد كان الفلاح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأرض ، لا يقدر على ترك الأرض التي يعمل بها و غالبا ما كان يرث الفلاحون آباءهم في العمل كمحاصصين لدى الاقطاع٠

لقد اقترن الاستغلال الإقطاعي المنضوي على تحصيل أعلى مستويات من الريع العقاري من الفلاحين ، باستغلال آخر لا يقل بشاعة ألا وهو الاستغلال الربوي للفلاحين ٠ لقد كانت المرباة وخصوصا بالشكل الذي عرفه المجتمع الريفي ، أكثر إشكال الاستغلال فظاظة ، وكانت وسيلة ناجعة من وسائل سلب ما تبقى للفلاحين من أراض ونهب ثرواتهم ،

وإبقائهم في حالة مزرية لا حول لهم ولا قوة ، وإرغامهم على الخنوع لسيطرة الإقطاع والعمل لديهم . طالما لم تعرف البلاد أشكالا لمساعدة الفلاحين عن طريق تقديم القروض من قبل الحكومة أو بنوك زراعية من أجل عملية تجديد الإنتاج ، أو لسد حاجات شخصية لأفراد أسرته بشروط مقبولة ومعقولة . لقد كتب ماركس عن حاجة الفلاحين واضطرارهم للجوء إلى الاقتراض الربوي ما يلي : " يكفي أن تموت بقرة فلاح صغير حتى يعجز عن تجديد إنتاجه في أرضه من جديد وفقاً للمقاييس السابقة ، وبالتالي سيقع فريسة بيد المرابي ، وطالما وقع في يديه ، فلن يستطيع أن يلوذ بحريته "(٤٤، ج٣، ص٦٥٥). لقد كان الإقطاعيون وتجار المدن مصدرين أساسيين لتسليف الفلاحين ، وكانت القروض تقدم بشكليها العيني (من بذار ومواد غذائية ...) والنقدي لمدة لا تتجاوز الثمانية أشهر ، وغالباً ما كانت من موسم البذار إلى موسم الحصاد حوالي ستة أشهر ، وكانت الفوائد فاحشة بكل معنى الكلمة تتراوح من ١٠٠% إلى ٢٠٠% . فمثلاً إذا استدان فلاح كيساً من البذار مقابل كيسين من نفس المادة عند جني المحصول ،أي عملياً بعد ستة أشهر تقريباً ، يعني ذلك أن الفائدة السنوية قد تضاعفت وبلغت مقدار ٢٠٠% . هذا ناهيك عن أن القروض كانت تستتر في أغلب الأحوال وخاصة من قبل تجار المدن ، بفرض أسعار متدنية على المحاصيل قبل بداية جنيها الأمر الذي كان يعني زيادة الفائدة من ناحية ، وتأمين السلع الرخيصة ، التي يتاجرون بها من ناحية أخرى .

لقد كان الاستغلال الربوي للفلاحين يمد الإقطاعين بموارد إضافية لا تقل عن تلك التي يحصلون عليها عن طريق إيجار الأراضي أو استغلالها محاصصة. وبهذا الخصوص يقول محمد كرد علي : " وهم كثيراً ما يستدينون المال من المرابين بفوائد فاحشة لا يبعد أن تبلغ ١٠٠ في المائة أحياناً. ولهذا ترى غلة أرضهم تكاد لا تكفيهم للإنفاق على حاجياتهم الضرورية وقلما ترى فلاحا في سعة يكدحون كلهم طوال السنة لتحصيل بلغة من القوت ، وسبب ذلك ضيق ذات يد الفلاح. فهو لا

يستطيع أن يحرث الأرض حرثا عميقا بأبقاره الصغيرة المهزولة التي لا تعلف غير التبن ولا يستطيع أن يبتاع آلات زراعية حديثة أو أسمدة معدنية ويستحيل عليه أن يخزن محصوله بقصد بيعه عندما يغلو ثمنه لأنه في حاجة دائمة إلى المال • والسعيد من الفلاحين من لم يثقل الدين كاهله ومن كان مفلتا من براثن المغلبين والمرابين" (١، ج٤، ص ١٩٧) •

لم يكن الفلاح يعاني من ظلم وشرور الإقطاع والمرابين فحسب ، بل وتوسعت الدائرة لتشمل الدولة أيضا، التي لم يكن تعسف ممثليها من شرطة وجباة ضرائب وغيرهم أخف وطأة على الفلاحين. لقد كان جل اهتمام الدولة ينصب على سحب أكبر قدر من الأموال من الفلاحين على شكل ضرائب وغرامات متنوعة • لقد كان حجم الضريبة يساوي ٥ر١٢ % من المحصول (ضريبة العشر بالإضافة إلى ٥ر٢ % ضريبة المعارف والمصرف الزراعي) • إلى جانب ذلك وجدت ضريبة أخرى تساوي ٤ في الألف من قيمة الأرض الأميرية • أما الأراضي المملوكة فكانت ضريبتها ١٠ بالألف • وكثيرا ما كانت ضريبة العشر تخمن تخمينا الأمر الذي يترك مجالا رحبا للتلاعب من ناحية ، وابتزاز الفلاحين من ناحية أخرى ، فالمخمن سيزيد من ضريبة الفلاح ، مقابل إنقاص ضريبة الإقطاع • ومما زاد الطين بلة ، أن هذه الضريبة كانت تستوفى بشكل معدل العشر للسنين الأربعة المنصرمة ، دون النظر إلى المواسم وكمية الأمطار الهاطلة ، أو إلى الجفاف والأوبئة الزراعية ، ودون النظر أيضا إلى مسألة أهم من ذلك كله وهي هل زرع الفلاح واستثمر أرضه هذه ، أم لا ؟!(١، ج٤، ص١٩٤).

كان الإقطاعي الآمر الناهي في الريف السوري ، وفي شخصه كانت تتمثل جميع السلطات عمليا • فهو الذي يسن القوانين غير المكتوبة وغير القابلة للرفض في قراه ، وهو الخصم والحكم في فض المشاكل والنزاعات ، يعينه في ذلك رجاله المسلحون • حتى أن موظفي الدولة من

جباة وقضاة وشرطة وغيرهم كانوا يتلقون أوامر الإقطاعي ويتقيدون بها ، أكثر من تقيدهم لتعليمات وأوامر الجهات الرسمية التي كثيرا ما كانوا يتجاهلونها ٠

لقد أدى الاستغلال البشع من قبل الإقطاع والمرابين والدولة وبهذا التسلسل ، إلى تزايد بؤس وشقاء جماهير واسعة من الفلاحين ٠ لقد حرم الفلاح من كثير من الحقوق المتعارف عليها في ذلك الوقت ، وقطعت أمامه العديد من سبل العيش ، فلم يكن للفلاح حق الصيد ، أو حق استخدام مياه الترع وغيرها من المياه الجارية لسقاية مزروعاته ٠ كان يقضي كل حياته في العمل المنهك والشاق عسى أن يسد رمق أسرته ، أو أملا في تسديد ديونه٠ لقد اعتاد الكثير من الفلاحين ، الذين خارت قواهم وأنهكهم البؤس والشقاء وتراكمت عليهم الديون ، إلى بيع أطفالهم وخاصة الإناث منهم للإقطاعيين والتجار والمرابين للعمل لديهم لسنوات عديدة كخادمات مقابل مبلغ زهيد وتافه ٠ لقد كتب الباحث الفرنسي جاك فليرس عن حياة هؤلاء الفلاحين قائلا : " كل حياة الفلاح خاضعة للركض وراء لقمة الخبز لسد رمقه، لقد اجتمعت الظروف المناخية والاقتصادية و الاجتماعية هنا ، كي تبقي الفلاح على حافة الجوع ، فالفلاح عادة لا يبتاع شيئا ، عليه أن يعيش على ما يجنيه، أو بالأحرى ، على ما تبقي له الدولة والإقطاع والمرابون مما جناه " (٣٩، ص٢٣٧) ٠

لقد وقف النظام الإقطاعي وما رافقه من استغلال وظلم سدا منيعا في وجه تطور الزراعة و عصرنة أدوات الإنتاج واعتماد الأساليب الحديثة في هذا المجال ٠ لقد اتصفت الزراعة على وجه الخصوص بالتخلف في كافة المجالات ٠ فالمحراث الخشبي والمعول والمنجل والنورج وغير ذلك من الأدوات اليدوية كانت هي المعتمدة في الزراعة . هذه الأدوات التي لم يطرأ عليها أي تغير ، وظلت على حالها طوال عشرات القرون. كانت الزراعة بعلية بشكل عام ، تعتمد على الأمطار رغم

قلة الهطولات وكمياتها عموما في البلاد ، أما الزراعة المروية فكانت تعتمد على أنظمة ري بدائية كالنواعير والغرافات ٠ ولم تعرف البلاد أنظمة ري حديثة كالسدود والقنوات و الآبار والمضخات وغير ذلك٠ وكانت مسألة استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات الزراعية في غاية الندرة ٠ لقد كتب الباحث الألماني روبين عن هذه الأوضاع ما يلي : " لم يكن سوء القدر أو القصور في الفهم أو الجمود ، أو بالأحرى لم تكن هذه الأمور وحدها هي التي تحول دون استخدام الفلاح للآلات والأسمدة ، إن الأهم من ذلك هو عدم قدرة الفلاح على توفير شيء من المال من إنتاجه لشراء هذه الأشياء أو تصليحها" ٠

كل هذه الأمور انعكست على تخلف الزراعة وتدني مردوديتها رغم أنها كانت تشكل العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد السوري عموما ٠ لقد كان إنتاج القمح في عام ١٩٢٢ حوالي ٣٤٥٨٠٠ طن أما الشعير فقد بلغ ١٨٢٥٠٠طن ، وبلغ إنتاج القطن ١٣٠٠بالة عام ١٩٢٣ ، و١٥٠٠بالة عام ١٩٢٥ (١، ج٤،ص١٧٦-١٧٨) ٠

بالإضافة إلى ذلك ، تراجع إنتاج شرانق الحرير تراجعا خطيرا بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أنخفض إنتاجه إلى الربع مقارنة بالكمية التي كانت تنتج قبل الحرب ، وكانت أحد أهم أسباب هذا الانحسار ، هو ظهور تقنيات جديدة (ظهور حلالات بستة أطراف عوضا عن تلك التي كانت منتشرة في البلاد وتعمل بطرفين) عجز السكان عن اقتنائها، ناهيك عن غزو الحرير الأجنبي الرخيص الثمن لأسواق البلاد٠

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين وتائر متسارعة لتفسخ أسلوب الإنتاج الإقطاعي ، وتطور العلاقات السلعية – النقدية في البلاد ٠ كما أن انجذاب سورية إلى فلك الإنتاج الرأسمالي العالمي ، وخاصة بعد أن تحولت شيئا فشيئا منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى شبه مستعمرة للدول

الأوربيــة ، وعلــى وجــه الخصــوص لفرنســا ، وتسـرب رؤوس الأمـوال الفرنسية وغير الفرنسية إلى سورية ومن ثم الهيمنة على اقتصاد البلاد . كل ذلك أدى إلى تسخير الاقتصاد السوري لخدمة مصالح دول المتروبول وخير مثـال علـى ذلك التوجـه نحـو التخصص فـي الزراعـة ، لقد شـجع الرأسـمال الأجنبـي علـى زراعـة مـادة أو مـادتين فـي منـاطق معينـة ، تبعـا للظروف المناخية الملائمة . فمثلا اشتهرت المناطق الساحلية بإنتاج التبغ وأشجار التوت والزيتون ؛ بينما نجد الحبوب وخاصة القمح المادة الأساسية كانت تزرع في المناطق الداخلية . في الوقت ذاته انتشرت زراعة القطن فـي أحـواض الأنهـار . لقد كانت هذه خطوات أولى وأساسية نحو تحويل البلاد إلى مصدر للمواد الخام الرخيصة . غير أن هذه السياسة اصطدمت بعراقيل وصعوبات جمة ، من أهمها التخلف الكبير في علاقات الإنتاج ، وضآلة الرساميل المستثمرة في هذا المجال ، ناهيك عن تخلف البنية التحتية المناسبة والضرورية لتنمية الزراعة في البلاد .

لقد شهدت هذه الفترة انحسارا كبيرا للاقتصاد الطبيعي ، ذلك الاقتصاد المبنـي علـى ، الاكتفـاء الـذاتي ، علـى مـا ينتجـه الفلاحـون مـن محاصـيل زراعيـة ومنتجـات حيوانيـة ومصـنوعات حرفيـة ضـرورية لتلبيـة حاجـات المجتمع الريفي . وتكون العلاقات عندئذ مبنية على قاعدة المقايضة أساسا . إذ يلعب النقد دورا محدودا ، وغير كبير في التعامل الاقتصادي . غير انه نتيجـة لتسـرب وانتشـار العلاقـات السلعية – النقدية إلـى الريـف السـوري ، بالإضافة إلى تطور التجارة و توسع دائرة الحاجات ، أضحى الإقطـاعيون يطـالبون فلاحـيهم بـالريع النقـدي ، بـدلا عـن العينـي ، ممـا أدى إلـى لجـوء الفلاحين إلى بيع محاصيلهم ، أو جزء منها في الأسواق أو تصريفه عبر وسطاء أو تجار أو سماسرة . غير أن هذا الانقلاب لم يشمل جميع أطـراف البلاد ، رغم انتشاره وازدياده المضطرد . من ناحية أخرى ونتيجة لسيادة الرأسمال الأجنبي فـي القطاعـات الرئيسـة فـي الاقتصـاد المديني من ناحيـة وضعف البرجوازية الوطنية الناشئة وعدم قدرتها منافسة الرأسمال الأجنبي

أو عدم جرأتها في إنشاء صناعات حديثة نظرا لظروف موضوعية من افتقاد للاستقرار والأمن والمتغيرات السياسية الطارئة على البلاد ، وكذلك ظروفها الذاتية من ضعف في تراكم رساميلها إلى ضعف في مؤسسات المجتمع الرأسمالي من بنوك و مؤسسات تحويل مالية . ناهيك عن ندرة الكوادر والأيدي الخبيرة . كل ذلك أدى إلى أن البرجوازية الناشئة والتي جمعت ثروات كبيرة خلال الحرب وبعدها نتيجة ازدهار التجارة و تلبية متطلبات الجيوش من ناحية ، وأعمال المضاربة والاحتكار من ناحية أخرى إلى التوجه نحو استثمار أموالها في الزراعة على أطراف المدن الكبيرة. لقد أدت هذه الظاهرة إلى نشوء فئة جديدة من ملاك الأراضي والعقارات لم يعرفها الريف السوري . غير أن هذه الفئة لم تستثمر رساميلها وفق أساليب رأسمالية عصرية آنذاك تنم عن الطبيعة الاقتصادية لأصحاب هذه الأموال . بل استثمرتها على الأغلب وفق الموروث والتقاليد الإقطاعية ، إذ لم تلاحظ فروقات كبيرة بين أساليب إنتاج هذه الفئة وأساليب الإقطاع المعهودة فقط قلة قليلة من هذه الفئة الجديدة ، إلى جانب بعض الإقطاعيين استخدموا العمل المأجور واقتنوا بعض الآلات الحديثة المتوفرة وقاموا بزراعة المحاصيل وفقا لاحتياجات السوق .(٤٥، ص٣٤)٠

إلى جانب ذلك نجد أن العديد من الإقطاعيين أبدوا اهتماما متزايدا بالتجارة والصناعة . لقد نشط كثير من هؤلاء في أعمال المضاربة والسمسرة ، كما قاموا باستثمار أموالهم في بناء ورشات صناعية تقوم على معاملة أولية للموارد الزراعية (٤٣، ص١١٩) ٠ إن ظهور ملاك زراعيين جدد من وسط البرجوازية المدينية الناشئة وكذلك نشوء برجوازية جديدة من وسط الإقطاع ، قد أدى إلى نوع من التداخل بين هاتين الفئتين . وأثرت تأثيرا مباشرا وملحوظا على الطبيعة العامة للبرجوازية الوطنية . وأضحت في كثير من الأحوال أحد أسباب محافظتها .

على هذا النحو نجد أن الريف السوري لم يشهد طيلة فترة الانتداب الفرنسي أية تطورات جادة ، باتجاه تنمية الزراعية ، والعلاقات الزراعية في الريف السوري ، حيث لم تترجم إلى الواقع ، مخططات الدوائر الاستعمارية الفرنسية. فلم تتحول سوريا وفق هذه المخططات إلى مزارع ضخمة لإنتاج المواد الخام الزراعية من قطن أو حرير خام أو حبوب ، لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية . ولم توظف أموال تذكر في هذا المجال كما لم تضع سلطات الانتداب الفرنسي حدا للعلاقات الإقطاعية البالية في الريف السوري ، التي كانت من أهم أسباب التخلف الاقتصاد في سورية . بل وجدت في الإقطاعيين حلفاء وقاعدة اجتماعية وسياسية لها من أجل ترسيخ وتعزيز هيمنتها وسيطرتها على البلاد.

الفصل السابع

الصناعة السورية

لقد أدت السيطرة العثمانية المقترنة بالاستبداد والفساد الإداري والاستغلال ، وكذلك هيمنة العلاقات الإقطاعية البالية ، إلى ركود وتخلف كبير في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية ، التي كانت ترزح سوريا وغيرها من بلدان المشرق العربي تحت نيرها زهاء أربعة قرون . وأدت هذه الأوضاع في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى تحول السلطنة العثمانية مع جميع ولاياتها ، وبشكل تدريجي إلى تابع دائر في فلك الدول الأوربية ، التي كانت تعيش أوج نهضتها الصناعية ، بالغة مراحل متطورة من النمو الرأسمالي . بحيث أضحت السمة الإمبريالية ملازمة للعديد من الدول الأوربية مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها . وأضحى التنافس بمختلف أشكاله وصولاً إلى الصراع الدموي المباشر والمكشوف ، الذي أخذ شكل حروب إمبريالية من أجل إعادة تقسيم العالم ظاهرة معتادة في ذلك الوقت .

لقد كان أواخر القرن التاسع عشر ، زمن تفاقم الصراع الاستعماري من أجل الاستئثار بمصادر المواد الخام ، وتأمين الأسواق لتصريف المنتجات المصنعة ، والهيمنة على اقتصاد الدول الأخرى عن طريق تصدير الرساميل والحصول على الأمتيازات والأرباح الاحتكارية .

واتسمت هذه الفترة بظهور أشكال انتقالية عديدة ودرجات متفاوتة لتبعية الدول والبلدان " المستقلة " . فلم تكن هذه الفترة التاريخية تتسم بوجود مجموعتين من الدول والبلدان (المتروبول والمستعمرات) فحسب ، بل ووجود جملة من الدول والبلدان المستقلة من الناحية الشكلية ، غير أنها في جوهر الأمر تابعة وبأشكال ودرجات مختلفة للدول الإمبريالية ، لقد سميت هذه البلدان بـ " أشباه مستعمرات " ٠ لقد أضحت السلطنة العثمانية في واقع الحال شبه مستعمرة للدول الأوربية ، ألمانيا وإنكلترا وفرنسا . وأضحت تفقد رويداً رويدا استقلالها وسيادتها . وكان التنافس بل والصراع على أشده ، بين هذه الدول للحصول على أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والسياسية والعسكرية في أرجاء هذه الإمبراطورية ، التي لم يكن بمستطاعها أن تقف في وجه أطماع الدول الغربية . فقدمت لها الكثير من الامتيازات الاقتصادية في مجالات مختلفة كالطاقة و والسكك الحديدية بل وحتى الجيش . ووصل الأمر إلى إعطاء حق احتكار سلع وبضائع كما حصل عام ١٨٨٣ ، عندما أنشئت مؤسسة خاصة حصلت من الباب العالي على حق احتكار إنتاج وتصنيع وتصريف التبغ في الدولة العثمانية . ووصل التدهور الاقتصادي بالدولة العثمانية درجة ، أضحت فيها اسطنبول - عاصمة الدولة بالإضافة إلى المدن الساحلية التركية تعيش على ما تستورده من القمح والطحين بسبب عجزها عن تأمين مادة الخبز (٤٦ ، ص ١٣٤)٠

لقد بلغ تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية حداً ، لم تكن تتوانى فيه حتى عن التدخل العسكري المكشوف . كما حصل عام ١٨٦٠ ، عندما نزلت القوات الفرنسية في بيروت بتخويل أوربي ، بدعوى إنها حماية الموارنة في لبنان . لقد كان الهدف الحقيقي من وراء ذلك العمل على إنشاء موطئ قدم وأرضية سياسية وقانونية ، للتدخل في هذه المنطقة الإستراتيجية من الإمبراطورية العثمانية ٠ إثر هذا التدخل عقدت اتفاقية بين باريس و استنبول ، تنازلت بموجبها الإمبراطورية العثمانية عن جزء من

سيادتها في إقليم جبل لبنان لصالح فرنسا . وبموجب هذه الاتفاقية أضحت فرنسا معنية " بحماية " مسيحيي هذه المنطقة ، كما أنشئ نظام خاص بها ظل قائماً حتى عام ١٩١٥ (٥، ص ٣٤). لقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة اعتراف علني من قبل الباب العالي بعجزه عن إدارة شؤون الدولة وحماية مواطنيها ·

في العشرين من كانون الأول عام ١٨٨١ شاهدت الامبراطوية حدثاً ذا دلالة بالغة ، كان ذلك بمثابة إعلان عن تحول الإمبراطورية العثمانية برمتها إلى شبه مستعمرة للدول الأوربية الأكثر تطوراً . إذ صدر في هذا اليوم " مرسوم محرم " الشهير والذي انشئت بموجبه " مؤسسة الدين العثماني العام "، التي تمحور نشاطها حول اقتطاع قسم من الضرائب والعائدات الحكومية كالجمارك ، وإنتاج وتجارة الملح وغيرها من المواد لسد الديون الخارجية الهائلة ، التي أثقلت كاهل الدولة العثمانية · لقد تحولت هذه المؤسسة إلى أحد أهم وأنجع وسائل الضغط والإكراه الاقتصادي والمالي بيد الغرب · وأضحت ذريعة قانونية للسيطرة على الدولة العثمانية ·

لم تكن سورية بمنأى عن هذه الأحداث والتطورات ، بل كانت في خضمها تتأثر بها وتعاني منها أشد التأثر والمعاناة ، ولم تكن قادرة على التأثير فيها أو التخفيف من وطأتها ، مع أنها كانت تعتبر من أكثر الولايات العثمانية تطوراً ، سواء أكان ذلك في المجال السياسي أم الاقتصادي أم الفكري . وعلى مدى قرون اشتهرت سورية بالصناعات التقليدية والحرف اليدوية · ناهيك عن دورها في التجارة بين الغرب والشرق ، و ضمن التجارة البينية للإمبراطورية العثمانية لقد كان الاقتصاد السوري التقليدي في أواخر القرن التاسع عشر يعاني من أزمة عميقة عصفت بشتى فروع المنتجات التقليدية ، وأدت إلى خراب واسع أصاب الصناعة التقليدية وخاصة النسيجية منها . لقد كان أصحاب المانيفاكتورات والمشاغل

السورية في أوضاع صعبة جداً ، حيث شاعت موجات الإفلاس ، وفقدت مصادر العيش للآلاف من سكان المدن ، الذين أضحوا تحت وطأة البطالة والتشرد ، نظراً لانعدام صناعات حديثة قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة لهم .

كانت أسباب هذه الأزمة تكمن في عدم إمكانية صمود الصناعات والحرف اليدوية القروسطية أمام الصناعات الحديثة التي تستخدم مبتكرات العلم والتكنولوجيا ، وتتميز بجودتها وتدني أسعارها ، مما أعطتها قوة مزاحمة كبيرة أمام البضائع والسلع الوطنية. ومما زاد في تأثير هذه الأزمة ، عدم وجود نظام لحماية المنتجات الوطنية من ناحية ، وأتباع سياسة الأبواب المفتوحة أمام المنتجات المستوردة ، إذ كانت التعريفة الجمركية ابتداء من عام ١٨٣٨ على السلع المستوردة محسوباً على أساس قيمة السلعة ، و تساوي ما مقداره ٣% ، ثم رفعت إلى ٨% ، وأضحت ١١% ابتداء من عام ١٩٠٧ ومن الجدير بالذكر أن هذه التعريفة الجمركية قد فرضت على نحو واحد على السلع المصنعة وعلى معدات الإنتاج المستوردة (٦، ص٥٠-٥١). ومما ساعد في تفاقم هذه الأزمة ، تدني مستويات المعيشة للأكثرية الساحقة من سكان الامبراطورية العثمانية وتسرب الرأسمال الغربي وخاصة الفرنسي منه إلى البلاد والتحكم بمقاليد المشاريع الاقتصادية وخاصة النسيجية . لقد كتب القنصل الروسي في بيروت ق . بازلي الذي عاصر تلك الفترة ، عن الخراب الذي أصاب الصناعة السورية ما يلي : " ازدهرت صناعة سوريا وفلسطين على امتداد قرون متتالية، وزودت أوربا بالأنسجة الحريرية الثمينة ،وحتى بالحنيش البسيط أما الآن ، - (أي في أربعينات القرن التاسع عشر) - فأن هذه الصناعة أصيبت بضربة نتيجة الغزو التدريجي الذي تعرضت له أسواق الشرق من قبل المنتجات الرخيصة للماكينات والآلات العاملة على البخار في أوربا الغربية " (٤٧، ص١٢٨) . لم تعرف سوريا مطلع العشرينات من القرن العشرين صناعة حديثة . وكل ما لديها كان عبارة عن مشاغل

ومصانع صغيرة أشبه بالمنيفاكتورات تعتمد على العمل اليدوي ولا تزيد مساحتها على الغرفة الواحدة في معظم الأحوال . يعمل فيها عدد من الأشخاص لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . وكانت هذه المشاغل تنتج السلع والمنتجات التقليدية الضرورية مثل الأنسجة بمختلف أنواعها وحياكة البسط والسجاد وعصر الزيت وصناعة الصابون المفروشات و الأثاث ، والحبال والفخار والخزن إلى ألخ٠٠ لتلبية حاجات السوق الداخلية وفي بعض الأحيان تعمل على معاملة بعض المواد الخام بهدف التصدير كدباغة الجلود وغزل و حياكة الحرير . و كانت تنتشر في البلاد بين ٦٠٠ و ٨٠٠ معصرة يدوية بدائية لإنتاج زيت الزيتون يعمل فيها عدد من العمال يتراوح بين ٦-١٠ آلاف عامل موسمي (٤٨ ، ص ١٣٥-١٣٦) ٠ إلى جانب ذلك كانت توجد في سورية و لبنان حوالي ١٥٠ مصبنة لصنع الصابون ، تضم كل مصبنة مرجلاً أو مرجلين ، يعمل فيها وسطيا من ١٥-٢٠ عامل ،أي حوالي ٣٠٠عامل تقريباً . وكانت تعتبر حلب وأدلب وأنطاكية ، بالإضافة إلى طرابلس المدن التي تشتهر بهذه الصناعة أساسا (٧، ص ٣٠) ٠ عدا ذلك ، كانت هناك طواحين خشبية تعمل بقوة المياه بالإضافة إلى١٢ مطحنة حديثة . وأكبر مطحنتين كانتا في بيروت تطحنان ٤٠ طن من القمح يومياً ، هذا بالإضافة إلى٩٠ ورشة لصناعة النشاء كانت توجد ٦٠ منها في حلب ، و٣٠ في دمشق يعمل فيها حوالي ٣٠٠-٤٠٠عامل (٧، ص٣١)٠ وحسب معطيات روبين كان في سورية قبل الحرب العالمية الأولى ١٢ مصنعاً يعمل في كل منها أكثر من ١٠٠عامل ، و ١٠٠ مصنع يعمل في كل منها ٥٠ عامل ، ومصنعاً واحداً يعمل فيه حوالي ٣٠٠عامل. هذه الصورة تبين مدى ضآلة نسبة المصانع الحديثة بالمقارنة مع الورشات والمنيفاكتورات الصغيرة المنتشرة في البلاد.

بالإضافة إلى هذه المشاغل الصغيرة التي كان معظمها ملحقا ببيوت أصحابها أو ضمن البيوت ذاتها . كانت هناك مصانع صغيرة حديثة تستخدم فيها الآلات والماكينات التي تديرها محركات تعمل على الزيت أو

الكهرباء ضمن المدن الكبيرة . هذا إلى جانب استخدام المياه الجارية وخاصة في الطواحين . وفي هذا السياق يمكن ذكر ثلاثة مصانع للإسمنت ومصانع لغزل القطن والحرير والتبغ والمطابع وأفران الخبز. هذا إلى جانب شركات لإنتاج الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والترام . وكانت هذه المصانع والشركات عائدة للرأسمال الغربي أساساً. كانت صناعة الأنسجة الحريرية والقطنية والصوفية وما يتعلق بها أو يتفرع عنها كالغزل والنسيج والصباغة والحياكة تتقدم قائمة الحرف السورية ،حيث يعمل فيها أكبر عدد من الحرفيين ، وقد نمت بعض هذه الصناعات وتطورت مثل غزل الخيوط الحريرية وحياكتها بدوافع التصدير إلى الخارج وخاصة لفرنسا . و لعبت الرساميل الفرنسية وخاصة تلك المرتبطة بصناعة وتجارة الأنسجة الحريرية في مدينتي ليون ومرسيليا دوراً مشجعاً لتوسيع رقعة زراعة أشجار التوت في سورية ولبنان بهدف إنتاج شرانق الحرير وانتشار ورشات لغزل الخيوط الحريرية . لقد تمركزت زراعة أشجار التوت وإنتاج الحرير الخام في المناطق الساحلية والغربية من سورية بالإضافة إلى ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان .

لقد ورد في كتاب المؤلف الفرنسي Ducousso دوكوسو الذي عمل في الجهاز القنصلي في بيروت وطرابلس الذي نشأ عام ١٩١٣ الكثير من المعلومات عن مناطق زراعة التوت المنتشرة في سورية ولبنان وكذلك إنتاج الحرير الخام ويقدر المؤلف المذكور عدد أشجار التوت على النحو التالي : (٤، ص ١٠٨)

المنطـــــقة	عدد الأشجار	المساحة المزروعة
ولاية دمشق	٣٣٩٥٠٠٠	١٧٦٠ هـ
ولاية بيروت	٩١٧٠٠٠٠	٤٥٠٠ هـ
متصرفية جبل لبنان	٢٨٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠هـ

يضاف إلى ذلك الأشجار المزروعة في مناطق أنطاكية والتي يمكن تقديرها بحوالي ستة ملايين شجرة ، وذلك بناء على ما تنتجه هذه المنطقة من شرانق الحرير قبيل الحرب العالمية الأولى والتي بلغت ٨٠٠ طن من الشرانق وحسب تقرير البعثة التي أرسلتها غرفتا تجارة ليون ومرسيليا عام ١٩١٩ (٤، ص ١١٢-١١٣) .

وتدل تقديرات دوكسو أنه في عام ١٩١٢ كانت توجد في سورية ولبنان ١٩٤ ورشة أو مصنعاً لغزل الحرير . كان يعمل فيها بين ١٠ - ١٢ ألف عامل معظمهم من الفتيات والأطفال . إذ كانت نسبة الرجال لا تتجاوز سدس مجموع العاملين . بينما يورد مؤلف أخر وهو ريخلن أن عدد العاملين في هذا المجال يصل إلى ١٤ ألف عام ١٩١١ . لقد كان القسم الأعظم من هذه المصانع متجمعة في لبنان ففي متصرفية جبل لبنان كان يوجد ١٥٥ من أصل ١٩٤ مصنعاً يعمل في كل مصنع من ٣٠ ــ ١٠٠ عامل (٦، ص ٥٣-٥٤) .

اتسم العمل في مصانع حل الشرانق وغزل الحرير طابعاً موسمياً فلم تكن تعمل هذه المصانع سوى عدة شهور في السنة ، لتغلق أبوابها بانتهاء الموسم ، وكان الأجر اليومي للعامل يتراوح بين ١-٦ قروش تبعاً لمستوى وخبرة ومهارة العامل .

لقد بلغ معدل إنتاج الحرير الخام بين عام ١٩٠٢- ١٩١٢ معدل ٥٠١ طن سنويا كان يصدر القسم الأكبر منه إلى فرنسا لاستكمال تصنيعه (٤،ص١١٢) .

لقد كانت عملية إنتاج الحرير الخام بصورة عامة تحت سيطرة الرأسمال الفرنسي ، ابتداءً من استيراد البذور، وانتهاء بتصدير الحرير إلى

ثمة منتوج أخر جذب رؤوس الأموال الغربية ، ألا وهو التبغ إذ تميز التبغ السوري وخاصة صنف اللاذقية بالجودة والشهرة . الأمر الذي جعلت شركة الريجي الفرنسية وبعد مفاوضات مع الحكومة العثمانية تحصل على امتياز حصر لمادة التبغ و التنباك في سورية ولبنان عام ١٨٨٣ ٠ وشمل هذا الحصر زراعة هذه المادة وتصنيعها والمتاجرة بها من تصدير إلى الخارج أو توزيع في الداخل . وكانت مدة الامتياز ثلاثون سنة تنتهي عام ١٩١٣ ٠ ثم مددت من قبل الحكومة العثمانية دون تصديق بسبب ظروف الحرب لمدة خمسة عشر عاماً . ونتيجة لأساليب تعامل الشركة الريجي مع الفلاحين والمستهلكين ، والاستغلال البشع الذي كان يتعرض له المتعاملون مع هذه الشركة ، والآثار السلبية لنشاطها أزداد ت مناوأة الجماهير وخاصة التجار والمزارعين . و تنامى السخط الشعبي الذي أخذ شكل إضرابات و مسيرات احتجاج ، مما أرغم السلطات الفرنسية على إلغاء نظام الحصر في عام١٩٣٠ ، والاستعاضة بدلاً عنه بنظام البندرول (أي نظام التمغة والرسم). وحسب النظام الجديد هذا أطلقت حرية زراعة وصناعة وتجارة التبغ والتباك لكن وفق شروط ولوائح تقرها سلطات الانتداب ، فكان على الفلاح أن يحصل على إذن لزراعة هذه المادة في مساحة لا تقل عن ٥٠٠ م٢ وعليه أن يعلم الدوائر المسؤولة والمختصة ، عن النوعية المزروعة وظروف نمو المزروع وكمية المحصول . وكانت عملية الزراعة والصناعة والتجارة بهذه المادة تخضع لحملة من الأذونات والتصاريح والبيانات والرسوم والغرامات وصولاً إلى عقوبة السجن ٠ ومع ذلك نشأت مصانع وطنية في هذه الفترة و استطاعت أن تعتمد على نفسها وتنمو و تتطور ، لكن لم يمض خمس سنوات حتى أعيد العمل بنظام الحصر ثانية ، أي العمل وفق مبدأ احتكار مادتي التبغ والتنباك وذلك في عام ١٩٣٥ . وجاء بيان المفوضية الفرنسية في بيروت والخاص بمنح امتياز الحصر " البندرول " بأن مدة الامتياز تنتهي في عام ١٩٦٠ ويحق للجهة المانحة للامتياز أن تشتريه بعد ١٥عاما ، وحدد رأسمال الشركة بمقدار ٠٠٠ر٣٥٠ر١ ليرة . أما شروط

الاكتتاب فقد نص على تخصيص ٦٠ % لأصحاب المصانع الموجودة في البلاد ، و ٣٠% لصاحب الامتياز ، و ١٠% مخصص لأهالي الدول التي شملها الانتداب الفرنسي (٣٤، ص ١١٣-١١٤).

في ١٩ شباط ١٩٣٥ صدر قرار المفوض السامي الفرنسي بتقديم امتياز "حصر التبغ " إلى كل من : شركة الدخان اللبنانية السورية (صاحبة الحصر السابق) ، بالإضافة إلى عدد من الأثرياء السوريين واللبنانيين. وتشكل مجلس إدارة الشركة من ١٧ عضواً ، سبعة منهم من الفرنسيين وثلاثة من الإنكليز وأربعة أعضاء من السوريين وثلاثة من اللبنانيين ٠ وترأس الشركة أدمون فليبياز "رئيس البنك الجزائري التونسي " (٤١ ، ص ١٧٩) ٠ هذا البنك الذي ساهم في الكثير من الشركات الصناعية والتجارية ذات العلاقة المميزة مع الدوائر الاستعمارية الفرنسية وخاصة في سورية ولبنان والجزائر وتونس٠ أما من حيث توزع الأسهم ، فقد كانت شركة الريجي تملك ما مقداره (٢١٠٤٥) سهم من أصل (٢٥٠٠٠) سهم (٣٤ ، ص ١١٥) ٠

اصطدمت عملية العودة إلى نظام الاحتكار " الحصر " بجالة من الاستياء الشديد من قبل الجماهير ، التي ارتبطت مصالحها مباشرة أو بشكل غير مباشر بهذا الفرع الاقتصادي . وخاصة أصحاب المعامل الوطنية والتجار وشهدت سورية حملة من الاضرابات و الاحتجاجات و العرائض ومقاطعة الدخان ٠٠ غير أنها لم تجد آذانا صاغية من قبل سلطات الانتداب، التي حاولت تخصيص حصة الأسد من الأسهم للشركات والمساهمين الأجانب مع إشراك بعض المساهمين المحليين ، بحيث لا يؤثر بتاتا على رسم سياسة و عمل شركة حصر التبغ هذه ٠

على هذا النحو قامت الشركات الاستعمارية بفرض هيمنتها و استغلالها لخامات سورية ولبنان٠ هذا الهدف الذي انعكس جليا في شكل رسالة بعثها

مدير اللجنة الوطنية (الفرنسية) إلى مستشاري تجارة فرنسا الخارجية و التي يقول فيها : " قد نستطيع أن نجني من مستعمراتنا مقادير الدخان اللازمة من اللفائف الشرقية لجميع حوانيت الدخان في فرنسا ، فالدخان من أكبر موارد الثروة في الجزائر وسورية ولبنان ، سيما و أن هذه الأماكن تصنع أصنافا من الدخان ، تفوق جودتها جميع أصناف الدخان المعروفة فماذا تنتظر شركة حصر الدخان لتوسيع نطاق صناعة اللفائف الشقراء في هذه المستعمرات " (٤١، ١٧٧) •

لقد كانت زراعة التبغ منتشرة أساسا في المناطق الساحلية السورية ، بالإضافة إلى منطقة السويداء " جبل الدروز " • نظرا للظروف الملائمة لزراعة هذا المنتوج ، الذي يتطلب عدا ذلك جهدا وعناية فائقتين من المزارع • لقد كانت المساحة المزروعة بهذه المادة في سورية ولبنان عام ١٩٢٢ تتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ هكتار، وقد وصلت في عام ١٩٢٩ إلى ٤٠٠٠ هكتار • بحيث بلغ محصوله ٣٠٠٠٠ كنتال ، أما في عام ١٩٣٤ فقد أضحت المساحة المغروسة بالتبغ ٥٨٤٠ هكتار ، وبلغ كمية المحصول ٣٧٦٩٠ كنتالا• كان نصيب لبنان منه ١٠ آلاف كنتال (٤١،ص١٨٤) • أما إنتاج شركة الريجي فيمكن أن نتعرف عليه من الجدول التالي المخصص لثلاث سنوات فقط (٤٩، ص ٧٣) •

العام	الكمية (كغ)	القيمة (ليرة)
١٩٢٦	٨٠٩٩٨٠	١٦٣٨٥٢٧
١٩٢٧	١١٩٥٠٠٩	٢٥٧٨٧٧٦٧
١٩٢٨	١٣٨٩٤٧٠	٢٨٦٧١١٢

ومن الجدير بالذكر أن إدارة شركة الريجي كانت تفضل أن تصدر القسم الأعظم على شكل أوراق تبغ غير مصنعة ، أما المصنع منه على شكل سجائر فكان ضئيلاً للغاية . ففي عام ١٩٢٨ مثلاً صدر إلى الخارج ٣٠٧١٣٨ كغ من أوراق التبغ ، أي ما قيمت ٢٠٢٠٣٨٢ ليرة بينما صدر المصنع من التبغ ٣٧٤٢ كغ أي ما قيمته ١٣٥٧١ ليرة (٤١،ص١٨٦) ٠ هذا يعني أن الشركة كانت غير مستعدة أو غير قادرة على تطوير وتوسيع زراعة و صناعة التبغ في سورية بحيث يمكن أن تصدر مصنوعات التبغ مباشرة من سورية . لقد أصاب أحد النواب اللبنانيين ، عندما قال أثناء مناقشة موازنة ١٩٢٩ واصفا سياسة شركة الريجي بأنها أشبه " بالعلق يمتص من جيب الشعب ليراته ، كأنما هذه الليرات دم فاسد في جسمه تحسن إسالته خشية من أن ينقلب على صاحبه جرثومة موت فتاك"

لقد أصابت أزمة الإنتاج الحرفي صناعة الصابون التي اشتهرت في البلاد لقرون عديدة ، وخاصة تلك الأصناف المحلية كصابون الغار. لقد كانت تعمل في المدن السورية حوالي ١٠٠ مصبنة قبيل الحرب العالمية الأولى وكانت تنتج ما مقداره (١٣) ألف طن من شتى أصناف الصابون البلدي ، لم يبق من هذه المصابن في عام ١٩٣١ سوى ٦٠ مصبنة بإنتاج إجمالي يتراوح بين ٦ ـ ٨ آلاف طن (٤١،ص١٨٩)٠

أما بخصوص صناعة الأنسجة القطنية و الصوفية ، فكانت أسوأ حالاً من الأنسجة الحريرية . لاعتمادها بشكل رئيسي على العمل اليدوي حيث كان النول اليدوي التقليدي أساس الصناعة الحرفية النسيجية ، التي تراجعت بعد الحرب العالمية الأولى بشكل كبير . وكان هذا التراجع أشبه بخراب شامل لهذه الحرفة . وتدل الأرقام الواردة أدناه على حالة هذه الصناعة قبيل الحرب العالميـــة وبعدها في عدد من أهم مراكز تجمع أرباب هذه الحرفة٠

	قبل الحرب العالمية الأولى		بعد الحرب العالمية الأولى	
المدينة	عدد الأنوال	عدد العمال	عدد الأنوال	عدد العمال
دمشق	٤٠٠٠-٥٠٠٠	-	٦٠٠-٧٠٠	٤٠٠٠
حلب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠٠
حمص	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠-٢٥٠٠٠	٢٠٠٠	٤٥٠٠-٥٠٠٠

وإذا أخذنا معطيات سعيد حمادة عن العاملين في هذا المجال ، أو غيرها من المصادر مثل "جغرافية البلدان العربية " وكذلك الأرقام أوردها الاقتصادي الفرنسي أ. مارتينو Martineau الذي يشير إلى وجود أكثر من ١٣- ١٤ ألف نول في سورية نهاية القرن التاسع عشر موزعة بين عدة مدن هي مدينة دمشق فيها ١٥٠٠ نول يعمل عليها ثمانية آلاف عامل ، بالإضافة إلى٧-٨ آلاف نول في مدينة حلب دون أن يشير إلى عدد العمال ، و ٤ آلاف نول في حمص كان يعمل عليها ٢٨ ألف عامل ، و ٧٠٠ نول في حماه ، كان يعمل عليها ٥ آلاف عامل(د٥، ص ١٧٨) . ويمكن تقدير العاملين في هذا المجال في مدينة حلب انطلاقا من هذه النسب ، بحيث يكون عدد العاملين في هذه المدينة التي أغفل مارتينو ذكرها حوالي ٥٠٠٠٠ عامل . وبذلك يقترب العدد الإجمالي للعاملين في هذه الحرفة في المدن السورية التي هي بمثابة الأماكن الرئيسية لتواجد هذه الحرفة حوالي مائة ألف عامل .

بينما نجد أن القنصل البريطاني ي . ويكلي Weakley يقدر عدد العاملين في هذا المجال في عام ١٩٠٩ بحدود العشرة آلاف في كل من حلب وحمص ، وألفين و خمسمائة في دمشق ، و ألف في حماه . (٦،ص ٥٢)

بينما يقدر روبين في كتابه " سورية المعاصرة وفلسطين " عدد الأنوال قبيل الحرب العالمية الأولى في مدينة حلب بـ ٤٢٠٠ نول يعمل عليها ٤٢٠٠ عامل ، بالإضافة إلى ١٠٠٠ نول آخر ، يعمل عليها ١٢٠٠ عامل . ويقدر عدد العاملين في هذا المجال في مدينة حمص بـ ١٠٠٠٠ عامل ، و ٥٠٠٠ عامل يعملون في دمشق ويرى بأن عدد العاملين الكلي في هذا الحرفة يتراوح في جميع أرجاء سورية مابين ٣٠ و ٤٠ ألف عامل .

من خلال هذه الدراسات والتقديرات نجد ثمة أمرين ملفتين للنظر وهما تقارب كبير في عدد الأنوال في كل مدينة ومن ثم العدد الإجمالي في المدن السورية لدى جميع الباحثين ، وإذا كانت هناك ثمة فروقات ، فيرجع ذلك إلى تباين التواريخ التي تمت فيها هذه الدراسات ، ثم إلى عدم وجود إحصائيات أو بيانات رسمية في ذلك الوقت . ولأول وهلة تثير الدهشة الفروقات الكبيرة جداً في كمية العاملين في هذا المجال ، إذ يصل الرقم لدى البعض إلى ٢٥ ألف عامل ، بينما نجد لدى البعض الآخر أن هذا الرقم يرتفع ليصل أكثر من مائة ألف . ويعود هذا التباين الكبير إلى الطريقة التي أعتمدها كل باحث في حساب العاملين على النول اليدوي . فهناك من يعتبر بأن النول اليدوي الواحد يعمل عليه الحرفي إلى جانب عدد من أفراد أسرته وهذا ما كان يحصل بالفعل ، إذ كانت معظم الأنوال داخل البيوت يتناوب عليها أو يساعد في تأمين استمرارية الإنتاج وزيادة كميته العديد من أفراد الأسرة. ويمكن تفهم هذه الأرقام ، إذا ما أخذنا بالحسبان بأن النول الواحد يحتاج إلى أربعة أفراد لكي يعمل بشكل طبيعي . من هنا يمكن أن نرجح بأن عدد العاملين في هذا المجال كان يبلغ المائة ألف عامل وهو العدد الأقرب إلى الواقع برأينا . وهذا الرقم يشكل ثلث اليد العاملة السورية آنذاك تقريبا ، ذلك لأن مجموع عدد العمال في عام ١٩٠٣ قد بلغ وفق ما معطيات ع. عظمة التي وردت في كتابه " تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي " ما يساوي / ٣٠٩٥٢٥ / عامل ، يشكل الرجال

/ ١٤٢٩٣٤ / أي حوالي ٤٦ % ، بينما بلغ عدد النساء /١٣١٦٥١ / أي ما نسبته ٤٢ % ، أما عدد الأولاد فكان /٣٤٩٤٠ / أي حوالي ١١ % من مجموع العمال السوريين • وتجدر الإشارة إلى أن ثلث اليد العاملة السورية أي ما مجموعه /١٠١٦٠٥ / كانوا يعملون في الورشات بينما كان الباقي ، أي الثلثان يعمل في البيوت (٤١،ص ٢٦٣) •

من ناحية ثانية نجد أن مجموع العمال المذكور أعلاه يقارب العدد الذي أوردته " لجنة التجارة والصناعة " التي أنشئت في بداية العشرينات والتي قدرت عدد العمال بحوالي / ٢٥٠ / ألفا • يعملون في أكثر من /٢٠٠ / حرفة (٥٢ ،ص ٤١)• من ناحية أخرى نرى أن التقرير الرسمي الفرنسي قد أشار إلى أن عدد العمال في سورية و جبل لبنان في عام ١٩١٩ قد بلغ / ٥٢٥٣٠٩ /عاملا ، ومن المفهوم ، أن هذا العدد قد ضم جميع العمال و الحرفيين مع أفراد أسرهم ، خاصة وأن عدد سكان مدن سورية و جبل لبنان آنذاك كان يقارب /٦٠٠/ ألف نسمة (٦،ص٥٥) •

ومن المفيد في هذا السياق الإطلاع على تقديرات الباحث السوري إحسان بهاء الدين الجابري ، الذي يقدر عدد العمال في سورية في عام ١٩٣٩بحوالي ٢٧٩ ألف عامل ، موزعين على مختلف الصناعات والمهن الموجودة في أربع مدن سورية على النحو التالي : (٥٣)

المدينة	عدد العمال
حلب	١٥٢٠٠٠
دمشق	٧٩٠٠٠
حمص	٢٥٠٠٠
حماة	٢٣٠٠٠
المجموع	٢٧٩٠٠٠

وتجدر الإشارة أن هذا العدد لا يدل على عدد العمال بكل ما يعني هذا المصطلح من مضمون اقتصادي واجتماعي (أي العمال المأجورين) فعندما يدور الحديث عن العمال نجد بين هؤلاء الكثير من المهنيين والحرفيين ، الذين يجمعون ما بين العمل الفردي و بين ملكية وسائل الإنتاج التي يعملون عليها . أما عدد العمال المأجورين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، العاملون في المصانع والفبارك الرأسمالية الطابع ، فكان ضئيلاً جدا ، وكان عددهم يقارب العشرة آلاف عامل في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين (٤٢،ص٥١) . ورغم دورهم في عملية الإنتاج ، وأهميتهم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، فقد كانوا يعيشون في ظروف وأحوال سيئة للغاية ، يفتقرون إلى أدنى متطلبات الحياة الإنسانية . لقد كانت مدة يوم العمل غير محددة ، تبدأ مع الفجر لتنتهي بغياب الشمس وحلول الظلام ، إذ تراوحت ساعات العمل في الأسبوع الواحد بين ٨٠ و ٩٠ ساعة عمل . أما الأجور فكانت زهيدة لا تكاد تسد رمق العامل وأسرته ، ولم تتجاوز عدة فرنكات في اليوم الواحد ، بحيث لم يكن دخله السنوي يزيد عن (١٨) ليرة ذهبية تركية . وكانت الورشات والمعامل تفتقد أدنى الشروط الصحية و تدابير النظافة و الأمن الصناعي لقد كانت حياة العامل في خطر دائم ، فهو محروم من شتى أنواع الرعاية و الضمان و التأمين الاجتماعي ، وكان عرضة للإهانات والإذلال والاستغلال بابشع صوره . وكانت عادة استخدام النساء والأطفال متفشية نظرا لضآلة الأجور التي كانت تدفع لهم ، وكانت نسبة هؤلاء تشكل حوالي ٦٠ % من مجموع العمال (حسب معطيات إحسان الجابري) . لقد كانت فئة العمال هذه قيد النمو و التطور ، وكانت في بداياتها، ولم تكن تشكل طبقة عاملة بالمفهوم الاجتماعي الاقتصادي بعد، كما أن وعيها لمصالحها الذاتية كان متدنيا للغاية ، الأمر الذي جعل مهمة الدفاع عن حقوقهم صعبة للغاية ، إن لم تكن مستحيلة . كما أن العمال في ذلك الوقت لم يعرفوا بعد التنظيمات النقابية والمهنية الحديثة ، القادرة على جمع صفوفهم وتوحيد كلمتهم ، وجعلهم قوة اجتماعية – اقتصادية تؤثر في

عملية صنع القرارات التي تخصهم على الأقل. أما التنظيمات المهنية التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، فكانت قد نشأت وفق القوانين العثمانية المتخلفة ، وكانت عبارة عن تنظيمات مهنية قروسطية تجمع العاملين في مهنة واحدة ، وتضم في صفوفها العمال وأرباب العمل وتخضع لشيخ الكار أو الصنعة. وهي أشبه بالجمعيات و التنظيمات الخيرية ، مهمتها إعانة العامل في حال مرضه ، وتوزيع المنح على المحتاجين و ما شابه ذلك. أما المفهوم النقابي الحديث فلم يكن منتشرا بعد ، رغم انه كان معروفا لدى البعض إذ عمل من أجله عمال واعون ذوو إطلاع وثقافة أمثال القائد العمالي فؤاد الشمالي الذي عمل " في الحركة النقابية منذ عام ١٩١٦ وتعرض لأعمال القمع على نشاطه مرات عديدة " ، والذي دعا في مؤلفه الشهير " نقابات العمال " الذي نشر في بيروت عام ١٩٢٩ إلى بناء نقابات وفق المبدأ الإنتاجي تضم في صفوفها العمال فقط دون أرباب العمل ، وجعلها " قوة اقتصادية واجتماعية عظيمة ، لا بل هي قوة سياسية تعتمد عليها المنظمات السياسية العمالية في نضالها من أجل مصالح الطبقة العاملة ". حتى أنه طرح في مؤلفه هذا نموذجا تنظيميا للنقابة على شكل " نظام داخلي ". ولم تثمر جهود الرواد والدعاة الأوائل إلا في أواسط العشرينات ، حيث تشكلت أولى النقابات العمالية ، وتكون الطبقة العاملة السورية قد خطت بذلك أولى خطواتها في طريق نموها وتطورها ونضوجها . ورغم أن هذه النقابات كانت هزيلة وضعيفة وعرضة للملاحقة ، إلا أنها شكلت خطوة أولى في طريق الدفاع عن مصالح العمال في بلاد لم تعرف قوانين وأنظمة عمل ، تحفظ بموجبها حقوق العمال وتحميهم من كل جور وظلم وتعسف يلحق بهم .

لقد حالت كل هذه الأمور دون تطور البلاد الاقتصادي ، وأثرت على العلاقات الرأسمالية الجديدة من حيث الشكل والانتشار والتطور وجعلتها علاقات مشوهة في كثير من الأحوال . الأمر الذي انعكس على

نشوء وتطور طبقتي المجتمع الجديد : العمال وأرباب العمل (البرجوازية) كما أنعكس على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ٠

☆ ☆ ☆

أن تأثر الاقتصاد السوري بالسوق الرأسمالية العالمية ، وسيطرة الرساميل الأجنبية على مقاليد الاقتصاد السوري ، قد أديا إلى تسريع عملية تطور وانتشار العلاقات السلعية - النقدية (الرأسمالية) في البلاد ، لقد جرت هذه العملية تحت تأثير الهيمنة الاقتصادية والسياسية الاستعمارية في البلاد، بتعبير أخر لم تجر عملية النمو والتطور الرأسمالي في هذه الفترة بشكل طبيعي وسلس ، بل تعرضت إلى تشوهات وعيوب عديدة .

لقد فقدت البلاد صناعاتها التقليدية ، دون أن تقام فيها قاعدة يمكن الانطلاق منها نحو بناء صناعة حديثة . بل حولت البلاد إلى مصدر من مصادر المواد الخام ، و في أحسن الأحوال أنشئت صناعات خاصة بالمعالجة الأولية لهذه المواد بهدف التصدير لاحقا . ولتكوين فكرة عن حجم ونوعية المواد المصدرة ، يكفي أن نذكر بأنه في الفترة الممتدة بين ١٩٢٩و ١٩٣٨كانت نسبة البضائع المصنعة والمصدرة إلى الخارج تساوي ٦ر١ % فقط من حجم الصادرات السورية ،أي ما قيمته ٧ر١٥% من القيمة الإجمالية لهذه الصادرات، أما ٩٨% من الصادرات فقد كانت زراعية على الأغلب (٤٢،ص٤٥)٠

إن هذا المثال يبين مدى تحول البلاد إلى مصدر للمواد الخام للدول الغربية وخاصة فرنسا ، غير أن هذه الأمور لم تتوقف عند هذه الحال

فحسب ، بل أضحت البلاد سوقا رائجة للبضائع والسلع الأجنبية التي كانت تنهال على البلاد بأسعار لم تكن للصناعات المحلية قدرة على منافستها حتى وإن وجدت مثيلاتها من المنتوج الوطني .

لقد أدت هذه الأحوال إلى تفاقم أزمة الصناعات السورية التقليدية هذه الأزمة التي انتهت بخراب واندثار هذه الصناعة ذات التاريخ والعراقة والجودة المعروفة عالمياً . لقد كانت إحدى النتائج الأولية لخراب هذه الصناعة ، هو إفلاس وتشرد فئات واسعة من المنتجين والصناع والحرفيين ، الذين ساهموا في زيادة عدد العاطلين عن العمل في البلاد الذين بلغ أعدادهم عشرات الآلاف . ومن نتائج هذه الأزمة تحول بعض الأثرياء من الحرفيين إلى التفكير في إنشاء صناعات عصرية على قدر الإمكانات والظروف المتاحة ، وبالفعل فقد ظهرت بعض المعامل الحديثة التي تعود ملكيتها للرأسمال المحلي لكنها كانت أصغر حجماً وقدرة بالمقارنة مع المعامل التي كانت تعود ملكيتها للرساميل الأجنبية. وكان القسم الأكبر من هذه المعامل ينكب على المعالجة الأولية للمواد التي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية .

نتيجة انتشار العلاقات الرأسمالية في الإنتاج ، والتطور الناشئ في الاقتصاد السوري ، ظهرت طبقات اجتماعية – اقتصادية جديدة فتية في البلاد . فإلى جانب الإقطاع والفلاحين ، ظهرت معالم وملامح جديدة لطبقتين جديدتين هما البرجوازية والعمال . لقد كانت البرجوازية تتألف من شرائح وفئات متباينة ، فالفئات الصناعية الوطنية منها كانت حديثة العهد ذات إمكانيات وقدرات متواضعة ومحدودة . بينما ظلت الفئات الوسيطة التجارية وخاصة تلك الفئات المتصلة بالرساميل الخارجية أو المرتبطة بها تجارياً (الكومبرادورية) هي السائدة بدون منازع وسط البرجوازية المحلية إلى جانب هاتين الفئتين ظهرت فئة من البرجوازية المحلية ذات علاقات ومصالح متشابكة مع الفئات الإقطاعية في الريف (بحكم شرائها

للأراضي وممارستها الزراعة وفق علاقات شبه إقطاعية). كل ذلك قد ترك آثارا سلبية على طابع ودور ونشاط البرجوازية المحلية أو الوطنية. الأمر الذي طبع نشاط البرجوازية الوطنية ودورها في قيادة حركة التحرر الوطني بالازدواجية والتردد، وعدم الثبات في مواقفها السياسية . كان طموحها نحو التحرر من عسف وسيطرة الرأسمال الأجنبي على مقاليد الحياة الاقتصادية في بلادها وإلى تقليص دور وحجم العلاقات الإقطاعية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية ، تضعها موضوعياً إلى جانب الجماهير ، غير أنها لم تكن تلتزم هذا الجانب على الدوام وبشكل ثابت وحازم . بل كانت في كثير من الأحوال أسيرة هواجسها وخوفها من تعاظم دور هذه الجماهير ونشاطها وطموحها نحو تغيرات جذرية في مختلف أوجه الحياة . لقد كانت البرجوازية تخشى من ثورية الجماهير في بعض المراحل ، وتخشى أن يؤدي هذا " الفلتان " إلى المساس بمصالحها الذاتية لذلك كانت تسعى بشتى الأساليب والسبل إلى الإمساك بحركة الجماهير ولجمها وتطويقها قدر المستطاع ، لخدمة مصالحها وتحقيق مآربها الخاصة .

كثيرة تلك الأوقات التي وقفت فيها البرجوازية المحلية إلى جانب أوسع فئات الشعب السوري في نضالها ضد السيطرة الاستعمارية من أجل الحرية والاستقلال ، سواء أكان هذا النضال سلمياً أم عنيفا . غير أن هناك أوقاتا كثيرة أخرى تنكرت فيها لدورها ومواقفها السابقة مفضلة التفاهم والمساومة مع الطرف النقيض - سلطات الانتداب- لتحقيق بعض الأهداف المحدودة ضاربة بعرض الحائط برامجها و شعاراتها . لقد أدى سلوكها هذا إلى إضعاف وتيرة النضال التحرري من ناحية ، وإلى ظهور حالات التململ والانقسامات السياسية في معسكرها ، الأمر الذي كانت له نتائج غير محمودة بالنسبة إلى مسار وفاعلية نضال الشعب السوري من أجل الحرية والاستقلال .

الفصل الثامن

السياسة الانتدابية في سورية

كان نظام الانتداب صيغة استعمارية جديدة ، فرضتها جملة من الظروف العالمية التي نشئت بعد الحرب العالمية الأولى • إذ خرجت روسيا بعد انتصار ثورة أكتوبر من الحرب قبل أن تضع هذه الحرب أوزارها وعقدت مع ألمانيا معاهدة صلح بريست - ليتوفسك ، وسخرت سياستها الخارجية لفضح السياسات الاستعمارية الغربية ، وحاولت مساندة شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات في نضالها التحرري • من ناحية أخرى ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل قوي وفاعل على مسرح السياسة الدولية ، وحاولت بكل ما أوتيت من قوة المساهمة في رسم الخارطة السياسية بعد الحرب ، واقتسام " الكعكة " مع بريطانيا وفرنسا • وكان نظام الانتداب في كثير من جوانبه بدعة أمريكية ، حاولت الولايات المتحدة أن تستخدمه للحصول على بعض المستعمرات وخاصة في منطقة الشرق الأوسط • من ناحية أخرى كان لابد من ترميم و تمويه السياسات الاستعمارية بشكل يلقى " القبول " لدى الشعوب ، في ضوء تنامي وعي ونضال شعوب أسيا وأفريقيا التي استيقظت من ثباتها الطويل ، وانخرطت في مقاومة الاستعمار ، من أجل حريتها واستقلالها الوطني •

قدم نظام الانتداب على أنه شكل من المساعدة ، تتطوع بموجبه الدول المتقدمة بتقديم يد العون وتقديم النصح والإرشاد إلى الدول المتخلفة القاصرة والأخذ بيدها لإدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية ، وهي عبارة

عن رسالة تمدينية تهدف إلى تمكين الشعوب والدول المشمولة بالانتداب من تخطي عجزها وتخلفها ، والوصول إلى عتبة التقدم و مواكبته . لكن الواقع والتاريخ قد بينا بأن نظام الانتداب لم يكن سوى بضاعة قديمة ومعروفة في عبوة جديدة .

كانت روسيا السوفيتية الدولة الوحيدة التي وقفت ضد هذا النظام الاستعماري . و أكدت على لسان زعيمها لينين أن نظام الانتداب ما هو إلا " توزيع الانتدابات للسلب والنهب انه إعطاء أقلية ضئيلة من سكان الأرض الحق في استغلال أكثرية سكان الكرة الأرضية " (٦٧، ص ٤٢) ٠ وفي هذا السياق وجهت الحكومة السوفيتية في أيار ١٩٢٣ مذكرتين رسميتين إلى حكومتي بريطانيا وفرنسا جاء فيهما أن " فلسطين وسورية تخضعان في الوقت الراهن لما يسمى بواقع الانتداب٠ إن حكومة عموم روسيا لا تعترف بهذا الشكل الجديد للوضع الدولي" (١٢، ص٤٣)، وفي عام١٩٢٤ عندما انتسبت روسيا إلى منظمة عصبة الأمم صرحت بأنها لا تستطيع الإقرار والاعتراف بالمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم الخاصة بنظام الانتدابات ورفضت العمل أو المساهمة في نشاط لجنة الانتدابات الخاصة بعصبةالأمم٠ وبهذا الصدد صرح شكيب أرسلان في المؤتمر الدولي الخاص بمكافحة الاضطهاد الاستعماري الذي انعقد في بروكسل عام ١٩٢٧ : " أنا لست شيوعيا ، لم أقرأ ماركس ، لكنني أعرف بأن لينين هو أول من زرع في البروليتاريا روح الصداقة الأخوية إزاء شعوب المستعمرات ٠ وان الشيوعيين هم أول من نشروا هذه الفكرة واستخدموها في الواقع " (١٨ ،عدد١ ، تشرين الثاني ١٩٧٧ ص٤٥)

بعد مرور عامين على احتلال فرنسا لسورية ، صادقت عصبة الأمم في اجتماع مجلسها في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ بموجب المادة الثانية والعشرين من ميثاقها ،على قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي

اتخذ في سان ريمو بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٠، والقاضي بمنح فرنسا حق الانتداب على سورية ولبنان ٠وجاء صك الانتداب الذي قدمته فرنسا وصادقت عليه عصبة الأمم ، لتكون من الناحية النظرية القاعدة التي تستند إليها العلاقات بين الدولة المنتدبة- فرنسا وكل من سورية ولبنان وتألفت هذه الوثيقة من عشرين مادة نصت بالأساس على الحقوق الممنوحة لفرنسا في سورية ، في حين لم تتطرق إلىحقوق سورية والسوريين ٠

لقد نص صك الانتداب على حق فرنسا في نشر قواتها والاحتفاظ بها في سورية ، وتنظيم قوات الميليشيا المحلية " الشرطة " واستعمال الموانئ والخطوط الحديدية ووسائل النقل السورية للأغراض العسكرية ، على أن تساهم سورية في تغطية نفقات هذه القوات٠ وألزم صك الانتداب فرنسا بوضع دستور للبلاد خلال فترة ثلاث سنوات وإلى وضع نظام قضائي ، و عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية أو تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية وعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية ، ومراقبة البعثات الدينية دون حصر نشاطاتها ٠ وكان على فرنسا أن تضمن حرية الضمير وممارسة الشعائر الدينية وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة٠ وان تنشط التعليم وتضع قانونا خاصا بالآثار والعاديات ٠ وتحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أضيفت مادة إلى صك الانتداب خاصة بما تسمى سياسة الأبواب المفتوحة ، وقد نصت المادة الحادية عشرة، على ضرورة عدم تمييز فرنسا بين رعاياها ورعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم بالمعاملة ومنح الأمتيازات في سورية ولبنان بما في ذلك الجمعيات والشركات على اختلافها ، وكذلك البضائع والسلع وإطلاق حرية التجارة والمرور ، وعدم منح امتياز احتكار في الأمور الإقتصادية والتجارية والصناعية لرعايا الدولة المنتدبة أو الشركات والمؤسسات الفرنسية ، وضرورة مراعاة المساواة بين الجميع ٠ وكلف

صك الانتداب فرنسا بفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية ٠

بموجب مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية الصادر بتاريخ ٢٣تشرين الثاني ١٩٢٠ أضحى المفوض السامي الفرنسي الحاكم الرئيس لسورية ولبنان ، وتمتع بموجب هذا المرسوم بسلطة واسعة إذ حق له تعين وحل الحكومات المحلية ، وله حق النقض إزاء أي قرار تتخذه الحكومات أو المؤسسات التشريعية والتنفيذية المختلفة، وكان له حق تعيين مختلف المستشارين الفرنسيين والقضاة وغيرهم٠ بالإضافة لما سبق كان المفوض السامي القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان له ممثلان الأول في بيروت والثاني في دمشق ، وكانت مدينة بيروت المقر الرئيسي للمفوض السامي٠

أتبعت جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية بعدد كبير من اللجان والمستشارين ومختلف الموظفين الفرنسيين ، الذين كانوا في الحقيقة والواقع المرجع الأول في رسم خطط وسياسات هذه الأجهزة ومراقبة تنفيذها٠ وقد بلغ عدد الموظفين الفرنسيين في سورية ولبنان ٤٦٠ موظفا مدنيا (٦٨، ص ١٦٧) ، في الوقت الذي كان عدد الموظفين السوريين بالإضافة إلى قوات الدرك والشرطة ٧٩٠٩ في عام ١٩٣٣ (٨، ج ١، ص٢٧٧) ٠ لقد أثقلت كاهل خزينة البلاد نفقات ورواتب هؤلاء الموظفين الهائلة قياسا بما كان يتقاضاه السوريون ٠ لقد كتب الباحث السوري بدر الدين السباعي بهذا الصدد ما يلي :" إن مجموع ما كان يتناوله الموظفون الفرنسيون ، أصحاب الرواتب الضخمة " فقط" وهم ذو عدد ضئيل لا يتجاوز بضع عشرات ، أكثر من مليون ليرة سورية ، أي أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وهو مبلغ يعادل رواتب ربع موظفي الدولة البالغ عدده قرابة ١٩٧٧موظفا، و يعيش قرابة ٢٢٢٢٢عاملا زراعيا، أو قرابة ١٦٦٦٦عامل نسيج ،أو ٨٠١٤عاملا في معمل الإسمنت "(٤١، ص ٢٩٧) ٠ لقد بلغ راتب المستشار الفرنسي لوزارة الداخلية ما يعادل

٣٨٠٠٠ فرنك في الوقت الذي كان فيه راتب النائب الدمشقي ١٠٠٠ فرنك في عام ١٩٣٤ (٨، ج٢،ص٢٥٠) . كانت البلاد بغنى عن أغلبية هؤلاء الموظفين والمستشارين ، ذلك لأن معظمهم لم يكونوا من ذوي الخبرات والكفاءات الاقتصادية أو التقنية ، ممن كانت البلاد بحاجة ماسة إلىخدماتهم ، كالأطباء والمهندسين والاقتصاديين والمدرسين وغيرهم ، بل كانوا في كثير من الأحوال موظفين بيروقراطيين عاديين، أو يعملون لصالح مكتب ضباط الاستخبارات أو الجيش ، وليس من الغريب أن تجد أن معظم المستشارين كانوا من نوعيات سيئة على العموم ومن ذوي البدلات والرتب العسكرية ٠ و بهذا الصدد ذكر ريموند بوانكاريه ما يلي :" يقال أن بعض الوزارات أصبح من دواعي سرورها أن ترسل إلىسورية الموظفين السقط ، وأن الشرق أصبح النعيم الموقوف على الناس الذين دفعهم سوء طالعهم إلىعدم النجاح في الوطن الأم٠ صحيح أن هنالك استثناءات ، والحمد لله ، ولكن الواقع ، بصورة عامة ، هو أن المستخدمين كثيرو العدد، ولم يحسن اختيارهم "(٤١، ص ٢٩٨) ٠ إلىجانب هؤلاء كان ثمة خبرات استفادت منها البلاد في مجال تنظيم المدن والصحة والمواصلات وفي بعض المجالات الاقتصادية الأخرى وبدرجات مختلفة ولم تشكل هذه الخبرات السمة الرئيسية لعموم سلك الموظفين والإداريين والمستشارين الفرنسيين ، بل بالعكس كانت تشكل جزءا يسيرا منهم ولم تستطع السلطات الفرنسية الاستغناء عنهم ، ذلك لأنهم في الأساس كانوا قد جلبوا للاعتماد عليهم لبسط وتوطيد الهيمنة الفرنسية على البلاد ٠

إن ما قامت به فرنسا من أعمال المساحة والبحث والتنقيب وشق الطرقات ومد الجسور ونشر التعليم بالفرنسية وغير ذلك ، وإن استفادت البلاد منها بصورة مباشرة وغير مباشرة ، لم يكن يهدف إلى" التمدين " والأخذ بيد السوريين أو اللبنانيين نحو التقدم ، بقدر ما كانت ضرورة تفرضها المشاريع والخطط الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة٠ فلا سيطرة على بلاد ولا فائدة ترجى منها، إن كانت تفتقر إلىالحد الأدنى من

الطرق والموانئ والمطارات والمدرجات والمستودعات والجسور وغيرها من عناصر البنية التحتية الضرورية لتأمين وخدمة الأهداف الاستراتيجية الاستعمارية و من الصعوبة بمكان الاستفادة من مستعمرة ، دون معرفة بمواردها و خاماتها المختلفة وخاصة تلك المخبأة في باطن الأرض ٠

كانت السلطات الفرنسية تستعين في هيمنتها على سورية ولبنان بالدرجة الأولى بالقوات المسلحة الفرنسية " جيش الشرق" المنتشر في مختلف أرجاء البلاد، وألقي بجزء من نفقات هذه القوات على الخزينة السورية ، حسب ما ورد في صك الانتداب ٠ كان عدد القوات طوال فترة الانتداب في مد وجز ، حسب الظروف والأوضاع السائدة في المنطقة ٠ لقد وصل تعداده في بداية العشرينات إلى حوالي ٧٠ ألفا (٦٩ ، ص ٥٨) وكانت هذه القوات تتألف إلى جانب المواطنين الفرنسيين ، من مواطني المستعمرات الفرنسية في أفريقيا والمغرب العربي وجنوب شرقي أسيا وكانت ذات قدرات وكفاءات عالية اكتسبتها خلال المعارك التي خاضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما أنها كانت مسلحة بأحدث المعدات العسكرية من طائرات ومدرعات ودبابات وسفن وبوارج حربية. لقد كان هذا العدد الكبير من القوات تفرضه ظروف عدم الاستقرار في المنطقة نظرا للتنافس والصراع بين الدول الاستعمارية من ناحية ، وتنامي حركة التحرر الوطني الذي شمل الساحل السوري ومنطقة كيليكيا برمتها ، إذ لم تكن المعارك ضد القوات الفرنسية في هذه المناطق قد انتهت ، بل كانت في نمو وتصاعد دائمين ٠ لكن حجم هذه القوات قد تقلص إلى الثلث تقريبا بعد أن تم حل المشاكل بين الدولة التركية وفرنسا، وبعد أن تعهدت إنكلترا وبشكل صريح بعدم عرقلتها للجهود الفرنسية الرامية إلى بسط سيطرتها على سورية ولبنان لقاء تنازل فرنسا عن لواء الموصل لصالح إنكلترا ٠

قامت السلطات الفرنسية منذ عام ١٩٢١ بتشكيل قوات مسلحة محلية مساعدة تتألف من قوات سيارة وحرس للحدود وخيالة من

المتطوعين، وقد وفرت لهم التدريب الجيد تحت قيادة إشراف الضباط الفرنسيين وأنيطت بها مهمات الحفاظ على الأمن والنظام ومساعدة قوات الدرك والشرطة في الظروف العادية ، وقد بلغ تعداد هذه القوات حوالي السبعة آلاف في بداية العشرينات وقد وصل إلى الأربعة عشر ألفا في أواسط الثلاثينات ، وبهذا الصدد نجد أن أمين سعيد يورد أرقاما مغايرة تصل إلى الثلاثين ألفا تقريبا إذ صرح بأن هذه القوات قد تألفت من ١٠ آلاف شركسي و١٠ آلاف أرمني و ٤ آلاف نصيري وأسماعيلي و ألف يزيدي و ١٥٠٠من بدوبني عقيل و ألفين من الدروز (٢٢ ، ج٣ ، ص٦٣٧-٦٣٨) ،وكانت هذه القوات تخضع للقيادة العسكرية الفرنسية ، واستخدمت في كثير من الأحوال في تنفيذ مهمات بعيدة عن تلك التي أنشئت من أجلها حيث استعانت بها القوات الفرنسية في محاربة الانتفاضات الوطنية ، وقد تحولت هذه القوات بعد أن وضعت تحت إشراف الحكومة السورية المستقلة إلى العمود الفقري للجيش الوطني السوري بعد الاستقلال. (٥ ،ص ٣٣٩) وفي عام ١٩٢٥ قامت بتشكيل الجيش اللبناني المسيحي بقيادة بطرس كرم للغرض نفسه غير أن النجاح والاستمرارية لم يكونا من نصيب هذا الجيش فبعد فترة قصيرة ترك الكثير من أفراده الخدمة . بينما انخرط قسم غير كبير في صفوف الثوار وقد كتبت صحيفة اللومانيتيه بهذا الصدد" أن عدد هذا الجيش قد أنخفض إلى٥ آلاف رجل، إلى حفنة بائسة من المجرمين والعملاء المأجورين للسلطات الفرنسية ، لا تتمتع بأي نفوذ" (٦١ ، عدد١٧ تشرين الثاني ١٩٢٥) . بينما كتبت التايمز تقول " ثمة شك في عقلانية هذه السياسة ، لأنها ترمي إلى إثارة الفتن وإشعال لهيب الصراع الديني الخامد" (٦٢، عدد ١٨ تشرين الثاني١٩٢٥)

أما قوات الدرك فوضعت تحت تصرف الحكومة المحلية وخضعت هي الأخرى لتدريب وأشراف فرنسي بهدف رفع كفاءاتها وكانت مهماتها تكمن في السهر على الأمن والاستقرار ومكافحة الجرائم والجمارك وحصر التبغ ، وكانت قوات الدرك بالمقارنة مع غيرها من

القوات تتسم على العموم بالحس الوطني ، إذا التحق الكثير من أفراده وضباطه بالحركات والانتفاضات الوطنية أثناء المواجهات مع القوات الفرنسية • إلى جانب ذلك شكلت قوات الشرطة أو الأمن العام وكانت هذه القوات تخضع مباشرة للمفوضية وخارجة عن إطار إشراف الحكومة والمؤسسات المحلية ، وكانت مهماتها استخبارية في معظم الأحوال ، إذ أوكلت إليها التحريات والتحقيقات السياسية والمراقبة وأمور السفر والجوازات و الأنشطة المضادة للجاسوسية وغيرها • لكنها في الواقع العملي كانت تركز جل اهتمامها على مراقبة رجالات الحركة الوطنية وأنشطة الأحزاب السياسية ومحاربة الدعاية والأفكار الشيوعية • (٥ ، ص-٢٤٠).

لقد أثقلت تكاليف نشر القوات الفرنسية في سورية و ما تبعتها من تشكيلات شبه عسكرية بالإضافة إلى قوات الدرك والمليشيا والشرطة وغيرها كاهل الخزينة السورية • لقد صرح المفوض السامي ويغان أمام لجنة " فرنسا – أمريكا" وأمام " مجمع العلوم الاستعمارية " أن نفقات القوات السورية : الجيش والدرك البالغ عددها /٥٠٠٠/ تدفعها الدولة السورية • أما الفرقة السورية التي ينفق عليها أربعون مليون فرنك في السنة ، فإن القسم الأكبر من نفقاتها لا تزال فرنسا تدفعه • وقد دفعت الدولة السورية ثلاثة ملايين من هذه النفقات كل سنة من سنوات ١٩٢٢،١٩٢٣، ١٩٢٤ ورفعت هذه المبالغ إلى سبعة ملايين ونصف مليون في سنة ١٩٢٥ وإلى عشرة ملايين في سنة ١٩٢٦ ومن المأمول أن حالتها المالية ستمكنها في وقت قريب من دفع جميع نفقات القوات السورية " (٨، ج ١ ص٢٢) بينما يذكر عبد الرحمن الكيالي أنه " في سنة ١٩٣٢ بلغ عدد النفقات التي تدفعها المصالح المشتركة لجيوش الشرق /٩٥/ مليون فرنك أي /٤٧٥٠٠٠٠/ليرة سورية • و ما تدفعها الخزينة السورية للدرك والمليس الحرس السيار /١٦٣٠٨٥٥/ليرة سورية " (٨، ص ٢٣) •

إحدى الركائز التي كانت تعتمد عليها السياسة الانتدابية ، تجلت في المبدأ الاستعماري التقليدي والمجرب " فرق تسد " ، وقد استفادت فرنسا من سياسة الدولة العثمانية في هذا المجال ، وكذلك من نتائج هذه السياسة التي كانت لا تتوانى عن تأليب فئة ضد أخرى بهدف تعزيز سيطرتها على شعوب الدولة العثمانية • غير أن فرنسا قد ذهبت بعيدا وقطعت أشواطا في هذا المجال •لقد سعت بكل الأساليب إلى زرع بذور البغضاء الطائفية والدينية والاثنية ، وتوتير الأجواء ، وخلق مناخ من الشكوك والاستعداء بين مختلف المجموعات الدينية والعرقية • ولم تتوانى السلطات الفرنسية عن انتهاج سياسة التمييز بين الطوائف الدينية في البلاد . وكثيرا ما أبدت تعاطفها مع المسيحيين بصورة عامة ، والكاثوليك – اللاتين واليسوعيين بصورة خاصة ، حتى أن رئيس الوزراء الفرنسي هيرو قد كتب إلى المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان الجنرال سراي ما يلي: " لقد أقتصر اهتمام غورو و ويغان اللذين سبقاك على الأقلية المسيحية والكاثوليكية ، غير أنه قد حان الوقت للتفكير ولو قليلا بالأغلبية المسلمة في الدول الواقعة تحت الانتداب، هذا إذا كانت الجمهورية الفرنسية راغبة في تلافي المفاجآت غير السارة "(٧١، ص ٧٥)•

أول الأعمال التي لجأت • إليها السلطات الانتدابية ، تجلى في اقتطاع بعض المناطق من سوريا مثل حاصبيا وراشيا وغيرها وضمها إلى" دولة لبنان الكبير " ، وذلك بموجب مرسوم أصدره الجنرال غورو في ٣١آب ١٩٢٠" نزولا عند رغبة اللبنانيين " ، لقد كان هذا الإجراء يهدف إلى إشعال نار النزاعات وإيجاد جو من التناحر بين الشعبين اللبناني والسوري الشقيقين• وفي اليوم نفسه أصدر غورو قرارا بإنشاء" مقاطعة العلويين ". وقد جاء في مقدمة القرار " لما كانت فرنسا بمجيئها إلى سورية لا تبغي سوى أن تتيح لأهلي سورية ولبنان أن يحققوا أمانيهم المشروعة في الحرية والحكم الذاتي • ولما كان العلويون وما بينهم من الأقليات قد صرحوا جليا ومرارا بآمالهم بأن تكون لهم إدارة قائمة بذاتها تحت

رعاية فرنساوية لأجل ذلك يجب أن تنشأ مقاطعة تجمع أكثرية هؤلاء الأهلين ليتيح لهم أن يواصلوا السعي في سبيل مصالحهم السياسية والاقتصادية " وألحق هذا القرار بقرار آخر يخرج مصياف من ولاية دمشق ويلحقها بـ " حكومة النصيرية "(٢، ص١٤٩-١٥٣) .

في أيلول ١٩٢٠ أصدر غورو قرارا مماثلا أنشأ بموجبه " دولة حلب " برئاسة الجنرال كامل باشا القدسي الذي كان ضابطا في الجيش التركي فيما سبق ، بالتعاون مع مندوب المفوض السامي ومعه جملة من الضباط العسكريين والاستخبارات والمستشارين الفرنسيين . ولم يمض وقت طويل حتى اخرج لواء الأسكندرون من نطاق حلب ، وأخضع لقيادة حاكم فرنسي وألحق به قضاءي أنطاكية وجسر الشغور ومنحه صلاحيات واسعة وقدرا كبيرا من الاستقلال والحكم الذاتي ، ولم يجر ذلك عبثا ، بل طبق هذا النظام بعد الاتفاقية الفرنسية التركية ، التي وقعت في أنقرة بتاريخ ٢٠تشرين الأول ١٩٢١والتي نصت المادة السابعة على إدارة خصوصية لمنطقة لواء الاسكندرون ، وعلى ضرورة تمتع سكانها الأتراك بجميع التسهيلات لتنمية ثقافتهم وجعل اللغة التركية لغة رسمية . وطبق على دمشق ما طبق على حلب ، فأضحت هي الأخرى دولة منفصلة ترأسها حقي بك العظم ، وفي ٤ آذار ١٩٢١ تم الوصول بين السيد دوكيه وبعض الإقطاعيين من جبل الدروز إلى اتفاقية ، أضحت بموجبها منطقة الجبل حكومة منفصلة عن دمشق وترأسها سليم باشا الأطرش . (٥، ص ١٦١).

كان لكل دويلة من هذه الدويلات " مؤسساتها الحكومية المختلفة" و " مجالسها التمثيلية " التي جاءت عن طريق التعيين أحيانا وعن طريق الانتخابات المفبركة أحيانا أخرى ، و" دساتير" وضعتها المفوضية الفرنسية . ورغم أن السلطات كانت على رأسها فئات معروفة بولائها لفرنسا ، ومع ذلك لم يكن باستطاعة " قادة " هذه الدويلات وبرلماناتها

رعاية فرنساوية لأجل ذلك يجب أن تنشأ مقاطعة تجمع أكثرية هؤلاء الأهلين ليتيح لهم أن يواصلوا السعي في سبيل مصالحهم السياسية والاقتصادية " وألحق هذا القرار بقرار آخر يخرج مصياف من ولاية دمشق ويلحقها بـ " حكومة النصيرية "(٢، ص١٤٩-١٥٣) .

في أيلول ١٩٢٠ أصدر غورو قرارا مماثلا أنشأ بموجبه " دولة حلب " برئاسة الجنرال كامل باشا القدسي الذي كان ضابطا في الجيش التركي فيما سبق ، بالتعاون مع مندوب المفوض السامي ومعه جملة من الضباط العسكريين والاستخبارات والمستشارين الفرنسيين . ولم يمض وقت طويل حتى اخرج لواء الأسكندرون من نطاق حلب ، وأخضع لقيادة حاكم فرنسي وألحق به قضاءي أنطاكية وجسر الشغور ومنحه صلاحيات واسعة وقدرا كبيرا من الاستقلال والحكم الذاتي ، ولم يجر ذلك عبثا ، بل طبق هذا النظام بعد الاتفاقية الفرنسية التركية ، التي وقعت في أنقرة بتاريخ ٢٠تشرين الأول ١٩٢١والتي نصت المادة السابعة على إدارة خصوصية لمنطقة لواء الاسكندرون ، وعلى ضرورة تمتع سكانها الأتراك بجميع التسهيلات لتنمية ثقافتهم وجعل اللغة التركية لغة رسمية . وطبق على دمشق ما طبق على حلب ، فأضحت هي الأخرى دولة منفصلة ترأسها حقي بك العظم ، وفي ٤ آذار ١٩٢١ تم الوصول بين السيد دوكيه وبعض الإقطاعيين من جبل الدروز إلى اتفاقية ، أضحت بموجبها منطقة الجبل حكومة منفصلة عن دمشق وترأسها سليم باشا الأطرش . (٥، ص ١٦١).

كان لكل دويلة من هذه الدويلات " مؤسساتها الحكومية المختلفة" و " مجالسها التمثيلية " التي جاءت عن طريق التعيين أحيانا وعن طريق الانتخابات المفبركة أحيانا أخرى ، و" دساتير" وضعتها المفوضية الفرنسية . ورغم أن السلطات كانت على رأسها فئات معروفة بولائها لفرنسا ، ومع ذلك لم يكن باستطاعة " قادة " هذه الدويلات وبرلماناتها

اتخاذ أي قرار يتمتع ولو بقدر ضئيل من الأهمية ، دون الرجوع إلى مندوب المفوض السامي الفرنسي ·

لقد زاد تقسيم سورية إلى عدة دويلات الطين بلة ، حيث أدى إلى تفاقم المشاكل والأزمات التي كانت تعاني منها البلاد أصلا ، وذلك إثر العواقب المدمرة والنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على المنطقة برمتها وعلى سورية خاصة · كانت

السلطات الفرنسية ترمي من وراء هذا العمل ، إلى إحياء الأحقاد ، وتأجيج

الصراعات الطائفية والعرقية والدينية ، وإلهاء مختلف فئات المجتمع بمشاكل و صراعات تعود بالفائدة عليها ، ويكون الخاسر الوحيد هو الشعب السوري بمختلف فئاته وشرائحه ·

تحت ضغط المطالبة الشعبية المتنامية ، أضطر الجنرال غورو إلى التراجع عما أقدم عليه سابقا ، و أضطر إلى اتخاذ قرار في عام ١٩٢٢ نص على إنشاء اتحاد ضم دمشق وحلب ودولة العلويين ، مع مجلس اتحادي يمثل الدويلات الثلاث ترأسه الإقطاعي المعروف صبحي بك بركات ، وقد وحدت بعض الخدمات في المناطق الثلاث · غير أن هذا لم يرض الشعب السوري الذي كان يطالب بإنهاء تجزئة البلاد وتقسيمها بين دويلات لا حول لها ولا قوة · في عام ١٩٢٥ قام الجنرال ويغان بإنشاء " دولة سورية " ، وكانت تتألف من دمشق وحلب وحمص وحماه وحوران ودير الزور ، دون منطقة العلويين ومنطقة جبل الدروز ، وفصل لواء الاسكندرون عن حلب واخضع لنظام إداري خاص به وألحق بدولة سوريا مباشرة ·

أما في المجال الاقتصادي ، فكانت سياسة فرنسا تهدف إلى تعزيز مواقعها الاقتصادية في سورية ، سيما وأن الرساميل الفرنسية كانت ذات

قوة لا يستهان بها حتى قبل فترة الانتداب • وجاء الاحتلال والسيطرة الفرنسية المباشرة على سورية ليعززا من هيمنة الشركات والاستثمارات الفرنسية في التحكم بمقاليد الاقتصاد في البلاد، وجاءت التشريعات والقوانين والإصلاحات التي قامت بها المفوضية الفرنسية لتسهل الطريق أمام الاحتكارات الفرنسية في تعزيز مواقعها من ناحية ، وإضفاء الصبغة الحقوقية على ذلك •

كان في مقدمة هذه التشريعات مرسوم المفوض السامي الفرنسي المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٢٠، والقاضي بتداول العملة الورقية التي أصدرها " بنك سورية ولبنان " • ولم تتم تغطية العملة الجديدة بالذهب ، بل اكتفت السلطات الفرنسية بتغطيتها بالفرنكات الفرنسية والأوراق ذات القيمة الموجودة في الخزنة المركزية بباريس • وأصبحت مسألة ربط الليرة السورية بالفرنك الفرنسي أداة هامة بيد السلطات الفرنسية في نهب البلاد وسحب العملات الصعبة والذهب والمعادن الثمينة الأخرى من البلاد • وأضحى بإمكان السلطات الفرنسية طبع الكمية التي كانت ترتئيها مكتفية بتسجيل قرض لصالح " بنك سورية ولبنان " في الخزينة المركزية يعادل المبلغ الذي طبع من العملة • وهذا يعني عمليا فرض قرض على سورية، دون إرادتها ومن ثم تحصيل هذا القرض عينيا (٦٩، ص ٦١-٦٢)•

في عام ١٩٢٦ دخلت القوانين والتشريعات الخاصة بـ "الإصلاح الضريبي " حيز التنفيذ، ليحل محل النظام الضريبي العثماني ، الذي كان أعتمد أسلوب التقدير من قبل الجباة والملتزمين ، وأوجد مجالا فسيحا للغش والتلاعب والسرقات • لقد كانت الضرائب تقدر عن طريق تخمين المحاصيل ، حيث يقوم المخمنون بتقدير المحصول والضريبة المستحقة عليه ، ويبقى على الفلاحين أن يختاروا بين الضريبية العينية والنقدية • وما أكثر الحالات التي يتعمد فيها المخمنون زيادة أو إنقاص حجم الضرائب المستحقة • و في جميع الحالات كان الخاسر هو الفلاح والرابح

هو الإقطاعي . " وإذا باعت العشر بالمزاودة العلنية من ملتزمين فهم لا يقدمون على سوى قرى الفلاحين فيظلمونهم بطرق شتى دون أن يجسروا على المزاودة في عشر قرى الوجهاء ، فيكون الضرر مزدوجا على الفلاح وعلى بيت المال معا " (١،ج٤، ص١٩٤) .

لتلافي هذه العيوب من ناحية ، ولإيجاد نوع من الاستقرار في هذا المصدر المالي الهام ، قامت السلطات الفرنسية بإلغاء الشكل العيني

كأسلوب لتسديد الضرائب ، كما وألغت نظام الالتزام في تحصيلها ، وبذلك تكون سلطات الانتداب قد زادت في حجم الضرائب الوافدة إلى الخزينة .نظرا لأن قسما غير قليل كان يذهب إلى جيوب الملتزمين . بالإضافة إلى ذلك قامت بإلغاء التخمين السنوي ، واستبدلته بمعدل وسطي لمحاصيل أربع سنوات سابقة ، أي وضع معدل ثابت تقريبا للضريبة المستحقة من ناحية ، ورفع مستواها من ناحية ثانية . دفع هذا الإصلاح عمليا بالفلاح نحو السوق و العلاقات السلعية – النقدية ، إذ أن تسديد الضرائب نقدا كان يملي عليه أن يبيع محصوله أو جزءا منه في الأسواق أو للتجار للحصول على النقد، مما قلص أسلوب المقايضة ، وكذلك حجم الإنتاج الطبيعي في الريف .

عدا ذلك قامت السلطات الفرنسية بتحميل سورية قسما من الديون العثمانية حسب اتفاقية لوزان . وكانت حصة سورية ولبنان من هذا الدين يساوي /١٢١٩٥٠٠٠/ ليرة تركية ذهبية ، أي ما يساوي عشر مجموع الدين العثماني العام(٤١، ص ١٤٢) . ومن أجل الأشراف على عملية تحصيل وتسديد هذا الدين ، تم إنشاء مؤسسة سميت بـ " إدارة الدين العثماني" كانت تعمل تحت رقابة وإشراف فرنسي ، ومن الجدير بالذكر أن قسما كبيرا من هذا الدين كانت تذهب إلى الخزينة الفرنسية .

لقد توزعت الرساميل الفرنسية في سورية على عدة فروع ومجالات اقتصادية كان من أهمها :

أولا - **البنوك** : لقد كانت الرساميل البنكية في سورية متمركزة بيد فروع البنوك والاحتكارات المالية الفرنسية، وكانت بمثابة الركيزة الاقتصادية للسياسة الاستعمارية الفرنسية في البلاد . وكان بنك سورية ولبنان وريث " البنك العثماني " الذي تأسس في عام ١٨٥٦ برساميل إنكليزية ، و أعتبر من البنوك الهامة في الامبرطورية العثمانية ، وكان له فروع في مختلف أرجاء الدولة العثمانية والمدن السورية . ومن الجدير بالذكر أن الرأسمال الفرنسي قد شارك في هذا البنك في مرحلة لاحقة . كان بنك سوريا ولبنان الذي تأسس في عام ١٩١٩ برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسي ووصل هذا المبلغ إلى ٢٥ر٥ مليون فرنك في عام ١٩٢٠ يتصدر قائمة البنوك الفرنسية من حيث القوة والتأثير في الاقتصاد السوري ، وكانت إدارة البنك تتألف عادة من ٨ إلى ١٦ شخص معظمهم من الفرنسيين (٦٩،ص ٦٥) .أرتبط هذا البنك بصلات وثيقة مع الاحتكارات المالية الفرنسية وخاصة بنك باريس والأراضي المنخفضة والبنك الهند – الصيني . وقد حصل هذا البنك بموجب قرار المفوض السامي الفرنسي الصادر في ١٣ آذار ١٩٢٠ على حق إصدار العملة السورية ، ولهذا الهدف فقد تأسست مؤسسة تابعة للبنك مخصصة لإصدار العملة السورية (٧٢، ص٩٨) .حيث كانت الليرة السورية تساوي عشرين فرنكا ، وكان لارتباط الليرة السورية بالنقد الفرنسي نتائج سلبية ، نظرا لما كان يعانيه الاقتصاد الفرنسي من مشاكل و تدهور في قيمة الفرنك نتيجة التضخم المتزايد حيث انعكس هذا الأمر على الليرة السورية أيضا وقيمة صرفها . وقد بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري من جراء ذلك عشرة ملايين ليرة ذهبية تركية تقريبا خلال الفترة الممتدة من ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٦ (٦٩،ص ٩٠) . وبلغت قيمة الليرة السورية في عام ١٩٤٠ خمس قيمتها في عام ١٩٢٠ (٣٩،ص ٢٢٤). و كان من المقرر أن

ينتهي امتياز البنك في عام ١٩٣٩ ، غير أنه مدد بقرار من المفوض السامي لمدة خمسة وعشرين عاما ٠

كانت هناك بنوك أخرى مثل البنك الفرنسي – السوري الذي تأسس في عام ١٩١٨، والبنك العقاري السوري الذي تأسس في عام ١٩١٩ وكذلك البنك العقاري الجزائري ، الذي فتح فروعا له في دمشق وحلب في عام١٩٣١ (٦٩،ص١٥٦-١٥٧) ٠بالإضافة إلى عدة بنوك أخرى مماثلة ٠مثل الشركة العقارية السورية والبنك التونسي والكريدي ليون وغيرها٠ وكانت أنشطة هذه البنوك تقتصر على منح القروض لقاء ضمانات رهنية كالعقارات والبيوت داخل المدن بالإضافة إلى الأراضي الزراعية المسجلة أصولا لدى الدوائر العقارية حسب سندات رسمية ٠

كانت البنوك الفرنسية العاملة في سورية وسائل هامة في يد السلطات الفرنسية للهيمنة على البلاد، فلم يكن يدخل في دائرة اهتمام هذه البنوك تنمية البلاد اقتصاديا ، بل الوصول إلى الأرباح السريعة والمضمونة ، لذا كان معظم نشاطات هذه البنوك تتمركز على تمويل الأعمال التجارية من تصدير واستيراد وكذلك الإقراض وفتح الاعتمادات مقابل الرهون وغيرها من الضمانات ٠ وكان نشاط معظم البنوك العقارية مقتصرا على المدن وضواحيها دون الريف الذي كان بحاجة ماسة للتوظيفات والاستثمارات والقروض المالية ٠

ثانيا – **توليد الكهرباء** :حصلت بعض الشركات الفرنسية على عدة امتيازات لإنتاج الطاقة الكهربائية في العديد من المدن السورية بهدف التنوير ، وأحيانا بهدف تغذية خطوط الترام التي كانت تعمل في دمشق وحلب ٠ وقد بلغ طول خطوط الترام في هاتين المدينتين حوالي٣٢ كيلومترا (١٠ في حلب و٢٢ في دمشق) أو ضخ المياه في كما كان الأمر في حلب ٠ وكبيرة كانت التسهيلات المقدمة إلى هذه الشركات

من قبل الجانب السوري ، إذ كانت معفاة من الضرائب ، وكان لها الحق في استخدام العقارات والاستفادة من الخدمات البلدية دون مقابل، كما تمتعت بالضمانة المالية في حال وقوعها في العجز ، وغير ذلك من التسهيلات هذا في وقت كانت أسعار الطاقة تفرض من قبل الشركات الفرنسية بشكل يؤمن لها مستوى عاليا من الأرباح ، ولم تكن تخضع هذه الشركات لرقابة السلطات المحلية ، بل للمفوضية الفرنسية فقط٠كانت أسعار الطاقة مرتفعة مما جعل استخدامها من قبل الشرائح الاجتماعية الدنيا وقسم كبير من الوسطى، ضربا من ضروب الترف ، انحصر استخدام الكهرباء للتنوير على بعض الأحياء الثرية وبعض الفئات المتوسطة ، إلى جانب بعض الفنادق الفخمة و دوائر الحكومة ٠ لم يزد عدد المشتركين في كهرباء الإنارة في دمشق عن/١٥٧٧١/ مشتركا ، بلغ متوسط استهلاك السنوي للمشترك /١٢٢/كيلو وات ، بينما بلغ عدد المشتركين بهدف استخدام الكهرباء كقوة محركة /٣٠٠/ وبلغ متوسط الاستهلاك السنوي لهذه الفئة /٢٨٧٠/ كيلو وات ، أما في حلب فكان الوضع على النحو التالي : بلغ عدد المشتركين لغرض التنوير / ٥١٣٠/مشتركا عام ١٩٣٣مع متوسط استهلاك قدره/١٧١/ كيلو وات ، بينما كان عدد المشتركين بهدف استخدام الكهرباء كقوة محركة/٢٣٤/ مشتركا ٠مع متوسط سنوي للاستهلاك قدره/٢٠٨٠/ كيلو وات (٤٢، ص١١٤)٠ وكان سعر الكيلووات في مدينة دمشق /٥ر٤/قروش سورية ذهبية للتنوير ، و/ ٣/ قروش لباقي الاستعمالات وكانت مدة الامتياز تنتهي عام٢٠٠٢ للشركة العاملة في دمشق (١، ج٥، ص٢٠١)٠ وكان المشهد مشابها فيما يتعلق بخطوط الترام الكهربائي وكانت التعرفة تتراوح بين ٢٠ر٣ و ٥٠ر١ قروش سورية ذهبية ، حسب درجة الركوب (درجة أولى أو درجة ثانية) وحسب المسافة المقطوعة بالكيلومتر، فلكل كيلومتر تعريفته الخاصة ٠ كل ذلك أدى إلى تقليص عدد الركاب ، نظرا لعدم قدرة معظم الناس على التنقل بالترام٠ فقد بلغ عدد ركاب الترام خلال عام ١٩٤٣في مدينة دمشق ٢١٤٠٠، بينما كان ١٢٠٠٠ راكبا في حلب (٧٣، ص١٣٧)٠

ثالثا – **السكك الحديدية** : منحت الدولة العثمانية بعض الامتيازات للشركات الأجنبية ومنها الفرنسية لمد خطوط السكك الحديدية وبعد الحرب العالمية الأولى واحتلال سورية من قبل فرنسا ، أضحت كل الخطوط الحديدية الواقعة ضمن الأراضي السورية تحت أشراف وسيطرة الفرنسيين (خط دمشق – مزريب ، دمشق - بيروت ، رياق – حمص - حلب حمص – طرابلس) بالإضافة إلى الأجزاء الواقعة أو المارة من خط حديد بغداد في الأراضي السورية والخط الحديدي الحجازي ٠ وبلغ طول هذه الخطوط /٨٦٦/ كيلو مترا (٧١، ص ١٣٥)٠ وقد مدت الشركات الفرنسية حوالي ١٥٠ كيلومترا من السكك الحديدية خلال فترة الانتداب ٠ لقد كانت السكك الحديدية من المصادر الاقتصادية المهمة بالنسبة للشركات الفرنسية فقد بلغت الأرباح التي جنتها من خط حديد الحجاز في عام ١٩٢٦ فقط أربعة ملايين فرنك ٠

إن بناء ومد خطوط السكك الحديدية وشق الطرقات تعتبر بلا شك من العوامل الهامة لتنمية الموارد وتطوير الاقتصاد بشكل عام غير أن ذلك لا ينطبق في كثير من جوانبه على البلدان المستعمرة٠ ففي ظل الهيمنة والسيطرة الأجنبية على مقاليد الاقتصاد في المستعمرات تصبح السكك الحديدية مصدراً إضافيا للاستغلال ، نظرا لأن السكك الحديدية لا تمد بغية تنمية الاقتصاد وتطوير المستوى المعاشي للسكان ، بقدر ما هي وسيلة لتسهيل عملية نهب الخيرات والخامات المختلفة ونقلها إلى دول المتربول وكذلك الاستفادة منها لأغراض عسكرية و استراتيجية ٠ وقد كتب ماركس

بهذا الصدد "٠٠٠ طبعا دفعت السكك الحديدية بالتجارة الخارجية نحو الأمام ، لكن في البلدان التي تصدر الخامات بشكل رئيسي ، فقد زادت هذه التجارة من فقر الجماهير ، ولا يعود السبب في ذلك إلى أن تقل القروض الجديدة على كاهل الحكومات نتيجة بناء السكك الحديدية ، سيزيد من ضغط الضرائب على الجماهير فحسب ، بل ولأن منذ تلك اللحظة

باستطاعة أية مادة منتجة محليا أن تتحول إلى ذهب كوسموبولوتي وسيغدو الكثير من المواد ،التي كانت رخيصة نتيجة عدم وجود أسواق صرف كبيرة لها ، مثل الفواكه والخمور والأسماك والطرائد وغير ذلك غالية الثمن وسيخرج من الاستهلاك الشعبي " (٣٧، مجلد ٣٧ ، ص ١٠٢) ٠

بالإضافة إلى خطوط السكك الحديدية ، قامت الشركات الفرنسية بإصلاح وتعبيد الكثير من الطرق القديمة الترابية التي كانت في وضع يرثى لها ، كما قامت بإصلاح الجسور التي خربت أو تهدمت نتيجة الحرب أو الإهمال ومدت جسورا جديدة ، كما شقت ومدت العديد من الطرقات البرية واستثمرتها عن طريق شركات النقل بالحافلات ٠ كانت هذه الأعمال ضرورية لسببين : أولهما- أن العديد من الطرق البرية التي تم إصلاحها وتعبيدها كان لأغراض عسكرية - استراتيجية في المقام الأول ٠ فرضتها متطلبات ضمان السيطرة على أنحاء البلاد ، والاستعداد لما قد يهدد نظام الانتداب المفروض على سورية ٠ أما السبب الثاني فيكمن في التطور الكبير لوسائل المواصلات بعد الحرب العالمية الأولى ، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور النقل بنظام القوافل من ناحية ٠ وزيادة حجم النقل والسفر بالسيارات ٠ لقد تعاظم دور السيارات في أرجاء البلاد وخاصة بين المدن الرئيسية ٠ وبلغ عدد السيارات حسب الإحصاءات الرسمية في أواخر عام ١٩٢٧ حوالي /١٧٣٢/سيارة من مختلف الأنواع بين نقل وأجرة وخاصة ، بينما بلغ هذا العدد في لبنان /٤٨٩٠/سيارة ٠

وقد توزعت السيارات على المدن السورية كالتالي : دمشق/٦٥٣/ حلب/٦٢٩/ ، حمص/١٠١/ ، حماة/٩٣/ ، دير الزور/٤١/ ، المنطقة الساحلية " بلاد العلويين " / ٢١٥/(١، ج٥ ،ص٢١٦) ٠وفي عام ١٩٤٧ بلغ عدد مختلف السيارات في سورية/٧٣٨٥/ سيارة (٤١، ص ١٥٢- ١٥٣) ٠ ورغم كل الأعمال التي جرت في مجال تطوير شبكة الطرقات البرية ، إلا أنها ظلت بعيدة عن متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لأن

الريف السوري بمعظم قراه كان محروما حتى من الطرق الترابية الممهدة ناهيك عن المعبدة منها • أما الطرق الممهدة أو المعبدة فقد كانت مقتصرة على ربط المدن الرئيسية ببعضها ، وكذلك بين هذه المدن وبعض المناطق

التابعة لها

رابعا – **صناعة التبغ** : في عام ١٨٨٣ حصلت الشركات الفرنسية على حق احتكار شراء التبغ وتصنيعه في سورية من الحكومة العثمانية وفي العام ذاته أنشئت شركة " الريجي " التي كانت على صلات وثيقة مع العديد من البنوك الفرنسية • وبموجب الامتياز الممنوح لها ، أضحت هذه الشركة تتحكم على نطاق سورية ولبنان بزراعة التبغ وشرائه من المزارعين ومعالجته وتصنيعه وبيع لفائف الدخان والتنباك• وسبق أن تطرقنا لهذا الموضوع في فصل سابق من هذا العمل •

إضافة لما سبق كانت هناك عدة شركات تعمل في مجالات مختلفة تعود ملكيتها للرأسمال الفرنسي • ومن هذه الشركات " شركة الشرق العامة " و " شركة اتسيتلين " و شركة " فنادق الشرق الكبرى " و شركة " اوتو – روته " وجزء من شركة " نايرن " اللتان كانتا تختصان في شحن البضائع عبر الصحراء من دمشق إلىبغداد• وكذلك الشركة الفرنسية الخاصة بالتنقيب عن النفط والإسفلت في سورية ، وقد

بلغ رأسمال هذه الشركة الأخيرة /٥٦/ مليون فرنك ، وقد حصلت هذه الشركة على حق استخراج الإسفلت في جبال اللاذقية، و بلغ إنتاجها من الإسفلت /١٣/ألف طن في عام ١٩٣٣ •، كما حصلت على حق البحث والتنقيب عن الإسفلت في حقول الجزيرة السورية لمدة أربعة أعوام•

جندت السلطات الفرنسية أموالا ضخمة من مرور النفط عبر الأراضي السورية واللبنانية في أنابيب النفط العائدة لشركة نفط العراق

وقد بلغ حجم هذه العائدات سنويا ما يعادل حجم جميع الاستثمارات الوطنية في سورية ولبنان (١١ ، بيروت عدد٣عام١٩٥٦ص٨٩) ٠

في عام ١٩٣٣ شرعت السلطات الفرنسية في عدة مشاريع ذات طابع عسكري - استراتيجي مثل المطارات ومدرجات الهبوط والمستودعات العسكرية وشق الطرقات ذات الطابع الاستراتيجي واستكمال بعض الأعمال في خط حديد بغداد ٠ وكذلك بناء قاعدة حربية بحرية في بيروت ٠ وجرى ذلك في سياق الاستعداد للحرب العالمية المرتقبة ، بعد أن تلبدت أجواء أوروبا بغيوم الحرب التي كانت تستعد لها ألمانيا٠ ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاريع العسكرية التي لم يكن الشعب السوري واللبناني بحاجة إليها قد تمت في العديد من جوانبه بأيد وأموال مواطني البلدين ٠

لقد بلغت الرساميل الفرنسية الموظفة في سورية ولبنان عام ١٩٣٠حوالي /٣٠٠/ مليون فرنك ذهبي ، أي ما يعادل /١٥٠٠/مليون فرنك فرنسي ورقي (٩عدد٤عام١٩٣٠ص١٧٤) ٠ ووظفت هذه الرساميل في مشاريع ذات صبغة استعمارية لم يكن الغرض منها تنمية الاقتصاد السوري ، بل استغلال موارد وخيرات البلاد لصالح الشركات الاحتكارية الفرنسية ٠ ورغم كثرة البنوك الفرنسية في سورية ، لم تعمل على دعم

وتشجيع طموحات البرجوازية المحلية في تحديث أو توسيع إنتاجها، أو إيجاد صناعات جديدة ، تكون بمثابة قاعدة اقتصادية متواضعة يمكن الارتكاز عليها والانطلاق منها نحو اقتصادي رأسمالي حديث٠ وخير دليل على ذلك هو أن البرجوازية المحلية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٢ رغم كل مساعيها ومحاولاتها ، لم تستطع أن تنشئ سوى ٣١ منشأة مساهمة برأسمال قدره ٢١ مليون ليرة سورية٠ بالإضافة لما

سبق ، كانت هناك جملة من العوامل حالت دون تطور الصناعة خصوصا والاقتصاد بمختلف فروعه عموما في سورية سنتوقف على أهمها :

أولا - عدم توفر مناخ من الاستقرار والأمان بعد الحرب العالمية الأولى وإخضاع البلاد بكل مقدراتها إلى سياسة الانتداب الاستعمارية ٠ وتقسيم المنطقة إلى عدة دول منفصلة بعضها عن البعض بحواجز جمركية قد أفقدت الصناعات السورية أسواقها التقليدية في تركيا والعراق وفلسطين وغيرها من البلدان ٠ مما ساعد على تدهور أحوال الصناعة والتجارة السورية ٠

ثانيا - السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الانتداب الفرنسي في سورية ، اتسمت بعدم المساس بالعلاقات الإقطاعية القروسطية التي كانت من أهم العوامل المعيقة لتطور العلاقات الرأسمالية في البلاد ٠ وبدلا من تحجيم دور الإقطاع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تحالفت السلطات الفرنسية مع هذه الفئة الاجتماعية وحولتها إلى ركيزة اجتماعية وسياسية تعول عليها في مخططاتها إزاء البلاد ٠ من ناحية أخرى كانت لسياسة الأبواب المفتوحة التي اعتمدتها فرنسا في سورية الأثر البالغ في عرقلة الصناعة و الاقتصاد السوريين عموما . لقد أغرقت أسواق البلاد بالمنتجات المستوردة الرخيصة الثمن والتي عجزت المنتجات التقليدية

السورية ، وخاصة النسيجية منها عن الصمود أمامها ومنافستها مما أسرع في انحطاطها واندثارها . هذا في وقت عجز المنتج السوري عن تحديث و عصرنة إنتاجه نظرا للظروف السياسية والاقتصادية في البلاد . و كذلك لعدم وجود الحوافز الضرورية ، وغياب الدعم والتشجيع الماديين من قبل الدولة أو المؤسسات المالية المختلفة ٠كما لعب تمركز الرساميل البنكية بيد الشركات الفرنسية دورا هاما في حرمان أرباب الصناعات السورية من مصادر التمويل اللازمة لتطوير صناعاتهم . ذلك لأن البنوك الفرنسية

المنتشرة في البلاد لم يكن يدخل في مجال اهتمامها هذا النوع من الخدمة ، بل كان جل اهتمامها ينصب على العمليات التجارية والرهون والإقراض القصير الأجل وبفوائد ربوية مرتفعة ، وغيرها من العمليات التي من شأنها سحب الأموال والمعادن الثمينة من البلاد ٠

ثالثا - كان للسياسة الجمركية التي اتبعتها السلطات الانتدابية أثر كبير على عرقلة نمو الصناعات السورية ٠ لقد اتصفت هذه السياسة بوضع رسوم عالية على الآلات والمكنات وغيرها من المعدات الصناعية الضرورية ٠ بينما كانت الرسوم متدنية على البضائع المصنعة الوافدة إلى سورية ٠ومن المهم الإشارة إلى أن المفوضية كانت مخولة بالتصرف بعائدات الجمارك كما تشاء ، الأمر الذي حرم الحكومات المحلية من تحويل هذا المورد الرئيسي لخدمة اقتصاد البلاد ٠ لقد ظلت هذه السياسة سائدة طوال أعوام الانتداب ، باستثناء بعض الفترات التي كانت فيها السلطات الفرنسية مضطرة إلى التراجع تحت ضغط المطالبة الشعبية بشكل عام ، والتجار والصناعيين بشكل خاص . ونتيجة لذلك حصل بعض التخفيض على الرسوم الجمركية بين سورية وفلسطين كما خفضت

الرسوم في بعض الأوقات التي كانت فيه سلطات الانتداب بحاجة ماسة لمصادر إضافية للأموال ٠ كما حدث في عام ١٩٢٥ حيث تم تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية لمدة عامين ، أي في الفترة التي لازمت الثورة السورية الكبرى ، عندما كانت السلطات الفرنسية بحاجة لتمويل عملياتها العسكرية ضد الثوار (١٨ عدد٧عام١٩٨١ص٥٠)٠

ومما ساعد على تباطؤ نمو الاقتصاد عموما والصناعة السورية خصوصا بعض العوامل الذاتية مثل النقص في الخبرة التقنية والأيدي العاملة الفنية . وكانت هذه المشكلة في غاية الحدة ، نظرا لتفشي الأمية وسط السكان ٠وغياب المدارس والمعاهد التقنية والمهنية الخاصة بإعداد

الكوادر التي تحتاجها البلاد ٠ هذا في وقت كانت مسألة الاستعانة بالكوادر و الكفاءات العلمية و التقنية من الخارج باهظة الكلفة ٠ أستغل بعض السوريين فرصة تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والآلات الزراعية ، فاقتنوا الماكنات، غير أنها سرعان ما تعطلت ورميت ، وذلك بسبب عدم وجود كوادرفنية تشرف على عمل وصيانة هذه الآلات والماكنات (٣٩، ص٢٢٦) ٠ كما لعبت مسألة عدم توفر مصادر الطاقة من فحم حجري ونفط في البلاد(استخرج النفط بعد الاستقلال بفترة طويلة) دورا هاما في هذا المجال ٠ سيما وأن استخدام الطاقة الكهربائية أو النفط المستورد المادتين اللتين كانت الشركات الفرنسية تتحكم بهما ذات أسعار مرتفعة وغير مشجعة.

☆ ☆ ☆

لم تستطع فرنسا نتيجة الضعف الاقتصادي الذي كانت تعاني منه بعد الحرب العالمية الأولى من توظيف رساميل كبيرة في سورية بهدف إنشاء بعض الصناعات الضرورية وذلك لرفد احتياجات الاحتكارات الأجنبية عموما والفرنسية على وجه الخصوص بالمواد والخامات المعالجة أوليا ، أو النصف مصنعة ٠ وقد لعب في هذا المجال بعض السمات الكلاسيكية للرأسمالية الفرنسية من ضعف المجمع الصناعي مقارنة بإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتطور كبير في مجال القطاعات المالية والبنكية من الاقتصاد ، وهيمنة الطغم المالية على مقدرات الاقتصاد الأمر، الذي كان يضفي على الرأسمال الفرنسي طابعا بنكيا ربويا بشكل عام ٠ وقد أنعكس ذاك في السياسات الاستعمارية التي كانت تنتهجها فرنسا في مستعمراتها٠ فإذا كانت إنكلترا تحاول عن طريق توظيف رساميلها في

المستعمرات إنشاء شبكة متواضعة من المعامل والمصانع ذات الطابع الكولونيالي ، كما حصل في الهند وغيرها من المستعمرات البريطانية . كانت فرنسا تعتمد في سياستها على بنوكها المختلفة وأجهزتها الأمنية غير متوانية عن ممارسة أساليب النهب الاقتصادي المختلفة ، مثل فرض الضرائب والرسوم المرتفعة و العمليات البنكية الربوية الصرفة ، إلى جانب فرض مختلف أنواع الغرامات المدنية والحربية ومصادرة الأموال وغيرها من الممارسات المشابهة .

على هذا النحو نجد أن جميع الظروف الذاتية والتاريخية ، التي كانت تمر بها سورية ، أو تلك التي فرضت عليها رغما عن إرادتها ، قد اجتمعت وحالت دون أن تتمكن البلاد من تخطي ولو بعض جوانب التخلف الذي ورثته نتيجة قرون عديدة من السيطرة العثمانية على البلاد ، ودون أن تتمكن من تطوير اقتصادها بشكل طبيعي يتناسب مع أمكاناتها .

بعد ربع قرن من السيطرة الفرنسية على سورية ، لم تستطع فرنسا من تحويل سورية إلى مزرعة ضخمة تمد الشركات الفرنسية بما تحتاجها من المواد الخام الزراعية مثل القطن والحرير والحبوب وغيرها ، بل بالعكس أدت الهيمنة الاستعمارية إلى تدهور أحوال الزراعة السورية إلى درجة كبيرة . ولم تسطع السلطات الفرنسية عبر الإصلاحات الاقتصادية في مجال الزراعة وتنظيم الملكية الزراعية من دفع الزراعة السورية نحو الأمام . ذلك لأن الزراعة في سورية كانت تتطلب توظيفات كبيرة في مجال البنية التحتية التي تتطلبها الزراعة من أقنية ري وسدود وإدخال الآلات من جرارات و حصادات ومضخات وغير ذلك من التقنية الحديثة في مجال الزراعة . هذا بالإضافة إلى تشجيع العلاقات الرأسمالية في الزراعة على أساس تقليص حجم ونفوذ الإقطاع والعلاقات الإقطاعية الأمر الذي لم تقدم على فعله فرنسا بشكل جدي في سورية ، أو أنها كانت "خجولة " جدا في هذا المجال .

لقد أقدمت فرنسا على عدة إجراءات اتسمت بطابع إصلاحي في عدة مجالات وكان من أهمها:

أولا – صدر مرسوم عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ٢ آذار ١٩٢١حول الأوقاف ، وقد أضحى بموجب هذا المرسوم جميع أموال الأوقاف الإسلامية تحت إشراف ومراقبة المفوضية الفرنسية وحسب التعديلات التي جرت على المرسوم المذكور ، أبيح استبدال العقارات الوقفية ماعدا المساجد بنقد أو عقارات أو أموال أخرى (٤١،ص ١٣٣)٠ بدلا من الإشراف و تنظيم أمور الوقف ومنع التعديات على أموالها وممتلكاتها ووضع حد للاختلاس والسرقات وسوء التصرف بها . و رغم أن المرسوم صدر تحت هذه اليافطة البراقة ،إلا أنه لم يعالج هذه المسائل بصورة جدية ، بل كان الهدف منه التصرف بهذه المؤسسة وتوجيهها بشكل تخدم مصالحها ، ولم تتورع السلطات الفرنسية من استخدام هذه المؤسسة وأموالها لشراء الذمم والضمائر والرشوة ، وخاصة في بعض أوساط رجال الدين الذين كانوا يتمتعون برضا السلطات الفرنسية ٠

ثانيا - بهدف تنظيم عمليات الرهن صدر قرار بتاريخ ٢٠أذار ١٩٢٢ ، نظم حقوق الدائنين الممتازين في الرهن والحجز، والبيع مع حق الاسترداد ٠ و وسع هذا القرار من حقوق المرتهن ، بينما أضعفت موقف الراهن المدين ٠ وقد أجاز هذا القرار للمرتهن أن يحول حقه بالرهن أو ببعض منه ، دون أخذ موافقة ورأي الراهن وأجاز للمرتهن طلب الرهن فورا ، وبيعه عند عدم تأدية الدين حين الاستحقاق٠ وقد جاء هذا القرار ليضمن ويوسع حقوق الدائن ، بشكل يسمح للشركات الفرنسية دخول هذا المجال دون خوف ، خاصة و أن القرار قد نص على السماح بإنشاء بنوك رهن بعد الترخيص (٤١،ص ١٣٣) ٠ وجاء القرار الصادر في ١٩٣٠/٩/٢ لينظم أمور البنوك والشركات العقارية . حيث بين قواعد ونظم التسليف العقاري والعلاقات بين الراهن والمرتهن ،إذ عززت موقف

الدائن المرتهن على حساب المدين الراهن ، فمثلا لم تكن للمحاكم صلاحيات إمهال المدين المرتهن لتأدية الدفعات المستحقة ، وكان للدائن حق المطالبة في هذه الظروف بنزع الملكية ، أو استلام العقار المرهون بعد ثمانية أيام من إنذار المدين. والجدير بالذكر أن معظم نشاط هذه البنوك والشركات كانت تتركز في العقارات داخل المدن وأطرافها ، دون أن تمتد بشكل واسع إلى الريف لتشمل الأراضي لزراعية • ويعود السبب في ذلك إلى أن عمليات التحديد والتحرير لم تكن قد أنجزت بعد (٤١،ص ١٣٧) •

ثالثا – كانت القوانين العثمانية تمنع حقوقيا مسألة تملك الشخصيات الاعتبارية للعقارات ، الأمر الذي كان يعرقل من استملاك العقارات من قبل الشركات وخاصة الأجنبية . لذا قامت المفوضية بإصدار قرار حول " الاستملاك " بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤سمحت بموجبه استملاك العقارات من قبل الشخصيات الاعتبارية أو الحكمية ، وهي الشركات التجارية الأجنبية المرخص لها بالعمل في سورية ولبنان ، و كذلك الشركات الأجنبية المتمتعة بتلك الحقوق التي تتمتع بها الشركات السورية واللبنانية (٩٣، ص٦١)•

رابعا – جاء القرار المؤرخ في ١٠حزيران ١٩٢٥ بخصوص تنظيم الأملاك العامة • حيث صنف القرار بأن هذه الأملاك هي : شواطئ البحار والغدران والبحيرات و المالحة منها المتصلة بالبحر ومجاري المياه من أي نوع كانت ، والمياه الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت ، والشلالات الصالحة لتوليد القوة المحركة . وجاءت التعديلات التي طرأت على هذا القرار بمنع استثمار المياه الجارية وكذلك الجوفية ، وكذلك حق الانتفاع والاستخدام والاستثمار إلا برخصة من قبل الدولة •وصدر قانون أخر بتاريخ ٥ أيار ١٩٢٦يتعلق بتحديد " أملاك الدولة" والتي

وضعت كل الأراضي غير المستثمرة ضمن نطاق أملاك الدولة وقد بلغت مساحة هذه الأراضي حوالي ٩١% من الأراضي السورية ومنع التصرف بأملاك الدولة إلا ضمن حدود ضيقة وبموجب رخص رسمية (٩٣، ص ٧٢-٧٤)٠ ومن الجدير بالذكر أن الأراضي التي كانت تعود ملكيتها للسلطان التركي عبد الحميد ، والتي بلغت مئات القرى قد تم التصرف بها بموجب القرار رقم ٢٧٥ الصادر في عام ١٩٢٦من قبل المفوض السامي ، حيث تم نقل ملكيتها شكلا إلى الحكومة السورية ، غير أنها في الواقع قد تم توزيعها على الشركات الفرنسية والإقطاعيين و المتنفذين ، وتم إعطاء قسم منها إلى البعض ، على أن تسدد قيمتها خلال خمسة عشر عاما ٠ ونتيجة لتوزيع هذه الأراضي على هذا النحو أرتفع نصيب الملكية الزراعية الكبيرة في سورية ، ففي حماه مثلا ارتفع نصيب الملكية المذكورة من ٣١ % إلى٥٠ % ، وفي حمص أرتفع من ١٥ %-إلى٤٧ % (٣٩،ص ٢٢٤) ٠

خامسا - فيما يتعلق بقضايا " الأراضي المشاع " فقد صدر قرار بتاريخ ١٠أذار ١٩٢٦ من قبل المفوض السامي ، الذي نص على ضرورة تقسيم الأراضي المشاع فيما بين الحائزين بشكل إجباري ٠ لقد كانت الملكية المشاعية متواجدة في الكثير من المناطق السورية في ذلك الوقت ، وعلى الرغم من أن حيازة هذه الأراضي كانت مشاعا بين عدد من الأسر الفلاحية ، إلا أن الأرض كانت تقسم بين الأسر حسب عدد الذكور في كل منها ومن ثم تستثمر بشكل فردي بين هذه الأسر (٧٣،ص ٧٢) ٠ وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية قد أفلحت إلى درجة كبيرة في القضاء على الحيازة المشاعية للأراضي الزراعية . غير أنها لم تستطع القضاء عليه بشكل تام . وجعل الملكية الخاصة على الأرض الشكل الوحيد والسائد في البلاد ٠

سادسا - بدعوى القضاء على الفوضى السائدة في نظام التملك العقاري. قامت السلطات الفرنسية بإصدار قرار ينص على إجراء عملية

المسح ضمن نظام التحديد و التحرير أو ما سمي بنظام "الكادسترو" وفق أسلوب " تورونس " الذي جرب في الكثير من المستعمرات في آسيا وأفريقيا • ويكمن جوهر هذه العملية في تسجيل الأراضي وفق نظام الملكية الخاصة بأسماء مالكيها ، وانتزاع الأراضي التي لا يستطيع أصحابها من تثبيت ملكيتهم عليها بموجب مستندات ووثائق رسمية بمنأى عن الشكوك• وعلى هذا الأساس توجب على فئات واسعة من ملاك الأرض وخاصة الفلاحين ، تثبيت ملكيتهم على أراضيهم بموجب وثائق

رسمية • وغني عن الذكر، بأن قسما كبيرا جدا من الفلاحين و المزارعين كانوا قد ورثوا أملاكهم أب عن جد ، ولم يكن بحوزتهم أية مستندات رسمية تثبت ملكيتهم لأراضيهم ، خاصة وأن مسائل الملكية الزراعية في الامبراطورية العثمانية ، كانت تعد من أكثر المسائل عرضة للتلاعب والفوضى والتسيب . إذ كانت معظم الأراضي باستثناء أملاك حفنة من كبار الإقطاع و الضباط والوجهاء والمتنفذين غير مسجلة بأسماء أصحابها الحقيقيين • من ناحية أخرى كان جهل الفلاحين بالقوانين والأنظمة البيروقراطية ، وكذلك خوفهم من الضرائب والغرامات أو تهربا من عسف الإقطاعيين ومن في حكمهم يدفعهم لتسجيل أملاكهم بأسماء بعض الوجهاء ، أو حتى بأسماء الإقطاعيين أنفسهم ، ظنا منهم بأن ذلك كفيل بأن يصرف المشاكل والمظالم عنهم•

لقد كانت عملية التحديد والتحرير مجالا رحبا للتلاعب بأملاك الفلاحين و انتزاع قسم كبير من أخصب أراضيهم و استملاكها من قبل الإقطاع والمتنفذين • لذا نجد أن هذه العملية قد بدأت و جرت في المناطق التي تشتهر الأرض بخصوبتها مثل غوطة دمشق وأطراف سهل البقاع وضفاف العاصي وسهول حلب وأنطاكية • ومن ضمن العقارات المشمولة بنظام التحديد والتحرير العقارات ضمن العديد من المدن السورية •

سابعا – صدر قراران ، الأول في ١٢تشرين الثاني ١٩٣٠والثاني في ٢٨ حزيران ١٩٣١، حول تنظيم الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة ، وجاء ذلك لينسجم مع القرارات السابقة حول تسجيل الأراضي وتحسين الاستثمار والأمور التي تحتاجها عمليات الإقراض والتسليف • وأوجد ثلاثة أنواع من الملكية وهي : الملك المطلق والأراضي الأميرية ، والأراضي الوقفية ، ومن الجدير بالذكر بأن الأراضي الأميرية قد منع تحويلها إلى وقف ، وعوقب حائزها المهمل لمدة معينة من حق التصرف بها • كما منح حق تسجيل التصرف بأراض الدولة كل من ثبت بعد مرور ٣ أعوام على أحيائه الأرض ، أو بنى عليها أبنية ، أو غرس غرسا ، أو رتبها ضمن الشروط المعينة في الأنظمة الخاصة بأملاك الدولة على ذلك الجزء الذي أحياه أو غرسه أو بنى عليه ، غير أنه يخسر حقه بعد التسجيل ، إذا أهمل الأرض لمدة ٣ سنوات متتالية ، خلال عشرة أعوام التالية لحق تسجيل التصرف (٤١، ص ١٣٦)•

لقد كان الهدف الأساسي من وراء هذه التشريعات تمهيد الطريق أمام الرأسمال الفرنسي لاستثمار خيرات البلاد المختلفة وخاصة في مجال الزراعة • غير أنه من الإنصاف القول بأن هذه التشريعات في كثير من جوانبها جاءت من الناحية العملية والواقعية كنوع من تحديث وإصلاح بعض جوانب التخلف والخلل في قضايا الملكية العقارية والضرائب وغيرها من الأمور المتعلقة بالزراعة والأراضي الزراعية . غير أن هذه الإصلاحات كثيرا ما طبقت على أرض الواقع بشكل مشوه ، وأدت إلى نتائج اجتماعية واقتصادية غير مرجوة • إذ كان المستفيد الأكبر من وراء هذه التشريعات وبالشكل الذي طبق الشركات الأجنبية ، إضافة إلى الفئات الإقطاعية والوجهاء ، وخاصة تلك المتعاونة مع سلطات الانتداب وكان الخاسر كما هو الحال دوما فئات واسعة من الفلاحين •

من ناحية أخرى لم تهدف هذه التشريعات إلى القضاء على العلاقات الإقطاعية في الريف ، أو على الأقل تحجيمها عن طريق تشجيع العلاقات الرأسمالية في الزراعة • وحين نجد في بعض التشريعات بعض المواد قد جاءت لتدفع بعجلة العلاقات السلعية – النقدية في الريف نحو الأمام ، مثل إلغاء تسديد الضرائب عينيا ، والاقتصار على الشكل النقدي ، وتوسيع نشاط البنوك العقارية وخاصة في مجال الرهون والتسليف العقاري وغير ذلك . فان الهدف كان من وراء ذلك هو خدمة مصالح السلطات الاستعمارية والرساميل الأجنبية وخاصة الفرنسية منها • بالدرجة الأولى وليس توسيع دائرة العلاقات الرأسمالية في الريف ، وإن جاءت النتائج عمليا وبصورة غير مباشرة لتخدم هذا الأمر .

من ناحية أخرى تطلبت السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على سورية توفير كوادر سورية مساعدة في مختلف المجالات . للعمل في مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية لذا نجد أن السلطات الفرنسية قد قامت ببعض الجهود في نشر التعليم وضمن أطر تخدم مصالحها . وليس بهدف القضاء على الأمية والجهل في البلاد ، حيث وصلت نسبة الأمية إلى ٩٠ ٥% وسط الرجال و كادت أن تصل إلى ١٠٠ % وسط النساء تقريبا (٣٩. ص ٢٩٦) • ذلك لأن نشر التعليم بشكل واسع ، وتقليص نسبة الأمية كان من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الوعي السياسي لدى السوريين • الأمر الذي كان يضر استراتيجيا بالمصالح الاستعمارية الفرنسية في سورية • ومهما يكن في الأمر ، فان ما قامت به سلطات الانتداب في هذا المجال يعتبر خطوة نحو الأمام في مجال نشر التعليم وعصرنته.

قامت السلطات الفرنسية بتشجيع المدارس التبشيرية الأجنبية وخاصة الفرنسية ، و أنشأت شبكة واسعة نسبيا ، من المدارس التبشيرية الفرنسية في كبريات المدن السورية. ومن الجدير بالذكر مناهج كانت

غربية الطابع ، إذ كان التلامذة والطلاب يربون وفق منظومة الثقافة والقيم الغربية عموما والفرنسية خصوصا ، ولم يكن الأمر يخلو من ازدراء التراث الوطني والقومي . وبهذا الصدد يقول أحمد طربين بأن التلامذة السوريين كانوا يلقنون النشيد الوطني الفرنسي " المرسليزا " في وقت كانوا يفتقدون أدنى فكرة عن نشيدهم الوطني (٧٤،ص ٣٨) ، زد على ذلك أن التعليم كان يجري في هذه المدارس باللغة الفرنسية ·

إلى جانب ذلك ، كانت هناك مدارس خاصة يتم التعليم فيها وفق مناهج مختلفة بعض الشيء ولقاء أجور سنوية ، أما المدارس الحكومية فكان التعليم فيها مجانيا، والمناهج مختلفة ومتدنية بالمقارنة مع المدارس السابقة ، ذلك لأنها كانت لا تتمتع بما يكفي من الإنفاق الحكومي عليها · بالإضافة إلى ما سبق كانت المدارس القرآنية التقليدية المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد في المساجد و التكايا وغيرها من الأماكن وخاصة في المدن (كانت القرى محرومة حتى من هذا النوع من التعليم)، حيث كان يدرس القرآن وقواعد اللغة أساسا، ويشرف عليها أئمة المساجد وبعض الشيوخ· أما ما يخص التعليم الفني والمهني فقد كان مفقودا بشكل تام ، ولم تنجح المحاولات التي بذلت في بعض المناطق كما حدث في السلمية من إنشاء مدرسة زراعية ، ذلك لأن الفلاحين كانوا عاجزين عن تأمين متطلبات الدراسة لأولادهم · لقد أنعكس هذا الأمر و بشكل خطير على اقتصاد البلاد ، نظرا لندرة الكوادر العلمية والتقنية والفنية ، هذه الكوادر التي كانت البلاد بحاجة ماسة إليهم·

في بداية العشرينات كانت توجد في " دولة دمشق " التي كانت تضم إلى جانب دمشق مناطق حمص وحماه وحوران ١٧١ مدرسة ابتدائية و ٣ مدارس ثانوية ومدرسة واحدة لتخريج المعلمين بالإضافة إلى معهد الطب والحقوق · بينما بلغ عدد المدارس الخاصة ١٢١ مدرسة (٤١، ص٢٩٩) · ومن الطبيعي أن الأوضاع في المناطق الساحلية و الشمالية كانت أسوأ من

ذلك ، ناهيك عن المناطق الشمالية الشرقية التي كان الوضع فيها أشد بؤسا لم يزد كثيرا عدد المدارس بعد ربع قرن من السيطرة الفرنسية ،والجدول التالي يبين المشهد التعليمي في العام الدراسي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥: (٧٥، ص ٤٣)٠

	مدارس	رسمية	خاصة	أجنبية	المجموع
ابتدائي	المدارس	٦٥٨	٢٨٧	١٢٧	١٠٧٢
	التلاميذ	٨٥٥٣٥	٤٣٠١٠	١٩٨٧٨	١٤٨٤٢٣
ثانوي	المدارس	٢٦	١٨	٣٣	٧٧
	التلاميذ	٧٣٤٤	١٧٤٣	٤٠٠٩	١٣٠٩٦
عالي	المعاهد	٥	-	-	٥
	الطلاب	٨٣٥	-	-	٨٣٥

لقد كانت سياسة التعليم تقر عمليا في المفوضية الفرنسية ، فكان لها الحق في الإشراف على المناهج وتعيين المعلمين وإقصائهم عن العمل وتخصيص حصة التعليم في الموازنة العامة ٠ هذا بالإضافة إلى جعل اللغة الفرنسية اللغة الثانية إلى جانب العربية في المدارس منذ الصفوف الأولى ٠ بعد أكثر من عقدين من الانتداب الفرنسي ، ظلت الأوضاع في مجال التعليم مزرية ، حيث بقيت الأمية كسابق عهدها ، منتشرة بشكل لساحق في المجتمع السوري مشكلة أكثر من ٨٠ % من السكان ، بينما بلغ عدد جميع التلامذة والطلاب في مختلف المراحل التعليمية / ١٦٣٣٥٤/ ٠ في الوقت الذي كان فيه عدد سكان سورية يساوي /٣٫٠٠٦٫٠٢٨/ نسمة ، أي أن نسبة الملتحقين بالتعليم عموما كانت تساوي ٥٫٤ % من عدد السكان ٠

استمر الانتداب على سورية حوالي ربع قرن من الزمن ، لم تستطع فرنسا خلاله تحقيق مآربها ومصالحها الاستعمارية التي شرعت في الترويج لها والعمل من أجل تحقيقها والتي كلفتها خوض صراعات مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية شرسة وعلى شتى المستويات . ويعود هذا الإخفاق إلى ظروف ذاتية فرنسية ، ذلك لأن فرنسا كانت منهكة اقتصاديا إلى درجة ، كانت هي نفسها بحاجة إلى توظيفات واستثمارات لبناء وترميم ما خربته الحرب العالمية الأولى . من ناحية أخرى كان للظروف الاقتصادية والسياسية الدولية تأثير محبط على تحقيق الخطط الفرنسية الاستعمارية هذه . فالأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة التي عصفت بالعالم ، والتي كانت نتائجها سلبية وكبيرة للغاية بالنسبة للدول الغربية الكبرى. هذه الأزمات التي بدأت مع بداية العشرينيات و انتهت بالأزمة الكبرى أعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ ، قد شلت بعض الشيء قوة و حركة وقدرة النظام الرأسمالي العالمي . كما كان لتعاظم الخطر النازي والفاشي دور كبير في تصعيد أجواء الحرب في أوروبا ، مما اشغلها وخاصة في النصف الثاني من الثلاثينات بأمور الإعداد والتحضير للحرب المقبلة .

من ناحية أخرى كانت الأوضاع في المستعمرات عموما وخاصة في سورية والمغرب والصين ومصر والهند وغيرها تقترب من الغليان نتيجة للوعي المتنامي لشعوب هذه البلدان بضرورة مقاومة الاستعمار والاستمرار في حركتها الوطنية – التحررية بهدف نيل حريتها واستقلالها الوطني . ولم تكن الأوضاع في سوريا نشازا ، بل كان الشعب السوري سباقا في هذا المجال ، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال رفع راية النضال ضد الوجود الاستعماري في البلاد ، حيث أشعل لهيب العديد من الانتفاضات المسلحة ، التي وضعت مجمل الوجود الاستعماري تحت الخطر ، وظل النضال مستمرا متناوبا أو متوازيا بين السياسي والمسلح حتى تمكن الشعب السوري من إجلاء القوات الأجنبية عن بلاده . هذه الأوضاع لم تكن بأي

حال من الأحوال مناسبة للنظام الانتدابي المفروض على البلاد ، بل وأفشل إلى درجة كبيرة معظم الخطط التي كانت تراود الدوائر الاستعمارية في باريس ٠

الفصل التاسع

تطور الحركة السياسية

١٩٢٧- ١٩٣٩

كانت إحدى أهم نتائج الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ هي أنها بينت للدوائر الاستعمارية الفرنسية استحالة السيطرة على الأوضاع في سورية بشكل تام ، إذا ما استمرت في انتهاجها الأساليب والوسائل التي تعتمد القمع والإرهاب السياسي من ناحية ، وازدراء أدنى الحقوق والمصالح الوطنية . لقد بينت الثورة لسلطات الانتداب ضرورة إعادة النظر في مجمل سياستها السابقة ، واستخلاص بعض الدروس والعبر من تجربتها في التعامل مع الأحداث السياسية والاقتصادية، وكذلك مع ممثلي الحركة الوطنية في البلاد . كان لابد لسلطات الانتداب بعد كل ما حصل ، من إجراء بعض التغييرات على سياستها إزاء سورية ، واللجوء إلى تكتيكات مرنة بعض الشيء ، وإتقان فن المناورات وخاصة السياسية أكثر من ذي قبل . خاصة وأن شيئا من هذا القبيل كان من سمات إدارة المفوض السامي الفرنسي دو جوفينيل ، الذي كان يدعو في العديد من المناسبات المختلفة ممثلي الحركة الوطنية للحوار و التعاون مع السلطات الفرنسية . ومن الجدير بالذكر، أن هذه السياسة قد لاقت بعض الآذان الصاغية . فبعد وساطات واتصالات تم استمالة بعض زعماء وممثلي الحركة الوطنية إلى الحوار والمفاوضات ، التي تمخضت في ٤ أيار

١٩٢٦ عن اتفاق حول تشكيل حكومة محلية برئاسة أحمد نامي الدماد المعروف بولائه للسلطات الفرنسية . وجاء في بيان الحكومة الجديدة أنه " مهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة لا تتبدل أمانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق الدستورية والوسائل القانونية " (٢،ص٢٧٩) ٠ كان برنامج حكومة الدماد يعكس برأي بعض الوطنيين الحد الأدنى من المطالب الوطنية ، و قاعدة للمفاوضات بين فرنسا والسوريين ، وقد تضمن هذا البرنامج ، الدعوة لجمعية تأسيسية تسن دستورا للبلاد ، وتحويل الانتداب إلى معاهدة بين الطرفين على غرار ما حصل في العراق ، تحفظ لفرنسا نفوذها السياسي والاقتصادي في سورية وتحقق الوحدة السورية ، وتسمح بإنشاء جيش وطني ، وتعوض منكوبي الثورة السورية ، وتفتح المجال للقيام بإصلاحات في النظامين المالي و القضائي .

لم يحظى هذا البرنامج بموافقة المفوض السامي الفرنسي دو جوفينيل ، الذي لم يجد فيه سوى مسألة واحدة جديرة بالأهتمام ، وهي قضية سن دستور للبلاد ٠ وحتى هذا الموضوع كان برأيه موضع نقاش و تفاوض واتفاق بين الطرفين ٠

ضمت حكومة الدماد بعض الزعماء الوطنيين من أمثال فارس الخوري وحسني البرازي، الذين كان لوجودهم في هذه الحكومة تأثيرا على إعداد وصياغة البرنامج المذكور ٠ غير أن اشتراكهم في هذه الحكومة كان قصيرا ، إذ سرعان ما تم اعتقالهم ونفيهم إلى جزيرة أرواد ، وذلك نتيجة تنديدهم بالأعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات الفرنسية في حي الميدان أثناء مقاتلتها وملاحقتها للثوار(٢٦، ص٦٠-٦١)٠

في آب ١٩٢٦ تم استبدال دو جوفينيل٠، بمفوض آخر هو هنري بونسو، الذي قام إثر تعيينه بجولة في سورية بهدف التعرف على

الأوضاع عن كثب ، وملامسة أمزجة ممثلي مختلف الشرائح السياسية والاقتصادية ومطالبهم • بعد ذلك عاد إلى باريس للتشاور مع وزارة الخارجية الفرنسية بخصوص البرنامج السياسي الذي أعده ، والتمس موافقة الوزارة والجهات الأخرى المختصة على ذلك •

كان برنامج بونسو الذي نشر على شكل بيان في باريس بتاريخ ٢٦تموز ١٩٢٧، يتسم بالغموض والضبابية في كثير من جوانبه . إذ تطرق في بداية بيانه إلى المادة الأولى من صك الانتداب الذي ينص على وجوب وضع دستور خلال ثلاث سنوات يراعي حقوق ومصالح السكان المحليين ، وعلى تمهيد السبيل تدريجيا نحو الاستقلال • وتطرق البيان إلى أن البلاد مقبلة على وضع جديد ، وأن إدارته سوف تعمل على " الاهتمام بتحقيق أماني الطوائف ••• مادامت ضمن دائرة النظام والسكينة ••• ولا تخالف ما تقتضيه المصالح العامة الكبرى للبلاد " ونص البيان على أن الإدارة المقبلة ستسعى إلى " عقد اتفاق عام ، وستقوم (سلطات الانتداب -، المؤلف) بوظيفة الحكم فيما قد يحصل من النزاعات " بين الملل والطوائف، وكذلك سوف تسعى إلى " نظام جديد على أساس موافقة الأهلين عليه " وأكد البيان على ضرورة نبذ العنف والكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية • إذ نص على " وجوب أن تتأيد فوائد السلم بالتعاون الأدبي والتعاون المادي بين الدول نفسها •فان السلم خير ضامن لها • وكل عمل يجري بدون هذا السلم ، سواء أكان من الوجه السياسي ، أو من الوجه الإداري ، أو الاقتصادي ، أو المالي ، لا يثمر الثمرات المرجوة ، بل يكون عبثا بلا جدوى " واختتم البيان بالدعوة إلى التعاون الاقتصادي بين الدولة المنتدبة والمشمولة بالانتداب ، وإلى إدارة المصالح المشتركة وإلى إنشاء قواعد ثابتة وهيئات مشتركة لرعاية هذه المصالح •ودعا البيان في النهاية الجميع لتحقيق هذه المهمة (٢، ص ٣٠٧-٣١١)•

كبادرة حسن نية قام المفوض السامي بونسو باتخاذ عدة قرارات نصت على وقف العمل بالأحكام العرفية في سورية ، والعفو عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين ، ووقف ملاحقة عدد اخر من هؤلاء . كما ألغيت الأحكام بالإقامة الجبرية على العديد من الشخصيات ، وألغي الخناق والرقابة على الصحافة .ومن الجدير بالذكر أن هذا العفو لم يشمل الشخصيات الوطنية المعروفة بمواقفها الصلبة وغير المهادنة . ودعت لإنشاء جمعية تأسيسية . بهدف إعداد دستور للبلاد . وبغية تحقيق هذا البرنامج ، دعا بونسو زعماء الحركة الوطنية للعمل و للمشاركة في الانتخابات إلى الجمعية التأسيسية المزمعة إجرائها في القريب العاجل (١٠، ص ٢٠) .

اتسم مواقف النخب السياسية السورية من برنامج بونسو بالتباين التناقض. وأدى الخلاف حول ذلك إلى ظهور تيارين ، تميز التيار الأول بطابع راديكالي تمثل في الشيوعيين وبعض العناصر الوطنية الأخرى ، ورغم صغر حجمه على الساحة السياسية ، رفض التعاون مع السلطات الانتدابية قبل أن توضع مسألة استقلال البلاد على بساط البحث ، ويتم التعهد بتحقيقه . بينما سعى التيار الآخر إلى إيجاد مساومات التساومي مع سلطات الانتداب. وقد تزايد أنصار هذا التيار بصورة كبيرة بعد إخماد الثورة السورية الكبرى . ورغم مطالبة هذه التيار بالاستقلال والسيادة ، إلا انه كان يتميز بعدم التجانس عموما ، فكانت كل فئة وجماعة تفهم الاستقلال على هواها . فهناك من كان يهدف إلى الاستقلال الشكلي تحت الوصاية والانتداب الفرنسي. وهناك من يسعى إلى استقلال يضمن لفرنسا حقوقا وامتيازات تفرغ الاستقلال من مضمونه ، إلى ما هنالك من تصورات متباينة حول هذا الموضوع .

أدت مسألة التعاون مع السلطات الفرنسية إلى ظهور الخلاف ، بل وحتى الصراع ، في العديد من الحركات والجمعيات والتنظيمات السياسية

السورية . كان في مقدمتها " المؤتمر السوري – الفلسطيني " ، أحد أبرز التنظيمات النشطة في المجال السياسي ، إذ لعبت الخلافات حول مسألة التعاون مع سلطات الانتداب ، وحول اعتماد "الوسائل السلمية" أو "المقاومة المسلحة" دورا كبيرا في تراجع التنظيم واندثاره (١٠،ج١ ، ص٧١) .

كانت دعوة بونسو سبباً في تنادي العديد من ممثلي الفئات السياسية السورية للاجتماع في بيروت بتاريخ ١٩ تشرين الاول١٩٢٧ ، وقد سمي هذا الاجتماع فيما بعد بـ " المؤتمر الوطني" الذي حضره خمسة عشر شخصية سياسية سورية ولبنانية من مختلف الفئات البرجوازية والإقطاعية التي شغلت فيما مضى مناصب ومسؤوليات في حزبي الشعب والاستقلال (١) ، بهدف البحث والتداول في العرض الذي طرحه المفوض الفرنسي الجديد هنري بونسو ، و تقديم جواب يعكس برأيهم موقف السياسيين السوريين حول هذا الموضوع . وبعد مداولات غير طويلة توصل المؤتمرون إلى صيغة توافقية تنص على التعاون مع سلطات الانتداب الفرنسي . وقد اتخذ المؤتمر بيانا على شكل رسالة وجهت للمفوض السامي الفرنسي لم تخل من عبارات المراءاة والنفاق السياسي حيث جاء فيها " إن الدولة الفرنسية المنتدبة ، رغم اهتمامها الشديد بالأمر ، لا تزال تلجأ إلى تجارب متنوعة ، وإلى تطبيق خطط وأشكال الأوضاع السياسية و الإدارية ، ولم تنتج حتى الآن التفاهم المرغوب فيه ، ولم تضمن الأماني التي تحرص عليها الأمة السورية ، ولم تزل ما جره

١- هم : الأمير سعيد الجزائري وعفيف الصلح وإحسان الشريف ويوسف عيسى من دمشق ، و هاشم الاتاسي و مظهر بشا رسلان من حمص ، وعبد الرحمن الكيالي وفاخر الجابري من حلب ، وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف بيسار وعارف الحسن من طرابلس الشام ، وعبد الله اليافي وعبد الرحمن بيهم من بيروت ، وعبد القادر حسني الكيلاني و نجيب الأرمنازي من حماه . وتخلف ابراهيم هنانو عن الحضور بسبب مرضه وتوقفه في مستشفى طرابلس(٢،ص٣١٥) .

الماضي من الأحوال السيئة والمصائب المفجعة ، وشعرنا بأن البلاد مقدمة على تطور جديد لا يتفق تماما والمطالب التي رفعتها الأمة السورية إلى حكومة الجمهورية الفرنسية ، ٠٠٠٠٠ إن ما جاء فيه (بيان بونسو-، المؤلف) من أسس ونظريات عامة ، لم تحل الوضعية التي أشرنا إليها ، بل ولد نوعا من الريبة في نفوس أهالي وطننا" وطالب المؤتمرون المفوض السامي بتبيان " التحفظات التي ترتكز عليها سياسة فرنسا في سوريا٠٠٠ إن اقرب الطرق لحل المشكلات وإزالة سوء التفاهم بين الفريقين كانت ومازالت تعيين النقاط والمنافع التي يحتفظ بها أحد الفريقين "٠ وتحفظ المؤتمرون على بيان المفوض السامي الذي لم يتضمن إعادة حرية الصحافة والاجتماعات وتشكيل الأحزاب وإلغاء الأحكام العرفية وإعلان العفو العام ، وتحفظ كذلك على تركيز فرنسا على رعاية الطائفية في سياستها ، وطالب المؤتمرون بـ " اعتبار سوريا مجموعا كاملا يقتضي أن يطبق فيه ما يحفظ وينمي جميع المقومات والشخصيات التي تحتاج إليها كل أمة للمحافظة على قوميتها الخاصة " ، كما طالبوا في المجال الاقتصادي بتخفيف الضرائب وإعادة النظر بالحواجز الجمركية، وبأوضاع الشركات ذوات الامتياز التي تخالف أمتيازاتها٠ وطالب بتحديد وتنظيم العلاقات بين دوائر المفوضية والحكومة المحلية ، وتوصل المؤتمرون إلى نتيجة مفادها " عدم إضاعة الجهود والأتعاب المبذولة في سبيل إنماء مواهب واستثمار خيرات البلاد٠ وهذا ما يقوي رغبتنا في التفاهم والعمل المشترك مع الأمة الفرنسية الحرة للوصول إلى هذه الغاية " إن السوريين يطلبون " حقا كانت الدولة الفرنسية قد ضمنته لهم ، وحرمتهم إياه سياسة بعض الموظفين الفرنسيين في سوريا ، الذين تجاوزوا حدود النصح والإرشاد،٠٠٠ إننا لسنا أعداء فرنسا التي عرفناها بعلمها وحريتها ومدنيتها وثقافتها٠٠٠٠ إن الشعب السوري مستعد لمد يد الصداقة والمصافحة ونسيان الماضي المؤلم كلما وجد تحقيقا لأمانيه ولسيادته القومية " (٢، ص ٣٠٧-٣١٥) ٠

لقد كان هذا المؤتمر بمثابة شكل جنيني لأكبر الأحزاب السياسية السورية الذي سمي فيما بعد بـ " الكتلة الوطنية " والتي قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال • كما كان في الوقت نفسه الحد الذي فصل بين مرحلتين من تاريخ سورية خلال الانتداب ، مرحلة النضال المسلح التي توالت فيها الانتفاضات ضد الاستعمار الفرنسي هذا النضال الذي أخفقت البرجوازية الوطنية السورية المتحالفة مع بعض الشرائح الإقطاعية في قيادته نحو نهايته المنطقية ، أي إرغام السلطات الاستعمارية على تقديم تنازلات هامة لمصلحة مستقبل البلاد واستقلالها، ومرحلة النضال السياسي الذي سمي بمرحلة " النضال السلمي "• ذلك لأن أقطاب الكتلة قد عبروا عن أن الأسلوب السلمي هو الوحيد لتحقيق مشروعهم السياسي •

كانت الكتلة الوطنية تقوم على أساس ائتلاف سياسي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية السائدة ، فكانت تضم في صفوفها العديد من أبناء كبار العائلات الأرستقراطية التقليدية المعروفة ، من أرباب التجارة والصناعة والزراعة ، بالإضافة إلى بعض الكوادر والأعضاء البارزين في الأحزاب التي ظهرت في فترات سابقة مثل " حزب الشعب " و"حزب الاستقلال" إلى جانب العديد من المثقفين ، وخاصة أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات والمعاهد الأوروبية • وكان هذا الخليط الاجتماعي غير المتجانس يعبر عن نفسه سياسيا ، بتعددية سياسية تصل درجات عالية من التباين والاختلاف• إذ كانت تضم في صفوفها دعاة " الأسلوب السلبي " الرافض لجميع أشكال التعاون مع السلطات الاستعمارية ، إلى جانب أنصار " التفاهم " أو " التعاون النزيه " مع سلطات الانتداب • إن عدم تجانس الكتلة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، كان من أهم أسباب الخلافات والانقسامات المزمنة داخل الكتلة •

عبر المفوض السامي الفرنسي عن ارتياحه لقرار مؤتمر بيروت ، وعن استعداده للتعاون مع هذه الشخصيات • وبالفعل جرت اتصالات بين

الطرفين تلتها مفاوضات انتهت باتفاق يدعو إلى الدعوة لعقد الجمعية التأسيسية ، المناط بها وضع وإقرار دستور للبلاد. وكخطوة أولى في هذا الطريق ، تم حل حكومة الدماد . حيث شكلت حكومة جديدة في ١٩٢٨/٢/١٤ برئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني، التي أعلنت أنها حكومة انتقالية ، ريثما ينعقد المجلس التأسيسي وتنبثق عنه حكومة دستورية ، غير أنها في الواقع ، بقيت تعمل أربع سنوات تقريبا .

في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ جرت الانتخابات إلى المجلس التأسيسي وكانت نتيجة الانتخابات لصالح ممثلي التيار الوطني ، إذ حصل ممثلوه على أكثرية مقاعد المجلس . على الرغم من قانون الانتخابات الرجعي الذي كان يقسم مقاعد المجلس بين الفئات والطوائف على أساس مذهبي وديني . والتأمت أعمال المجلس التأسيسي في التاسع من حزيران ؛ حيث أفتتح أعماله باجتماع تمخض عن انتخاب هاشم الأتاسي رئيسا للمجلس ، وعن تشكيل لجنة لوضع الدستور برئاسة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو. لم يمض شهران حتى عرض على المجلس مشروع الدستور من أجل دراسته وإقراره . كان المشروع مؤلفا من / ١١٥/ مادة ، يعكس بجوهره مزاج الفئات العريضة من السوريين وطموحها نحو الاستقلال. في السابع من آب وبعد دراسة ومداولات غير طويلة أقر المجلس التأسيسي الدستور ، الذي كان ينص على استقلال البلاد وفق اتفاقية ثنائية بين فرنسا وسورية ، وعلى وحدة أراضي البلاد ضمن الحدود التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى ، كما نص على إنشاء جمهورية برلمانية على النمط الفرنسي بحقوق وصلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية . وعلى تشكيل جيش وطني بالإضافة إلى ذلك تضمن الدستور بنود تضمن مساواة المواطنين أمام القانون والحريات الفردية الأساسية ، بالإضافة إلى حرية الصحافة (٧٧، ص ٩٥) .

لم يحز مشروع الدستور على رضا السلطات الفرنسية ، حيث أعلن المفوض السامي الفرنسي بونسو في التاسع من آب بأن المواد ٢، و ٧٣، و ٧٤، و ٧٥، و ١١٠، و ١١٢ غير مقبولة بالنسبة إلى فرنسا ، وطالب الجمعية التأسيسية بحذفها من مشروع الدستور • لقد كانت هذه المواد تنص على وحدة أراضي البلاد ، وعلى حق رئيس الجمهورية في إعلان العفو العام وكذلك الأحكام العرفية في البلاد، وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية •و مسألة إنشاء جيش وطني(٢٣، ج٢ص٤٤)•

رفضت الجمعية التأسيسية طلب المفوض السامي بحذف هذه المواد، واقترحت على الحكومة إجراء مفاوضات مع المفوضية الفرنسية بغية إيجاد حلول وصيغ ترضي الطرفين • أمام هذا الوضع لم يجد المفوض السامي حلا أفضل من تجميد عمل الجمعية التأسيسية لمدة ثلاثة أشهر، تلاه تجميد آخر لمدة ثلاثة أشهر أخرى .

بعد تجميد أعمال الجمعية لمدة ستة أشهر ، حاولت الجمعية أن تجرب أسلوب المساومة مع سلطات الانتداب ، فقررت أن تصاغ المواد المختلفة عليها على أساس عقد معاهدة بين فرنسا وسورية • غير أن ذلك لم يرض السلطات الفرنسية التي أصرت على إلحاق مادة بالدستور ، تنص على عدم جواز تناقض أية مادة من مواد هذا الدستور مع التزامات فرنسا إزاء سورية ، وخاصة تلك التي تعهدت بها فرنسا أمام عصبة الأمم (٢٣، ج٢ص٤٥)• لا يخفى على أحد بأن المادة ١١٦ (التي أضيفت إلى الدستور)، كانت تناقض نص وروح الدستور وتفرغه من محتواه وكانت سلطات الانتداب ترى في الدستور موضوع النزاع ، دستورا لـ " دولة سورية " المؤلفة من حلب ودمشق ، نظرا لأن سلطات الانتداب لم تعترف بالمادة الثانية من الدستور(إحدى المواد المختلف عليها) ، التي كانت تطالب بتوحيد البلاد • ولهذا نجد بأن المفوضية قد نشرت في هذا الوقت ثلاثة دساتير أخرى خاصة بـ" دولة جبل الدروز" و " دولة العلويين " و "

سنجق الأسكندرون" • كان من الطبيعي أن يقابل الدستور الملحق بالمادة ١١٦و إقرار دساتير أخرى موازية للمناطق السورية بالاستهجان والرفض من قبل الجمعية التأسيسية • أمام هذا الوضع ، أيقنت سلطات الانتداب بأنها لن تستطيع أن ترغم الجمعية التأسيسية على دستور يتناقض ومصالح البلاد الأساسية ، لذلك فضلت أن تؤجل أعمال الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى ، الأمر الذي كان يعني حل الجمعية عمليا ، وهذا ما حصل في الواقع •وردا على موقف السلطات الفرنسية هذا ،جابت شوارع العديد من المدن السورية في وخاصة دمشق وحلب ، مظاهرات الشجب والاستنكار، رافقتها إضرابات و حملات لإرسال البرقيات والرسائل إلى عصبة الأمم والحكومة الفرنسية •

في ظل هذه الأوضاع السياسية ، خيمت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي بدأت في عام ١٩٢٩ واستمرت حتى عام١٩٣٣ بظلالها على الاقتصاد السوري ، الذي كان يعاني دون هذه الأزمة من ركود ومشاكل مستعصية •لقد كانت آثار ونتائج هذه الأزمة كبيرة بالنسبة لسورية ، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، ذلك لأن الدول الغربية الاستعمارية حاولت قدر المستطاع أن تخفف عن نفسها وزر هذه الأزمة ،عن طريق تحويل نتائجها المدمرة إلى مستعمراتها • لقد أدت هذه الأزمة إلى انكماش في الاقتصاد السوري ، الذي كان يعاني بالأصل من حالة الركود المزمن، وانعكس ذلك في تدهور إضافي لحالة فئات واسعة من السكان ، فبالإضافة إلى الفئات الدنيا من المجتمع من عمال وفلاحين وصغار كسبة • تردت أحوال كثير من التجار وأصحاب الورشات الصناعية وغيرهم • لقد أفلس الكثير من التجار نتيجة توقف عمليات الاستيراد والتصدير • فحسب معطيات المفوضية الفرنسية أفلس خلال أعوام الأزمة الاقتصادية العالمية /٩٠٠ / تاجر في دمشق، و/١٢٠٠/ في حلب ، و /٢٠٠/ في حماه ، و/٣٤٠/ في حمص (٨ ،ج٢ص٤٤)• •

أما بالنسبة للفلاحين الذين يشكلون السواد الأعظم من السوريين فقد كانت أحوالهم في غاية الصعوبة ، نظرا لأن أسعار السلع والمنتجات الزراعية قد هبطت إلى الخمس ، هذا في وقت ظلت الضرائب وأسعار الأرض على وضعها السابق(٧٨، ص٥٣) ٠ كل ذلك أدى إلى تقلص كبير أصاب الإنتاج الزراعي ، الذي أنعكس على حجم المنتجات المصدرة عموما ٠ فخلال الفترة الممتدة من عام١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ أنخفض تصدير خام الحرير إلى النصف ، والصوف إلى الربع ، والجلود إلى الثلث (٧٦ ، ص ٢٦٤)٠أما بالنسبة إلى أصحاب الورشات وصغار المنتجين ، فقد أدت الأزمة إلى تقلص حاد في عدد وحجم الورشات ، وخاصة في مجال صناعة النسيج، ففي دمشق وحدها أضحى اكثر من ٣٠ ألف عامل نسيج بدون عمل (٣٤، ص ٣٨٤)٠ ولم تسلم من هذه الأزمة حتى المعامل والورشات الآلية الحديثة ، إذ أضطر أصحابها إلى تقليص إنتاجهم بشكل كبير ، وذلك عن طريق تقليص ساعات العمل ، وتخفيض الأجور ٠ في ظل هذه الأوضاع عمدت السلطات الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات ، تمثلت بعضها في فرض ضرائب إضافية ، أثقلت كاهل الفئات الشعبية العريضة وزادت من معاناتهم ، كان الهدف من هذه الضرائب الحفاظ على المستوى المطلوب من الواردات إلى الخزينة ٠ وجاء في تقرير فرنسي رسمي قدم إلى وزارة الخارجية الفرنسية في عام ١٩٣٢ حول هذا الموضوع ما يلي : " كانت نتائج الأزمة الاقتصادية تظهر وطأتها على الشعب بشكل يشتد من آن إلى آخر حتى نهاية ١٩٣١ فأثرت النتائج في الأحوال الاقتصادية الخاصة ، والأموال العامة وكانت الموازنة العامة مهددة تهديدا خطيرا بالنظر لنقص الواردات الجمركية ٠ ولم يكن من وسيلة لتحسين حال الموازنة إلا بفرض ضرائب جديدة على الشعب ، الشعب الذي يشكو من الضرائب الموجودة ويضجر من تأديتها " (٨ ج ٣ص٢١) ٠

أمام هذا الوضع الاقتصادي و السياسي المتردي ، حاولت سلطات الانتداب تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من البضائع و المعدات و الآلات المستوردة • ساعية من وراء ذلك إلى تخفيف وطأة الأزمة على اقتصادها ، عن طريق تنشيط تجارتها مع سورية من ناحية ، و زيادة واردات الجمارك من ناحية أخرى . لذا صدرت قرارات بتخفيض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الاستهلاكية ، وكذلك المعدات و الآلات اللازمة لتحديث الإنتاج في الورشات و المانيفاكتورات القديمة • (٤٢، ص١٦٨-١٦٩)• والجدول التالي يبين نمو عملية استيراد الآلات و المكنات : (٤٢ص ١٦٧)

السنة	الوزن بالأطنان
١٩٢٤	١٠٥٤
١٩٢٦	٢٢٨٧
١٩٢٨	٢٥٢٥
١٩٣٠	٣١٥٩
١٩٣٢	١٩٨٦٣
١٩٣٣	٤٤١٠٤

يتبين من الجدول السابق بأن حجم الآلات و المكنات التي أدخلت إلى سورية في عام ١٩٣٣ كان يساوي ٤٢ ضعفا ، عما كان عليه في عام ١٩٢٤ • ومن الملفت للنظر أنه في أعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ قد نشطت عملية استيراد الآلات و المكنات بهدف تحديث عملية الإنتاج ، وكذلك إنشاء معامل عصرية جديدة في البلاد. وخاصة في مجال صناعة النسيج• لقد

شـهدت سـورية فـي عـام ١٩٣٢ فقـط إنشـاء /١٥/ معمـلا خاصـا بـالخيوط والمنسوجات الحريرية (٦٩،ص ٢٦٣)٠

بالإضـافة إلـى الآلات والمكنـات ، وردت إلـى الـبلاد كميـات كبيـرة مـن المواد والبضائع المصنعة من أوروبا واليابان . وكان فـي مقدمـة هذه السلع المنسوجات وخاصـة الحريرية منها ، التي تدفقت من اليابـان بشكل رئيسي وأغرقت أسـواق الـبلاد ، وأثـرت تـأثيرا مـدمرا علـى الصـناعات النسـيجية السورية ، حيث أغلقت الكثير من الورشات والمعامل نتيجـة عجزهـا عن مزاحمة البضائع المستوردة٠

لقـد أدت هـذه الأوضـاع إلـى ارتفـاع نسـب التضـخم و تفـاقم أزمـة البطالة ، نتيجة التزايد المستمر للعاطلين عن العمل ، و تعاظم نسب الفقر وسـط السـكان . الأمـر الـذي سـاعدعلى احتـدام التـوتر علـى الصـعيد الاجتماعي٠لقد شهدت سورية الكثير من المظاهرات والإضرابات شارك فيهـا إلـى جانـب العمـال شـرائح واسـعة مـن الفئـات الشـعبية التـي تـردت أوضاعها المعيشية إلى درجة كبيرة٠ و شهدت سورية في تلك الفترة عددا مـن حـوادث مهاجمـة المخـابز ومسـتودعات الطحـين مـن قبـل الفقـراء والمحرومين٠ كان أحد أشهر الإضرابات هو إضراب ألف عامل من عمال النسيج فـي مدينـة دمشـق فـي حزيـران ١٩٣٠، وأستمر الإضـراب أربعـة أشـهر ، حيـث طالـب العمـال بزيـادة أجـورهم ، وخـلال هـذا الإضـراب قـام العمـال بتشـكيل نقابـة خاصـة بهـم كـي تـدافع عـنهم وتسـهر علـى مصـالحهم ٠ وبغيـة مسـاندة هـؤلاء العمـال ، قـام الشـيوعيين بإنشـاء لجنـة لـدعم ومسـاعدة العمـال المضـربين. وقـد وجهـت هـذه اللجنـة العديـد مـن النـداءات إلـى مختلـف العمـال ونقابـاتهم تـدعوهم إلـى التضـامن مـع العمـال المضـربين ومـد يـد العـون المـادي والمعنـوي لهـم ، وكـان مـن نتـائج هـذه الـدعوات ، بـادرة عمـال مدينـة بيـروت بتنظـيم لجنـة لجمـع التبرعـات والإعانات لصالح إخوانهم في دمشق (٣٥ عدد٢ ، ١٩٣٠/١٢/١) ٠

امتدت المظاهرات والإضرابات إلى العديد من المدن السورية ففي ٢٠ أيلول ١٩٣٠ أعلن عمال أكبر معمل للنسيج في مدينة حمص الاعتصام داخل المعمل ، احتجاجا على قرار أصحاب المعمل بتخفيض أجور العمال إلى ما يعادل ربع ما كان يتقاضونه في السابق ٠ وبهدف التوسط بين العمال وأصحاب العمل تدخلت غرفة تجارة حمص لحل الخلاف . وعندما فشلت مساعي هذه الأخيرة بسبب انحيازها إلى جانب أرباب العمل وعدم نزاهتها ،تدخلت قوات الدرك والشرطة ضد العمال المعتصمين ، والذين كانوا يربون عن (٦٠٠) عامل ، حيث قامت باعتقال العديد من العمال ومن بينهم أولئك الذين قاموا بتنظيم اعتصام (٧٩ عدد٢٢-١٩٣٠/٩/٢٣) ٠

ساهم الشيوعيين وبنشاط في تنظيم وقيادة نضال الطبقة العاملة السورية الفتية ، إذ كان لهم دور كبير في الإضرابات العمالية التي شهدتها المدن السورية في أعوام ١٩٣٣- ١٩٣٤ ،حيث نظم الشيوعيون ١٥ إضرابا ، من أصل ٥٤ إضرابا شارك فيها حوالي خمسون ألف عامل في تلك الفترة(٨٠، ص ٥٤)٠

في صيف ١٩٣٠ أنعقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي السوري ، وبانتهاء عمله صدر بيان عنه في السابع من تموز ، يعلن فيه رسميا عن تأسيس الحزب الشيوعي السوري٠ وكانت هذه مناسبة لملاحقة سلطات الانتداب للعديد من الشيوعيين واعتقالهم ٠وفي هذا المؤتمر تم إقرار أول برنامج سياسي للحزب ، بين فيه أن هدف الحزب يكمن في " القضاء على النظام الرأسمالي – الاستعماري وإنشاء نظام اشتراكي بدلا منه " ووجد الحزب أن السبيل إلى ذلك هو " تحرير سورية من النير الاستعماري" ٠ كان البرنامج المذكور مؤلفا من ٧٢ بندا، كانت هذه البنود تنص على مهمات الحزب ومطالبه ، وكذلك سبل تحقيق أهدافه٠ وقد وضعت مهمة توحيد

البلاد وتحريرها ، والقضاء على ملكية الشركات الأجنبية ، وتحقيق الحريات الديمقراطية ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وحل المسألة القومية ٠ كما نص البرنامج على جملة من المطالب لصالح العمال والفلاحين ، كان من أهمها : تقليص يوم العمل وجعله من ثماني ساعات وإصدار قانون للعمل يعكس مصالح العمال وتحقيق الإصلاح الزراعي لصالح الفئات الفقيرة من الفلاحين المحرومين من الأرض ٠ (٨٠، ص ١٤-٨)

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي كانت تعيشها البلاد، وتلك المحيطة بها ، نجد أن الكثير من بنود برنامج الشيوعيين بالإضافة إلى العديد من الأهداف والمقاصد،كانت مستحيلة التحقيق في ذلك الوقت ، ويبدو أن حشر البرنامج بأمور فوق طاقة الحزب ، وخارج الأوضاع التي كانت تعيشها البلاد ، كان القصد منه ترويج الأفكار الشيوعية من ناحية وتصحيح العديد من التصورات المشوهة وغير الدقيقة عن الشيوعيين آنذاك ، هذه التصورات التي كانت تروج لها السلطات الفرنسية بالتحالف مع بعض الأوساط السورية٠ حيث كانت الشيوعية بمثابة تهمة ، وتقدم للناس على أنها نوع من الكفر والزندقة والفساد الأخلاقي ، والعمالة للأجنبي والكوسموبوليتية٠ من ناحية أخرى كان البرنامج المذكور يحوي على مواقف خاطئة إزاء البرجوازية الوطنية ودورها في حركة التحرر الوطني ، تم التخلص منها لاحقا ٠ لقد كانت نظرة الشيوعيين إلى البرجوازية الوطنية تقوم على أساس التشكيك في ولائها ودورها في مقاومة الاستعمار وفي سبيل التحرر الوطني ، إذ كانت البرجوازية الوطنية برمتها ، برأيهم فئة إصلاحية مساومة موالية للاستعمار في نهاية المطاف لم يكن الشيوعيون آنذاك يدركون أن البرجوازية الوطنية غير متجانسة من حيث البنية والطابع، وأن السيطرة الاستعمارية تتناقض ومصلحة فئات واسعة منها ٠ انطلاقا من هذه النظرة الخاطئة ، طالب الشيوعيون بإنشاء

حكومة العمال والفلاحين التي كان ينظر إليها،على أنها الوحيدة القادرة على قيادة النضال ضد السيطرة الاستعمارية حتى النهاية .

في عام ١٩٣١ عقد اجتماع لممثلي الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني ، حيث جرى خلاله بحث موقف الشيوعيين من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، واتفق ممثلو الحزبين في بيان صدر في ختام الاجتماع بعنوان " مهمات الشيوعيين في الحركة الوطنية العربية " ، قيم فيه الحزبان البرجوازية الوطنية ، على أنها فئة استسلامية وقوة مضادة للثورة ، غير قادرة على قيادة النضال ضد الاستعمار ، وطالب البيان بإنشاء وحدة عربية ، وحزب شيوعي عربي واحد ، و إنشاء حكومات عمال وفلاحين في كل قطر يعتبر الخطوة الأولى والمباشرة نحو هذا الهدف (٢٨، ص ٥٣٠-٥٤٤) .

لقد كان هذا التقييم و هذه المواقف بعيدا عن الواقع والظروف التاريخية التي كانت تمر بها سورية والبلدان العربية المجاورة ، ولم تكن سوى أعراض لمرض الطفولة اليساري الذي كان منتشرا في الحركة الشيوعية بشكل عام ، نتيجة وضعف الخبرة السياسية والعملية كما لعبت الظروف المعقدة التي كانت تمر بها سورية دورا في تشويش الصورة ، وانعكس ذلك على المواقف و الحلول والقرارات الصحيحة ليس فقط لدى لشيوعيين ، بل ولدى الكثير من الفئات الوطنية التي كان يصعب الطعن في إخلاصها ونزاهتها . غير أن هذه المواقف اليسارية المتطرفة لم تؤثر وبشكل كبير على توجه الشيوعيين الرئيسي في النضال ضد الوجود الاستعماري في البلاد، والدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة. لقد أدت مثل هذه المواقف في كثير من الأحوال إلى نتائج عكسية ، تأثر بها الشيوعيون قبل غيرهم ، كما ساهمت في إضعاف الحركة والوحدة الوطنية ضد الاستعمار، وفي انعزالية الشيوعيين في المراحل الأولى من نمو وتطور حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. غير أن هذه المواقف قد تم

تخطيها بعض الشيء في أواسط الثلاثينات ، وبالتحديد بعد صدور قرار من الكومنترن بتاريخ ٢٨شباط ١٩٣٥" حول العلاقات المتبادلة بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية " (٨١،ص٣٣٣)٠ لقد كتب خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري بهذا الصدد، أن " التطرف اليساري الذي أنعكس قبل كل شيء في التقييم الخاطئ لدور الاحزاب والحركات الأخرى وخاصة البرجوازية الوطنية ، إذ كان ينفى أي دور إيجابي لها خلال النضال ضد الاستعمار ،وكان يقيم كل سياستها بشكل كامل هي ديماغوجية تهدف إلى خداع الجماهير " ..." كان الاهتمام المباشر للرواد الأوائل للحركة الشيوعية ،هو السعي نحو التأكيد بأن أفضل السبل نحو تحقيق الأهداف هو أن تكون على يسار الجميع "(٨٢، ص ٧)٠

لقد شكل تزايد نشاط الشيوعيين مصدر إزعاج للسلطات الفرنسية ، مما دفع بالمفوض السامي الفرنسي في تشرين الثاني عام ١٩٣٠إلى استصدار قرار ينص على عقوبة الحبس لكل من يمارس أنشطة ثورية ٠ و في تشرين الأول ١٩٣١ منع وفد الحزب الشيوعي السوري المؤلف من فؤاد الشمالي و أرتين مادويان وخالد بكداش من السفر إلى فرنسا للمشاركة في مؤتمر النقابات العمالية الفرنسية ، وقد عللت القنصلية الفرنسية في بيروت هذا المنع ، بتوجيهات صادرة إليها من وزارة الخارجية الفرنسية بهذا الخصوص (٣٤،ص ٣٣٠) ٠ وفي العام نفسه جرت حملة واسعة من الملاحقة والاعتقال بحق الشيوعيين وعدد كبير من الوطنيين حيث جرت في دمشق محاكمة مفتوحة لعدد من الشيوعيين ، تم القبض عليهم أثناء طباعتهم صحيفتهم " المنجل والمطرقة " (٨٤،ص٩)٠

كانت الأزمة الاقتصادية العالمية فترة ركود ليس فقط بالنسبة للحياة الاقتصادية في سورية ، بل وبدرجة معينة بالنسبة للحركة الوطنية أيضا التي كانت تتحاشى أن تنسق في نضالها بين العمل السياسي والمقاومة المسلحة ، وفضلت الاعتماد على الأسلوب السياسي فقط ، وحتى هذا الشكل

الأخير من النضال حاولت أن يكون مسالما معتدلا لا يستفز ولا يغضب السلطات الفرنسية ، من هنا جاء الشعار الذي رفعته فئات واسعة من الحركة الوطنية ، ممثلة بالكتلة الوطنية ، والقائل بـ " التعاون النزيه " مع سلطات الانتداب بغية تحقيق الاستقلال .

في بداية الثلاثينات يظهر العديد من الأحزاب السياسية على الساحة السورية ، غير أنها تميزت بمحدودية وموسمية نشاطها وعمرها القصير ، كما وتميزت بأنها أحزاب تمثل مصالح وغايات مجموعات شبه عائلية ، مبنية على الولاءات الشخصية. لذا نجد أن معظم هذه الأحزاب كان ذا توجه محلي ضيق .إذ لم تكن تمثل مصالح شريحة أو فئة أو طبقة أو حتى أجزاء منها ، بل اتسمت بقصور نشاطها على مدينة واحدة أو حتى جزء منها . من هذه الأحزاب " حزب الميثاق الوطني " الذي تشكل في مدينة دمشق كان يحاكي توجه الكتلة الوطنية .وحزب " الاتحاد الوطني " و"حزب الأحرار " و " حزب الإصلاح " و" الحزب الزراعي " و" الحزب الدستوري الحر" بزعامة صبحي بركات . كان " الحزب الملكي "هو الوحيد الذي تميز بطرحه المتميز وإن كان يشاطر في كثير من سماته الأحزاب السابقة ، وقد كان أنصار هذا الحزب يدعون إلى إنشاء نظام حكم ملكي في سورية ، وكان نشاط هؤلاء ، أي الداعين إلى الملكية ، يلقى الدعم من جهات عربية معينة مثل الأسرة الهاشمية والحكام السعوديين وغيرهم، إذ كان ثمة توجه لدى دوائر المفوضية بتنصيب ملك على سورية يمكن استمالته والتفاهم معه في وقت تكون هذه الدوائر صاحبة القول الفصل في إدارة البلاد . ولم يكن هؤلاء متفقين على تنصيب شخص معين على العرش المنتظر في سورية . إذا كانت الولاءات تتباين ، بل و تتناقض، في وقت كان التنافس على أشده بين العديد من المتطلعين إلى التربع على العرش السوري المرتقب. ثمة فئة كانت تدعو إلى تنصيب الأمير سعيد الجزائري وتجد فيه الشخص المناسب لهذا المنصب ، بينما كانت مجموعة أخرى ترى في شخص أحمد نامي الداماد الملك المنتظر

إضـافة إلـى هـؤلاء كـان هنـاك متحمسـون لتنصـيب نسـيب البكـري أو حتـى " استيراد " ملك جـاهز مـن الخـارج كالخديوي عبـاس حلمـي (٢،ص ٢٩٣) ٠
وكـان هـؤلاء يبـررون دعـواهم تـارة بذريعـة أن الـدين الإسـلامي يجـد فـي الخلافـة أو الأمـارة أو الملكيـة ، الشـكل الأفضـل للنظـام السياسـي ، وتـارة بذريعـة أن الملكيـة تتوافـق مـع التـراث والتقاليـد العربيـة ، وأن النظـام الجمهوري وأسلوب الانتخابات في اختيـار الممثلين إلـى كرسـي الرئاسـة أو البرلمـان تكلـف خزينـة الدولـة الكثيـر مـن الأمـوال ، و تسـاعد علـى تقسـيم وتجزئة وحدة أبناء البلاد ٠ إلى ما هنالك من تبريرات وذرائع واهية٠

في نهاية عام ١٩٣١ أعلن المفوض السامي الفرنسي ثـلاث قـرارات كـان الأول حـول " المجلـس الاستشـاري " الـذي أنـيط بـه مسـاعدة المفـوض السامي بخصوص إنجاز موضوع القانون الأساسـي لسـورية" الدسـتور" ٠ وكان القرار الثاني حول تشكيل إدارة مؤقتة لتسيير الأمور ، من عدة وزراء لحين إقـرار دستور وتشكيل حكومـة دستورية قـادرة علـى التفـاوض باسـم السـوريين بغيـة التوصـل إلـى اتفاقيـة مـع الدولـة الفرنسـية لتحديـد العلاقـات بموجبهـا بـين الطـرفين ٠وكـان القـرار الأخيـر حـول الانتخابـات وتخويـل المفـوض السـامي لمندوبـه فـي دمشـق سـالونياك بصـلاحيات رئـيس الدولـة وبموجب هذه القرارات حلت حكومة تاج الدين الحسيني التي استمرت أربع سنين ٠ وكلف سالونياك بالإشراف على الانتخابات إلى " مجلس النـواب " المزمع إجراؤها في ١٩٣١/١١/٢٠ ، و كان مقررا أن يتـألف مجلـس النـواب من /٧٠/ مقعدا، موزعا حسب التركيبـة الطائفيـة فـي الـبلاد(٥٢ للسـنة و ١٤ لبقيـة الطوائـف و ٤ للبـدو) (٥ ،ص٢٤٠-٢٤١)٠ كـان موقـف الحركـة الوطنيـة يشـوبه التـردد والانقسـام بدايـة الأمـر نظـرا لفقـدان الثقـة بالسـلطات الاستعمارية التي كثيرا ما نقضت وأخلت بالعهود والمواثيق التـي أقـرت بهـا غير أن الغلبة كانت في حسم هذا التردد لصالح أنصـار التعـاون والمشـاركة في الإجراءات التي وعد بها المفوض السامي الفرنسي٠

في ٢٠كانون الأول جرت المرحلة الأولى من الانتخابات و في ١٩٣٢/١/٥ بدأت المرحلة الثانية من الانتخابات وانتهت في نيسان ٠ جرت هذه الانتخابات في جو ساده التوتر والقلق ، نتيجة تدخل سلطات الانتداب بشكل سافر في العملية الانتخابية بهدف تغيير مجرى الانتخابات لصالح المرشحين الموالين لسياستها ، هذا بالإضافة إلى أنها لم تتوان عن تزييف النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات ٠وقد أدى هذا السلوك من قبل السلطات الفرنسية وأعوانها ، إلى أحداث دامية في عدد من المدن السورية ففي دمشق هاجم المواطنون مراكز الاقتراع ، وجرت في العديد من شوارع المدينة اشتباكات دموية ، سقط نتيجتها العديد من القتلى ، إثر ذلك نشرت السلطات الفرنسية قواتها المدعومة بالمصفحات والدبابات في الشوارع ٠ وأجلت الانتخابات في دمشق وحماه ودوما إلى أجل آخر ٠ أما في حلب فقد قابل سكان المدينة تدخل سلطات الانتداب في الانتخابات إلى إضراب عام أستمر عشرين يوما ، وقد جرت حملات من الاعتقال شمل/ ٨٥/شخصا ، الأمر الذي حدا بقيادة الكتلة الوطنية في المدينة (إبراهيم هنانو وسعدالله الجابري) إلى سحب ترشيحات ممثليهم (٢٦،ص٨٦) ٠ وجرت في المدينة إحداث دامية وقع نتيجتها عدد من القتلى ، كما هوجم صبحي بركات الموالي للفرنسيين في بيته ، بعد أن ورد أسمه مع بعض أنصاره في قائمة الفائزين بالانتخابات في حلب .

تمخضت الانتخابات عن فوز كبير لممثلي الفئات الكومبرادورية من البرجوازية الوطنية التي لها علاقات وطيدة مع السلطات الفرنسية إلى جانب العديد من كبار الإقطاعيين مثل المجموعة التي تزعمها صبحي بركات ، بالإضافة إلى مجموعة حقي العظم ٠ أما ممثلو الكتلة الوطنية فلم يحصلوا سوى على /١٧/ مقعدا فقط٠ إثر ذلك نشب خلاف وسط قيادات الكتلة حول موضوع سحب اشتراك ممثليها من المجلس النيابي ، غير أن الخلاف قد حسم في هذه المرة أيضا لصالح التيار الداعي إلى"التعاون النزيه " مع سلطات الانتداب٠

في السابع من حزيران ١٩٣٢ جرت أول جلسة للمجلس النيابي ، حيث كان مقررا أن يصادق على نتائج الانتخابات ويختار رؤساء للجمهورية و المجلس النيابي و الحكومة • بدأت أولى اجتماعات المجلس بخلافات واضحة حول اختيار كبار مسؤولي الدولة ، وهدد أنصار الكتلة بالانسحاب •غير أن الأمور سويت على شكل مساومة بين الكتل المختلفة في المجلس تشكل على إثرها ائتلاف بين كتلة حقي العظم وأنصار الكتلة الوطنية • وعلى هذا الأساس تم اختيار محمد علي العابد لرئاسة الجمهورية ، وصبحي بركات رئيسا للمجلس النيابي ، وكلف حقي العظم برئاسة الحكومة • وقد أشترك في هذه الحكومة التي احتفظ رئيسها بحقيبة الداخلية أيضا ، ممثلان للكتلة الوطنية هما : مظهر رسلان للعدلية والمعارف ، وجميل مردم بك للمالية والزراعة • وقد سميت هذه الحكومة بـ "حكومة التفاهم النزيه " •

واجهت حكومة حقي بك العظم الكثير من المصاعب منذ اليوم الأول لتشكيلها ، فقد عارضتها فئات وطنية كانت قد تحفظت على الانتخابات التي جرت وما رافقها من تلاعب أدى إلى سقوط أسماء كبيرة في الانتخابات مثل قائمة إبراهيم هنانو في حلب ، في وقت تم انتخاب أسماء لم تتعود آذان الشارع السوري سماعها في سياق مقاومة الوجود الاستعماري أو العمل السياسي ضده • وأنتقل ثقل الحركة الوطنية المعادية للحكومة والفرنسيين إلى حلب لفترة من الزمن • حيث شهدت حلب ومناطق الشمال السورية مظاهرات وإضرابات ، كان من أهمها إضراب عمال صباغة الحرير وصغار الموظفين " وقد لعب الشيوعيون (الذين اكتشفت مطبعتهم السرية) دورا في هذا الإضراب الذي تطور وأدى إلى صدامات وقذف قنابل " (٥ ،ص٢٤٣) كما شهدت المدينة حملات ملاحقة و تفتيش ومداهمة للمنازل ، كما أنزلت قوات فرنسية إلى الشوارع

ولم تنقطع الدوريات المسلحة التي كانت تجوب شوارع المدينة وأزقتها . وخلال هذه الأحداث تم اعتقال سبعين شخصية بارزة. وشهدت المدينة حملات من العرائض وتشكيل وفودا تحمل معها العديد من المطالب السياسية والمعيشية مثل تأمين المياه وتحسين الطرق والشوارع وإصلاح المحاكم وزيادة المدارس ، ونشر التعليم الزراعي، وتخفيض الضرائب وغيرها من الأمور (نفس المصدر) .

في هذه الفترة حاولت قيادة الكتلة الوطنية في حلب خوض غمار نضال مختلف المستويات ضد سلطات الانتداب فقررت إرسال أحد أبزر وجوهها إلى منطقة عفرين للتنسيق مع بعض أغوات ووجهاء المنطقة ، المناوئين لسلطات الانتداب ، بهدف توحيد الجهود والتعاون في مقاومة الفرنسيين . وفي هذا الإطار تمكن سعد الله الجابري ،(وبعد أن قامت السلطات الفرنسية باعتقال الشيخ إبراهيم خليل زعيم الحركة المريدية في جبل الأكراد بتاريخ ١٨تموز ١٩٣١وتسليمه إلى السلطات التركية) من إيجاد قنوات للاتصال بزعماء الحركة المريدية في منطقة عفرين ، للتنسيق والمؤازرة في مجال النشاط الوطني ضد الفرنسيين وتقديم العون السياسي والمادي والمعنوي والعسكري ضمن الإمكانيات المتاحة للطرفين (٦٤،ص ٧٦-٧٧) .

أشتد الخلاف داخل الكتلة الوطنية وظهر تياران داخلها، الأول ينادي بالتعاون النزيه و المعارضة في ظل المشاركة ، كان أبرز أقطابه جميل مردم بك . بينما يدعو التيار الأخر إلى المعارضة وسحب ممثلي الكتلة من المجلس النيابي بدعوى التدخل الفرنسي في مجرى الانتخابات وتزويرها . وكذلك بسبب تجاهل المفوض السامي النخبة السياسة ، وعدم إطلاعها والتشاور معها حول أسس المعاهدة السورية – الفرنسية المرتقبة ، وذلك قبل طرحها على المجلس النيابي . لقد وصل البعض إلى التهديد بالابتعاد عن الكتلة ومقاطعتها ، إذ عبر إبراهيم هنانو عن إصراره

على " توديع السياسة الإيجابية والعودة إلى السياسة السلبية ولو اقتضى الأمر إلى شق الصفوف " (٦٣، عدد ٨، تشرين الثاني ١٩٣٨) ٠

في ظل هذه الأوضاع عقدت الكتلة الوطنية في بداية تشرين الثاني ١٩٣٢ مؤتمرها الأول في مدينة حمص ، أقر المؤتمر القانون الأساسي للكتلة ، حيث جاء فيه إن غاية الكتلة هي " تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع أراضيها المجزأة في دولة واحدة ، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن الحدود القديمة " و " تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى ؛ لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار ، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر " كما نص على " تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب على اختلاف طوائفه ، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها "(٨،ص، ج١،ص١٨٤). لقد جاءت هذه الشعارات الوطنية والقومية ، لتعبر عن آمال وطموحات الجماهير السورية العريضة إلى درجة كبيرة ، وكسب ودها وتعاطفها ومساندتها في مواجهة السياسة الانتدابية في سورية ٠كما جاءت هذه الشعارات كرد غير مباشر، على تلك الفئات الوطنية الراديكالية الداعية إلى نبذ أسلوب المساومة والمهادنة في العمل السياسي ، تحت شعارات مثل" التعاون النزيه " و " خذ وأعطي " و " التفاهم" مع السلطات الاستعمارية ٠ من ناحية أخرى عكست الأهداف المصاغة في برنامج الكتلة طموح مختلف فئات وشرائح البرجوازية الوطنية المناوئة بحكم مصالحها الاقتصادية للاستعمار وهيمنة رؤوس الأموال الأجنبية على مقدرات البلاد ٠ وعلى الرغم من وجود ممثلي الفئات الإقطاعية في صفوف الكتلة وقيادتها ، إلا أن تأثير هذه الأخيرة لم يكن طاغيا على سياسة وتوجه الكتلة ، ناهيكعن كون قسم منها ذا توجهات وطنية. كان برنامج الكتلة يهدف لوضع نهاية للانتداب و

تحقيق الاستقلال الوطني ، وجاء ليعبر عن مصالح فئات عريضة من المجتمع السوري . وحاولت الكتلة من خلال برنامجها هذا حشد وتجنيد مختلف فئات المجتمع تحت قيادتها • في الوقت ذاته أصرت الكتلة الوطنية على إغفال القضايا والمشاكل الاقتصادية – الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وانتشار الأمراض وتفشي الجهل والأمية وغير ذلك من المشاكل، التي كان يعاني منها المجتمع السوري ، مفضلة تجاهلها وعدم التعرض لها ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها :

أولا - كانت الكتلة تمثل على الصعيد العملي تحالفا بين الفئات الوطنية من البرجوازية المحلية وبعض فئات من الإقطاعيين السوريين الذين وجدوا أن المصلحة الوطنية تقتضي أن يقفوا ضد السيطرة الاستعمارية على البلاد • لذلك فان طرح أي برنامج اقتصادي – اجتماعي لحل المشاكل الداخلية كانت ستقتضي بالضرورة التصدي للمشكلة الأساسية والتي يعاني منها معظم سكان سورية ،والمتمثلة بتقليص هيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية في الريف على الأقل ، إن لم يكن ممكنا القضاء على النظام الإقطاعي في البلاد الأمر الذي لم تكن البرجوازية الوطنية قادرة عليه ، أو راغبة حتى في طرحه على بساط البحث •من ناحية أخرى لم تكن للكتلة الوطنية انطلاقا من تركيبتها الطبقية أية مصلحة في تبني مطالب الفئات الشعبية الكادحة بل بالعكس كان ذلك يتناقض مع مصالحها الذاتية • لذا نجد أنها اكتفت باعتبار" الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها " (٨ ،ج١،ص ١٨٤) ، دون أن تلتفت إلى ما تعانيه هذه الأمة من مشاكل ، أو على الأقل تبيان موقفها ورؤيتها لحل هذه المشاكل •

ثانياً - كان جل اهتمام الكتلة الوطنية ونشاطها ينصب على كيفية استبدال الأجنبي في السلطة ، والوصول إلى مقاليد الحكم ودفة القيادة في البلاد ، ولم تكن لتتوانى عن المساومة على أهم القضايا الوطنية مثل

الاستقلال والسيادة الوطنية ٠ وقد بينت التجربة بأنها كانت أكثر من مرة مستعدة للقبول باستقلال منقوص ومشروط وحتى تحت رعاية الأجنبي أو حتى مشاركته في السلطة ٠ ومن هنا كانت فئات واسعة من الكتلة تجد في النموذج العراقي(المعاهدة العراقية – البريطانية)الشكل الأنسب لتحديد العلاقات بين فرنسا وسورية ٠

على الرغم من كل ذلك ، كثيرا ما اضطرت الكتلة ، ونتيجة الضغط الذي كانت تمارسه فئات واسعة من الشعب ،إلى تصليب مواقفها إزاء سلطات الانتداب ، ورفع سقف مطالبها الوطنية . و نادت في بعض الفترات بتحسين ظروف المعيشة وحل عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية محاولة بذلك كسب ولاء الجماهير والاستفادة من طاقاتها ٠

اعتبرت الكتلة الوطنية نفسها الممثل الشرعي ، بل وبدرجة معينة الوحيد أيضا للشعب السوري ٠ وكانت لا ترغب في رؤية منافس لها ولهذه نجدها ترفع شعار " الجهاد لله والطاعة للكتلة الوطنية " ٠ لقد كانت الكتلة تناوئ التعددية الحزبية والسياسية في البلاد وتضع نفسها فوق الأحزاب والمفاهيم الحزبية ، لذلك نجد أنها سمت نفسها بـ "الكتلة " وليس بالحزب على غرار " الوفد " المصري ، وحاولت الكتلة احتكار الساحة السياسية السورية بذريعة أنه" من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفا لوحدة الجهود" (نفس المصدر) ٠

كانت الكتلة ترى في مشاركتها في الانتخابات إلى المجلس النيابي مساهمة في إنشاء حكومة وطنية ومجلس نيابي ، تتوليان تمثيل مصالح الشعب السوري أثناء المفاوضات المرتقبة بخصوص إبرام معاهدة بين سورية وفرنسة على غرار المعاهدة الإنكليزية– العراقية ، تحدد بموجبها العلاقات بين الدولتين ، وتنهي بذلك الانتداب ٠ وبعد أن انتهت الانتخابات

وتشكلت الحكومة والمجلس النيابي ، ظهرت تكهنات عديدة حول المعاهدة المنتظرة ، وبات ممثلو الكتلة في الحكومة والمجلس على أحر من الجمر في انتظارها •

بعد عودة المفوض السامي بونسو من فرنسا التأم شمل المجلس النيابي الذي عقد دورته في ٢٩تشرين الأول حيث كان مقررا أن يعاد انتخاب صبحي بركات ويناقش الأمور المتعلقة بإقرار الموازنة للسنة التالية • بعد الجلسة الأولى قاطع النواب الوطنيون بعض جلسات المجلس احتجاجا على عدم طرح السلطات الفرنسية مشروع نص المعاهدة على المجلس ليتم مناقشته وتبادل الآراء بصدده، على أثرها تم تأجيل جلسات المجلس وكما هي العادة دب الخلاف من جديد في صفوف النواب الوطنيين حول مقاطعة أعمال المجلس أو المشاركة • غير أنه كما هي العادة أيضا نجح التيار المنادي بالمشاركة في إقناع دعاة المقاطعة بالعدول عن رأيهم وقد نشر بهذا الصدد بيان عن الكتلة جاء فيه" إن الوطنيين اقدموا على دخول الانتخابات بهدف العمل على عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية تضمن استقلال البلاد ووحدتها وتنتهي بها الأوضاع الشاذة التي كادت تقضي على حياة البلاد السياسية والاقتصادية وقد مضى على ذلك خمسة أشهر لم نر خلالها من الجانب الفرنسي أي مظهر من مظاهر التسهيل لمهمة الحكومة و تطمين أفكار الشعب على مصيره فرأينا أن الواجب يقضي بانسحابنا من المجلس النيابي ريثما نتبين أسس المعاهدة التي يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية • إلا أن المساعي المبذولة أخيرا جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون إن الاستمرار مرة أخرى على السياسة المنتهجة سيساعد على تحقيق الأماني القومية • فاستنادا إلى ذلك رأينا لزوما التريث لنقيم دليلا جديدا على حسن النية •• وأننا نأمل أن يلاقي عملنا هذا ما يستحقه من التقدير والاعتبار من الجانب الفرنسي وأن يقابله بمثله من التساهل وحسن النية " (١٠،ص١٢٨)• في الخامس من تشرين الثاني عاد المجلس إلى اجتماعاته بعد أن ألتحق بأعماله النواب

الوطنيون ، حيث ناقش في اليوم التالي مسألة منح الثقة للحكومة واثيرت مسألة قسم اليمين على الدستور وبعد مداولات مطولة لم تخل من المهاترات رفض المجلس القسم على الدستور ، ذلك لأن الدستور بمادته ١١٦ قد أضحى حسب رأي العديد من النواب لا يمثل المصالح والأماني القومية ، وبذلك يكون قد وضع الدستور جانبا من الناحية العملية (١٠١،ص ١٣٩- ١٤٠) من ناحية أخرى أتخذ المجلس النيابي قرار يفوض الحكومة برئاسة هاشم الأتاسي بمتابعة هذه القضية وتخويلها صلاحيات مفاوضة السلطات الانتدابية بخصوص المعاهدة المرتقبة · وتحت ضغط المجلس والنواب الوطنيين خصوصا قام رئيس الدولة بإصدار عفو عن السجناء الذين تم اعتقالهم أثناء الانتخابات الأخيرة بسبب قيامهم بأعمال التحريض و التظاهر والإضراب وغير ذلك من النشاطات المعارضة لتدخل السلطات الانتدابية في مجريات العملية الانتخابية · بينما لم تسمح السلطات الفرنسية بإصدار قرار عفو أخر مماثل عن المشاركين في أعمال الثورة السورية الكبرى ممن يعيشون في الخارج·

في ٢٢ تشرين الثاني صرح بونسو في جنيف أمام لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم عن الخطط الفرنسية التي لا ترى وجود إمكانية منح استقلال حقيقي لسورية في الأمد المنظور، وأن الاستقلال المنشود يأتي عن طريق نقل المهام الانتدابية الملقاة على عاتق فرنسا تدريجيا وعند نضوج الظروف إلى الحكومات السورية كما صرح بأن المعاهدة المرتقبة بين الطرفين لن تشمل جميع المناطق السورية · الأمر الذي كان يعني بأن الفرنسيين كانوا ممعنين في تقسيم أوصال البلاد وعدم وضع نهاية للانتداب أو على الأقل منح سورية استقلالا مشروطا في ظل الهيمنة الفرنسية · ورغم موجة الاحتجاج والاستنكار لتصريحات بونسو هذه بدأت في أواخر عام ١٩٣٢ بعض الاتصالات والمباحثات بين المفوض السامي والحكومة السورية بشأن أسس ومضمون المعاهدة المرتقبة إلا أنها لم تخرج عن الحدود التي صرح بها بونسو في جنيف ·من ناحية أخرى أصر المفوض

السامي على عدم طرح الأسس أو الخطوط العريضة للمعاهدة التي ينوي عقدها مع الجانب السوري على المجلس النيابي ٠مما زاد من شكوك الوطنيين في نوايا المفوض السامي وسلطات الانتداب إزاء مستقبل البلاد ٠

في ١٧ من شباط ١٩٣٣عقد ت الكتلة الوطنية مؤتمرا لها في مدينة حلب ، أصدرت في نهايته بيانا جاء فيه " رأى الوطنيون بعد استطلاع أراء مفكري الشعب السوري أن يعلنوا للشعب الكريم في الداخل والخارج تمسكهم بحق البلاد القائم على أساس الوحدة وأن كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هذه الأسس لا تكون جديرة بالقبول" (٢ص ٣٨٦) ٠ ولم يمض شهر حتى عقدت الكتلة مؤتمرا أخرا في دمشق بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٣٣ تناولت فيه أخر ما تمخضت عنه المفاوضات بين الحكومة السورية والمفوضية الفرنسية ، وبينت أن " المحادثات التي جرت حتى الآن بين المفاوض السوري ورجال المفوضية العليا لن تخرج في مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامي الأخيرة في لجنة الانتدابات . و لا تحتوي على أي اعتراف بالوحدة السورية التي قررت الكتلة الوطنية أن لا تجري المفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها وأعلنت ذلك في بيان مؤتمرها المنعقد في حلب بتاريخ ١٨ شباط المنصرم وان الاستمرار على التعاون لا يجوز إلا مع وجود الصراحة من الجانب الفرنسوي من أمر الوحدة وهذا لم يحصل حتى الآن٠ فالجانب الوطني رغم ما في الأوضاع الحاضرة من شذوذ وعدم الاطمئنان لاسيما على أساس إقامة مجلس مزيف في أكثريته قد أظهر كل ما يمكنه من المسايرة والتساهل بحسن نية وإخلاص أملا في الوصول إلى حل يحقق رغائب البلاد في استقلالها ووحدتها فلا يجد عند الجانب الفرنسوي ما تستحقه هذه الرغبة الصادقة من الاعتبار ، لذلك نرى أن الواجب عدم الاستمرار على سياسة التعاون التي بدأ بها الجانب الوطني في المجلس

والحكومة ريثما تبدو من الجانب الفرنسوي بادرة تساعد على استئناف العمل " (٢،ص ٣٨٦-٣٨٧) ٠

عشية المؤتمر سحبت الكتلة وزيريها من الحكومة ٠ وبدت الأوضاع تتجلي عن نكسة وخيبة أمل أصيب بها أنصار التعاون مع سلطات الانتداب وعلى رأسهم جميل مردم بك ، بينما شهدت هذه الفترة وتحت ضغط الشارع السوري العريض نمو التيار الوطني المناوئ لأسلوب التعاون والمساومة مع السلطات الاستعمارية٠

شهدت المدن السورية في هذه الفترة ، و خاصة دمشق إضرابات و مظاهرات ومسيرات احتجاج ضد السياسة الاستعمارية في البلاد وتأييدا للمطالب الوطنية في وحدة الوطن السوري والاستقلال الناجز ٠ وحاصرت جموع المتظاهرين مجلس النواب ، وبهدف ايقاف أعمال الاحتجاج الجماهيرية وكسر إضراب الدمشقيين ، نشرت السلطات الفرنسية القوات العسكرية في شوارع دمشق ٠ في هذا الجو المحموم افتتح مجلس النواب المحاط بالمتظاهرين من ناحية، و المحمي بالقوات الفرنسية من ناحية أخرى دورته في ٢٢ نيسان ١٩٣٣ ٠ولم يجرؤ على الحضور إلى المجلس النيابي سوى ٣٨ نائبا من أصل ٧٠ ، الأمر الذي دعا لتأجيل الاجتماعات إلى٢٧ نيسان ، حيث وقف رئيس الوزراء ليطلب من المجلس تأجيل اجتماعاته لغاية ٨ أيار لتمكينه من تهدئة الأوضاع واختيار حكومة جديدة ٠ وفي الخامس من أيار تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة حقي العظم الذي نال حقيبة الداخلية أيضا وشاكر الشعباني للمالية و ألاضه لي للزراعة وسليمان الجوخدار للعدل وسليم جنبرت للمعارف والأشغال، وقد تميزت هذه الوزارة بموالاة أعضائها للسلطات الانتدابية ٠ في الثامن من أيار نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي ، بموافقة ٣٨ نائبا من أصل ٤٣ نائبا ، هذا في وقت قاطع فيه نواب الكتلة جلسات المجلس ٠

في بداية تموز سافر المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو ، الذي ألم به المرض عائدا إلى باريس ، حيث قدم استقالته ٠ وعين بدلا منه الكونت داميان دو مارتيل الذي كان يعمل كسفير لبلاده في طوكيو ٠ وقد وصل دو مارتيل بيروت في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣ ٠ وفي الثاني من تشرين الثاني زار دمشق ٠في وقت كانت المدينة تشهد مظاهرات غاضبة رافضة لأي اتفاق لا يتضمن على وحدة البلاد، وكذلك تضامنا مع الفلسطينيين واستنكارا لذكرى وعد بلفور ، وقد جرت مهاجمة مراكز الشرطة والقنصلية البريطانية في دمشق ، وجرت اشتباكات و صدامات ذهب ضحيتها قتيل إلى جانب عدد من الجرحى (٥ ،ص ٢٤٦)، مما دفع بسليم جنبرت المعروف بولائه لفرنسا إلى الاستقالة من حكومة حقي العظم حيث حل محله لطيف الغنيمة ٠

في السادس عشر من تشرين الثاني وقع حقي العظم مشروع المعاهدة الفرنسية السورية مع ملاحقها ، ونشر مسودة المعاهدة من قبل المفوض السامي ٠ مع بلاغ عن المفوض السامي بخصوص هذه المعاهدة جاء فيه " إن المجلس النيابي مدعو اليوم ليقول كلمته في الصكوك المعروضة عليه مجردا من كل نزعة حزبية ٠ ولا ريب في أنه غني عن البيان ما للجلسات المقبلة من الأهمية الحاسمة ، ذلك لأن تصويت المجلس سيقيم لممثل الجمهورية الفرنسوية وجامعة الأمم البرهان القاطع على إمكان وعدم إمكان تأمين تطور سورية نحو الاستقلال الذي تصبو إليه بطريق التعاقد " (٢، ص ٢٧٥)٠

كان عنوان المعاهدة " الصداقة والتحالف" بين البلدين ، مدتها خمس وعشرون سنة، يليها انضمام سورية إلى عصبة الأمم ،ونصت على عدة أمور من أهمها : التنسيق والتشاور بين الدولتين في مجال السياسة الخارجية والدفاع المشترك، وعلى الاحتفاظ بالقوات المسلحة الفرنسية بمختلف صنوفها في سورية ، وكذلك المستشارين والفنيين والقضاة

والموظفين الذين يرى الطرفان وجودهم مفيدا، والاستمرار في المصالح الاقتصادية المشتركة، ونقل الالتزامات والتبعات الملقاة على فرنسا إلى الحكومة السورية وفق برنامج تمهيدي محدد وبشكل تدريجي ، والتزمت فرنسا بمساعدة سورية في مجال التنظيم والتعليم والتسليح وإنشاء جيش نظامي .وألزمت المعاهدة الطرف السوري بإقرار تشريعات ترمي إلى ضمان حقوق الطوائف والأفراد . ومن الضروري الإشارة إلى أن المعاهدة لم تشمل سورية الواقعة تحت الانتداب ، بل استثنت " حكومة اللاذقية " و " جبل الدروز " اللتين أبقيتا على وضعهما السابق ، الأمر الذي كان يعني عمليا إيجاد ذرائع قانونية لفصل المنطقتين عن سورية . كانت المعاهدة شكلا قانونيا لتعزيز الهيمنة الفرنسية على كافة مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية ، عدا كونها قد اعترفت عمليا بانفصال منطقتين هامتين عن سورية، وحرمتها من أي منفذ بحري . الأمر الذي كان يناقض وبشكل سافر مصالح وأماني الشعب السوري . مما جعل مسألة قبول المعاهدة على هذا النحو ضربا من ضروب خيانة المصالح الوطنية . لم يكن في مستطاع الكتلة الوطنية أو غيرها من التنظيمات السياسية السورية التي تتمتع ولو بحس وطني ضئيل على القبول بهذه المعاهدة .

في ١٨ تشرين الثاني وفي ظل المظاهرات والإضراب الذي عم دمشق تعبيرا عن خيبة أمل الشارع السوري في المشروع المقدم من قبل الجانب الفرنسي من ناحية ، وكنوع من الضغط على نواب المجلس النيابي من أجل رفضه. ألتأم المجلس النيابي و تحت حراسة مشددة من قبل القوات الفرنسية بالإضافة إلى قوات الشرطة وبحضور ٦٩ نائبا ، كان من بينهم سبعة عشر نائبا للكتلة الوطنية. وكان على رأس جدول أعماله مناقشة مشروع المعاهدة وإبداء الرأي فيه. وبعد أن وقف المجلس دقيقتي صمت على روح الأمير فيصل الذي وافته المنية قبل فترة قصيرة . انتقل المجلس لبحث ومناقشة بنود المعاهدة .

في ٢٠ تشرين الثاني وأثناء انعقاد جلسة مخصصة لمناقشة المعاهدة صدرت مضبطة موقعة من قبل ٤٦ نائبا ، أي من قبل الأكثرية في المجلس النيابي جاء فيها أن نصوص المعاهدة " مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة واستقلال ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة " (٢،ص٣٨٤) ٠ إثر ذلك أعلن مندوب المفوض السامي بتوجيه من المفوض السامي تأجيل جلسات البرلمان لمدة أربعة أيام ، ولما تأكد المفوض السامي بعد انقضاء الأيام الأربعة من استحالة كسب موافقة المجلس النيابي على المعاهدة في ظل الغليان الشعبي ، سحب المشروع من المجلس النيابي،وأمر بتعليق أعماله لأجل غير مسمى ٠ وأصدرفيما بعد بيانا يلوم فيها الوطنيين وأعتبر بأن موقفهم إزاء مشروع المعاهدة وتحريضهم للشارع السوري قد أساء إلى المصلحة الوطنية والقضية السورية ٠

كان هذا الموقف من قبل السلطات الفرنسية يعني عمليا حل المجلس النيابي ، والعودة ثانية إلى نظام أو أسلوب الإدارة المباشرة معتمدة في ذلك على الفئات والعناصر الرجعية المحلية الموالية لها وقد دعي الشيخ تاج الدين الحسيني للمرة الثانية لتشكيل وزارة جديدة ، حيث تقلد إلى جانب رئاسة الوزارة ، حقيبة الداخلية أيضا ٠ واصطدمت أعمال الفرنسيين هذه بموجة من المظاهرات والإضرابات والاجتماعات المنددة بمواقف السلطات الانتدابية والمؤيدة للمطالب الوطنية ٠

شهدت الساحة السورية في هذه الفترة نشاطا سياسيا غير مألوف ٠ فبتشجيع من الشيوعيين يتشكل العديد من النقابات العمالية٠ من أهمها اتحاد عمال الأقمشة الحريرية بدمشق ، واتحاد عمال الصوف بدمشق واتحاد عمال الأحذية بحلب (١٨ ، عدد١٠٥ تموز ١٩٩٠ص١٥٤)٠ وفي شباط ١٩٣٤ وبمبادرة من الشيوعيين أيضا ، ألتأم في دمشق سرا مؤتمر عمالي ضم ٣٦ مندوبا ،كانوا يمثلون ٢٤ نقابة على صعيد سورية ولبنان

(من بينها نقابة الطباعة ونقابة الخطوط الحديدية ونقابة شركة الجر والتنوير ونقابة شركات توزيع النفط) (٣٤،ص ١٥:٤) • للتباحث في أوضاع الطبقة العاملة ومطالبها وسبل تحسين أوضاع عملها و معيشتها ، هذا إلى جانب الأوضاع العامة التي تعيشها البلاد • وقد جاء هذا المؤتمر تحديا للسياسة الانتداب الفرنسي في سورية ، التي أصدرت قوانين صارمة تمنع بموجبها الإضرابات والاجتماعات والصحافة العمالية و حرمان عمال السكك الحديدية والترام من حق الانتساب إلى النقابات وكذلك إنشاء المنظمات النقابية التي تضم مختلف المهن (١٨ ،عدد١٠٥تموز١٩٩٠ص١٥٥) ولم تفلح جهود الفرنسيين والحكومة المحلية في إنشاء نقابات تضم في آن واحد العمال إلى جانب أرباب العمل •ففي ١٩٣٥ صدر قانون عن رئيس الجمهورية تحت رقم ١٥٢ بهذا الخصوص • إلا أن العمال قاوموا هذا التوجه في تمييع عملهم النقابي ، وناضلوا من أجل نقابات عمالية صرفة من شأنها أن تمثل مصالحهم وتدافع عنها •

أضحت فترة الثلاثينات فترة نهوض وتطور كبير وهام على صعيد الفكر القومي، لقد ظهر على الساحة مفكرون قوميون كبار من أمثال ساطع الحصري وزكي الأرسوزي ومحمد عزة دروزة وغيرهم أخرجوا مفهوم " الوحدة " من إطارها الاقليمي السابق الذي كان يشمل سورية الطبيعية أو بلاد الشام ، إلى وحدة ذات إطار قومي شامل • وأضحى مفهوم الوحدة القومية أو العربية يعني أن جميع الشعوب العربية في مختلف أقطارها، وبغض النظر عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز بعضها عن بعض يشكلون أمة عربية واحدة يجب أن تعيش ضمن إطار دولة قومية عربية واحدة• وعلى الرغم من أن مفهوم الأمة كان موضع جدال وخلاف بين العديد من المفكرين القوميين العرب •إلا أنهم طاوعوا افكارهم هذه لظروف النضال الوطني التحرري المعادي للاستعمار من ناحية ، ولمحاربة بعض أوجه الفكر الرجعي السائد في البلاد من ناحية أخرى • وعلى الرغم من أن التطورات

التي شهدها الفكر القومي لم تخرج عن الإطار التقليدي لهذه المدرسة ، إلا أنها كانت ذات طابع تقدمي ، حاولت أن تستنهض قوى أوسع الفئات في المجتمع لمحاربة الاستعمار وطرد قواته من البلاد وإنشاء الدولة الوطنية المستقلة ٠

لقد أنتج الفكر القومي إلىجانب المدرسة الوحدوية العربية ، مدرسة قومية أخرى تميزت بطابعها الإقليمي ، إذ نفى أنصار هذه المدرسة وجود أمة عربية واحدة ، وأقروا بوجود أمم عربية ضمن كل دولة أو إقليم لها الحق في التطور المستقل والمنفصل و ظهر تيار في مصر يدعو على الانعزال عن المحيط العربي بدعوى أن مصر وريثة الحضارة الفرعونية أكثر مما هي وريثة الحضارة العربية ٠و ظهر تيار في سورية ولبنان تمثل بالحزب القومي السوري الذي نادى بالقومية السورية ضمن حدود سورية الطبيعية وقد وجد أنصار هذا التيار أن مسألة تحقيق الاستقلال وتعزيز سلطة الدولة الواحدة أقرب إلىالواقع وأكثر انسجاما مع مصالح الأمة ٠ وعلى الرغم من أن هذا الفكر القومي الإقليمي أو المنعزل قد ظهر في العقد الثالث والرابع من القرن العشرين ، إلا أنه ظل مستمرا بعد تحقيق الدول العربية لاستقلالها، بل وأضحت في كثير من الدول والأقاليم أفكارا رسمية معتمدة ٠شأنها في ذلك شأن التيار القومي الوحدوي ٠

انعكس هذا المناخ الفكري على الواقع السياسي والاجتماعي ليمهد الطريق أمام نشوء أحزاب وتنظيمات سياسية تعتمد الفكر القومي بمختلف جوانبه في تحديد أهدافه ومقاصده وفي رسم مختلف أوجه نشاطاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ٠

من أكبر وأهم هذه التنظيمات السياسية التي ظهرت في تلك الفترة كانت عصبة العمل القومي التي تأسست في عام ١٩٣٣ على يد فئة من المثقفين المنحدرين من الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع السوري ، وكان

بين هؤلاء المثقفين من أنهوا تعليمهم في المعاهد والجامعات الأوربية وتأثروا بمنجزات الحضارة المادية وقيم الأفكار السياسية والاجتماعية الأوربية ٠ كان أحد الدوافع الرئيسية لظهور عصبة العمل القومي هو عدم الرضا والارتياح لنهج الكتلة الوطنية المتسم بالجنوح يمنة وبسرة وبالتردد في اتخاذ المواقف الجريئة في وجه سلطات الانتداب ، وأخيرا في هيمنة زعماء كتلويين مساومين في رسم سياسة الكتلة الوطنية ٠

أنعقد المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي في نهاية آب عام١٩٣٣ في قرية قرنايل اللبنانية على شكل اجتماع ضم لفيفا من المثقفين الشباب بمبادرة من المحامي الشاب صبري العسلي ، تباحثوا في الأوضاع الوطنية والعربية والأسباب التي تعيق تحقيق طموحات العرب في الاستقلال والوحدة٠ في بيان " إلىالعرب من عصبة العمل القومي " ضم تحليلا سريعا لحركة تحرر الشعوب العربية منذ بداية القرن العشرين وموقف الحلفاء الغربيين الذين شجعوا العرب على محاربة العثمانيين من ناحية وعملوا على تقسيم البلدان العربية فيما بينهم من ناحية ثانية ٠ كما أحتوى البيان على تحليل مركز وموجز لجوهر وطبيعة الاستعمار من حيث أنه ظاهرة تعو د لأسباب اقتصادية في المقام الأول تهدف إلىإيجاد مصادر للمواد الخام وأسواق للتصريف و أماكن نفوذ لتصدير رؤوس الأموال٠ وبين بأن الاستعمار لا يألو جهدا في تمويه سياساته محاولا إضفاء الصفة التمدينية والإنسانية على أعماله التي تهدف في الحقيقة إلىإفساد خلق الشعب وتسميم عقله وتفريق صفوفه٠ وحدد المؤتمر أهداف التنظيم الجديد في شعارين أساسيين هما " سيادة العرب واستقلالهم المطلقين " و " الوحدة العربية الشاملة "(٨٣، ص١٥٠)٠ وحدد المؤتمرون بأن بلوغ هذين الهدفين يقتضي " إشراك الشعب وطبقاته بأسرها " ، دون الاعتماد على الأفراد والزعامات المحلية " شأن الحركات السابقة " (يقصد بها الكتلة الوطنية) ٠ ولم يعترف المؤتمر برابطة غير رابطة العصبية القومية العربية و نفوا " وجود الأقليات المذهبية أو القومية

ولـيس سكان البلاد العربيـة غيـر جنسية واحدة هـي الجنسية العربيـة ولغـة رسمية واحـدة هـي اللغـة العربيـة "(نفـس المصـدر) . أمـا فـي المجـال الاقتصادي والاجتماعي فقد طالب المؤتمر بتوحيد الجهود الاقتصادية في مختلف الأقطـار العربيـة و إزالـة الحـواجز الجمركيـة وعدم التقيد بمـذهب اقتصـادي إلا بمقـدار مـا فيـه مـن خيـر لمصـلحة العـرب و اعتبـار البلـدان العربيـة وحدة اقتصـادية وسوقا واحدة يجب أن لا تروج فيها ولا تستهلك غير المنتجات العربية . كمـا طالـب المؤتمر بضرورة تكـاتف العـرب فـي سبيل القيام بنهضة صناعية كبرى، وضـرورة سحب الامتيـازات الممنوحـة للشركات الأجنبية ، بل وتأميم مرافقها الأساسية عندما تسنح الظروف بذلك (نفس المصدر) .

من ناحيـة أخرى طالـب أعضـاء المؤتمر بـ " محاربـة الإقطاعيـة" وتحديد سقف الملكية العقارية بشكل يساعد على التنميـة الزراعيـة ، وإلـى ووجوب رفع مستوى القرية الاجتماعي والثقافي والصحي . وإلى ضرورة الاعتناء بالطبقة العاملة والعمل على نشر الثقافة فيها . أما علـى الصـعيد الـوطني ، فقـد كانـت عصـبة العمـل القـومي تجـد فـي التعاهـد بـين فرنسـا وسورية الأسلوبا الأمثل ، ووقفت موقف المعارضة المتطرفة من الحكومـة ومـن المجلـس التأسيسـي ، إذ رفضـت الاعتـراف بهـا والتعامـل معهـا كمـا رفعت شعار " اللا تعاون المطلق مع الأجنبي " .

لقيـت هـذه السياسـة قبـولا واستحسـانا مـن أوسـاط واسـعة مـن المثقفين والجماهير الشـعبية فـي معظـم أرجـاء سوريا ، وخاصـة فـي منطقـة حمص . وقامت عصبة العمل القومي بحملات من الدعاية والعديد من المظـاهرات والاجتماعـات الحاشدة التـي لـم تخـل مـن التهجم علـى سياسـة الكتلـة الوطنيـة ، و فـي مـرات عديـدة تحولـت المظـاهرات أو الاجتماعـات الجماهيرية إلى مشادات وعراك بين أنصار العصبة والكتلة . غيـر أن هذا الـزخم مـن النشـاط علـى الصـعيد السياسـي والجمـاهيري ، لـم تقابلـه جهـود

مماثلة على الصعيد الحزبي الداخلي ، بتعبير آخر عانت العصبة من ضعف في التنظيم وتفشي الفوضى والانتهازية ·وخاصة بعد وفاة زعيمها عبد الرزاق الدندشي في عام ١٩٣٨ · ولم تستطع العصبة وخاصة قيادتها من الثبات والاستمرارية في مواقفها السياسية ، و أن تترجم ما سطرته في بياناتها إلىمواقف وأفعال على أرض الواقع ، فعلى الرغم من مناوأة العصبة للإقطاعية ، تمكنت العناصر الإقطاعية من التسلل إلى قيادات العصبة ، لقد صرح وصفي البني أحد أعضاء العصبة السابقين بأن " فرع العصبة في حمص كان تحت زعامة الإقطاعية وفرع العصبة في حماه كان مؤلفا من العائلات الإقطاعية فحسب ، أما جماعة العصبة في تلكلخ فهم الأغوات رأس الإقطاعية " (٣٤،ص ٢٣١)· وفي الوقت الذي كانت العصبة تتخذ مواقف سياسية معارضة للكتلة متهمة إياها بالمساومة والانهزامية ، لم تتردد بعض قيادات العصبة في إدارة الظهر لتنظيمهم واللحاق بالكتلة " بمجرد أن لوحت الكتلة الوطنية لبعض عناصر اللجنة التنفيذية للعصبة بالمناصب الكبرى " (١٠، ص ١٧٩) · لقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلىنشوء صراعات وانقسامات داخل العصبة الأمر الذي أدى إلىالتحاق العديد من أعضائها بالأحزاب الأخرى وإلىتفكك العصبة وانفراط عقدها في عام ١٩٤١ ·

إن ما طرحته عصبة العمل من آراء ومواقف وما انتهجته من سياسات على الصعيد القومي والاجتماعي والاقتصادي ، بغض النظر عن مدى تشبثها بهذه المواقف ، ومدى استمرارها في الدفاع عنها ، تعتبر نقلة نوعية في تطور الفكر السياسي – الاجتماعي في تلك الفترة ، فإذا ما استثنينا الحزب الشيوعي السوري آنذاك ، لم يكن هناك ثمة تنظيمات سياسية ترفع شعارات وتنادي بمطالب مثل محاربة الإقطاعية وتحديد التملك العقاري وتأميم ممتلكات ومشاريع الشركات الأجنبية ، والدعوة إلىإصلاحات اجتماعية – اقتصادية من شأنها تقليص الهوة بين طبقات المجتمع · أما على الصعيد القومي فقد كان ميلاد عصبة العمل القومي

دليلا على تطور الفكر القومي العربي ، و بشير مرحلة جديدة في تاريخ الحركة القومية ، حيث أصبحت الشعارات والأهداف والبرامج القومية محورا لنشاط العديد من الأحزاب السياسية التي ستظهر على الساحة السورية فيما بعد ٠

كان ظهور عصبة العمل القومي متزامنا تقريبا مع حزب آخر هو الحزب القومي السوري الذي شكل في تشرين الثاني عام ١٩٣٢ على يد مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية ببيروت بقيادة أنطون سعادة الذي نشأ في البرازيل وتلقى علومه في المعاهد الألمانية ٠ وكانت هذه المجموعة سرية في البداية ، تمارس نشاطا تمهيديا لعدة سنوات سبقت إنشاء الحزب ٠ لقد كانت الطروحات السياسية والفكرية للحزب القومي السوري تناقض المبادئ التي قامت عليها عصبة العمل القومي بشكل تام إذ أنطلق هذا الحزب من المواقف الانعزالية أو الانفصالية القومية ٠ لقد رفض القوميون السوريون الفكر القومي العربي الوحدوي ووجود أمة عربية ، وانتماء سورية ولبنان للعروبة ٠ مؤكدين على لسان زعيمهم أنطون سعادة وجود أمة سورية سابقة على العروبة ، متجاوزين الرابطة الدينية ؛ التي كان ينظر إليها بعض القوميين العرب على أنها واحدة من مقومات الأمة ٠لقد كان أنطون سعادة ينظر إلى العرب كغيرهم من الفاتحين الذين تتالوا على سورية ٠وكان مفهوم وحدة الأرض ، أو البيئة الجغرافية بمثابة الحجر الأساس الذي تستند إليه مقولة وحدة الأمة وكان يرفض النزعات الانفصالية المحلية ،من دينية أو مذهبية أو طائفية ، وعلى هذا الأساس أيضا رفض الانفصالية اللبنانية أيضا ، ولم يعترف سوى بوطن سوري وأمة سورية ٠ في الوقت ذاته رفض الاعتراف برابطة اللغة كشرط رئيسي لوحدة الأمة ، معتبرا اللغة وسيلة لقيام الاجتماع ، مستشهدا ببعض الأمم الغربية ٠ كان أنطون سعادة يرى أن وحدة الأرض أو البيئة الجغرافية هو الشرط الأساسي لتفاعل واتحاد وتشابك الناس التي تشكل بمجموعها الأمة(٨٤، ص١٦٦)٠وبعد مضي

سنتين من نشوء الحزب أعلن عن نظامه الداخلي الذي تضمن إلى جانب المسائل التنظيمية في بناء الحزب ، منطلقاته ومبادئه الفكرية والسياسية التالية :

١ - سورية للسوريين والسوريون أمة واحدة ٠

٢- القضية السورية قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل لاستقلال عن أية قضية أخرى٠

٣ - القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري ٠

٤ - الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة عن تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي الحالي ٠

٥ - الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية وهي ذات حدود طبيعية جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب ، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ومن البحر السوري في الغرب حتى الالتقاء بدجلة ٠

٦ - الأمة السورية هيئة اجتماعية واحدة ٠

٧ - تستمد النهضة السورية القومية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها القومي والسياسي ٠

٨ - مصلحة سورية فوق كل مصلحة ٠

وسن الحزب خمسة وسائل لتحقيق هذه المبادئ نصت على :

- فصل الدين عن السياسة والدولة ٠
- منع رجال الدين من التدخل في الشؤون السياسية والقضاء٠
- إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب ٠
- القضاء على الإقطاعية ،وإلغاء نفسية التعسف عند المتصرفين بالأرض ، وتنظيم الإنتاج وتوزيعه والتصرف به لمصلحة الأمة والدولة ٠
- تنظيم جيش قوي يكون ذا قوة في تقرير مصير الأمة والوطن ٠

من الناحية التنظيمية ، بني الحزب على قاعدة من الانضباط والمركزية الشديدتين ، وكان" الزعيم" المتمثل في شخص(سعادة) يجمع في يديه سلطات واسعة جدا ويترأس كتائب الحزب المسلحة(٨٦،ص ٨٩)٠ وعرف عن الحزب " عبادة الزعيم " والقمصان البنية، وعندما خرج إلى الحياة العلنية كان يضم حوالي /٨٠٠٠/ عضو ٠

عندما تلبدت أجواء أوروبا بغيوم الحرب في أواخر الثلاثينات حاول القوميون السوريون استغلال الكراهية والعداء الذي كانت الجماهير في بلدان المنطقة تكنه للدوائر الاستعمارية الإنكليزية و الفرنسية محاولين نشر الأوهام حول ضرورة دعم ألمانيا النازية التي ستلحق الهزيمة بهاتين الدولتين الاستعماريتين و ستجلب معها التحرر لشعوب المنطقة ، منطلقين في ذلك من أن هتلر يعادي إنكلترا وفرنسا ،اللتين تستعمران أجزاء واسعة من العالم العربي ، فهو عمليا حليف للعرب (٨٧، ص ١١)٠ ومن الجدير بالذكر أن هذه الدعاية قد وجدت فئات تصدقها ، ناسية أو متناسية أن مثل هذا المفهوم قد ألحق بالأمس القريب الويلات

والمصائب بالعرب وبالشعوب الأخرى ، عندما راهن الكثيرون من الساسة وغير الساسة من العرب على الغرب ووقفوا مع الحلفاء ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى ، أملا منهم بأن انتصار الغرب وهزيمة الأتراك سيقرب ساعة الخلاص ·لكنهم لم يجدوا سوى قوى أكثر جبروتا وفتكا ودهاء تحل محل الاستعباد التركي الضعيف المتخلف·

اصطدم الحزب القومي السوري بمقاومة قوية من قبل الشيوعيين والقوميين على حد سواء ، مما ساهم في صعوبة توسعه وانتشاره ، كما لعبت الشكوك القوية والتهم حول صلات الحزب بالدوائر النازية الألمانية دورا كبيرا في تعرض زعيم الحزب وقيادته إلى اعتقالات متكررة · مما أدى إلى انصراف العديد من قادته في أعوام ١٩٣٧- ١٩٣٨ عن الحزب · و إلى مغادرة أنطون سعادة إلى ألمانيا حسب ما أفادت به مصادر الأمن العام · وفي خريف ١٩٣٩ تم احتلال مقرات الحزب واعتقال قادته بتهمة التعاون مع الألمان وتلقي المعونات منهم · الأمر الذي أنعكس على ضعف أداء الحزب ودخوله مرحلة الحياة السرية التي أثرت سلبا على نشاطه · (٥ ،ص ٢٨٤)·

إلى جانب هذين الحزبين تشكلت تنظيمات سياسية عابرة ، لم تطرح على الصعيد السياسي أشياء جديدة أو مميزة ، كما أنها لم تحظ بتأييد جماهيري · ويبدو أن الغرض من إنشاء هذه التنظيمات كانت شخصية أكثر مما هي سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية · لذا كان ظهورها واختفائها أشبه بزوبعة في فنجان ، لم تترك أثرا ذا أهمية على الساحة السياسية السورية · من هذه التنظيمات " الاتحاد الوطني العام " الذي كان من المنتظر أن يكون شبه جبهة سياسية للأحزاب والقوى السياسية ، ذلك لأن المادة ١٨ من نظامه الداخلي نص على أن " كلمة معظم الأحزاب والرجال العاملين اجتمعت على تأليف جبهة سياسية باسم الاتحاد الوطني العام " وفي عام ١٩٣٥ أنشأ حزب الفتوة العربي بزعامة أحمد حلمي

العلاف ، وقد كان هذا التنظيم بمثابة رديف شبابي للاتحاد الوطني العام ٠ لكن سرعان ما انخرط الاتحاد العام في صفوف تنظيم جديد تحت اسم " الجبهة الوطنية المتحدة " ، ظهر إثر استقالة نائب دمشق زكي الخطيب من الكتلة الوطنية تشرين الثاني عام ١٩٣٥٠ وكانت " الجبهة" على غرار " الاتحاد" تنادي بتوحيد البلاد السورية واستقلالها عن طريق عقد معاهدة على غرار المعاهدة العراقية وغير ذلك من الأفكار المعروفة والمتداولة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنظيم كان يحظى بدعم من قبل عبد الرحمن الشهبندر الذي كان يقيم في القاهرة (١٠، ص١٧٦-١٧٧) ومع ذلك تلاشى هذا التنظيم واصبح أثرا بعد عين ٠

من ناحية أخرى يشهد النصف الثاني من الثلاثينات على نمو واتساع نشاط الشيوعيين في البلاد، حيث انتشرت خلاياهم في أرجاء مختلفة من البلاد وكان يضم في صفوفه حتى ١٩٣٥حوالي ألف عضو وعددا أكبر من المناصرين والمتعاطفين معه (١٨،عددتموز ١٩٩٠ص١٦١)٠ وتظهر لهم نشاطات خاصة بهم مثل الاحتفال بذكرى معركة ميسلون وقيادة مظاهرات وإضرابات عمالية انتهت باعتقال العشرات من الشيوعيين ومن بينهم قادة مثل محمود الأطرش الذي أعتقل في أواخر ١٩٣٥ ثم نفي إلى فلسطين ٠

في هذا العام صدر في دمشق العدد الأول من مجلة " الطليعة " التي ظهرت بمبادرة ودعم من الشيوعيين ، وكانت هذه المجلة الشهرية ذات منحى سياسي أدبي اجتماعي تقدمي ، لعبت دورا كبيرا في تطور الفكر التقدمي في ٢،ص العربي ، و أضحت منبرا للعديد من كبار الشخصيات الفكرية والأدبية العربية في سورية ولبنان ٠

في تموز ١٩٣٥انعقد في موسكو مؤتمر الأممية الشيوعية " الكومنترن " وقد شارك في هذا المؤتمر خالد بكداش ويوسف خطار الحلو

وهيكازون بوياجيان كممثلين عن الشيوعيين السوريين واللبنانيين ، وقد أنتخب بكداش إلىهيئة رئاسة للمؤتمر ، وانبثق المؤتمر عن انتخاب لجنة تنفيذية كانت تضم محمود الأطرش كممثل عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية (نفس المصدر ١٥٩). لقد لعب هذا المؤتمر دورا كبيرا في محاربة التوجهات الانعزالية المتطرفة ومظاهر الجمود العقائدي في الأحزاب الشيوعية • وقد صدر عن سكرتارية اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية قرار بتاريخ ٢٩شباط ١٩٣٦جاء فيه " يجب أن تفهم الأحزاب الشيوعية للبلدان العربية بأن النضال ضد الظلم الأمبريالي ومن أجل الاستقلال الوطني تشكل القضية الرئيسية في جميع أوجه نشاطاتهم ، وكذلك مقياسا لوزنهم السياسي في وطنهم ، ويتوقف على موقفهم الصائب إزاء هذه القضية ومساهمتهم النشطة في النضال من أجل الاستقلال الوطني مصير الأحزاب الشيوعية ذاتها في البلدان العربية وتوطيد مواقعهم في صفوف الطبقة العاملة العربية •على الشيوعيين في البلدان العربية أن يعوا وبشكل عميق بأنهم المسؤولون عن مصير ومستقبل شعوبهم وأوطانهم ، وتقع على عاتقهم مسؤولية نجاح أو إخفاق النضال من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي ، وبأنهم يعتبرون ورثة وحماة أفضل التقاليد القومية والحضارية لشعوبهم " (٨٨،ص٢٠) • ووضع المؤتمر السابع للكومنترن مهام كل حزب على حدة ، وذلك بشكل يتوافق والمهام الوطنية لكل منها ، فبخصوص الشيوعيين السوريين ، نصحوا بالعمل من أجل توحيد أعمال ونشاطات جميع الأحزاب والقوى المعادية للسيطرة الإمبريالية ، والعمل من أجل تشكيل حركة لا تتسم بطابع حزبي تضم جماهير عريضة للتصدي لمهام المنتظرة • من هنا ظهر توجه لدى الشيوعيين السوريين الذين رفعوا ابتداء من ١٩٣٦ شعار " الجبهة الوطنية " بهدف تنسيق وتوحيد جهود و قوى مختلف الأحزاب والفعاليات السياسية والوطنية • ونبذ الخلافات والتناقضات الجانبية في سبيل تحقيق المهام الوطنية العليا المشتركة غير أن هذه الجهود لم تلق آذانا صاغية وخاصة من قبل قادة الكتلة الوطنية وممثليها • ويعود السبب في ذلك إلى

طبيعة الكتلة الوطنية و تجذر روح المساومة مع المستعمرين لديها من ناحية وطموحها للانفراد في قيادة الحركة الوطنية من أجل الاستقلال من ناحية أخرى ، إذ طالبت الكتلة في هذه الأثناء بـ " بتحريم " الأحزاب السياسية فيما عدا الكتلة بالإضافة إلى ما سبق لعبت دورا في ذلك، تأثيرات حملات معاداة الشيوعية التي كانت تثار و تؤجج من حين لأخر، من قبل سلطات الانتداب الفرنسي ، وأخير ضعف الشيوعيين السوريين ، وقلة تأثيرهم السياسي في الوسط السوري عموما .

مع بداية عام ١٩٣٦ تظهر بوادر نهوض جديد في الحركة الوطنية التحررية للشعب السوري . حيث تنتشر من جديد المظاهرات والإضرابات والاجتماعات الجماهيرية الحاشدة ، كما تتكرر المصادمات بين الجماهير المشاركة في هذه النشاطات وبين المسلحين من رجال الشرطة والدرك . لقد كانت موجة الإضرابات والاحتجاجات التي عمت البلاد لمدة تقارب الشهرين ، كانت من حيث الجوهر ردا على سياسة المستعمرين الفرنسيين الذين رفضوا أن يقدموا تنازلات جدية تساهم في تقريب البلاد من الحرية والاستقلال . وفضلوا أن يدخلوا مع الكتلة الوطنية في لعبة تعتمد أسلوب المخادعات و المناورات والمراوغات السياسية ،التي تتمخض في كل مرة عن نتائج لصالح سياسة استمرار الانتداب الفرنسية في البلاد ، دون أن تحقق أيا من مطالب وطموحات الشعب السوري . لقد تأثرت الحركة الجماهيرية تأثيرا كبيرا بنهوض الحركة التحررية في العراق ضد المستعمرين الإنكليز، وكذلك بالانتفاضة المسلحة للشعب الفلسطيني التي بدأت عام ١٩٣٦ ضد المشروع الاستعماري – الصهيوني في فلسطين .

كان السبب المباشر لانفجار الغضب الشعبي هو إقدام السلطات الفرنسية على إغلاق مكاتب الكتلة الوطنية في المدن السورية الرئيسية وذلك ردا على البيان الذي نشرته الكتلة في مناسبة أربعينية وفاة الزعيم

الوطني إبراهيم هنانو في ١٠ كانون الثاني الذي تضمن" ميثاق الأمة " المطالب بالوحدة والاستقلال والوحدة العربية الشاملة ووقف الهجمة الصهيونية ، ومساواة الطوائف ، وتحريم الأحزاب السياسية باستثناء الكتلة ، والقيام بالمفاوضات مع الجانب الفرنسي على هذه الأسس فقط . وإغلاق " بيوت هنانو " التي أضحت مراكز ثورية .و كذلك اعتقال القائد السياسي فخري البارودي الذي كان على صلة وثيقة بنبض الجماهير الشعبية ، يقود المظاهرات والمسيرات ويخطب في الاجتماعات الجماهيرية ، وكان قد نظم وقاد حملة لمقاطعة البضائع الأجنبية (٢٣،ج٢ص٤٩) . لقد كان تجار المدن السورية وخاصة دمشق وحلب أول من أعلنوا في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٣٦ الإضراب احتجاجا على الإجراءات التعسفية الفرنسية ، وكذلك لسياسة السلطات الانتدابية في المجال الاقتصادي. في اليوم التالي هبت مظاهرة شعبية عامة اشترك فيها العمال والحرفيون والطلاب وغيرهم من الفئات ، وقام المتظاهرون بمهاجمة عربات الترام التي كانت تعود ملكيتها لشركة فرنسية ، ومن ثم توجه المتظاهرون نحو مكتب الكتلة الوطنية المغلق من قبل السلطات الفرنسية بهدف فتحه من جديد . وقد اصطدم المتظاهرون بقوات كبيرة من الشرطة والدرك الذين حاولوا تفريق جموع المتظاهرين وفي هذا اليوم أعلن طلاب جامعة دمشق وتلامذة المدارس عن رفضهم لمتابعة الدراسة ، وكذلك عن نيتهم في تنظيم مظاهرة للطلاب والشباب في العشرين من الشهر ذاته . وبالفعل قام الطلاب بمظاهرة حاشدة ، إلا أنها انتهت بمصادمات وعراك مفتوح مع قوات الأمن ، جرح العشرات من الطلاب ورجال الشرطة ، وتم اعتقال أكثر من مئة طالب .عمت المظاهرات والإضرابات معظم المدن السورية . ففي مدينة حماة قمعت في بداية شباط المظاهرات الشعبية بشكل وحشي أدى إلى الكثير من الإصابات بين المتظاهرين وفي دير الزور قتلت قوات الأمن خمسة من المتظاهرين وشهدت حلب وحمص و اللاذقية و أنطاكية أحداثا مماثلة ، كما شهدت العديد من المدن اللبنانية مثل بيروت وصيدا وطرابلس مسيرات تأييد

وإضرابات تضامن مع إخوانهم السوريين٠ وقد وجه البطريرك نسيب عريضة ببرقية إلى المعتقلين في دمشق يعلن فيها عن تأييده وتضامنه معهم٠ ، واتسعت حملات الاعتقال لتطال المئات من الوطنيين بينهم رجالات وقادة الكتلة الوطنية من بينهم نسيب البكري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري ونعيم الانطاكي والأخوين فايز وفارس الخوري ولم تكترث الجماهير بالإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لمنع التظاهر وكسر الإضرابات وإرغام الطلاب والتلامذة على العودة إلى مقاعد الدراسة ٠ غير أن الصرامة التي اتصفت بها السلطات الفرنسية في قمع المتظاهرين لم تؤد إلى ترويع الناس ، أو إلى تهدئة الأحوال ٠ بل بالعكس صبت الزيت على النار ، ففي ٢٦كانون الثاني جرت مظاهرة جديدة في دمشق ، قام خلالها المتظاهرون بمهاجمة إحدى مراكز الشرطة وقاموا بتدميره ٠ وفي هذه الأثناء تم قتل أحَد المتظاهرين ، الذي تحولت مراسم دفنه إلى مظاهرة جديدة ، اشتركت فيها المئات من النسوة الدمشقيات٠ وتصدت الشرطة للمتظاهرين ، فاعتقلت ٨ نساء و ٢٥ رجلا٠ استمرت المظاهرات رغم التدابير الفرنسية الشديدة ، واستمرت معها حملات الاعتقال والتوقيف ، وسقط العديد من الشهداء في الشوارع والساحات ٠ حاولت السلطات الفرنسية امتصاص النقمة الشعبية ، و عدم السماح بقطع العلاقات نهائيا مع الكتلة وممثليها ، لأن ذلك كان من شأنه أن يدفع بالكتلة أو فئات منها إلى الاقتراب أكثر من الجماهير ، الأمر الذي لم يكن ليخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية لذا فقد أمرت في ٢ شباط بفتح مقرات ومراكز الكتلة الوطنية من جديد ٠ غير أن هذه الخطوة جاءت متأخرة ٠ ذلك لأن النهوض الجماهيري قد بلغ درجة الخروج عن نطاق السيطرة والتحكم ، ولم تكن الأوضاع تسمح للكتلة أو غيرها من القوى السياسية التي تدعي الوطنية في أن تدير ظهرها لحالة الغليان الشعبي التي كانت تشهدها البلاد ، وتتنصل من المطالب المشروعة في الحرية والاستقلال الوطني٠ وخير دليل على ذلك ، هو مهاجمة المتظاهرين من الشباب والطلاب المتاجر والمحلات التي كان أصحابها يخرقون الإضراب

العام ، إما خشية من التهديدات الفرنسية ،وإما كمحاولة لوضع حد للاضراب ·وعندما خرجت الأمور عن سيطرة قوات الدرك والشرطة وغيرها من قوات الأمن المختلفة ، أوعز المفوض السامي دومارتيل في الثامن من شباط بإنزال قوات الجيش والدبابات إلى الشوارع بهدف قمع الحركة الشعبية ، ومنحت القادة العسكريين الميدانيين صلاحيات واسعة في التحري والملاحقة والاعتقال وتسليم الأسلحة وأبعاد المشبوهين وفرض الغرامات وغير ذلك · إلا أن ذلك قد أدى في كثير من الأحوال إلى نتائج عكسية ، حيث ازدادت حالات الصدام مع القوات الفرنسية ورجال الأمن · وتعالت أصوات التنديد بالممارسات الاستعمارية الفرنسية المتجاهلة للحقوق المشروعة للشعب السوري في البلدان العربية وظهر الكثير من المقالات والتحقيقات ورسائل التضامن مع الشعب السوري في الصحف والمجلات اليسارية في العديد من الدول الأوربية ·

وصل الغضب الشعبي درجة أرغمت السلطات الفرنسية الانتدابية على التحرك السريع حتى لا تفلت الأمور نهائيا من يدها وتخرج عن إطار السيطرة ، خاصة وأنها تتطور بسرعة تنذر بنتائج لا تحمد عقباها ، كل ذلك في وقت كانت صور ومشاهد انتفاضات الفلاحين مازالت حية في أذهان كل من الشعب السوري والمستعمرين الأجانب على حد سواء ، والتي لم يمض عليها عقد واحد من الزمن · لهذا لم تجد المراجع الفرنسية العليا بدا من أن تنحو نحو تقديم بعض التنازلات بهدف احتواء الموقف · ولهذا السبب أعطت الضوء الأخضر لدو مارتيل للتحرك ومنحته صلاحيات واسعة لمعالجة الوضع · إثر ذلك أصدر المفوض السامي في ٢٤شباط أوامره بحل حكومة تاج الدين الحسيني المحسوب على الفرنسيين وتشكيل حكومة جديدة ذات سمعة مقبولة تنال رضا الكتلويين · وقد أوكلت مهمة رئاسة الحكومة إلى عطا الأيوبي ، كما ضمت أثنين من المقربين للكتلة وهما مصطفى الشهابي على وزيرا للمعارف، و سعيد الغزي على وزيرا للعدل ، كما اضحى أدمون الحمصي وزيرا للمالية

ومصطفى القصيري وزيرا للاقتصاد والزراعة والأشغال . لم يتردد المفوض السامي دو مارتيل في توجيه رسالة إلى الحكومة يحثها على دعوة السكان إلى التزام الهدوء والاستقرار والعدول عن المظاهرات والإضرابات ، وتعهد بأن تنظر السلطات بعين الرأفة إلى كل الموقوفين خلال هذه الأحداث الأخيرة . وانطلاقا من توجيهات المفوضية قامت الحكومة بنشر بيان تحدثت فيه عن ضرورة الركون إلى الهدوء ، ليتثنى العمل للانتقال بالبلاد نحو حياة برلمانية " لإنشاء نظام يؤلف بين أماني الوحدة ، واحترام حقوق الأقليات " . إثر ذلك قامت الكتلة بنشر بيان موقع من هاشم الأتاسي في ٢٨ شباط ١٩٣٦ جاء فيه " استمرت السلطة في قسوتها منذ ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي إلى اليوم ، والمدن السورية مضربة عن الأعمال ، مواصلة الاحتجاج صابرة على الضيم ، حتى امتلأت السجون بأبنائها ،ورحبت القبور بأشلاء شهدائها، وغصت المستشفيات بجرحاها، بدون أن يكون لها ذنب سوى مطالبتها بحقها المشروع "... " وقبضت السلطة على عدد كبير من أحرار الأمة ونوابها ، ووجهاء أحيائها وطلابها و زجتهم في السجون والمنافي البعيدة " .. " وقد جاءت هذه الأفعال بعد أن مر على هذه البلاد ستة عشر عاما . تحملت فيها ما لا يحتمل في كرامتها وسياستها وإدارتها واقتصادها . بدون أن تذوق طعم الحرية . أو تدنو قيد اصبع من الاستقلال الذي تقصى عنه يوما بعد يوم، وتذوب ثروتها تدريجيا بنقصان صادراتها وزيادة استيرادها، وثقل الضرائب والتبذير بالأموال العامة ، وعدم حماية الإنتاج الوطني ، ومحاربة الكفاءات الشخصية ، وتنشيط الزلفى ، وتثبيط الإخلاص ، وسائر ضروب الإدارة السيئة ، حتى هبطت قيم الأملاك إلى ربعها ، ونضب رأس مال التاجر، كسدت سلعة الصانع، وبارت محاصيل الزراع ، واستفحل اليأس والقنوط في جميع النفوس ، وصار أفراد الشعب يؤثرون الموت العاجل على هذا الفناء البطيء المتواصل "، وفي نهاية البيان جاء " كان يتقدم هذه التجارب في كل مرة تصريحات لا تخرج في مضمونها عن هذا البلاغ الأخير ، الذي مهد به فخامة المفوض لإجراء

تجربة رابعة ، بدون أن يغير شيئا في الأسس التي قامت عليها التجارب السابقة ، فترك مجالا رحبا للتخوف من أ، يكون حظ هذه التجربة مثل سابقاتها ." وطالب البيان بتوضيح الغموض الذي يكتنف بلاغ المفوض السامي (٢،ص ٣٩٣-٣٩٤) .

رغم بيان الكتلة هذا ، والذي يبدو أنه كان موجها للشعب أكثر من المفوضية الفرنسية ،لم تستطع الكتلة الوطنية ، أو بالأحرى لم تكن ترغب في تطوير وتصعيد النضال الوطني بشكل يرغم السلطات الاستعمارية على تلبية المطالب المشروعة للشعب السورية في الحرية والاستقلال ، بل حاولت أن تركب الموجة وتسخر الغضب الشعبي لصالحها . وعلى هذا الأساس قامت الكتلة بإعداد وفد ضم بعض قادتها وعدد من أعضاء الحكومة للقاء المفوض السامي في بيروت ، صدر في أعقاب هذا اللقاء بيانعن الكتلة ذكر فيه أن القضية السورية قد دخلت طورا جديدا ، نتيجة موافقة الجانب الفرنسي على خمسة بنود وهي :

- عقد معاهدة مع الجانب الفرنسي لا تقل شأنا عن المعاهدة العراقية – الإنكليزية .
- توحيد سورية وفق مبادئ الدستور السوري وعصبة الأمم، الأمر الذي يتطلب بحثا لاحقا لحل هذه القضية .
- الاتفاق على إرسال وفد إلى باريس للتباحث والتفاوض مع المراجع العليا حول المواضيع التي لا يمكن البت بها في سوريا .
- إعادة الحياة النيابية على أساس الانتخاب في أقرب فترة ممكنة .
- إنهاء الأحوال السائدة ، والعودة إلى الاستقرار ، والقيام بإجراءات العفو عن المحكومين ، وإطلاق حرية المعتقلين والموقوفين .

طلب البيان من الأمة أن تيسر جوا هادئا ، وتعود إلى أعمالها وتوحد صفوفها ، لتتمكن الكتلة من القيام بالمهمة التي أوكلت إليها ٠ (٢،ص٢٩٥-٢٩٧)٠ وعلى الفور بدأت الكتلة بالعمل على إعداد وفد يحمل معه إلى باريس المطالب السورية ٠ وفي ٢١ آذار وفي جو سادته الفرحة و التفاؤل تم توديع الوفد الذي ترأسه هاشم الأتاسي وضم كل من سعدالله الجابري وفارس الخوري وجميل مردم بك وادمون حمصي ومصطفى الشهابي، و ادمون رباط ونعيم أنطاكي٠

في الثاني من نيسان وصل الوفد إلىباريس ، حيث أستقبل من قبل وزير الخارجية الفرنسي فلاندانت . من ناحية أخرى ، وبدعوة من الشيوعيين الفرنسيين توجه وفد من الشيوعيين السوريين بقيادة خالد بكداش وذلك للقيام بشرح المطالب الوطنية السورية امام الصحافة والأوساط الاجتماعية والسياسية الفرنسية، وقد شكل الشيوعيون الفرنسيون والسوريون بالإضافة إلى مئات الرسائل والبرقيات والعرائض من السوريين واللبنانين ، عنصر ضغط على الحكومة الفرنسية ، الأمر الذي دفع باليمين الفرنسي و صحافته بالتهجم على الشيوعيين الفرنسيين وتخوينهم نتيجة تضامنهم مع مطالب السوريين ، وكانت تنأى باللائمة على زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي السيد كاشان " الذي كان يوفد الرسل بين يوم وآخر إلى بيروت ودمشق لإثارة الحركات وإرغام فرنسا على الجلاء فإذا خسرت فرنسا سورية الآن فإنما تخسرها بجريمة كاشان والشيوعيين "(٣٤٠،ص ٢٩٦-٢٩٧) ٠

جرت المفاوضات في ظل ضغوطات مختلفة من قبل ممثلي الحكومة الفرنسية على الجانب السوري ٠وظلت المفاوضات تراوح مكانها لعدة أسابيع ، دون أن يلوح في الأفق بشائر حل يرضي الطرفين ، بل بالعكس كانت المفاوضات تدخل معتركا صعبا وتشرف على الفشل ٠ لقد كانت الدوائر الاستعمارية الفرنسية وحكومة ألبير سارو غير جادة في

تقديم تنازلات للشعب السوري ، عن طريق وضع حد للانتداب ، وعقد معاهدة مع السوريين من شأنها أن تمهد الطريق نحو الاستقلال الوطني . غير أن الذي غير مجرى المفاوضات وأنقذها من الانهيار هو فوز حكومة الجبهة الشعبية اليسارية بقيادة ليون بلوم في الانتخابات الفرنسية التي جرت في نيسان وأيار ، والتي ضمت خمسة ممثلين عن الحزب الاشتراكي و الحزب الراديكالي الاشتراكي والحزب الجمهوري الاشتراكي وحظي بتأييد الحزب الشيوعي الفرنسي . ومن الجدير بالذكر أن المطالب المشروعة للشعب السوري قد وجدت التفهم لدى أوساط واسعة من هذه الحكومة ، الأمر الذي منح المفاوضات دفعا نحو الأمام ، وأوصلتها في نهاية المطاف إلى حل توافقي . أنعكس في اتفاق انبثقت عنه معاهدة عام ١٩٣٦ .

عاد الوفد السوري إلى الوطن عن طريق تركيا ، وفي محطة قطار ميدان أكبس السورية أستقبل الأكراد أعضاء الوفد استقبال الأبطال في جو من الحماس الوطني المغمور بالبهجة ، الأمر الذي تكرر في أماكن عديدة في طريق عودة الوفد إلى الوطن .

نصت المعاهدة السورية – الفرنسية ، أو كما سميت رسميا بـ " معاهدة الصداقة والتحالف" على تسعة بنود واتفاقية عسكرية بالإضافة إلى عدة بروتوكولات ومراسلات رسمية . وقد جاء في مقدمة المعاهدة ، أنها عقدت على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال والتزام الطرفين بتهيئة الشروط لقبول سورية في عضوية عصبة الأمم خلال فترة ثلاث سنوات . ونصت بنود المعاهدة على قيام علاقات تحالف بين الدولتين ، للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة . والتشاور التام في أمور السياسة الخارجية والتنسيق في سياستهما إزاء الدول الأجنبية بشكل يلائم تحالفهما ، وأن لا تسيء إلى علاقاتهما مع الدول الأخرى. وأن تنقل يوم زوال الانتداب إلى سورية جميع الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها فرنسا

بخصوص سورية أو نيابة عنها • وأنيطت بسورية مسألتا حفظ النظام والدفاع عن أراضيها ، ومكنت فرنسا من تقديم المساعدات العسكرية إلى سورية ، كما ألزمت سورية بتقديم مسالك العبور الجوية لفرنسا• أما مدة المعاهدة فكانت خمسة وعشرين عاما ، تبدأ بالسريان لحظة قبول سورية عضوا في عصبة الأمم•

أما الاتفاقية العسكرية فقد نصت على تسليم سورية مسؤولية وشؤون القوى العسكرية المنظمة (الجيش) وتحمل الطرف السوري جميع التكاليف والنفقات ، على أن يكون الحد الأدنى لهذه القوى ، هو فرقة مشاة ولواء خيالة • والتزمت سورية بدفع نفقات بعثة عسكرية فرنسية تشرف على مختلف صنوف قواتها العسكرية وأن لا تستخدم سوى الفرنسيين في هذه المهمة •والتزمت فرنسا بقبول ضباط سوريين لتعليمهم وتدريبهم في معاهدها أو ضمن وحداتها العسكرية المختلفة • وتعهد الطرف السوري بتسليح جيشها بعتاد فرنسي مستعمل • و تقديم قاعدتين جويتين لفرنسا ، تختارهما فرنسا على أن لا يقل بعد الواحدة عن المدن عن أربعين كيلو مترا ، وريثما يتم الوصول إلى تحقيق هذا الأمر يحق لفرنسا أن تستخدم وبشكل مؤقت مطار النيرب بالقرب من حلب ومطار المزة في دمشق •ومنحت المعاهدة فرنسا حرية استخدام الأجواء السورية من قبل الطيران الفرنسي • وتعهدت فرنسا بأن تسلم سورية الأراضي ومدرجات الطيران الأخرى المحدثة من قبل فرنسا إلى الجانب السوري كما قبل الطرف السوري بإبقاء قوات فرنسية في جبل الدروز وجبال العلويين ضمن مناطق محددة لمدة خمسة أعوام . والتزم الطرف السوري بتقديم جميع التسهيلات اللازمة للقوات الفرنسية المتواجدة على الأراضي السورية• ونصت المراسلات الملحقة بالمعاهدة على أن جبل الدروز والعلويين جزء لا يتجزأ من سوريا وعليه فقد نقلت اختصاصات السيادة على هاتين المنطقتين إلى الخكومة السورية ، على أن يحدث لهما نظام إداري ومالي • وحرص الجانبان الفرنسي والسوري على ابرام

المعاهدة وتبادل الصكوك بأسرع وقت ممكن. حررت المعاهدة في التاسع عشر من أيلول ووقع عليها من قبل الجانب الفرنسي مساعد وزير الخارجية فيينو ومن الجانب السوري هاشم الأتاسي .

كانت ردود أفعال القوى السياسية السورية متباينة إزاء المعاهدة المذكورة . انقسم الناس حيالها إلى عدة أقسام ، قسم تجلى بالكتلة الوطنية وأنصارها ، الذين هللوا للمعاهدة وبالغوا فيها واعتبروها إنجازا عظيما حيث وصفها فارس الخوري بـ " أنها معجزة القرن العشرين " ، وصرح سعد الله الجابري " أنه لم يبق على فرنسا إلا أن تعطينا مرسيليا ". بينما وقف قسم آخر من السوريين ضد المعاهدة ، وأعتبرها لا تتماشى والمطالب الوطنية . إذ وقفت " الجبهة الوطنية المتحدة " التي كانت تضم عبد الرحمن الشهبندر ومنير العجلاني وزكي الخطيب موقفا مناهضا للمعاهدة واعتبرتها " بعيدة عن تحقيق الأماني القومية " و" لا تحقق الاستقلال الناجز والحرية التامة " وأن " روعة الكرسي ومجد المقام " قد أثرت في نفوس قادة الكتلة ، الذين ضاع عندهم " التفكير بمستقبل البلاد " (٨٩، ص٢٢٤-٢٢٥).

أما أنصار حركة اليقظة العربية فقد نشروا " نداء للشعب " وقفوا فيه موقف الرفض الكلي للمعاهدة وخونوا الكتلة الوطنية والوفد السوري ووصفوا قيادتها بمختلف النعوت ، ونعتوا جميع الأحزاب السورية الأخرى وحتى المعارضة منها بأنها لا تختلف عن الكتلة (٢، ص ٤٥٣-٤٥٥) ومن الجدير بالذكر أن هاتين المنظمتين لم تحظيا إلا بتأثير و دعم محدودين في وسط الشارع السوري. بينما تحفظت عصبة العمل القومي على هذه المعاهدة ، وفي الوقت الذي ثمنت فيه " جهود العاملين في الحقل الوطني داخل البلاد وخارجها " صرحت في بيان نشرته في جريدة "ألف باء" بأن المعاهدة " تنتقص السيادة وتخرج عن منطوق المصالح الضرورية " وذلك نظرا للامتيازات العسكرية المختلفة المقدمة لفرنسا

وربط العملة السورية بالعملة الفرنسية ، والتزام الحكومة السورية بإيجاد نظام إداري ومالي لمنطقة الساحل وجبل الدروز (٩٠، عدد ١٩٣٦/١٠/٢٩) .

أما الشيوعيون السوريون فقد وقفوا إلى جانب المعاهدة واعتبروها انتصار وطنيا ، وقد أفسحت المجال لبداية عهد وطني جديد أتسم بتوحيد الأراضي السورية ، وذلك بضم جبلي الدروز والعلويين إلى جسم البلاد وتشكيل مجلس نيابي وحكومة وطنية (٩٢، ص ١٤) . وفي رسالة أرسلها خالد بكداش إلى عفيف الصلح سكرتير الكتلة ذكر " أن عقد المعاهدة السورية – الفرنسية و تأليف الحكومة الوطنية كانت ضربة قاسية على الموظفين الفاشست الموجودين في سوريا . وعلى امتيازاتهم وسيطرتهم المطلقة ومطامعهم الاستعمارية والشخصية" (٢،ص ٤٤٧-٤٤٨) .

على الرغم من التباين في المواقف إزاء المعاهدة . إلا أن القسم الساحق من السوريين قد وقفوا إلى جانبها ، رغم النواقص التي شابتها ، واعتبرتها نصرا كبيرا أحرزه الشعب السوري في طريقه نحو الاستقلال الوطني الناجز.

أما بالنسبة للأوساط الفرنسية ، فقد لقيت المعاهدة ردود أفعال ومواقف متناقضة تماما ، فمن ناحية اعتبرت الأوساط اليسارية المتحالفة في حكومة ليون بلوم أن المعاهدة قد جاءت حلا وسطا يرضي الطرفين . ويتجاوب مع مصالح كل منهما . بينما رأت الأوساط اليمينية والرجعية ، وكذلك القريبة من الدوائر الاستعمارية التي كانت لها مصلحة في استمرار النهب والاستغلال الاستعماريين في سورية ولبنان ، بأن المعاهدة كانت ضربة قاضية للمصالح والأحلام الفرنسية التقليدية في الشرق ، وأن قبول حكومة بلوم بمعاهدة كهذه خير دليل على سوء تصرفها وتقديرها للمصالح الفرنسية العليا . ومن الجدير بالذكر بأن المعاهدة لقيت استهجانا من قبل الموظفين والعسكريين الفرنسيين في سوريا

وقد أنعكس ذلك في سلوكهم و تصرفاتهم التي كانت تهدف إلى إفشال المعاهدة ، أو على الأقل عدم الالتزام بها والمماطلة في تنفيذ نصوصها ٠

لقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة نهوض الحركة الوطنية التحررية السورية التي أرغمت سلطات الانتداب الفرنسي على تقديم تنازلات جوهرية للشعب السوري ، وذلك بعد أن أدركت تماما بأن الخطر بات يهدد سيطرتها على سورية ، ما لم تقدم على خطوات جدية في طريق تحقيق أماني وطموحات الشعب السوري .

في ١٤و٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ جرت الانتخابات إلى المجلس النيابي ، وأحرز مرشحو الكتلة الوطنية فوزا كبيرا في هذه الانتخابات ، إذ حصلوا على نسبة ساحقة من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها/ ٨٦/ مقعدا٠ وتم انتخاب فارس الخوري رئيسا لمجلس النواب ٠ من ناحية أخرى أضحى هاشم الأتاسي رئيسا للدولة بدلا من محمد علي العابد ، و جرى تشكيل حكومة وطنية من ممثلي الكتلة برئاسة جميل مردم بك، الذي تسلم إلى جانب رئاسة الحكومة وزارة الاقتصاد أيضا ، و ضمت الحكومة الجديدة هذه كلاً من : سعد الله الجابري وزيرا للداخلية والخارجية ، وشكري القوتلي للدفاع والمالية ، وعبد الرحمن الكيالي للمعارف والعدلية٠

كانت أولى إجراءات العهد الوطني الجديد ، إعادة منطقتي جبال العلويين والدروز إلى البلاد ، مع منحها بعض صلاحيات التشريع المحلي وتعيين قسم من الموظفين ، وتحديد نواب كل منها إلى مجلس النواب السوري (١٦عن جبال العلويين و٥ عن جبل الدروز) ٠ وعين مظهر آل رسلان محافظا للاذقية ، ونسيب البكري لجبل الدروز (٥ ،ص ٢٧٨) .

في ٢٦ كانون الأول ، تمت مناقشة المعاهدة من قبل مجلس النواب وجرى تصديقها بأغلبية ٨١ صوتا ، دون أن يقف أحد ضدها (٥ ، ص ٢٧٨) ٠

ظهرت مع بداية عام ١٩٣٧ أولى الخطوات لترجمة نصوص المعاهدة إلى حقائق على أرض الواقع، إذ تقلص نسبيا تدخل الموظفين و المستشارين الفرنسيين في أمور الحكومة والمؤسسات الرسمية ، وأحيلت المسؤولية عن سلك الشرطة إلى الحكومة السورية ، كما أنيطت بها مهمة إعداد وإقرار الموازنة ، وفي المجال الخارجي أوفد إلى باريس ممثل ديبلوماسي سوري برتبة وزير مفوض ليمثل هناك المصالح السورية المختلفة . كما ألحق ممثلون سوريون ببعض البعثات الدبلوماسية الفرنسية ، كما حصل في القاهرة وبغداد واستانبول. و أعلن العفو وسمح بعودة الزعماء الوطنيين و الشخصيات السياسية والميدانية التي اشتركت في الثورة السورية الكبرى وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش وعبد الرحمن الشهبندر واحسان الجابري و شكيب أرسلان وغيرهم إلى الوطن هذا في وقت لم تثمر فيه المفاوضات والجهود بخصوص تسليم القوات المسلحة التي شكلتها فرنسا من السوريين للحكومة السورية ، لتكون نواة للجيش السوري المنتظر .

لم تكن باريس في عجلة من أمرها في إقرار المعاهدة ، بعكس الموقف السوري، الأمر الذي ترك الباب مفتوحا أمام خصوم الكتلة السياسيين ، كي يكيلوا التهم والانتقادات للحكومة الكتلوية ، التي كانت ما تزال تحت تأثير نشوة الفوز بالسلطة، كما أن تهافت المحسوبين عليها والمقربين من قيادتها على كراسي الحكم قد أوقعها في الكثير من الأخطاء ، فالمحسوبيات والمحاباة قد أثرت في تدني قدرة وكفاءة الإدارات . كما أن تساهلها في المفاوضات التي كانت تقوم بها مع شركة نفط العراق التي كانت بصدد الحصول على امتياز يخولها البحث عن النفط واستثماره ضمن الأراضي السورية ، و تمديد امتياز بنك سورية . وكذلك الاتفاق اللاحق حول تواجد القوات الفرنسية بشكل تخطى أطر المعاهدة ، بهدف ارضاء الجهات الفرنسية المتذمرة بعض الشيء من المعاهدة . و تدخل ضباط الاستخبارات والموظفين الفرنسيين بشكل سافر في نسف المعاهدة

عن طريق تأجيج نار الصراعات الطائفية والنزعات الانفصالية، كل ذلك أدى إلى تزايد نفوذ خصوم الكتلة والمعاهدة داخل سورية وخاصة أنصار عصبة العمل القومي وكذلك أنصار عبد الرحمن الشهبندر الذي لم تحسب له الكتلة حسابا في قيادة دفة الحكم وتجاهلته عمليا ، كان من شأنه أن يوسع الهوة بينه وبين الكتلة وحكومتها ، وأن تؤثر بشكل ملموس في استمرار موقفه المعارض لنهج الكتلة ٠ و الذي أتخذ شكل مظاهرات وإضرابات لأنصار المعارضة ، تخللتها اعتقالات قامت بها الحكومة لعدد من المسؤولين عن أعمال الاحتجاج في دمشق وحمص وحلب ٠

من ناحية أخرى اتسمت الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة الوطنية بنوع من الانفتاح على القوى الوطنية والديمقراطية ، وكان لدور الشيوعيين وخاصة قيادتهم في مساندة وفد الكتلة في باريس ، وحكومتها في دمشق أهمية في السماح للشيوعيين بممارسة قدر كبير من العلانية والشرعية في أنشطتهم ٠ و استغل الشيوعيون هذه الفرصة لتصعيد نشاطهم ، ففي أيار ١٩٣٧ أصدروا صحيفة أسبوعية هي " صوت الشعب" وقد تحولت فيما بعد إلى صحيفة يومية وصل عدد نسخها إلى العشرين ألفا ٠ و ساهموا بشكل كبير وفعال في إنشاء " عصبة مكافحة الفاشية " التي ضمت في صفوفها الكثير من رجالات السياسة والأدب مثل عمر الفاخوري والياس أبو شبكة ورئيف الخوري وغيرهم . وقامت هذه المنظمة بفضح المفاهيم والممارسات والجرائم الفاشية على الصعيدين العالمي والداخلي ، وذلك بشن حملة ضد" الموظفين الفرنسيين الفاشيست في سورية " (٣٢، ص ١٣٧-١٣٨)٠ وبمبادرة من الشيوعيين تم إنشاء " الاتحاد العام لنقابات العمال " في ٢٢ آذار ١٩٣٨ الذي تقدم في مؤتمره التأسيسي بجملة من المطالب العمالية إلى الحكومة الوطنية ليتم بحثها وإقرارها ، وليتم وضعها في صلب قانون العمل الذي كانت الحكومة تنوي إصداره (٣٤، ص ٤٤٧) ٠

كانت فترة الثلاثينات وخاصة النصف الثاني منها ، فترة تصاعد فيه النضال الوطني التحرري للشعب السوري ، شهدت فيها الحياة السياسية السورية نموا كبيرا ، حيث ظهرت أحزاب وتنظيمات سياسية عديدة ، تواكب نمو الوعي السياسي لدى مختلف فئات وشرائح المجتمع السوري ، وقد أخذت هذه الأحزاب والتنظيمات موقعها في حركة الشعب السوري من أجل التحرر والاستقلال . وإذا كانت المقاومة المسلحة للانتداب الفرنسي التي تمثلت في العديد من الانتفاضات التي شملت معظم أرجاء سورية ، السمة الرئيسة التي طبعت النضال الوطني التحرري للشعب السوري في العشرينات، فقد غدا النضال السياسي السمة الأساسية والعامة للنضال في الثلاثينيات ، وأضحى يتخذ أشكالا سياسية جماهيرية ، اتسمت باتساعها وتنظيمها وتسارع وتائر نموها ، فأضحت المظاهرات الجماهيرية وحركة العصيان المدني، والاجتماعات العامة ، والإضرابات المختلفة ، وإرسال الوفود والعرائض والشكاوى إلى مختلف الجهات ومسيرات التأييد والاحتجاج ، أمورا يومية اعتادت عليها الجماهير ، وأحسنت استخدامها. الأمر الذي مكنتها من أن ترغم السلطات الاستعمارية الفرنسية على تقديم بعض التنازلات الهامة ، التي أضحت في حقيقة الأمر خطوات جدية في طريق تحقيق الاستقلال الوطني.

الفصل العاشر

مسألة لواء الأسكندرون

يحتل لواء الأسكندرون الجزء الشمالي الغربي من سورية وتبلغ مساحته ٤٨٠٥ميل مربع وتمتاز بأهمية جغرافية و استراتيجية،وكانت منذ القدم معبراً تجارياً وعسكريا بين أوربا ومناطق آسيا الغربية والشرق الأوسط.وتتميز هزه المنطقة بسهولها الفسيحة ووفرة مياهها إذ تعبر أراضيها أنهار العاصي وعفرين والأسود حيث تتلاقى في بحيرة العمق.وتشرف المنطقة على خليج الأسكندرون الذي يعتبر أفضل ميناء طبيعي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط،الأمر الذي زاد من أهمية هذه المنطقة الاستراتجية والاقتصادية.

ارتبطت هذه المنطقة بسورية على مر عصور طويلة من التاريخ.كان قدرها ومصيرها مشتركاً مع سورية من حيث الأحداث التاريخية من فتوحات وحروب و خضوعها لدول وإمبراطوريات مختلفة سيطرت على سورية،وظل هذا الوضع مستمراً حتى أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية والانتداب الفرنسي.لقد كان لواء اسكندرون ،أو كما كان يسمى "سنجق الأسكندرون"جزءاً من الأراضي السورية التابعة لولاية حلب من الناحية الإدارية لغاية سقوط الدولة العثمانية ١٩١٨م. وخلال عهد الانتداب،كان اللواء يشكل جزءاً من الأراضي السورية التي خضعت للانتداب الفرنسي ولحقهتا جملة من التغيرات الإدارية من توحيد وتجزئة

مارستها السلطات الفرنسية في سورية طوال فترة انتدابها ولم يكن مصير اللواء يختلف عن مصير باقي الأماكن السورية.

اخضع اللواء في ١٩١٨ إلى إدارة مباشرة للحاكم العسكري الفرنسي وفي عام ١٩٢٠ عندما جزئت سورية إلى عدة دويلات، ظل اللواء يتبع حلب مع شيء من الاستقلالية المالية والإدارية. وعندما توحدت هذه الدويلات في اتحاد عام ١٩٢٢ دخل اللواء في هذا الاتحاد كجزء من " دولة حلب". وعندما تم توحيد حلب ودمشق في دولة واحدة ، تم فصل اللواء عن حلب اداريا وألحق مباشرة بدولة سورية مع احتفاظها بوضعها الإداري الخاص . وظل هذا الوضع سائداً حتى عام ١٩٣٠ ، عندما أصدر المندوب السامي بونسو الدستور السوري إلى جانب قانون أساسي خاص بلواء الاسكندرون وقد نص هذا القانون المذكور على إنشاء مجلس إداري وتعيين متصرف بشؤون اللواء من قبل الرئيس السوري . وكان المجلس الإداري يتألف من تسعة أعضاء منتخبين بموجب قوانين الانتخابات السورية. بضافة إلى ثلاثة أعضاء يتم تعينهم من قبل الرئيس السوري . فيما يخص النواحي المالية كان اللواء كما هي المناطق الإدارية السورية الأخرى.كان اللواء يتحمل ما يلحقه من نفقا ت الحكومة المركزية(٩٤، ص ٢٥). لم يكن اللواء يملك صلاحيات تشريعية وكان يشارك على الدوام . شأنه في ذلك شأن المناطق السورية في الانتخابات البرلمانية السورية . لم يكن اللواء - حسب ما كتبه بونسو- إلى لجنة الانتدابات الدائمة لدى عصبة الأمم دولة ولا حكومة، بل مقاطعة سورية تتمتع بامتيازات معينة لا يمكن أن تتعارض مع وحدة سورية(٩٤، ص ٣٥).

لقد علل الفرنسيون بأن هذا الوضع الإداري الخاص وهذه اللامركزية التي يتمتع بها لواء الأسكندرون نابع من تركيبتها السكانية المتباينة من حيث الدين واللغة والأصول العرقية. وكان من المعروف أن ذلك لم يكن سوى ذريعة واهية . كانت تلجأ إليها سلطات الانتداب لتبرير

نهجها التقليدي النابع من مبدأ " فرق تسد" الاستعماري الذي سبق وان تم التطرق إليه في صفحات سابقة من هذا المؤلف.لقد كان اللواء كتعديد من المناطق السورية الأخرى تسكنه طوائف تنتمي الى المسيحية والاسلام أما من حيث اللغة والأصول العرقية فكانت ثمة مجموعات عربية وتركية وأرمنية وكردية وغيرها. وتدل الإحصائيات أن عدد سكان اللواء قد بلغ (٢١٩ر٠٨٠) نسمة توزعوا على النحو التالي : العرب وعددهم (١٠٢ر٥٣٨) أي ما نسبته ٤٦ر٨ % بينما وصل عدد الأتراك إلى (٨٥ر٢٤٢) نسمة، ويمثلون نسبة ٣٩%أما الباقي أي ما نسبته(١٤ر٢) فكان ينتمون إلى أصول أرمنية وكردية وشركسية ويونانية.(٩٤،ص٣٢-٣٣).

على الرغم من أن السكان السوريين ذوي الأصول التركية كانوا يشكلون الأقلية بالمقارنة مع العرب ، فقد كانوا يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات ولم يكونوا عرضة للتمييز في التعامل سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي أو الشعبي. بل على العكس وكما تدل الإحصائيات كان السكان الأتراك الذين يمثلون ٣٩% من مجموع السكان كانت نسبتهم بين الموظفين والإداريين تعادل ٤٠ر٧١% أي بشكل يفوق نسبتهم السكانية(٩٤، ص ٣٤) لقد كانت اللغة التركية لغة رسمية الى جانب العربية وكانت تستخدم في التدريس في المدارس التركية في اللواء هذه المدارس التي بلغ عددها ٣٣مدرسة من أصل ٦٥مدرسة في اللواء عام ١٩٣٦ .

أما من حيث الولاء السياسي والفكري وتجدر الإشارة إلى عدم التجانس بين الأتراك من هذه الناحية فلم يكن الأتراك جميعهم موالون للتيار "الكمالي" المنادي بسلخ اللواء عن سورية وضمه إلى تركية كانت ثمة مجموعات كبيرة من الأتراك تقليديون من حيث الأفكار والتوجهات ولم يكن يخفون مناوأتهم للتوجهات العلمانية لتركية الكمالية وكانوا يفضلون ابقاء اللواء على وضعه ضمن وحدة الدولة السورية . غير أن هذه المجموعة قد تقلصت مع ازدياد شدة وحجم الدعوات والدعاية والتحريض

التركي الذي كان يصدر من الجهات التركية الرسمية والحزبية فكانت دعوات تجديد مضي الامبراطورية العثمانية وفق أشكال و منظوم برجوازي عصري تضفي عليه الروح الشوفينية جوهر التوجه الكمالي في بداية العشرينات وكانت ترمي إلى إلحاق لواء الأسكندرون وحلب والجزيرة والموصل بتركية. وكانت هذه التوجهات مع شدتها واستمرارها تجد شيئاً فشيئاً اذاناً صاغية لدى الأتراك في لواء الأسكندرون.

كانت أولى بوادر السياسة التركية الرامية إلى سلخ اللواء عن سورية وإلحاقه بتركية قد انعكست في اتفاقية أنقرة الموقعة بين فرنسة وتركية والتي التزمت فرنسة بموجبها تنازلات كبيرة للجانب التركي نتيجة الضغط العسكري التركي على فرنسا في كليكيا ، وكذلك التنافس الشديد بين المصالح الفرنسيين و الإنجليزية في المنطقة. شكلت هذه المعاهدة ضربة شديدة للعلاقات الفرنسية الإنجليزية المتوترة . حيث نظر الإنجليز إلى هذه المعاهدة على أنها صلح منفرد مع تركيا من قبل فرنسا، وتناقض الالتزامات الفرنسية المنصوصة عليها في الاتفاقية الفرنسية- الإنجليزية التي شددت على عدم جواز عقد أي طرف صلحا منفردا أو اتفاقية سلام مع تركيا . لقد شترطت هذه المعاهدة التي وقعت في أنقرة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ على إدارة خاصة في منطقة "الأسكندرون "وعلى تمتع السكان الأتراك بكل مؤسسات تطورهم الثقافي،إلى جانب الاعتراف الرسمي باللغة التركية في هذه المنطقة أعطت الاتفاقية الحق للسكان الأتراك برفع علم خاص بهم يحتوي على العلم التركي . إلى جانب تأمين الحرية الكاملة للمواطنين من الجنسية التركية والعلم التركي في ميناء الأسكندرون . وحق استئجار وتعيين موظفين من الجنسية التركية لإدارة المناطق ذات الاكثرية التركية.

وقد عبر بعض الساسة والقادة الفرنسيين عن عدم ارتياحهم لهذه الاتفاقية فقد صرح الجنرال رفيو القائد العام لقوات فرنسا في الشرق بأن

" الاتفاقية تنبئ بفقدان الأسكندرون و انطاكية " وصرح فرانكلين بويون الوزير السابق لخارجية فرنسا بان الاتفاقية "سوف عهد الطريق المقابل تركية جديدة وتخلي فرنسة عن الأسكندرون(٩٤، ص١٠) .

في ٢٤تموز ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان التي ارست السلام بين الحلفاء وتركية . ومن الجدير بالذكر أن هذه المعاهدة قد وافقت على اتفاقية فرانكلين – بويرون بما يخص مسألة رسم الحدود السورية – التركية . أي بتعبير آخر أبقت منطقة لواء الأسكندرون على وضعه السابق . اي اعترفت بأنها جزء من الأراضي السورية . وحسب معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن جميع الأراضي الواقعة خارج أراضيها . و التي كانت تمتلكها سابقا . حيث أكدت المادة السابعة والعشرون من المعاهدة على انه" ليس للحكومة أو السلطات التركية الحق في ممارسة السلطة أو السيادة ، سواء في الأمور السياسية أم التشريعية أو الإدارية ، خارج أراضي تركيا لأي سبب كان على مواطني أراض وضعت تحت سيادة أو حماية أية دولة أخرى موقعة على هذه المعاهدة ، أو على مواطني أراض مقصولة عن تركية " (٩٤،ص ٢١) . ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ان هذه المعاهدة لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى اتفاقية أنقرة . الأمر الذي دفع فرنسا إلى استرضاء تركية وذلك عن طريق التصريح رسميا لرئيس الوفد التركي عصمت إينو أن فرنسا مازالت عند العهود التي قطعتها على نفسها حسب اتفاقية أنقرة .

ترتدي معاهدة لوزان التي وقعت من قبل جميع الحلفاء إضافة إلى تركية أهمية بالغة ، من حيث كونها المعاهدة الدولية التي نزعت من تركية الحق أو الادعاء أو المطالبة بالسيادة أو الحقوق على الأراضي التي تقع خارج الحدود التي رسمتها الاتفاقية . أي بتعبير آخر فقدت تركية جميع المبررات التي كانت تدعيها في المطالبة بالامتيازات أو التدخل في شؤون لواء الأسكندرون . غير أن التراخي من قبل فرنسا حول تطبيق هذه

المعاهدة نصا وروحا إزاء تركية وبما يخص مسألة اللواء من ناحية ،والتشدد التركي حيال هذه المسألة من ناحية أخرى قد أفسحا المجال للحكومة التركية للاستمرار في نهجها الرامي إلى التدخل المباشر في شؤون اللواء وتحقيق مكتسبات هامة ، تكون بمثابة تمهيد لإلحاق هذه المنطقة بتركية في المستقبل.

في أوج نهوض الثورة السورية الكبرى ، حاولت تركيا استغلال الفرصة ، إذ شجعت مجموعات من الثوار في المناطق الشمالية من سورية والمتاخمة لتركية على مقاومة السلطات الفرنسية وتغاضت بعض الشيء عن نشاطات الثوار المناهضة للفرنسيين. الأمر الذي أقلق السلطات الفرنسية ، وهدد بتفتيت مساعيها وجهودها الرامية للقضاء على البؤر الثورية في الجنوب. وبغية عدم إفساح المجال أمام تركية في استغلال الموقف ، وخلق مصاعب إضافية لفرنسا في سورية ، توجه المندوب السامي الفرنسي دو جوفينيل إلى تركية غداة تسلمه لمنصبه ، وأجرى جملة من المفاوضات مع المسؤولين الأتراك تمخضت عن اتفاقية سميت بـ "اتفاقية الصداقة وحسن الجوار التركية- السورية " في أيار ١٩٢٠ . وقضت هذه الاتفاقية بأنه بغض النظر عن الإجراءات الإدارية المتخذة وطابعها ، وبغض النظر عن الدستور الذي ستتخذه سوريا، فإن فرنسا ستظل تأخذ بعين الاعتبار المادة السابعة من اتفاقية أنقرة بما يتعلق بالنظام الخاص بمنطقة لواء الاسكندرون (٩٤ ،ص ٣٦). وكان السيد دوجوفينيل عشية توجهه إلى تركية قد شجع نواب اللواء علنا في تشكيل مجلس تمثيلي خاص باللواء في شباط ١٩٢٦ والانفصال عن سورية . وبالفعل تم تشكيل مثل هذا المجلس ، وفي أول اجتماع له أعلن عن استقلال اللواء وإنشاء " دولة شمال سورية " واقترح على أن يرسل دوجوفينيل – المندوب السامي من يمثله لتسلم منصبه كرنيس لهذه " الدولة ". غير أن هذا المشروع قد باء بالفشل ، نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة السورية وأطراف وطنية ، حيث بينت مخاطر هذا المشروع ونتائجه الوخيمة

بالنسبة للوطن السوري ومستقبله • ونتيجة لحوارات ومباحثات مستفيضة تمكن وفد الحكومة السورية من إقناع أعضاء المجلس التمثيلي المذكور بالتراجع عن مواقفه ، مقابل تعهد الحكومة السورية بإيجاد نوع من الإدارة اللامركزية في اللواء ضمن الوحدة والسيادة السورية •

في بداية الثلاثينات، ومع سير المفاوضات التمهيدية حول ابرام المعاهدة السورية – الفرنسية عام ١٩٣٣ التي كانت من المتوقع أن تكون بداية لمسألة إنهاء الانتداب وتحقيق استقلال سورية • ورغم ما شاب المعاهدة من نواقص وأمور ، جعلت المعاهدة مرفوضة من قبل الشعب السوري وقواه السياسية • وجدت تركية الوقت مناسبا لتصعيد لهجته ، ورفع سقف مطالبها ، والتدخل السافر في شؤون اللواء • وراحت في هذا الإطار تعمل على إنشاء جمعيات وأندية سياسية ،بالإضافة إلى صحف تحت مسميات مختلفة تعمل على تحريض السكان الأتراك في منطقة الأسكندرون على العمل للمطالبة بالاستقلال عن سورية ، وكان في مقدمة هذه التنظيمات " جمعية الدفاع عن هاتاي " التي أسست بمبادرة شخصية من قبل كمال أتاتورك، حيث انتشرت فروعها في المناطق التركية المحاذية لسورية ، بالإضافة إلى فرع سري لها في منطقة الأسكندرون • وترافقت هذه الأعمال بزيارات استفزازية قام بها المسؤولون الأتراك إلى اللواء ، كزيارة والي عينتاب ، التي كان من شأنها أن تصعد من نشاط المتطرفين الأتراك في اللواء•

هذه الزيارات تزامنت مع نجاح المفاوضات التي جرت بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية بخصوص عقد معاهدة ١٩٣٩، التي كانت نصرا كبيرا للشعب السوري • استقبلت تركية أنباء الوصول إلى اتفاق بين الطرفين بنوع من الاستياء والقلق • وخلال عودة الوفد السوري من باريس•، توقف في تركيا ، وأجرى رئيس الوفد – هاشم الأتاسي لقاء مع الصحافة التركية ، صرح فيه بأن الحكومة السورية مازالت عند احترامها

للوضع الخاص في لواء الأسكندرون ، وأن اتراك اللواء سيتمتعون بجميع الحقوق والوجبات التي يتمتع بها السوريون • غير أن ذلك لم ينجح في تهدئة الطرف التركي ، الذي فتح الباب على مصرعيه أمام حملة هوجاء قامت بها الصحافة التركية ضد الاتفاقية السورية – الفرنسية ، التي لم تتطرق إلى بحث مسألة اللواء ، وإقرار إدارة خاصة بها ، من شأنها أن تؤمن نوعا من الاستقلال عن سورية • وتمادت بعض الصحف في حملتها إلى درجة راحت تطالب جهرا باستقلال لواء الأسكندرون وضمه إلى تركية • وتزامنت هذه الحملة مع عملية واسعة لتنظيم العرائض وتقديم الاحتجاجات من قبل المتطرفين من أتراك اللواء ، الذين طالبوا السلطات الفرنسية بإنشاء إدارة خاصة في اللواء بهدف حماية أمنهم ووجودهم القومي • أما على الصعيد الرسمي فقد طالبت أنقرة بعقد اتفاقية موازية بين لواء الأسكندرون وفرنسا بشكل مماثل ومواز للاتفاقية السورية – الفرنسية • ساعية بذلك للاعتراف الرسمي من قبل فرنسا بكيان سياسي مستقل عن سورية • غير أن ذلك جوبه بالرفض من قبل فرنسا ، التي اعتبرت ذلك يتناقض والالتزامات الفرنسية أمام عصبة الأمم بخصوص الانتداب على سورية •

لقد عقدت السياسة التركية إزاء اللواء الأوضاع في هذه المنطقة وصعدت التوتر والاستقطاب بين السكان • وردا على النشاطات والتدخلات التركية وتصرفات الفئات التركية الموالية لسياسة سلخ اللواء عن سورية ، صعد العرب وغيرهم من الفئات الموالية لإبقاء اللواء على وضعه الحالي ، أي المحافظة على الوحدة مع سورية من نشاطاتهم ، وقاموا بإرسال عرائض وبرقيات احتجاج على سلوك الحكومة التركية بخصوص اللواء وتزامنت هذه النشاطات مع حملة مماثلة شملت معظم المناطق والمدن السورية ، حيث طالبت بوقف التدخلات التركية في شؤون اللواء ، ورفض الادعاءات والمطالب التركية • وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير مع اقتراب موعد الانتخابات إلى المجلس النيابي السوري ، حيث

صعدت الصحافة التركية من هجومها ، وطالبت سكان اللواء وخاصة الأتراك منهم بمقاطعة الانتخابات، وأشاعت جوا من الإرهاب وسط السكان، وروجت الأخبار حول تحركات الجيش التركي في مناطق الحدود استعددا لغزو اللواء٠ لقد أدى ذلك إلى إثارة واستفزاز السكان العرب وغيرهم ممن قابلوا هذه الحملة بنشاط معاكس يؤكد على الهوية السورية للواء ، وقد تزعم هذا التحرك العربي عصبة العمل القومي والشيوعيون بالإضافة إلى قوى وطنية أخرى ، وقد برز خلال هذه الفترة الشاب زكي الأرسوزي الذي حاول توحيد صفوف المعارضين للنهج التركي ٠ والعمل على إنشاء فصائل من المتطوعين للوقوف في وجه التدخل والتهديدات العسكرية التركية ٠

تفاقمت الأوضاع في اللواء ، وسادت المنطقة أجواء انعدام الثقة و اتساع الهوة بين السكان على أساس قومي وطائفي بحت ، وازدادت الشحناء والكراهية على أسس عرقية ودينية بين السكان٠ وأدت إلى مواجهات ومصادمات دموية مؤسفة ٠ ففي ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦قام عدد من الطلاب الأتراك الشوفينيين بالاعتداء وقتل أربعة من الفتيان العرب في حد المقاهي وذلك أثناء استماعهم لأحد الأناشيد الوطنية السورية٠ وقامت مجموعة أخرى بالاعتداء على القائد العام في أنطاكية ٠وفي ٢٢ من الشهر ذاته ، قام بعض الأتراك المتطرفين بقتل جنديين فرنسيين ٠ وأشيع بأن الأتراك سينالون من كل من سيشارك في الانتخابات النيابية السورية سواء أكان ذلك بالتصويت أم الترشيح ٠

لم تنجح هذه الممارسات الإرهابية في إفشال العملية الانتخابية ، إذ جرت الانتخابات في موعدها ،بالرغم من مقاطعة بعض الفئات التركية وليس كلها للانتخابات٠ وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز جميع المرشحين السوريين إلى جانب ممثلين عن السكان الأتراك ممن رفضوا مقاطعة الانتخابات ٠ لقد جاءت نتائج الانتخابات بمثابة صفعة للسياسة

التركية ، وبينت بشكل واضح أن كل أتراك اللواء ليسوا أنصارا لسياسة تركية الكمالية • غير أن الحكومة التركية وعلى رأسها أتاتورك نفسه لم تتعظ من ذلك ، بل استمرت في نهجها السابق ، ففي خطاب لكمال أتاتورك في تشرين الثاني ١٩٣٦ صرح بأن " قضية الساعة الهامة ، التي تشغل أذهان الشعب التركي هي مصير لواء الأسكندرون و أنطاكية وملحقاتها والتي تنتمي إلى أساس تركي صاف ، مما يجعلنا نهتم بهذه القضية اهتماما جديا وحازما " (٩٤ . ص ٨٠) . لقد أعقبت هذا التصريح وغيره من التصريحات المشابهة للمسؤولين الأتراك ، موجة من أعمال العنف و الاعتداءات ، قام بها أتراك متطرفون ضد كل من كانوا يناوئون أفكارهم ونشاطاتهم • وبهدف صب مزيد من الزيت في النار أرسلت الحكومة التركية بعض من ضباطها متخفين باللباس المدني إلى اللواء بغية تنظيم وتخضيط لأعمال الشغب و الفتن والاغتيالات • ورافقت هذه الأعمال تحركات عسكرية تركية على حدود اللواء • ووجهت تهديدات علنية إلى أعضاء مجلس النواب عن اللواء تطالبهم بالاستقالة ، وقد جرى تنفيذ التهديد بحق بعض النواب . كما جرت مصادمات مع الشرطة ، مما دفعت بالسلطات الفرنسية إلى إعلان حالة الطوارئ، واعتقال العشرات • قامت الصحافة التركية بتغطية الأحداث في اللواء مزورة الحقائق وكانت جمل مثل" الأتراك في خطر" أو" قتلوا أتراك اللواء " ، هي العناوين المفضلة للعديد من الصحف التركية من ناحية أخرى تدخلت الحكومة التركية لدى وزارة الخارجية الفرنسية مطالبة الحكومة الفرنسية والسلطات الفرنسية في اللواء بالتزام الحياد التام • غير أن الرد الفرنسي كان قد أوضح أن أعمال الشغب الأخيرة كانت من صنع " عناصر أجنبية عن اللواء وسورية تحاول ممارسة الضغط على السكان وتهديدهم بالموت " (٩٤، ص ٨٢ – ٨٣) •

حاولت تركية تدويل مسألة لواء الأسكندرون ، إذ قامت برفع هذه القضية إلى مجلس عصبة الأمم ، بغية كسب موافقة هذه المنظمة الدولية على المطالب التركية

أتسم الموقف الفرنسي بكثير من التناقض • فعلى الصعيد الرسمي والعلني ، اعتبرت فرنسا أن المطالب التركية تتناقض والالتزامات الفرنسية النابعة من صك الانتداب على سورية • ووجدت بأن التخلي عن اللواء لصالح تركيا ، ينذر بنتائج وعواقب وخيمة على صعيد العلاقات الفرنسية – السورية من ناحية ، والسورية – التركية من ناحية أخرى •من ناحية أخرى كانت فرنسا تحاول عمليا التقرب من تركية وتسعى لاستمالتها ، لذا كانت تفضل تدويل القضية • وعلى هذا الأساس لم تر أي مانع يحول دون إرسال مراقبين دوليين حياديين إلى اللواء لتقصي الحقائق و تقديم التوصيات و الاقتراحات المناسبة • عارضت تركية الموقف الفرنسي المتمثل بارسال لجنة لتقصي الحقائق إلى اللواء ، الأمر الذي أدى إلى تأجيل مباحثات مجلس عصبة الأمم بهذا الخصوص إلى فترة لاحقة •

في ١٦ كانون الأول ١٩٣٦ قرر مجلس عصبة الأمم تبني الاقتراح الفرنسي ، وإرسال لجنة من المراقبين مؤلفة من ثلاث أشخاص إلى لواء الأسكندرون • وبالفعل وصلت اللجنة في نهاية كانون الأول ١٩٣٦ إلى اللواء ، حيث كانت المظاهرات والإضرابات وحملات تنظيم العرائض و الشكاوي في أوجها ، وسعى كل فريق لتبيان صحة مواقفه والتأثير على ما ستتخذه اللجنة من اقتراحات •

تمخضت زيارة اللجنة الدولية عن تقرير رفع إلى مقر العصبة في جنيف و تضمن جملة من التوصيات من أهمها :

- عدم دقة التقارير السابقة حول الأوضاع في اللواء والمبالغة في التباين والخلافات بين مختلف فئات السكان •

- الغالبية من سكان اللواء ، من ضمنها بعض الفئات التركية ترغب في إبقاء اللواء على وضعه الراهن ضمن السيادة السورية ٠
- لواء الأسكندرون هو جزء من سورية من الناحية الاقتصادية والجغرافية (٩٤، ص ٩٢)٠

لم يرق تقرير اللجنة للساسة الأتراك ٠ لذا وكما هي العادة بدأت حملة أخرى من التهديدات غير المبررة في الصحافة التركية ، ترافقت بتحركات عسكرية تركية ، وتصريحات للمسؤولين الأتراك ، وفي مقدمتهم كمال أتاتورك ، مفادها أن تركية لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يحدث في اللواء ، وأنها إذا ما اقتضت الحاجة ، على استعداد للتدخل العسكري وغزو اللواء دفاعا عن مصالحها.

تزامن هذا الصخب الاعلامي مع مباحثات في الكواليس الديبلوماسية بين فرنسا وتركية بغية الوصول إلى حل يرضي الطرفين ٠ كان الجانب التركي يطالب فرنسا بإنشاء اتحاد كونفدرالي بين سورية ولبنان والأسكندرون ٠ أي بتعبير آخر، الاعتراف عمليا بلواء الأسكندرون ككيان سياسي مستقل ، الأمر الذي يمهد لفصل اللواء عن سورية وألحاقه بتركية ٠ اعترضت فرنسا على المشروع التركي ، و قدمت بدورها خطة فرنسية في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧ جاءت على شكل رسالة قدمها رئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم إلى السفير التركي في باريس ٠ اقترحت هذه الخطة إنشاء كيان سياسي منزوع السلاح ، يتمتع باستقلال ذاتي ، يراعي المطالب التركية بخصوص القضايا الثقافية والإدارية والاقتصادية ٠ و منح تركيا حق استخدام ميناء الأسكندرون ، ولغاية الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يظل اللواء تحت قيادة حاكم فرنسي توافق عليه عصبة الأمم

وينال استحسان السوريين ٠ وقد خولت الخطة الفرنسية عصبة الأمم البت في موضوع إشراك مندوبين عن اللواء في المجلس النيابي السوري وبعد مباحثات قصيرة ، أضحت الخطة الفرنسية بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة ، أساسا للقرار الذي اتخذته عصبة الأمم في ٢٧كانون الثاني ١٩٣٧ ٠الذي نص على فصل اللواء ومنحه استقلالا تاما في الشؤون الإدارية والداخلية ، والاكتفاء بإدارة مشتركة للمالية والجمارك مع سورية ، والاعتراف باللغة التركية كلغة رسمية أولى ،ومنحت تركيا امتيازات في ميناء الأسكندرون ٠ ونص القرار على أن الاتفاقيات الدولية التي تتطرق لمسألة استقلال وسيادة سورية لا تسري على اللواء بدون موافقة مسبقة من عصبة الأمم، وأضحى اللواء حسب هذا القرار منطقة منزوعة السلاح ، تعمل فيها قوات شرطة محلية ٠ وأوكلت مهمة تنفيذ هذا القرار إلى مسؤول فرنسي يعين في اللواء ، وبغية حل المشاكل التي قد تظهر بين اللواء وسورية ، فقد أوجد ضباط ارتباط بين السلطتين التنفيذيتين والتشريعيتين في اللواء وسورية ، ونص القرار على إنشاء دستور خاص باللواء ، وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاقية فرنسية – تركية – سورية مشتركة لضمان أمن الحدود السورية – التركية ٠

شكل هذا القرار نصرا كبيرا للحكومة التركية ، ومحطة هامة في فصل اللواء عن سورية ٠ و بين مدى التواطؤ الدولي عموما ، والفرنسي خصوصا ٠ والتنكر للقرارات والاتفاقيات والالتزامات الدولية التي أبرمت سواء في إطار عصبة الأمم أم خارجه٠ حول الحدود السياسية والكيانات السياسية التي ظهرت نتيجة الحرب العالمية الأولى٠ وقد ترافق صدور القرار ببيانات وتصريحات فرنسية وتركية مليئة بالنفاق والرياء والكذب ٠ فقد وصف وزير الخارجية التركي أراس قرار عصبة الأمم بأنه" تفاهم دولي يقوم على أساس العدل والمساواة٠٠٠ ويخلق شعورا بالثقة ٠٠٠ مناسبا لتطوير العلاقات الطبيعية بين تركية وسورية" ٠ أما وزير الخارجية الفرنسي دلبوس فقد صرح دون خجل أو حياء أن " الانتباه

والحرص كانا ضروريين لتأمين المصالح الحيوية لسورية ، بالإضافة إلى تأمين مصالح لواء الأسكندرون " يبدو أن هذا الحرص و الشغل الذي أرهق بال فرنسا أثناء عملية اتخاذ هذا القرار قد دفع بالسيد دلبوس بتقديم الوعظ و النصح حينما أكد بأنه في مستطاع سورية تأمين " الاستقرار فيما إذا حافظت على علاقات حسنة مع جيرانها ، حيث يجب أن تسود الثقة والمشاعر الأخوية بين تركية و سورية ٠٠" وأن القرار المذكور من شأنه أن يساعد " في بناء استقلال الدولة الفتية [سورية]على أسس قوية وأن تؤمن ازدهارها في جو من الانسجام التام " ٠ أما وزير الخارجية الإنكليزي إيدن فقد هنأ نظيره والحكومة الفرنسية لما أبدته من أمانة وإخلاص وحرص وتمسك بـ " التزاماتها في الانتداب والمحافظة على سيادة سورية "٠ (٩٤،ص ١٠٢-١٠٣)٠

لقد قوبل قرار عصبة الأمم هذا ، والتواطؤ الفرنسي – التركي ، على حساب مصالح الشعب السوري باستنكار وإدانة واسعة رسمية وشعبية في سورية ٠ وشهدت المدن السورية موجة من المظاهرات والإضرابات تعبيرا عن خيبة أملهم وسخطهم على هذا المشروع الخطير الذي يستهدف اللواء وسيادة ووحدة الأراضي السورية ، وأضحى شعار " لتسقط الإمبريالية الفرنسية والتركية " هتافا مألوفا أثناء المظاهرات والاجتماعات الشعبية العامة ٠ وقد شاطرت عواصم عربية عديدة المخاطر والهموم والمخاوف التي تنتاب سورية وشهدت العديد من المدن في عدة أقطار عربية مظاهرات التعاطف والتأييد والتضامن مع الشعب السوري ٠ وتشكلت في سورية " لجان الدفاع عن الأسكندرون " التي ضمت مختلف القوى السياسية الوطنية ،من كتلويين وعصبويين وشيوعيين ، بالإضافة إلى شخصيات سياسية واجتماعية وثقافية بارزة (٨٢، ص ٤). وقد ترأس هذه اللجنة أو هذه اللجان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، وقد لعبت هذه اللجان دورا هاما في فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية المتهافتة على المطامع التركية ، والساعية إلى استرضاء حكومة أنقرة على حساب

مصالح الشعب السوري، كما وجهت اللجان نقدها اللاذع إلى الحكومة السورية لعدم تحليها بالمسؤولية المستوجبة واتخاذها التدابير الجدية لمواجهة الأخطار المحدقة بالوطن السوري ·وطالبت بتكاتف شعبي ورسمي لمواجهة هذا المخطط الذي يهدد مستقبل الوطن والشعب السوري أما في اللواء فكان وقع القرار في النفوس أشد ايلاما ، وساد شعور بالمرارة والغبن الفئات العربية وغير العربية من أبناء اللواء الذين كانوا يسعون إلى المحافظة على وضع اللواء السابق ضمن الدولة السورية · وتعاظم العمل الجماهيري الرافض لفكرة استقلال اللواء وضمه مستقبلا إلى تركية في كل المناطق التي تقطنها أكثرية عربية أو أخرى غير عربية لكنها مناوئة لسياسة سلخ اللواء عن سورية · وقد تصدر هذا العمل أنصار عصبة العمل القومي والشيوعيون وغيرهم من الوطنيين من أبناء اللواء · وقد تضامنت فئات غير عربية مثل الأرمن والأكراد مع العرب السوريين في أعمال التظاهر والإضراب وإرسال العرائض والبرقيات إلى العواصم المختلفة مذكرين بجرائم الأتراك بحق الأرمن ، وصدر بيان من قبل الزعماء الأكراد في سورية ، يؤكد على ولاء الأكراد وإخلاصهم لسورية ، ويشجب ما تردد من إشاعات وأقاويل مغرضة ، تزعم وجود تعاون بين الأكراد والأتراك ضد سورية (٩٤،ص١٠٦) · أثار قرار عصبة الأمم موجة احتجاج وتذمر شديدين ، اتخذت في البداية أشكالا مختلفة من التظاهر والمسيرات والاجتماعات والإضرابات ، غير أنها سرعان ما انتهت ونتيجة لاستفزازات من قبل الفئات التركية المتطرفة إلى مصادمات عنيفة واشتباكات بين الفئتين المتناقضتين في ولائهما وقد أدت هذه الأعمال إلى دق ناقوس الخطر ،وأدت التهديدات التي أطلقها المتطرفون الأتراك بحق مناوئيهم إلى نشر الذعر والخوف في بعض الأوساط ، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكثير من الأسر العربية ، بل وحتى التركية المناوئة للسياسة والنهج الكمالي إلى سورية ·

شكلت عصبة الأمم لجنة خبراء تهدف إلى دراسة الأمور والنواحي المتعلقة بوضع مشاريع قوانين ودستور للواء ، ضمت ممثلين عن السويد بلجيكا وهولندا وإنكلترا وفرنسا وتركيا ، أما التمثيل السوري فكان رمزيا في إطار البعثة الفرنسية . تمخضت أعمال هذه اللجنة عن وضع مسودات لجملة من القوانين بالإضافة إلى الدستور ،الذي كان عبارة عن نصوص ذات أشكال وصيغ حقوقية تعكس جوهر ما ورد في قرار مجلس عصبة الأمم، فقد أعلن الدستور استقلال وسيادة اللواء في الشؤون الداخلية ، مقابل تقليص الدور والسيادة السورية إلى أدنى حد ، بحيث أضحى دورا شكليا محضا ، إذ توقفت سورية عن تمثيل مصالح اللواء على الصعيد الخارجي ، هذا في الوقت الذي كانت فيه سورية لا تمثل مصالحها ذاتها ، بل كانت فرنسا هي المخولة بتمثيل المصالح السورية خارجيا . ونص الدستور على اتحاد مالي وجمركيّ بين اللواء و سورية وإيجاد قوات محلية لحفظ الأمن ،دون وجود لقوات عسكرية مسلحة ، أي نزع سلاح المنطقة ، وتعيين ضباط اتصال فرنسيين بين اللواء وعصبة الأمم . وبموجب الدستور منحت تركيا الحق في الاستفادة من ميناء الأسكندرون ومنطقة حرة هناك واستخدامهما لمدة خمسين سنة . وحسب الدستور كانت السلطة التشريعية تقوم على أساس التمثيل العرقي والطائفي للسكان في مجلس نيابي مؤلف من ٤٠ عضوا ينتخبون لمدة أربعة أعوام . كان من المنتظر أن تدخل القوانين والدستور حيز التطبيق ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ . أي بشكل متزامن مع انتهاء من إعداد المعاهدة الفرنسية – التركية حول الاعتراف بسيادة اللواء ، والمعاهدة الفرنسية – التركية- السورية المشتركة حول أمن الحدود السورية التركية . وطرحت لجنة الخبراء التابعة لعصبة الأمم فكرة إجراء انتخابات نيابية في لواء الأسكندرون . وإنشاء لجنة خاصة تقوم بالإعداد لهذه الانتخابات التي كان من المفروض أن تجر ي في نيسان عام ١٩٣٨ . ومن الجدير بالذكر بأن جميع هذه المقترحات قد نالت موافقة واستحسان أعضاء مجلس عصبة الأمم .

في فترة لاحقة تم تجهيز وتبادل نصوص المعاهدات التي تطرقنا اليها ٠ وجاء في المعاهدة الفرنسية التركية حول الاعتراف بسيادة اللواء ، أن فرنسا ستلتزم بضمان أمن الحدود التركية – السورية ، وأعلن الطرفان التركي والفرنسي إنهاء حالة النزاع بينهما ، واحترامهما لسيادة سورية ولبنان ، وألحقت المعاهدة ببرتوكول ينص على أنه في حال نيل سورية ولبنان لأستقلالهما ، فأنهما ملزمتان بتطبيق جميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت عليها فرنسا نيابة عنهما ٠ أي بتعبير أخر ضمان الموافقة المسبقة من سورية ولبنان على مصير اللواء الذي لم يسمح لهما حتى با بداء الرأي حوله ٠

رفض المجلس النيابي السوري بتاريخ ٢ حزيران في جلسة حضرها مندوبو اللواء العرب والأتراك وبالإجماع جميع خطط ومحاولات سلخ لواء الأسكندرون عن سورية ، وإعطاء هذه العملية أشكالا وأبعادا قانونية ، وبين المجلس في قرار أتخذه بهذا الخصوص بأن اللواء يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي السورية ، وأن أية محاولة لاقتطاع اللواء عن سورية ، هي بمثابة نزع السيادة عن جزء من الأراضي السورية ، الأمر الذي يتناقض وبشكل صارخ مع الدستور السوري الذي صادقت عليه منظمة عصبة الأمم ، ويتناقض كذلك مع المواثيق الدولية وصك الانتداب ، ومع نص وروح المعاهدة السورية – الفرنسية الأخيرة ٠ وقدمت الحكومة السورية مذكرة تتضمن فحوى قرار المجلس النيابي السوري إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، وعبرت في الوقت ذاته عن رفضها لقرار مجلس عصبة الأمم٠ واعتبرت تلبية حقوق ومطالب سكان اللواء من ضمن اختصاصات الحكومة السورية ، وهي التي تقرر طبيعة الإدارة في اللواء دون تدخل خارجي ٠ كان قرار المجلس النيابي وموقف الحكومة السورية لا ينبعان من قناعتهما فحسب ، بل جاء نتيجة لتزايد انخفاض شعبية الحكومة والبرلمان ، وتعاظم الانتقادات والاتهامات لهما حول التركيز على مسألة التصديق على معاهدة ١٩٣٦ ، وتراخيهما ازاء

قضية اللواء . وفي هذه الفترة تفرق الكثير من أتباع نهج التعاون مع فرنسا ، نتيجة خيبتهم من سياستها ، التي أقل ما يقال عنها ، بأنها قد أدارت ظهر المجن لمواليها وأصدقائها من السوريين .

تصاعدت أجواء التوتر في اللواء ، واتسعت دائرة العنف وتكررت مشاهد المصادمات والاعتداءات بشكل يومي، نتيجة الاستفزازات التركية وأعمال الموالين لها من سكان اللواء المتطرفين . مما دفع بالحاكم الفرنسي في اللواء إلى إعلان حالة الطوارئ ، وذلك استجابة لمطالب الحكومة التركية ، التي لوحت علنا بالتدخل العسكري في حال عجزت القوات لسلطات الفرنسية من فرض الأمن وتأمين الاستقرار أما في باقي المناطق السوري فكان الوضع مشابها من حيث الاحتجاجات وتعاظم المد الجماهيري . وطالبت لجنة الدفاع عن الأسكندرون في بيان أصدره الدكتور عبد الرحمن الشهبندر بضرورة تكاتف مختلف فئات الشعب السوري وتصعيد معارضته للتوجهات التركية القومية حيال لواء الأسكندرون .

إزاء هذا الوضع لم يجد السيد دوريو مندوب الحاكم العام الفرنسي في اللواء بدا من تقديم استقالته ، احتجاجا على أن ما فرض على اللواء من دستور وقوانين لا تتجاوب مع مصالح و احتياجات سكان اللواء الفعلية . وعلى الفور تم تعيين مسؤول فرنسي آخر عوضا عنه ، أتسم بمواقفه المتشددة حيال العرب . وبالفعل فقد أزاح محافظ اللواء حسني البرازي من منصبه نتيجة ولائه للحكومة السورية بذريعة عدم نزاهته المالية .

وجدت الحكومة السورية أنه من الأفضل أن تدخل غمار ما يدور حول اللواء بنفسها وبشكل مباشر . لذا قدمت مبادرة حسن نية إلى الجانب التركي . وكلفت رئيسها جميل مردم بك بالتوجه إلى تركيا وعرضها على الحكومة التركية . كانت المبادرة السورية تتضمن العمل على المحافظة

على وضع اللواء دون تغيير ، مع مراعاة المصالح التركية وحتى تقديم بعض الامتيازات لها غير أن المبادرة السورية قد اصطدمت بالرفض في نهاية المطاف من قبل الجانب التركي ٠

بعد التراجع الذي شهدته حكومة الجبهة الشعبية بقيادة ليوم بلوم عن برنامجها ، وتقدم اليمين الفرنسي ابتداء من خريف ١٩٣٧ ، بدأت السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية تتحو رويدا رويدا نحو اليمين واتسمت بالتشدد حيال مسألة استقلال سورية ولبنان، وسلكت نهج متواطنا مفضوحا مع الحكومة التركية ٠ وقد أثر ذلك إلى درجة كبيرة في تشجيع الحكومة التركية المبالغة و التمادي والابتزاز في مواقفها حيال مسألة لواء الأسكندرون٠

في نهاية تشرين الثاني ١٩٣٧ ، تم العمل بالنظام الجديد في لواء الأسكندرون ، الذي تمثل على الصعيد العملي في العمل بالقوانين والتشريعات الجديدة ، والبدء بالتمهيد والإعداد لانتخابات الجمعية الوطنية أي المجلس التشريعي، وقد خصص لهذا العمل لجنة تابعة لعصبة الأمم، التي سرعان ما اصطدمت بجملة من التحفظات التركية ، التي تمركزت حول طريقة إعداد سجلات الناخبين ، لقد كان من المفروض حسب القوانين الجديدة أن يدلي الناخب بمعلومات حول مكان وتاريخ ولادته وانتمائه القومي والطائفي ، الأمر الذي كان يضيق من هامش التلاعب بالسجلات وبالتالي في عملية الانتخابات ونتائجها ٠ هذا ناهيك عن أن عمليات تسجيل الناخبين قد بينت في مستهل الأمر بأن أتراك اللواء يشكلون أقلية بالنسبة إلى باقي السكان ، الأمر الذي كان من شأنه أن يفشل كل ما هو مرجو من عملية الانتخابات بالنسبة للطرف التركي ٠ لذا سارعت الحكومة التركية عبر وزير خارجيتها روستو أراس بالاحتجاج لدى عصبة الأمم على أسلوب عمل اللجنة وطريقتها في تسجيل الناخبين ، وطالبت الحكومة التركية بالاكتفاء بما يفصحه الناخب عن انتمائه ، دون

الحاجة إلى التحقق من ذلك ، وبعد أخذ ورد تمت الموافقة على الطلب التركي ، وتم تعديل قانون الانتخابات بشكل يتماشى والرغبات التركية ، بحيث أضحت عملية التسجيل ترتكز إلى الأسلوب الذي اقترحته تركية أي إفصاح الناخب عن انتمائه يعتبرا أساسا كافيا لتصنيفه ، إضافة إلى أنه تم حسب التعديل الجديد لقانون الانتخابات تقسيم سكان اللواء إلى سبعة مجموعات هي : التركية والعربية الأرمنية والكردية والعلوية والروم الأرثوزكس ومجموعة سميت بـ " الفئات الأخرى " ٠وقد خصص لكل مجموعة من هذه المجموعات عدد معين من المقاعد في المجلس التشريعي لقد كان هذا التصنيف بعيدا كل البعد عن الواقع وخلط الانتماء القومي بالانتماء الديني أو الطائفي ، إذ كان من الممكن أن يكون العلوي عربيا أو تركيا أو كرديا ، كما أن المسيحي الأرثوزكسي كان من المحتمل أن يكون عربيا أو يونانيا أو أرمنيا ، وهكذا فإن التقسيم الجديد قد أنطوى على كثير من الأمور التي يمكن استغلالها بشكل أو بأخر ، والتأثير في نتائج الانتخابات ٠ أمام هذا الوضع لم يبق للسيد ريد رئيس لجنة الإشراف على تسجيل الناخبين والإعداد للانتخابات سوى الاستقالة من منصبه احتجاجا على الموقف التركي والتدخل في شؤون الانتخابات من ناحية ، وإذعان عصبة الأمم للطلب التركي من ناحية أخرى ٠ وأن الإعداد للانتخابات يجري في اتجاه غير سليم (د ، ص ٣٠٣)٠ وبالفعل كانت كل المؤشرات و الأوضاع تدل على أن الانتخابات المقبلة لن تكون انتخابات نزيهة أبدا ، ولن تعبر بشكل واقعي عن الوضع الديموغرافي في اللواء ٠

جرت عمليات التسجيل في أجواء متوترة ، وراح كل فريق يسعى بكل إمكاناته لكي تكون نتائج الانتخابات لصالحه ٠ فظهرت لدى الطرف العربي والموالين لسورية جمعيات وتنظيمات مثل" الحلف القومي " و" اتحاد اللواء " ، كانت تنادي بتوحيد الصفوف والعمل على إبقاء اللواء على وضعه السابق ٠ في الطرف المقابل ظهرت أيضا جمعيات وتنظيمات ونواد تركية تدعو إلى استقلال اللواء ٠ لم تخل عمليات تسجيل

الناخبين من الضغوطات التركية المختلفة ٠ وقد أزداد الضغط التركي على العناصر غير العربية كالأكراد وعلى أبناء الطائفة العلوية ، وذلك لإقناعهم بتسجيل أنفسهم على أنهم ذوو أصول تركية ٠كما لجأت تركية إلى إدخال عناصر تركية إلى الأسكندرون بوثائق مزيفة بهدف تحويل الوضع الديموغرافي لصالحها٠ ومع ذلك ، ورغم جميع أوجه التدخل والتأثير التركي على عمليات التسجيل ، جاءت النتائج الأولية لتبين بأن الأمور تجري لغير صالح تركية ٠ الأمر الذي أدى إلى تعاظم القلق لدى السلطات التركية ، وإلى مزيد من فقدان التوازن واللباقة الدبلوماسية ، فراحت تصعد من تدخلاتها في اللواء بشكل غير مسبوق ، وعبرت عن استعدادها للتدخل السافر وحسم الخلاف بنفسها ، إن عجزت الأطراف الأخرى عن حل هذه القضية ٠ وأكدت بأن موقف تركية حيال أية دولة في العالم سيقاس بمدى تجاوب هذه الدولة حيال مواقف تركيا بخصوص هذه القضية ٠ في هذه المرة أيضا أفلح التشدد التركي ، ورضخت فرنسا لمطالبها٠ حيث تعهدت بضمان ٢٢ مقعدا من أصل ٤٠ مقعد في المجلس التشريعي لصالح أنصار تركية ٠ وقد أرسلت توجيهات وتعليمات بهذا الخصوص إلى المسؤولين والموظفين الفرنسيين في اللواء ٠ ولنجاح هذه الخطة طلبت السلطات التركية من باريس بإقالة عدد من الموظفين والمسؤولين الفرنسيين الذين رفضوا التلاعب بعملية تنظيم السجلات الانتخابية ، وكان من بين هؤلاء السيد روجر غارول ممثل الحاكم العام في اللواء ، حيث استقال من منصبه احتجاجا على التدخلات التركية في سير عملية الإعداد للانتخابات ، وما يقوم به عملائها من إشاعة جو من التهديد و الفزع ، وكذلك نتيجة الموقف المتواطئ لحكومته مع تركيا بهدف تهيئة الأجواء لتزوير نتائج الانتخابات ٠ وقد صرح بهذا الخصوص قائلا : " عندما تلقيت التوجيهات من باريس بقلب نتائج الانتخابات بأية وسيلة في اللواء من أغلبية غير تركية إلى أغلبية تركية وأن أبعد العناصر غير التركية عن المناصب الإدارية ٠٠ وأن أعين بدلا عنهم عناصر من الكماليين الذين لعبوا دورا بارزا في أعمال الشغب الأخيرة شعرت بأن

ضميري لا يسمح لي بعمل ذلك فأبرقت في الحال إلى الحاكم العام في بيروت الكونت دو مارتيل طالبا منه إعفاني بدون تأخير من هذا العمل الشنيع " (ر ٩٤، ص ١٣٧).

لقد أدى هذا التواطئ المفضوح إلى خيبة أمل لدى فئات واسعة من عرب اللواء ، وراح العديد إلى الانصراف عن المشاركة في التسجيل ، لقناعتهم بأن النتائج قد حددت مسبقا ، وأن لا حول و لا قوة لهم في ضمان نزاهة الانتخابات . وأن ما يجري ما هي إلا عملية ذر الرماد في العيون. وقد ساعد ذلك في تفاقم الأوضاع بشكل خطير ، إذ حصلت صدامات واشتباكات في الساحات والشوارع بين العرب والأتراك المتطرفين أدت إلى العديد من القتلى والجرحى ، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية وبالاتفاق المسبق مع الجهات التركية إلى وقف عمليات التسجيل لبضعة أيام ، وإعلان حالة الطوارئ في اللواء . وقد ترافق ذلك بتحركات حشود عسكرية تركية على حدود اللواء . بهدف الضغط على الفرنسيين من ناحية ، وإرهاب السكان المناوئين لتركية من ناحية أخرى . حيث وجدت تركية بأنه من الأفضل اللجوء إلى أسلوبها المجرب في التهديد والوعيد عندما تتلبد الأجواء وتتفاقم الأوضاع ، طالما أن ذلك يحقق لها في كل مرة المزيد من التنازلات من الجانب الفرنسي وفي هذه المرة أيضا ، لم يخب أمل تركية . فقد وافقت السلطات الفرنسية على إدخال بعثة عسكرية تركية مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي إلى اللواء (د، ص ٣٠٤) ، على الرغم من أن اللواء حسب الاتفاق الذي لم يجف حبره بين الطرفين قد أكد على جعل اللواء منطقة منزوعة السلاح . من ناحية أخرى ضيقت فرنسا الخناق على السكان العرب ، حيث لجأ العقيد كوليه ممثل المندوب السامي في اللواء إلى جملة من الإجراءات ، من بينها ، إقالة العديد من الموظفين العرب السوريين ، والاستعاضة عنهم بموظفين أتراك متشددين ، ونشر مجموعات من الدرك في المناطق التي تقطنها أكثرية عربية .، أو غير موالية لتركية . ومنعت من انتقال وسفر الكثير من المناوئين للأتراك بغية

تسجيل أنفسهم في السجلات الانتخابية. هذا في الوقت الذي فتح فيه الباب على مصراعيه أمام المئات من المواطنين الأتراك الذين وفدوا إلى اللواء من تركية ، وبوثائق مزورة بغية ترجيح كفة الأتراك في اللواء . وقد وصل الأمر بالعقيد كوليه إلى" إسداء النصح " لسكان اللواء بتسجيل أنفسهم كأتراك. وبلغت الأمور إلى درجة من السوء ، جعلت البعثة الانتخابية التابعة لعصبة الأمم تحتج رسميا على تصرفات الإدارة الفرنسية في اللواء (٥ ،ص٣٠٤) . وقد جاء في البرقية التي وجهتها لسكرتير عصبة الأمم في ٢٠ حزيران ما يلي : " إن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المحلية في اللواء يمكن أن تؤثر على عملية التسجيل وعلى حرية الاختيار لدى عدد كبير من السكان . ومن هذه الناحية ترى بعثة الانتخابات بممثليها أن الإجراءات المتخذة باستعمال وسائل الضغط والإرهاب من قبل سلطة الانتداب لا تتماشى مع قانون الانتخابات وليست كما تدعي بأنها ترشد السكان في عملية التسجيل . وتلفت البعثة الانتباه بصورة خاصة إلى أعمال الحاكم العام أمس حين أمر بإلقاء القبض على عدد كبير من أعضاء مكاتب التسجيل وقد شمل ذلك عددا من العرب والعلويين والأغريق والأرثوزكس ". (٩٤ ،ص ١٤٢). ونتيجة عدم الاستجابة لمطالب البعثة من قبل السلطات الفرنسية ، اضطرت البعثة إلى إيقاف عملها والعودة من حيث أتت. تاركة شؤون تسجيل الناخبين للسلطات الفرنسية والتركية ، اللتين أسرعتا في تشكيل لجنة لإكمال عملية التسجيل والإعداد للانتخابات التشريعية .

استقبلت الجماهير الشعبية وقواها السياسية في سورية أنباء الأحداث والتطورات الخطيرة في اللواء ، بمزيد من أشكال الاحتجاج الجماهيري ، من مظاهرات وإضرابات . وقد لعب الشيوعيون بالتعاون مع عدد من القوى السياسية الوطنية دورا هاما في تنظيم هذه الاحتجاجات وتصاعد السخط الشعبي وعدم الرضى عن أداء الحكومة السورية لمهامها وواجباتها إزاء قضية الأسكندرون . وفي غمرة الغليان الشعبي جرت

محاولة لاغتيال رئيس الحكومة السورية جميل مردم بك • وذلك نتيجة مواقفه الهزيلة أمام ما يحدث في اللواء •

وتحت تأثير الضغط الشعبي ، المستنكر لما تقوم به فرنسا من خيانة مكشوفة بحق سورية وشعبها ، ومواقف الحكومة الكتلوية التي لم ترتق إلى مستوى الأحداث الجارية وخطورتها ، لم تجد الحكومة بدا من التحرك في إعلان رفضها لما يجري في اللواء أمام مجلس النواب السوري وإرسال بعض المنكرات الاحتجاجية إلى الحكومة الفرنسية وعصبة الأمم بغية امتصاص نقمة الجماهير •

أسفرت عمليات التسجيل التي قامت بها بعثة عصبة الأمم لغاية توقفها عن العمل عن تسجيل/ ٥٥٥٤٣/ ناخب في اللواء ، كان من بينهم /٢٠٨٦٩/ ناخب تركي ، أي ما يعادل / ٨ر٤٥/بالمائة ، وهذا يزيد بـ ٧ % عن النسبة التي سجلت قبل عامين • وبعد استكمال عملية التسجيل على يد اللجنة الفرنسية - التركية في آب " أتضح " أن هناك نبرة جديدة للأتراك الذين أضحوا يشكلون ٦٣ بالمائة من مجموع السكان حيث بلغ عددهم هذه المرة ٣٥٨٤٧ ناخب • وقد خصص لهم ٢٢ مقعدا في " الجمعية الوطنية" ، أما بقية المقاعد فقد توزعت على النحو التالي : ٩ مقاعد للعلويين ، و ٥ للأرمن ، و ٢ للروم الأرثوزكس ، و ٢ للعرب السنة (٥، ص ٣٠٤ و ٩٩، ص ١٥٣) •

في ٢ أيلول عام ١٩٣٨ بدأت الدورة الأولى لـ " لجمعية الوطنية " للواء الأسكندرون وانتخبت عبد الغني تركمان رئيسا لها ، وطيفور بك سوكمان رئيسا للدولة . بينما تقلد عبد الرحمن ملك رئاسة الحكومة التي شكلت من الأتراك حصرا • كما تم تغيير أسم اللواء ، فأصبحت تسمى بـ " جمهورية هاتاي " وأضحت مدينة أنطاكية عاصمة لها • كما أقر الدستور الجديد • وعبرت الجمعية عن ولائها لتركيا الكمالية منذ اليوم الأول •

ومنذ تلك اللحظة بدأت وبشكل متسارع عملية تتريك اللواء بشكل تدريجي ومنظم ٠ إذا ألغت تركية من جانبها جميع القيود المترتبة على انتقال الأفراد والعمالة والمنتجات الواردة من اللواء ، واستبدلت الأحرف العربية باللاتينية في كتابة اللغة التركية في اللواء ، وأضحى يوم الأحد العطلة الرسمية بدلا من الجمعة ، وتم إلغاء الطربوش ، وأضحت اللغة التركية هي لغة الآذان، وكذلك النشيد الوطني التركي نشيدا " لجمهورية هاتاي " وصعدت تركية من نشاطاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في اللواء ففتحت فروعا عديدة للبنوك التركية في منطقة اللواء ، وفي ١٩٣٩ منع تداول الليرة السورية وحلت بدلا عنها الليرة التركية ، ومنحت اللواء قروضا لتمكينه من إنشاء قوات مسلحة خاصة به ٠ أما على الصعيد السياسي فقد جرت حملة منظمة من الاعتقالات شملت الكثير من السياسيين والمناوئين للنهج الكمالي التركي وخاصة الشيوعيين ٠ وفي فترة لاحقة تم إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية والقضائية، وبدأ العمل بالقوانين والتشريعات التركية ٠ وأعلن طيفور بك سوكمان بكل تواضع بأنه رغم كونه رئيسا لجمهورية هاتاي ، إلا أنه يعتبر نفسه مجرد مسؤول تركي مؤتمن على تطبيق توجهات أتاتورك (٩٤، ص ١١٦)٠

بعد اتفاقية ميونيخ ، وتلبد الأجواء المنذرة بحرب وشيكة في أوروبا ، أضحت فرنسا وإنكلترا بحاجة أكبر ، لاسترضاء تركية وتحقيق مطالبها، وذلك بغية كسب ودها وجرها إلى معسكرها المناوئ لدول المحور ٠ ومن الطبيعي بأن تركيا كانت على علم وفهم بالدوافع الفرنسية والإنكليزية، لذا صارت تمارس قدرا أكبر من الابتزاز ، فراحت تعلن جهارا بأن تقربها من الحلفاء والوقوف في صفهم رهن باعتراف إنكلترا وفرنسا الرسمي بضم هاتاي إلى تركية ٠ وبالفعل دارت مفاوضات سريعة بهذا الخصوص بين فرنسا وإنكلترا وتركيا ، انتهت باتفاقية فرنسية – تركية ، اعترفت فيها فرنسا بضم اللواء إلى تركيا ، وتنصلت من جميع

التزاماتها إزاء سورية ، كما سحبت قواتها من منطقة اللواء • وتم رسم الحدود بين سورية وتركية في ضوء التغيرات الطارئة عليها •

في ١٩٣٩/٦/٢٦ أعلنت هاتاي عن انضمامها إلى تركية ، وحلت بموجب هذا القرار الجمعية الوطنية المحلية ، وأنزل العلم الفرنسي وتم تعيين وال تركي على الاسكندرون ، وأضحت هذه المنطقة ولاية تركية كغيرها من الولايات • ونتيجة لهذا الوضع الجديد بدأت موجة جديدة من النزوح عن اللواء ، كان الأرمن يشكلونمن النازحين قسما كبيرا ، حيث توجهوا إلى سورية ولبنان •

الخاتمـة

كانت سورية قبيل الحرب العالمية الأولى ولاية من ولايات الأمبراطورية العثمانية من الناحية الرسمية والشكلية ، غير أنها في الواقع العملي كانت ، كما هو حال الدولة العثمانية كلها شبه مستعمرة للدول الأوربية العظمى . تمكن الرأسمال الأجنبي الفرنسي من الهيمنة على اقتصاد سورية ولبنان ، نظرا للعلاقات الخاصة والمصالح التي كانت تربط فرنسا بهذين البلدين . وعلى هذا الأساس أضحت سورية ولبنان إلىجانب غيرها من البلدان التابعة للدولة العثمانية موضوع صراع بين الدول الأوربية المختلفة ، حيث أدى الخلاف حول السيطرة المباشرة على ولايات الدولة العثمانية وتقسيمها بين الكتلتين الأوربيتين المتصارعتين إلىاندلاع الحرب العالمية الأولى . كانت نتائج هذه الحرب كارثية بالنسبة لسورية . ذلك لأن الحرب قد أضرت بشكل كبير بحياة السوريين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وأثرت سلبا على حياتهم ، وخاصة على معيشة الفلاحين والعمال والفئات الوسطى، التي عانت من الفقر والبطالة وانتشار المجاعة والأمراض والأوبئة .

حاولت إنكلترا وفرنسا استمالة العرب قبيل الحرب وخلالها إلى جانبهم ، وأغدقوا عليهم بالوعود والعهود. غير أن ذلك كان محض خداع ، سرعان ما أنكشف ، عندما غزت جيوش " دول الحلفاء " حلفاءهم العرب

وحولوا بلدانهم إلى مستعمرات تحت أسم الانتداب . لقد انتهت مع الحرب حقبة من تاريخ سورية ، تميزت بالركود والخضوع التام للدولة العثمانية ، وبدأت مرحلة جديدة ، اتسمت هذه المرة بخضوعها للاستعمار الفرنسي.

لم يرضخ الشعب السوري لهذا الوضع الجديد المفروض عليه ، بل خاض نضالا تحرريا أستمر أكثر من ربع قرن ، لم تعهده سورية من قبل فمنذ الأيام الأولى للاحتلال الأجنبي لسورية ، بدأت مقاومة عنيفة ضد الاحتلال و السيطرة الأجنبية ، وأتخذ الكفاح المسلح للسوريين شكل انتفاضات فلاحية شملت العديد من المناطق السورية ، أتسمت هذه الانتفاضات بالعفوية وضعف التنظيم ،معتمدة بشكل رئيسي على الموارد والطاقات الشعبية ، حيث كان الفلاحون محركها الأساسي وقوتها الفاعلة ، و شاركت فيها بعض الفئات و الشرائح الدنيا والمتوسطة المدنية . أما قيادة هذه الانتفاضات فتولتها عناصر وطنية من الإقطاعيين والبرجوازية . ارتدت هذه الانتفاضات أهمية كبيرة في عرقلة تحقيق المخططات الاستعمارية في البلاد ، وأرغمت السلطات الانتدابية على تقديم مزيد من التنازلات ، واختصرت طريق التحرر الوطني ، على نحو أضحت فيه سورية من أولى البلدان المستعمرة التي نجحت في تحقيق استقلالها.

شهدت سورية في هذه الفترة حركة و نشاطا سياسيا كبيرا تجلى في عصرنة بعض الجمعيات السرية ، وإنشاء أحزاب سياسية جديدة يسارية وليبرالية وقومية ، وشكلت هذه الأحزاب القاعدة السياسية والإيديولوجية ، استندت إليها معظم الأحزاب والحركات السياسية التي ظهرت في مرحلة لاحقة ، والتي لعبت دورا هاما في الحياة السياسية للمجتمع السوري طوال القرن العشرين.

يعود هذا النهوض السياسي والوطني التحرري إلى عدة أسباب من أهمها :

- التغير الكبير في الأوضاع والموازين والخارطة السياسية العالمية ، مما جذب قطاعات واسعة إلى التعامل والانخراط في العمل السياسي .
- زوال الإمبراطورية العثمانية الإقطاعية المستبدة . التي كانت تتحكم وتسيطر على العديد من بلدان الشرق الأوسط ، وتحول دون تقدمها
- مماطلة الحلفاء والتنكر للوعود التي قطعوها لشعوب المنطقة ، حول دعمهم وتأييدهم لحقها في تقرير مصيرها وإنشاء دول مستقلة بها .
- ظهور هامش ديمقراطي في مرحلة الانتداب ، سمح للنخب السياسية والمثقفة ، الاستفادة منها وتسخيرها لتحقيق أهدافها السياسية والوطنية .
- انتصار الثورة الشيوعية في روسيا ، وتبنيها ودعمها نضال شعوب المستعمرات من أجل تقرير مصيرها، وتأثير المراسيم الاشتراكية الأولى على شعوب آسيا وأوروبا.
- تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية ، وطرحها مبادئ رئيسها ويلسون الأربعة عشر حول حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- التأثير المتبادل لحركات التحرر الوطني ، والنضال ضد الاستعمار في مختلف البلدان المستعمرة ، التي شهدت نهوضا كبيرا في هذه الفترة .

تعتبر فترة الانتداب مرحلة هامة في حياة وتاريخ المجتمع السوري فمن ناحية أدى الاحتلال الأجنبي لهذا البلد إلى عرقلة تطوره الطبيعي وإلحاق أذى كبير بمشروعه النهضوي. غير أنه من ناحية أخرى قد أدى

إلى وضع اللبنات الأولى لعصرنة البلاد والمجتمع . لقد تطلبت المشاريع والخطط الاستعمارية الفرنسية ، تشجيع انتشار العلاقات الرأسمالية في الإنتاج ، ونشر التعليم والثقافة الحديثة ، وإيجاد مؤسسات الدولة الحديثة ،التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتوفير هامش ديمقراطي ونشر تقاليد الحضارة الغربية ، وخاصة السياسية منها ، من صحافة و أحزاب وانتخابات ومجالس نيابية ..الخ . وكما كان حال خطط فرنسا الاستعمارية التي لم تتحقق في هذا البلد ، كما أرادت لها فرنسا ، لم تتحقق أيضا هذه المشاريع التي أشرنا إليها على النحو الذي كان مرجوا منها . إذ بقيت في كثير من الأحيان مشاريع أحادية الجانب ناقصة أو مشوهة، سعت في المقام الأول إلى سد احتياجات السلطات الانتدابية. ورغم كل ذلك ، كانت تلك خطوة كبيرة نحو الأمام ، بالمقارنة مع العهد التركي الإقطاعي القمعي الفاسد.

لم تتمكن فرنسا من تحقيق مشاريعها الاستعمارية في سورية ، نظرا للمقاومة العنيدة التي اصطدمت بها ، و ضعف الأداء الفرنسي ، بسبب تدني قدراتها الاقتصادية بعد الحرب ، إضافة إلى الظروف الدولية المعقدة وغير المساعدة وخاصة في أوروبا ، إذا ظهرت على الساحة الدولية روسيا الشيوعية ، الدولة ذات المساحة الشاسعة و ذات الإيديولوجية والسياسة المناقضتين للسياسات الأوربية الرأسمالية التقليدية وشكلت خطرا لا يستهان به على النظم الرأسمالية الغربية . من ناحية أخرى ، بدأ ظهور قوة أخرى تجلت بالفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا سعتا نحو الثأر لهزيمتها و الانتقام من الدول المنتصرة وبسط هيمنتها وسيطرتها على أوروبا ومستعمراتها . هذه العوامل لم تكن لتساعد فرنسا في السير دون خوف وهواجس في خططها الاستعمارية . بل كانت تلعب دورا كابحا في هذا المجال .

على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، شهد المجتمع السوري انفتاحا ملحوظا على العلاقات السلعية – النقدية ، وظهرت بوادر صناعة حديثة على أنقاض الصناعات التقليدية ، التي عانت في هذه الفترة من أزمة عصفت بأركانها ، حيث أندثر الكثير من هذه الصناعات ، وسقطت في ساحة المنافسة مع البضائع المصنعة والمستوردة ، التي غزت الأسواق المحلية . وانتشرت إثر هذه الأزمة البطالة بشكل لم تشهد البلاد نظيرا لها من قبل ، وساد الركود الاقتصادي . وساءت حالة الفئات الاجتماعية الدنيا بشكل كبير . لم تستطع فرنسا وضع أسس للانطلاق نحو بناء صناعة حديثة في البلاد ، كما أنها لم تتمكن من وضع حد للعلاقات الإقطاعية في الريف السوري ، الذي كان يشكل عقبة كأداء أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ولم تنجح في تحويل الزراعة السورية ولو بمقاييس صغيرة إلىقطاع اقتصادي عصري يلبي احتياجات الصناعة الفرنسية . ناهيك عن متطلبات التنمية والتطوير المحلي.

تعود إلىهذه الفترة بداية نشوء طبقة العمال - الفئة الاجتماعية الجديدة الفتية التي عملت على تنظيم صفوفها وتشكيل أولى تنظيماتها النقابية الحديثة . من ناحية أخرى ، وفي المقابل تظهر على الساحة البرجوازية السورية ، حيث لعبت الفئات الوطنية منها دورا هاما في قيادة حركة التحرر الوطني . في وقت وقفت فيه فئات أخرى منها دورا اتسم بالتردد وأحيانا بالموالاة للفرنسيين.

حاولت فرنسا في هذه الفترة ، الاستمرار في النهج التركي الرامي إلىتأجيج الصراعات الدينية والمذهبية والعرقية ، وعملت على تعميق وتوسيع هذا النهج ، بهدف تقسيم القوى المناوئة لها ، ورغم نجاحها في أحيانا في إضعاف الجبهة الوطنية الداخلية ، إلا أن الشعب السوري قد تنبه في مرحلة مبكرة لمثل هذه الخطط ، وأمتنع عن الانخراط فيها ، بل

على العكس شاركت كافة مكوناته الدينية و الطائفية و العرقية بشكل نشيط في النضال التحرري ، المسلح و السياسي ضد الاستعمار .

لقد فشلت مخططات فرنسا الاستعمارية في سورية ، نتيجة النضال الذي خاضه الشعب السوري ، أكثر من ربع قرن . ونتيجة الظروف الدولية التي لعبت دورا لا يستهان به ، تمكن الشعب السوري من تتويج نضاله بالحرية و الاستقلال.

ثبت بالمراجع

١- محمد كرد علي . خطط الشام . الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٨٣ .

٢- ذوقان قرقوط . المشرق العربي في الإستعمار . الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ .

٣- جورج سمنة . " سورية " باريس ، ١٩٢٠ .

٤- وجيه الكوثراني . بلاد الشام ، السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في بداية القرن العشرين . بيروت ١٩٨٠ .

٥- س. هـ. لونغرينغ. سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. بيروت ، دار الحقيقة ١٩٧٨ .

٦- ف . ب. لوتسكي. الحرب الوطنية التحررية في سورية ١٩٢٥-١٩٢٧ . بيروت ، دار الفارابي ١٩٨٧ .

7 –Huvelin Paul : Que vaut la Syrie ? "lAsie fracaise " Decembre ,1921.

٨ - عبد الرحمن الكيالي. المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني . حلب ، مطبعة الضاد ، ١٩٦٠ .

9- Raymond O'Zoux Les Etats du Levant sous mandat francais , Paris1931.

١٠- ذوقان قرقوط . تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٩ بيروت دار الطليعة ١٩٧٥ .

١١ - " الطريق " عدد ٤ ، نيسان ١٩٧٤ .

١٢ – ف . ب. لوتسكي تاريخ البلدان العربية الحديث . موسكو ١٩٦٨ . (باللغة الروسية).

١٣ - م . س . لازريف. انهيار السيطرة التركية على المشرق العربي . موسكو ، دار الأدب الشرقي ١٩٦٠ .

١٤ - غالب العياشي . تاريخ سورية السياسي ١٩١٨-١٩٥٤ . بيروت ١٩٥٥.

١٥- جورج أنطونيوس . يقظة العرب ، تاريخ الحركة القومية العربية . بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٨.

١٦ – " التاريخ الحديث " الجزء الثاني ، موسكو، دار التنوير ١٩٧٦.

١٧ - " وثائق السياسة الخارجية لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " مجلد ١.

١٨ – " دراسات اشتراكية " ، عدد١ ١٩٧٧.

١٩ – ف . إ. لينين . الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها – موضوعات – الاعمال الكاملة مجلد ٢٧ .

٢٠- ف . إ. لينين حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . موسكو دار التقدم ١٩٦٩ .

٢١ – " إزفستيايا " عدد ١٣٧ ، ٢٢ حزيران ١٩٢٣.

٢٢ – أمين سعيد . الثورة العربية . جزء ٢

٢٣ – محمد عزة دروزة . حول الحركة العربية الحديثة . جزء ٢ ، صيدا ١٩٥٠.

٢٤ - ب .ج غاوليس . المسألة العربية .

٢٥ – أمين سعيد . ثورات العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٦١.

٢٦ - نجيب الأرمنازي . سورية من الاحتلال إلى الجلاء . بيروت ، دار الكتاب الجديد ١٩٧٣.

٢٧ - إبراهيم يوسف يزبك . حكاية أول نوار في العالم وفي لبنان (ذكريات ، تاريخ ، نصوص). بيروت دار الفارابي ١٩٧٤.

٢٨ – محمد دكروب . جذور السنديانة الحمراء ، قصة نشوء الحزب الشيوعي اللبناني (١٩٢٤-١٩٣١) . بيروت دار الفارابي ١٩٧٤.

٢٩ – جاك كولان . الحركة النقابية في لبنان (١٩١٩ -١٩٤٦) . بيروت ، دار الفارابي ١٩٧٤.
٣٠ – " المعرض " . رقم ٣٤٤، بيروت ١٩٢٤ .
٣١ – " الإنسانية " . رقم ١، بيروت ١٥ أيار ١٩٢٥.
٣٢ – " صوت الشعب أقوى " (صفحات من تاريخ الصحافة الشيوعية والعمالية والديمقراطية) . بيروت دار الفارابي ١٩٧٤.
٣٣ –ماهر الشريف الاممية الشيوعية وفلسطين (١٩١٩-١٩٢٨) . بيروت ، دار أبن خلدون ١٩٨٠.
٣٤ – عبدالله حنا . الحركة العمالية في سورية ولبنان (١٩٠٠-١٩٤٥). دمشق ، دار دمشق ١٩٧٣.
٣٥ - " العمال " . عدد ٢ ، ١٩٣٠/١٢/١.
٣٦ – مسعود ضاهر ." اضواء-على نشوء وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان (دراسة في المنهج)". مجلة دراسات تاريخية . عدد ٣٥ -٣٦ ، دمشق ١٩٩٠.
٣٧ – ك . ماركس و ف . أنجلز . " الأعمال الكاملة " مجلد ١٩ ، جزء ٢ ، موسكو ، الطبعة الثانية .
٣٨ – عبد العزيز عوض . " نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وأثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٨٣٩ – ١٩١٤) " مجلة دراسات تاريخية عدد٣٥- ٣٦، دمشق ١٩٩٠.
٣٩ – جاك فليرس – فلاحو سورية ولبنان . موسكو ، دار الأدب الأجنبي ،١٩٥٢.
٤٠ – جاك سوريل . الأنتداب وتوسع سورية الاقتصادي .
٤١ - بدر الدين سباعي . أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ – ١٩٥٨)، دمشق ، دار الجماهير ١٩٦٧.
٤٢ – عدنان فرا . التصنيع في سورية . جنيف ١٩٥٠
٤٣ – عبد الله حنا . القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (١٨١٢ – ١٩٤٠). بيروت ، دار الفارابي ١٩٧٥.

٤٤ ـ ك . ماركس . الرأسمال . جزء ٣ . موسكو ١٩٧٥ .
٤٥ ـ م . ف . كاتاؤلين . العلاقات الزراعية في سورية . موسكو. أكاديمية العلوم السوفيتية ١٩٥٧ .
٤٦ ـ " موجز تاريخ تركيا " . موسكو ، دار العلم ١٩٨٣ .
٤٧ - ق . م . بازيلي . سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني .
٤٨ ـ آ . روبين . سورية المعاصرة وفلسطين .
٤٩ ـ " الشرق الثائر " عدد ١ ، موسكو ١٩٣٦ .
٥٠ ـ بسام كرد علي ، شكر مصطفى ، أنور الرفاعي . جغرافية البلدان العربية . دمشق ١٩٤٩ .
٥١ ـ آ . مارتينو . التجارة الفرنسية مع سورية ولبنان .
٥٢ ـ لطفي الحفار . " ذكريات " . دمشق ١٩٥٤ .
٥٣ - إحسان بهاء الدين الجابري . مسائل عمال المدن في سورية . "نشرات متسلسلة" دمشق ١٩٣٩ .
٥٤ ـ فارس زرزور. معارك الحرية في سورية . دمشق ، دار الشروق ١٩٦٢ .
٥٥ ـ أدهم الجندي . تاريخ الثورات السورية . دمشق ١٩٦٠ .
٥٦ ـ حسن الحكيم . " مذكراتي " صفحات من تاريخ سورية الحديث (١٩٢٠- ١٩٥٨) بيروت ، دار الكتاب الجديد١٩٦٥ .
٥٧ ـ عبد اللطيف يونس . ثورة الشيخ صالح العلي. دمشق دار اليقظة العربية .
٥٨ ـ حنا أبي راشد . جبل الدروز . الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦١ .
٥٩ ـ حنا أبي راشد . حوران الدامية . الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦١ .
٦٠ ـ " إزفيستيا " عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
٦١ ـ " لومانيتيه " ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
٦٢ ـ" التايمز "٢٣ كانون الأول ١٩٢٥ .
٦٣ ـ " المقطم " ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

٦٤ - روجيه ليسكو . ثورة جبل الأكراد ضد الاستعمار الفرنسي في سورية .
٦٥ - شيخو علي . جبل الكرد أبان الانتداب الفرنسي (مخطوطة)
٦٦ - رشيد حمو . ثورة جبل الأكراد " حركة المريدين" (١٩٢١-١٩٤٦).
٦٧ - ف . إ . لينين . تقرير أمام المؤتمر الثاني للتنظيمات الشيوعية لشعوب الشرق المنعقد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ . " الأعمال الكاملة ، مجلد ٣٩ .
٦٨ - مصطفى الشهابي . محاضرات حول الاستعمار . القاهرة ، الجامعة العربية ١٩٥٧.
٦٩ - سعيد حمادة . النظام النقدي والصرفي في سورية . بيروت ، الجامعة الأمريكية ١٩٣٦.
٧٠ - حسن العطار . الوطن العربي . بغداد ، جامعة بغداد ١٩٦٦.
٧١ - منير الشريف - القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان . دمشق ، المكتبة الكبرى ١٩٤٧.
٧٢ - " محاضرات في اقتصاديات سورية " دمشق ١٩٥٥.
٧٣ - ن . ت . نفيود وفا " البناء الاجتماعي - الاقتصادي للسكان العاملين في الزراعة في سورية قبل الاستقلال " (الماركسية والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية للعصر) . موسكو ، جامعة الصداقة بين الشعوب ١٩٧٣.
٧٤ - أحمد طربين . الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥ . القاهرة ١٩٥٧
٧٥ - " إحصاءات المصالح المشتركة " أعوام ١٩٤٥-١٩٤٧ .
٧٦ - " تاريخ البلدان الأجنبية الحديث " جزء ٣ ، موسكو ١٩٥٥.
٧٧ - عبد اللطيف يونس . تاريخ أمة في حياة رجل " سيرة حياة شكري القوتلي . القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٩.
٧٨ - " تاريخ البلدان العربية الحديث " موسكو ١٩٦٨.
٧٩ - " جريدة " الشعب " .

٨٠ – " صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري- وثائق برنامجية وبعض الدراسات . دمشق ١٩٧٤ .

٨١ – ج . ج . كوساج . الكومنترن والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية. "الكومنترن والشرق ، نقد النقد" موسكو، دار العلم ١٩٧٨ .

٨٢ – خالد بكداش – حركة التحرر الوطني والنضال في سبيل الاشتراكية .

٨٣ – " الأحزاب السياسية في سورية " (مؤلف مجهول) . دمشق ١٩٥٤ .

٨٤- أنطوان سعادة . نشؤ الأمم- الكتاب الأول ١٩٣٨ .

٨٥ - " مبادئ الحزب ". طبعة ١٩٣٦ .

٨٦ – " قضية الحزب القومي ". القاهرة ، كتب سياسية ١٩٦٢ .

٨٧ - " وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري " دمشق ١٩٧٠ .

٨٨ - أ . ب . رزنيكوف . تاريخ النضال من أجل إنشاء الجبهة الموحدة المعادية للإمبريالية في الشرق . من " الأحزاب الشيوعية في البلدان النامية من أجل الجبهة الموحدة " . موسكو ، دار العلم ١٩٧٦ .

٨٩ – غالب العياشي . الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سورية . بيروت ١٩٥٥ .

٩٠ – جريدة " ألف باء " .

٩١ – فرج الله حلو . مقتطفات من كتاباته . بيروت ١٩٦٢ .

٩٢ – مجلة " آسيا الفرنسية " .

٩٣ – منير الشريف . قضية الأرض في سورية . ١٩٦١ .

٩٤ – أفاريس ك . سانجيان . سنجق الأسكندرون " هاتاي " . دمشق ١٩٨٠ .

فهرس

